د. إمام عبد الفتاح إمام

الطَّاغِيَةُ



دراسة فلسفية لصور من الإستبداد السياسي



الطاغية



تأليف

أ. د. إمام عبد الفتاح إمام

أستاذ ورئيس قسم الفلسفة ـ جامعة الكويت

مَزِيدَة ومُنَقَّحَة

الناشر

مكتبة مدبولى

٦ ميدان طلعت حرب

الطبعة الثالثة ١٩٩٧م

الفهــرس

الموضوع | الصفحة

الإهـــداء

- إلى الذين يعانون من ظلم الطغيان ، ووطأة الاستبداد ، ويتوقون إلى الخلاص .
- إلى الذين يشعرون أن الحرية هى ماهية الإنسان ، إذا فقدها فقد وجوده معها .
- إلى الذين يؤمنون أن أحداً منا ليس معصوماً من الخطأ ، ومن ثَّم يتقبلون الرأى الآخر برحابة صدر ، وسعة أفق .

إلى هؤلاء جميعاً ... أهدى هذا الكتاب ..

إ . ع . إ

« أولئك الـذين يريدون إخمــاد الرأى الآخــر ، هم أنفســهم غــيــر معصـومين من الخطأ . ومن ثمٌ فهم عندما يرفضـون الإصغاء لأى رأى مخـالف لأنهم واثقون من زيفه ، فـإنما يزعمون لأنفسهم العصمة من الخطأ ! »

جون استيوارت مل

« أسس الليبرالية السياسية »

ص١٣٧

مقدمة الطبعة الثالثة

ما لم يحصل المواطن على حقوقه السياسية كاملة غير منقوصة ، وعلى نحو طبيعي، فلا تكون منّة أو هبة ، أو منحة من أحد ، بل يعترف المجتمع أن للفرد حقوقه الطبيعية ، وكرامته ، بل وقداسته ، من حيث هو إنسان فحسب ، بغض النظر من أى شئ آخر مما يحيط به سوى أنه إنسان ، فلا شأن لدرجة الفقر أو الغنى ، أو نوع العمل الذى يؤديه ، أو جنسه ذكراً أو أنثى ، أو ظروفه الأسرية - لا شأن لهذه الأمور كلها بأن يكون لكل فرد من الناس إنسانيته الكاملة التى يعترف بها مجتمعه على نحو طبيعى ، بحيث ينحل الصراع بين السيد والعبد ، الذى أشار إليه هيجل ، من تلقاء ذاته ، فيعامل على أنه « غاية فى ذاته » وليس « وسيلة » لشئ آخر[1] أقول إنه ما لم ينل المواطن حقوقه كاملة : حقه فى الحياة الآمنة ، وفى أن يملك ، وفى أين يعتنق ما يشاء من آراء ، وأن يفكر ويعبّر عن أفكاره بحرية . وأن يعمل العمل الذى يهواه ، وأن يشارك مشاركة فعالة فى حكم نفسه عن طريق المجالس النيابية .. الخ - فلن يؤدى واجباته على نحو طبيعى - أعنى بالتزام داخلى ينبع من ذاته ، بل إنه سيؤدى ما يؤديه منها بسبب الخوف من العقاب، (والخوف هو المبدأ الذى يرتكز عليه حكم الطغيان والاستبداد كما أشار مونتسكيو) - بحيث تظهر كل الرذائل فى سلوكه إذا أَمِنَ شرَّ العقاب : فلا مانع من أن يكذب ، ويسرق ، وينافق ، ويغش ، ويخون .. الخ كلما سنحت له الفرصة ! . ذلك لأن الالتزام الأخلاقى الذى ينبع من داخل الفرد يحتاج إلى « وعى ذاتى » - أى إلى شخصية إنسانية متكاملة ، فى حين أن النظام

---

(١) قارن « جدل السيد والعبد » وانحلاله على نحو طبيعى فى المجتمع الديمقراطى الذى يعترف بقيمة الفرد وجدارته - مقدمة ترجمتنا لكتاب « أصول فلسفة الحق لهيجل » ص٢٠ وما بعدها مكتبة مدبولى بالقاهرة عام ١٩٩٦ .

الاستبدادى يسرق هذا الوعى ، فلا يجعله يرتد إلى نفسه ، ولا يكون لدينا ، فى هذه الحالة ، سوى وعى ذى اتجاه واحد[1] . ولهذا ذهب هيجل إلى أن الشرقيين لم يبلغوا قط مرحلة « الوعى الذاتى » بسبب الاستبداد الشرقى الشهير الذى مازال البعض منا يتشكك فى وجوده ويعتبره « خرافة » (وانعدام الوعى بوجود الاستبداد هو فى حد ذاته كارثة أخرى !) ـ مع أننا نعيشه فى كل لحظة من لحظات حياتنا ! .

الواقع أن القضية الأساسية فى حايتنا هى قضية « الطاغية الشرقى » ، أو « الحكم الاستبدادى » ـ بصفة عامة ـ ذلك الوحش المستقر فى أغوار اللاوعى الجمعى فى بلادنا ! وليس ثمة قضية أخرى، أولى منها بالتفكير والكتابة ، والتحليل ، والبحث عن علاج . فالإخطبوط المتجدد دوماً يمكن أن يستيقظ فى أى وقت ليعيث فى الأرض فساداً كما حدث ذات مساءعندما قام أحد الطغاة بتدمير بلدين عربيين شقيقين ، وغرس العداوة بينهما ، وساق عشرات الألوف من أبنائهما إلى المذبحة ، وبعثر ملايين الملايين من الأموال كان الشعب العربى فى كل مكان فى أمس الحاجة إليها ، بل إنه مرَّغ تراثاً حضارياً كاملاً فى الوحل ، وقد يواصل نسج خيوطه ، وتدبير محن أخرى ربما تكون أدهى وأمرّ![2] .

كنتُ أسكن فى الشارع الرئيسى بمدينة « أكسفورد » ـ وهو شارع ضيّق إذا قورنت مساحته بكثافة السيارات التى تعبره كل يوم ـ ووقعت حادثة ذات صباح (كان حريقاً فى أحد المحلات التجارية استدعى وجود سيارات الإطفاء ، مما أحدث ارتباكاً فى تدفق المرور) وتوقف السير فى أحد اتجاهى الشارع ، فاصطفت السيارات فى طابور لا تستطيع العين أن تصل الى نهايته . ومع ذلك لم تخرج

---

(١) طالع الفرق بين « الوعى الذاتى » و « الوعى ذى الاتجاه الواحد » الذى لا يرتد الى نفسه ، وهو أساساً وعى الحيوان ، مقالنا « الوعى الذاتى » فى المجلد الأول من المكتبة الهيجيلية (الدراسات) مكتبة مدبولى بالقاهرة عام ١٩٩٦ ص٥٣١ وما بعدها .

(٢) قارن مقالنا « هو الذى طغى .! » المجلة العربية للعلوم الإنسانية العدد ٥٤ ـ الكويت عام ١٩٩٦ .

سيارة واحدة عن هذا الطابور الطويل لتسير فى الاتجاه المقابل ـ رغم أنه لا يوجد رصيف ولا حجر واحد يمنعها من ذلك ـ وسألت نفسى : لِمَ يلتزم المواطن على هذا النحو العجيب ؟! وكانت الاجابة التى لم أتشكك لحظة واحدة فى صدقها : الديمقراطية !! . نعم الديمقراطية العتيقة فى إنجلترا التى أعطت لكل مواطن حقه وكرامته وقيمته وإنسانيته ، فأصبح من الصعب عليه أن ينتهك حقوق الآخرين ، لأن القوم سوف ينظرون إليه فى هذه الحالة باحتقار شديد لسلوكه الشاذ الغريب! الأخلاق نتيجة مرتبة على النظام السياسى وليس العكس !

ليس ما ينقصنا هو الأخلاق كما يظن البعض ، ولا العودة إلى الله كما يتوهم البعض الآخر ، بل ما ينقصنا ، حقاً ، هو « الشخصية الإنسانية المتكاملة» التى نالت كل حقوقها ، وشعرت بكرامتها وقيمتها الإنسانية . فإذا كان الحكم الاستبدادى يعجن المواطنين جميعاً ، بحيث يصبح الفرد مدمجاً مع غيره فى كتلة واحدة لا تمايز فيها ، كما هى الحال فى قطيع الغنم ـ فكيف يمكن أن نتخيل أن تكون للأغنام أخلاق ؟! وكيف يمكن أن نتوهم أن تعود إلى الله ، أو أن يظهر المتدين الحق ، لا الزائف ولا المدّعى . ؟! كلا ! ليس للحيوان أخلاق ، ولا يمكن أن ننتظر منه تديناً .. ؟!

تأمل أى حكم استبدادى ، فى أى مرحلة من مراحل التاريخ ، تجد انتشاراً لجميع الرذائل لا تخطئه العين العابرة : الجبن ، والخوف ، والنفاق ، والكذب ، والرياء ، والمداهنة ، وعدم الإخلاص فى العمل ، ومحاولة الإفلات من القانون بشتى السبل ! فها هنا لا يعبّر المواطن عن رأيه بصراحة إلا إذا اطمأن إلى أن مُحدّثه هو « ذات » أخرى لن تشى به ، ولن تبلغ السلطات عن رأيه ! . بل حتى فى هذه الحالة فإن العواقب لن تكون مضمونه على الدوام[1] وهكذا تظهر

(١) المثل الصارخ ، على ذلك ما قاله رب أسرة عراقية على مائدة الطعام من أن « ما يعانيه العراق من نكبات ، يرجع إلى حكم الزعيم الركن المهيب .. صدام حسين » وأنه يتمنى زواله . فما كان من ابنته ـ الطالبة الجامعية ـ إلا أن أعلنت أنها مضطرة ، آسفة ، إلى التبليغ عن والدها إلى سلطات الحزب ! وهنا هددها شقيقها الأكبر بأنه سوف يقتلها لو فعلت ! ووشت الفتاة بوالدها . ونفذ الشقيق تهديده ، وضاعت الأسرة ليبقى « الزعيم المهيب » ، رواه الزعيم وهو يفاخر بأنه هكذا يكون الإخلاص للحزب والوفاء للوطن ! فيا له من نظام ! .

الشخصية المزدوجة التى تقول فى السر مالا تجرؤ على البوح به فى العلن ! ويكون « انفصام الشخصية » نمطاً بارزاً فى السلوك الفرد ، سواء أكان على مستوى رجل الشارع أو من علْية القوم الذين ينحون أيضاً نحو الرياء والنفاق والتزلف وتمجيد الحاكم والتغنى بمناقبه « الخارقة » ـ على نحو ما يحدث مع بعض الشعراء والمثقفين وغيرهم (١) .

غير أن النفاق قد لا يكون سلوكاً مميزاً للفرد فحسب ، بل قد ينسحب على الجماعات أيضاً على نحو ما نجد فى الصحف من أيات التهانى والتباريك والتمنيات فى كل مناسبة . وكذلك فى الهتافات التى تشق عنان السماء مفتدية الحاكم « بالروح وبالدم » وهى هتافات سمعناها مدوّية فى عهد عبد الناصر ، وقيل لنا يومها : انظروا : كيف يؤمن الشعب بأفكار القائد الملهم ؟ ، وكيف يلتف حوله فهو الذى زرع « العزة والكرامة » فى نفوس الناس ـ ولهذا فهم على استعداد أن يفتدوه « بالروح وبالدم » ! لكن من سوء حظهم ، أن نسمع نفس الهتاف المدّوى فى عهد الرئيس السادات الذى لم يجد أدنى صعوبة فى تحويل دفة الحكم من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين ، ومن الانغلاق إلى الانفتاح ، ومن الاشتراكية إلى الرأسمالية ، ومن التحالف مع الشرق إلى الارتماء فى أحضان الغرب ، ومن إلقاء إسرائيل فى البحر إلى التصالح معها .. الخ ومع ذلك كله وُصف بالحكمة ، وبعد النظر ، وسداد الرأى ، ودبجت له قصائد المديح ، وكتبت أغانى التمجيد والتهليل ، وقوبل بنفس الهتاف الأجوف ـ هتاف الفداء « بالروح والدم » ـ الذى لا يعنى شيئاً قط ، ولا يعبّر إلا عن « النفاق الجمعى » !!

لقد لاحظ أحد الظرفاء ملاحظة ذكية على هذا الهتاف الذى شاع فى مجتمعنا فقال : « إذا كان لدى هؤلاء الناس كل هذه الدماء الغزيره التى يبذلونها عن رضا فداء لكل رئيس ، فلِمَ لا يتبرعون بشئ منها إلى بنوك الدم التى جفت حلوقها وهى تدعو إلى التبرع بقطرات ولو ضئيلة من هذه الدماء للجرحى والمرضى ، والمساكين والمحتاجين ؟! » وكان ردّى عليه : يا سيدى إنّ هؤلاء القوم ليسوا

---

(١) قارن مقالنا : « كلكم يبكى فمنْ سرق المصحف ؟! » فى كتابنا « أفكار .. ومواقف » ص١٧ . مكتبة مدبولى بالقاهرة العام ١٩٩٦ .

جـادين فـى هتـافهم ذاك ، بل هـو ضـرب من « النفـاق الجـمعى » الـذى بدا واضـحـاً يوم قُتل السـادات وسـط حاشيته ، وفروا « بدمائهـم » دون أن يفتديه شخص واحد ! روى لى زمـيل عـراقى أنه كـان يدرس فى الولايـات المتـحدة عندمـا شــاهد على شـاشات التـلفـزيون الأمـريكى مـلايين العـراقـيين يهتـفـون للـزعـيم المفـدى «عبد الكريم قـاسم » ، ثم شــاهد بعـد سنوات ، على شـاشـة التـلـفـزيون نفســه ، عـبد الكريم قـاسـم، يوم الانقلاب عليـه ، وهـو يمسك ، ويجـرى مذعـوراً كالفـأر فى كل اتجاه مدافعاً عن نفسه بمفرده . وتساءل الزميل العراقى : أين ذهبت هذه الملايين التى بُحّت حناجـرها من الهـتاف للزعـيم « الأوحد » ؟!- تلـك أمثلة منّوعـة على « النفاق الجـماهـيرى » الذى قد ينخدع بـه الحاكم ، فيظن أن هـذه الجـماهـيـر سوف تفتديه بقطرة واحد من دمائها ؟!

الفـرد ينافق « الطاغيـة » كمـا تنافـقه الجـماهـيـر أيضـاً ، وفى الحـالتين انهيار واضح للأخـلاق ! فلا أخلاق بـدون « شـخصـية إنســانية مـتكاملة » نالت حـقوقـها السياسيـة ، وأصبح لهـا قيمة وكرامة يعـترف بهما المجتمع اعترافـاً واضحـاً يتجلى فى السلوك اليومى . فيحدث عندنا ما يحدث فى المجتمعات الديمقراطية المتقدمة : يتحدث مـدير الجامعة مع العامل على أنه إنسـان له نفس حقوقه الواجبة الاحترام يروى أستاذنا الدكتور زكى نجيب محمود ، مندهشاً ، مما أفرزته الديمقراطية فى إنجلترا : « رأيت صـفاً من الرجـال ساعة الـعصـر قـد اصطف ليأخـذ دوره فى قدح الشـاى ، رأيتُ وزيراً (هـو نوبل بيكر) قـد وقف أمامه أحد السعـاة ، فلا هـو أخذه الضـجـر من ذلك ، ولا الســاعى فزع إذ وجد نـفسـه أمـام الوزير[1] . وإذا افـتـرضـنا جدلاً أننا وجدنا الوزير الذى يرتضى بالوقـوف خلف السـاعى ، فهل يمكن أن نجد السـاعى الذى يُحطّم القاعدة البلهاء- قاعدة العين التى لا تعلو على الحاجب ؟!

---

(١) قـارن الدكـتور صـادق العظم فى كـتـابه « نقـد الفكر الدينى » الـذى صدر فى بيـروت عـام ١٩٦٩ حيث يقول « إن الدين والعلم نقيضـان لا يجتمـعان ، وإن العلم باكتشـافاته الحديثة سـوف يقـضـى على الدين قـضـاء تامـا .. الخ » - وذلـك فى رأيه سـوف يؤدى الى نهـضـة المجتمع وتقـدمـة ! وانظر أيضـاً ردنا عليـه فى كتـاب « مـدخل إلى الفلسـفة » ص١٠٨ ومـا بعدها من الطبعة السادسة .

أصبح عندى ـ نتيجة لدراسة موضوع الطغيان والحكم الاستبدادى عموماً ـ اعتقادان راسخان : الأول هو أن تخلف المجتمعات الشرقية بصفة خاصة ، والمجتمعات الإسلامية بصفة عامة يعود أساساً إلى « النظام السياسى » أما ما يقوله البعض ، أحياناً ، من أن الدين هو سبب هذا التخلف فهو قول ظاهر البطلان ، وبالغ الخطأ فى آن معاً . فليس فى الدين الإسلامى ، على وجه التحديد، ما يمنع المجتمع من الانطلاق والتقدم ، والآيات القرآنية التى تحث على التفكير وإعمال العقل وإعطاء الإنسان حقوقه وكرامته ، لا حصر لها ـ وهى لا تدعو إلى التفكير « الصامت » الذى يتحول إلى « منولوج » داخلى بين الفرد ونفسه بحيث لا ينبئ صاحبه بشئ مما يدور بخاطره ، بل هو الفكر الذى يعبّر عنه المفكر فى حرية ويعتبره ضرباً من الاجتهاد لصاحبه أجر عليه حتى لو أخطأ !(١) .

وفضلاً عن ذلك فإن الدين يتلون بلون النظام السياسى . ونحن نعرف كيف حفر بعض رجال الدين ونقبوا ـ إبان حكم الملك فاروق حتى استخرجوا شجرة عائلته الموقرة ونسبوه ، فى النهاية ، إلى الرسول الكريم ! بل أعجب العجب أنْ يكون هذا النسب عن طريق أمه « الملكة نازلى » التى كان رجل الشارع يعلم أنها تكاد تقترب من البغايا لكثرة مالها من عشاق ، وعلى رأسهم رئيس الديوان الملكى ! كما نعرف أيضاً أن بعض رجال الدين فى العهد الاشتراكى ـ إبان الحكم الناصرى ـ حفروا ونقبوا وجعلوا من أبى ذر الغفارى رائداً للاشتراكية ! . ذلك كله فى التاريخ القريب ، أما التاريخ البعيد فسوف يجد القارئ أمثلة لا حصر لها ـ لاسيما فى الباب الثالث « الطاغية يرتدى عباءة الدين » ـ على التلاعب بالدين واستغلاله سياسياً . وكيف قُتِلَ المفكرون باسم الإسلام السمح « لأنهم كفرة وملاحدة » ويكفى أن نقرأ تصوير الشاعر صلاح عبد الصبور الرائع فى « مأساة الحلاج » عن استغلال الحكام للدين وكيف لجأوا إلى رشوة الجماهير الفقيرة

---

(١) ولهذا لم يخطئ الأستاذ العقاد عندما جعل من « التفكير فريضة إسلامية » وهو عنوان واحد من كتبه الهامة .

السـاذجـة ، وهـى التـى يـروى الشـاعـر القصـة علـى لسـانهـا . حيـث تقـول الجمـاهيـر السـاذجـة :

« صـفونا .. صـفاً .. صـفاً ،

الأجهر صـوتاً والأطـول ، وضـعوه فـى الصـف الأول ،

ذو الصـوت الخافت والمتوانى ، وضـعوه فى الصـف الثانى ،

أعطوا كلاً منا ديناراً من ذهب قانى ،

براق لم تمسسه كفٌ من قبل ،

قالـوا : صـيحـوا : زنديق كافر ! فصـحنا : زنديق كافر !

قالـوا : صـيحـوا : فليقتل إنا نـحمل دمه فـى رقبتنا .

قالـوا : مضـوا .. فمضـينا ..

الأجهر صـوتاً والأطـول ، يمضـى فـى الصـف الأول ،

ذو الصـوت الخافت والمتوانى ، يمضـى فى الصـف الثانى »[1]

وتكفير المفكرين باسم الدين الذى شـهده تاريخنا السياسى[2] لا يزال قائماً بيننا حتى إليـوم ، فتراهـم يفرقـون بين الرجل وزوجـه لأنه أبدى رأياً يخالف رأيهم « وهـم عندمـا يرفـضـون الإصـغـاء لرأى مـخـالـف لأنـهـم واثـقـون من زيفـه ، فإنما يزعـمـون لأنفسـهـم العـصـمـة من الخطأ ! »[3] ثم يتـغـنون بعـد ذلك بما يكفله الإسـلام من حرية للتـفكير وسماحة فى الاعتقـاد ، دون أن يجدوا بين الموقفين أى تناقض ، ودون أن يشعروا بأى حرج أو غضاضة !

---

(١) المؤلفات الكاملة ص١٥٤ .

(٢) قارن مثلاً ما يقوله الامام الأكبر الشيخ عبد الحليم محمود من أن الباعث على قتل « الجعد بن درهم » لم يكن العقيدة « وانما هو السياسة قاتلها الله ! » ! « التفكير الفلسفى فى الإسلام » الجزء الأول مكتبة الأنجلو المصرية عام ١٩٦٤ ص١٩٢ ـ ١٩٣ . وهكذا يصبح الجمع بين السياسة والدين إضراراً بالاثنين فى أن معاً . قارن أيضاً مقالنا ﴿ .. وتقبل الله منا ومنكم ﴾ فى كتابنا « افكار .. ومواقف » ص٨٥ .

(٣) جون استوارت مل « أسس الليبرالية السياسية » ص١٣٧ مكتبة مدبولى بالقاهرة عام ١٩٩٦ . ترجمة دكتور إمام عبد الفتاح إمام وزميله .

ولكن لماذا لا يجد المتدين المدّعى أى تناقض بن سلوكه وأقواله ؟ ـ وهى سمة يتسم بها المواطن ، بصفة عامة ، فى ظل الحكم الاستبدادى : سواء أكان متديناً أو غير متدين ، مثقفاً أو من عامة الناس .. ؟! السبب هو غياب العقل ـ وهو نتيجة حتمية لغياب الحرية ، فالعقل والحرية وجهان لعملة واحدة ـ وإذا غاب العقل غابت قوانينه معه ، ومركزها الاتساق وعدم التناقض . ولهذا يصبح من الطبيعى جداً أن يقع المواطن فى التناقض سواء فى سلوكه أو عباراته دون أن يشعر بهذا التناقض ! وهو موضوع سوف نعرض له فى شئ من التفصيل فى نهاية هذا الكتاب .

أما الاعتقاد الثانى الذى أصبح راسخاً فى أعماقى فهو أن « النظام السياسى » أشد خطورة ، وأعمق أثراً فى حياة الناس من « النظام الاقتصادى » ـ فقد تكون الدولة غنية ، وذات مصادر اقتصادية وفيرة ، ثم ترزق بحاكم سفيه يبدد أموالها فى مشروعات خيالية، وأحلام واهية ، وانقلابات فاشلة بحجة تصدير الثورة إلى الخارج وتحرير البشر والدفاع عن حقوقهم ـ مع أنه يحيل مواطنيه إلى أفراد لا همَّ لهم سوى البحث عن قوت يومهم ! والأمثلة كثيرة : فهذه دولة عربية بترولية كانت فقيرة معدمة ثم رزقها الله بآبار البترول التى تدفقت منها مليارات الدولارات، لكنها عادت بفضل حاكم سفيه ونظام سياسى سيئ فقيرة معدمة مرة أخرى . لدرجة أن صديقاً عائداً من هذا البلد روى لى أن الشباب هناك يمكن أن يُحطِّم زجاج سيارة لأنه شاهد فيها لُفافة تبغ ! ويصطف المواطنون فى طوابير طويلة أمام الجمعيات التعاونية بحثاً عن الزاد مرة والملابس مرة أخرى ! .

خذ مثلاً آخر « طاغية بغداد »[1] وما فعله من تبديد لثروة بلاده استعداداً للحرب هنا ، أو الحرب هناك ، أو لتحرير فلسطين (التى لم يطلق فى سبيلها طلقة واحدة) ثم اسأل نفسك : أكان يمكن لهذه الثروة البترولية الطائلة أن تذهب أدراج الرياح ، لو كان هناك نظام سياسى ديمقراطى يحكم فيه الشعب نفسه

---

(١) إذا كنا نضرب المثل ـ طوال هذا الكتاب وبصفة مستمرة ـ بطاغية بغداد ، فلأنه نظام الحكم الوحيد المسموح بنقده صراحة ، وإلا فالأمثلة لا حصر لها !

بنفسـه ؟! ثم اسـأل نفـسك مـرة أخـرى : لِمَ لا يـحـدث شئ من ذلـك فـى الدول المتـقـدمـة؟! ولِمَ تكثـر عندنا الانقـلابات العـسكريـة « الثـورية » ، ولا نسـمـع مـرة واحدة أن الجيش فى إنجلترا مثلاً ، قام بثورة ، أو أن الجـيش فى الولايات المتحدة عـمد ليلاً إلى قلب نظام الحكم « الفـاسد » لـيقـيم نظامـاً « ثورياً » يرعى مصـالح الجمـاهير . ؟!(١) يأتيك الجـواب سـريعـاً وواضـحـاً ، لأن القـانون هناك هـو الذى يحكم ـ لا القـوة العسـكرية ـ القانون هـو القـوة القـادرة على التـغـيير ، أمـا عندنا فإن القـوة القادرة على التغـيير هى الجيش : « ومَنْ يرفع يده بالسيف فبالسيف يُقتل » كما قال السيد المسيح(٢) .

واستكمالاً لتوضيح الفكرة التى نسوقها والتى تقول إنَّ « النظام السياسى » أشـد خطورة وأعـمق أثراً فى حـياة الناس وتطـورهـم وتقدمـهم ـ فلنأخـذ الصـورة المضادة : دولة مثل الهند فقـيرة ومعدمة ، تعانى إلى جـانب المشكلات الاقتصادية ـ من مـشـكلات دينيـة وطائفـيـة وعـادات وتـقـاليـد باليـة .. الخ ، ومع ذلك فـقـد اسـتـطاعت بفـضـل نظام سـيـاسى جيـد (رغم أنه لم يصل بعـد إلى المسـتـوى المطلوب) أن تصنع الطائرات التى حاولنـا شراءها أو حتى شراء قطع الغـيار منها فى حـرب ١٩٧٣ ، لكنهـا رفـضت لأن اتفـاقـيـاتهـا مع الـروس تمنع ذلك . كـمـا اسـتطاعت أن تصنع القـاطرات فى الوقت الـذى نسـتـورد فـيـه نحن عـربات القطار العـادية !

ولهذا كله فقـد ظهر إجـماع مـلحوظ فى السنوات القـليلة الماضيـة فى جمـيع أنحـاء العالم حـول شـرعيـة الديمقـراطيـة اللبرالية كنظام للحكـم ، بعد أن لحـقت الهـزيمة بـالأيديولوجيات المنافـسة وآخـرها النظام الشيـوعى ، حتى أصـبحت هذه الديمقـرطيـة تشـكل نقطة النهـاية فى النظام الأيديولوجى لـلإنسـان ، ومن ثمَّ

---

(١) بل لم نسمع مرة واحدة عن انقلاب عسكرى فى إسرائيل ولو على سبيل المحاكاة أو المجاملة للنظم العربية التى تعيش فى قلبها !!

(٢) إنجيل متى الإصحاح السادس والعشرون : ٥٢ . وإنجيل يوحنا ١٨ : ١١ .

اعتبرها البعض « نهاية التاريخ » بمعنى أنه من غير المستطاع أن نجد ما هو أفضل من الديمقراطية مثلاً أعلى![1] .

ويذهب « فوكاياما » المفكر الأمريكى الجنسية ، اليابانى الأصل ، إلى أننا فى نهاية القرن العشرين نشهد سقوط الأنظمة الدكتاتورية :-

(أ) الدكتاتورية السلطوية العسكرية اليمينية .

(ب) والدكتاتورية الشمولية الشيوعية اليسارية .

ولقد أدى سقوط الأنظمة الاستبدادية ، فى جميع الحالات ، إلى إفساح الطريق أمام الديمقراطية الليبرالية المستقرة التى أصبحت المطمح السياسى الواضح الوحيد ، فى مختلف المناطق والثقافات فى كوكبنا هذا[2] .

النظام السياسى الجيد هو الأساس ، والتطبيق الدقيق للديمقراطية هو الحل لجميع مشاكلنا - لا مجرد التمسح فى الديمقراطية (وإنْ كان ذلك هو فى حد ذاته اعتراف ضمنى بأنها النظام الأمثل الذى وصلت إليه البشرية) - أو كتابتها بخط عريض فى الدستور كما تفعل تقريباً جميع الأنظمة العربية ! الحل : هو أن تتحول الديمقراطية إلى سلوك فى حياة المواطن . فيحترم حقوق غيره . إن المجتمع ، فى هذه الحالة ، سوف ينبذه ويحتقره - حتى ولو لم يقع تحت طائلة القانون . و النظام السياسى الجيد هو الذى يترتب عليه النظام الاقتصادى الجيد - وليس العكس - النظام الذى يرتضيه الناس جميعاً لأنهم يحكمون أنفسهم ويوجهون اقتصادهم الوجهة التى يرضونها .

النظام السياسى الجيد هو الذى يستمتع فيه المواطنون بحقوقهم ، ويمارسون حرياتهم كاملة غير منقوصة ، والمجتمع الذى لا توجد فيه الحريات ، ولا تحترم فيه الحقوق لا يمكن أن يكون مجتمعاً حراً مهماً يكن شكل الحكومة .

النظام السياسى الجيد هو الذى يفرز ، على نحو طبيعى ، الأخلاق الجيدة ،

---

(١) قارن مقدمتنا لترجمة « أصول فلسفة الحق لهيجل » ١٩٥ - العدد الأول من المكتبة الهيجلية (المؤلفات) - مكتبة بالقاهرة عام ١٩٩٦ .

(٢) المرجع السابق ص٢٠ .

فيـؤدى فيه المواطنون واجـباتهم ، ويقومون بـأعمـالهم ووظائفـهم بالتزام ينبع من الداخل لا من الخارج ، من صميم الشـخصية الإنسـانية المتكاملة !

أما النظام السياسى السئ فهو يعمل على « تدمير الانسان » ، وتحطيم قيمه وكرامته ، فلا تجد فيه سوى أخلاق خارجية تُبنى على الخوف من العقاب ، وتتحول إلى رذائل فاحشة إذا ضَمِنَتْ الإفلات منه ، لن تجسد سوى ، تدين زائف لا يأخذ من الدين سوى المظهر الخارجى ، دون الجوهر الحقيقى ، فلا يمانع فى القتل والنهب والسلب ، وتكفير الآخرين باسم الدين السمح ـ وكأن هؤلاء وحدهم هم « المعصومون من الخطأ » !

وباختصار ، فى النظام السياسى السيئ يتم تحويل الشعب إلى جماجم ، وهياكل عظمية تسير فى الشارع منزوعة النخاع ، شخصيات تافهة تطحنها مشاعر العجز والدونية واللاجدوى ! ـ كما قلنا فى مقدمة الطبعة الأولى .

والله نسأل ، أن يهدينا جميعاً سبيل الرشاد

د . إمام عبد الفتاح إمام

الهرم فى أغسطس ١٩٩٦

مقدمة الطبعة الثانيـة (*)

« مَنْ ينشد القانون ، فإنه فى الواقع ، ينشد الحرية .. ! »

هيجل

(*) لم تظهر هذه المقدمة فى الطبعة الثانية لأن هيئة تحرير سلسلة عالم المعرفة « رأت انها أعنف من أن تنشر » .. !

كنتُ ، ومـازلتُ ، مـهمـومـاً بمشكلة الحكم فى مـجتمـعنا العـربى . على ظن منى أنها « أس البلاء » و « مكمن الداء » فى كل نعانيه من مشكلات : اقتصادية ، وثقافـية ، ودينيـة .. الخ . ومن هنا فقد شـغلتنى مشكلة « الطاغـية .. والطغـيان » ونظام الحكم السئ عموماً . منذ فترة مـبكرة من حياتى . ربما لأننى عشتُ فترة فى ظل لبرالية ما قبل الثورة المصرية ؛ ثم فترة أخرى فى ظل الحكم الشمولى لما بعـد الثورة .. مما أتاح لى فـرصة المقـارنة : فى الأولى بصـيص من نور ، والثانيـة حالكة الظلام ! وعندما أجلتُ البـصـر . وأمعنتُ النظر فى مـجتمعـنا العربى بصـفة عـامة ، بدْت لى نُظم الحـكم فيـه ، وهى عارية ، بالـغة السـوء ! فـعدتُ إلى التـاريخ أقلّب صفـحاته فلم أصطدم إلا بنظم أشد سـوءاً ، وكلما أوغلتُ فى الماضـى البعـيد لـم تقع العين الا عـلى ما يـسوء ! حـتى وصلتُ إلـى البدايات الأولى عند البـابليين والفـراعنة ، وغـيـرها من نظـم الشـرق القـديم . دون أن أجـد مـرحلة واحـدة فى تاريخنا القديم ، والوسـيط ، والحديث ، والمعاصـر ـ استطاع فيهـا المواطن العـربى أن يقـول بملء الفم : هـذه بلادى ، وأنا أنعـم فيـهـا بإنسـانيـتى وكـرامـتى ، وأتمتع بجمـيع حقوقى وعـلى رأسها حـرية الفكر والتعبـيـر ، والمشـاركة فى الحـكم ، وفى صنع القرار السياسى . إن القوانين السـائدة ليست غريبة عنى ، لأنها من صنعى أنا ، بل ليسـت هناك هـذه « الفـردية » القـادرة عـلى أن تقول : « أنا »[١] لأن الحاكم قـد عجنهم جـمـيعاً فى كـتلة واحـدة لا تمايز فيـها ولا تفـرد ![٢] . عـلى حين أننا نسـتطيع أن نقول فى ثقـة : « إن ظهور الروح ، عـبر التـاريخ ، يتوقف تـوقفاً تـاماً على ازدهـار الحـرية السـيـاسـيـة . وتبـدأ الحـرية السـيـاسـيـة ـ التى هى الحـرية فى الدولة عندما يشـعر الفرد بذاته أنه فرد .. »[٣] .

---

(١) لاحظ التعـبـير الشـائع : « أعوذ بالله من كلمة أنا » كـمـا لو كان التـفرد خطيـئة تسـتوجب التعوّذ !!

(٢) هل يمكن القـول بأن « الدمج وعدم التفـرد » بقايا مـترسـبة من نظام القـبيلة التى لم تكن تتـيح للفـردية أن تظهر ؟! » يـقول العـروى : « كلمـا اسـتظل الـفرد بالعـشـيرة ، ازداد قـوة وطمأنينة . وكلما استقل بذاته ضعف واستعبد .. » مفهوم الحرية ص٢٠ .

(٣) Hegel's Lectures of The History of Philosophy Eng. Trans. by T.M. Knox. Oxford, 1985. P. 165 .

على أن حرية الفرد التى نتحدث عنها لا تعنى الفوضى ، أو أن يصنع ما يشاء ، وقتما يشاء ، وحيثما يشاء . فتلك هى العشوائية ، أو أنْ شئت فقل إنها حرية العبث واللامبالاة ، وانعدام المسئولية . لأن الحرية الحقيقية هى الاستقلال أو هى « التحديد ـ الذاتى Self- Determination » أى أن يحدد الفرد نفسه بنفسه ، فلا يكون مقيداً إلا بذاته ؛ ولا يطيع إلا ذاته العاقلة وحدها . وأن يسلك بناء على قواعد عامة يضعها لنفسه باعتباره موجوداً عاقلاً . تلك هى الحرية الحقة التى تعنى الاستقلال الذاتى Autonomy للارادة الفردية . ولا تختلف الحرية السياسية فى الدولة عن ذلك كثيراً فهى تعنى أيضاً « التحديد الذاتى » أى أن الدولة التى هى مجموع المواطنين تحدد نفسها بنفسها(١) ، بحيث يضع المواطنون القوانين التى يطيعونها ، فلا يطيعون فى هذه الحالة سوى أنفسهم .

نعم ! مرتْ أوربا ، وغير أوربا ، بمراحل تاريخية مختلفة حكمها « طغاة » لكنها استطاعت أن تتخلص منهم ، وتمكنَّ المواطنون أخيراً من حكم أنفسهم . واتخاذ القرارات، وسن القوانين ، وهم بذلك لا يطيعون سوى أنفسهم .

وها هنا يكونون أحراراً على الأصالة ! « .. وإذا سألتَ الأوربيين ما هى هذه الحرية التى تتحدثون عنها بفخر وإعزاز ؟ أجابوا ببساطة : هى سبب رقينا ، وتقدمنا ، وعظمتنا »(٢) . أما نحن فمازال المشوار طويلاً ، طويلاً ! لأننا مازلنا نراوح مكاننا «محلك سر » أستغفر الله ! بل إننا نتقهقر ، لأننا لا نحافظ لا على ما قد نحقق من مكاسب . ومن هنا فلا تزال الرؤية حتى الآن معتمة ، والضباب كثيفاً ، واليأس قاتلاً ، والنفس حزينة حتى الموت ! استمع مثلاً إلى ما يقوله المؤرخ المغربى الشهير أحمد الناصرى : « واعلم أن هذه الحرية التى أحدثها الفرنج فى هذه السنين هى من وضع الزنادقة ، قطعاً ، لأنها تستلزم إسقاط حقوق الله ، وحقوق الوالدين . وحقوق الإنسانية رأساً .. واعلم أن الحرية الشرعية هى التى

---

(١) هذا هو تعريف الديمقراطية : « أن يحكم الشعب نفسه بنفسه لنفسه » وعندئذ يكون حراً .

(٢) عبد الله العروى : مفهوم الحرية « المركز الثقافى العربى بيروت عام ١٩٨٨ ص١١ .

ذكرها الله فى كتابه ، وبيِّنها رسوله لأمته ، وحررها الفقهاء فى باب الحجر من كتبهم .. »(١) .

وهذا كلام لم يكتبه رجل من أهل العصور الوسطى لكنه صدر فى كتاب للمؤرخ المغربى بعنوان « الاستقصاء » صدر فى الدار البيضاء عام ١٩٥٤(٢) ونجد رد فعل مشابهاً عند المؤرخ التونسى ابن أبى الضياف.. الخ(٣) .

على أن انشغالى بموضوع الطاغية لم يكن أمراً فريداً بين المواطنين العرب ، وكان ذلك واضحاً بما لا يدع مجالاً للشك من أنه ما إن صدرت الطبعة الأولى من كتاب « الطاغية » حتى التهمت منه الأسواق العربية ، فى وجبة واحدة ، أربعين ألف نسخة فى أيام معدودات ! مما يؤكد أهمية الموضوع وخطورته . كما يتضح أيضاً من اهتمام الصحافة العربية ، فقد كتبت عنه كثرة كثيرة من الصحف فى مصر : الأهرام ، والأخبار ،والوفد ، والشعب ، والعربى .. الخ بل استمرت الكتابة فى بعضها أسبوعاً كاملاً كما كتبت عنه فى الكويت جريدة الوطن ، والقبس ، والأنباء ، والسياسة .. الخ وكذلك فى بيروت ولندن ـ كما نوقش فى ندوة فى الجامعة عقدها قسم الفلسفة . وفى أحاديث طويلة استغرقت سهرتين كاملتين فى الإذاعة(٤) .

وترجع أهمية الكتاب ، فى رأيى ، إلى خطورة الموضوع الذى يطرحه ، وربما عادت أيضاً إلى طريقة التناول ، والحل الذى يقترحه للتخلص من الطاغية . فقد أثارت هذه وتلك ردود أفعال واسعة تفاوتت بين الحماس والاستحسان من

---

(١) هذه العبارة تتسق تماماً مع التعوّذ السابق من كلمة « أنا » ! وقد نقلنا النص من كتاب العروى السالف الذكر فى الصفحة نفسها (الحجر = الحرام) .

(٢) المرجع السابق ، وقد نقلناه من كتاب العروى عام ١٩٨٨ .

(٣) المرجع نفسه ص١٢ .

(٤) قام « مجمع البحوث الإسلامية الإيرانى » فى طهران بترجمته إلى اللغة الفارسية وفق ما ورد فى خطاب المجمع بتاريخ ٢٨ يوليو ١٩٩٤ أى بعد صدور الكتاب بثلاثة أشهر !

ناحية(١) كما وجهت إليه من ناحية أخرى انتقادات شتى .

وأود أن أسوق كلمة سريعة عن بعض الانتقادات التى وجهت إلى الكتاب ويمكن حصرها فى محورين أساسيين :

الأول هو القول بأننى عندما تحدثت عن « الطغيان الشرقى » وقعت فى فخ التفسير الغربى العنصرى الذى بدأ بأرسطو عندما ذهب إلى أن الشرقيين بطبيعتهم « عبيد » - ومروراً بالعصور الحديثة عند مونتسكيو ، وهيجل ، وماركس وأخيراً فيتفوجل(٢) .

والثانى هو القول بأن الديمقراطية الغربية لا تصلح لنا ، ولا هى الحل المناسب لأسباب كثيرة منها ظروفنا التاريخية والثقافية والاقتصادية .. الخ وخلاصة هذه الظروف أننا أمة تفشى فيها الجهل . ولا تستقيم الديمقراطية كما قال رسل مع شعب جاهل(٣) .

أما القول بأننى وقعتُ فى « فخ التفسير الغربى » ، وأننى شايعت العنصريين المتعصبين الذين يذهبون إلى أن الشرقيين بطبيعتهم « عبيد » فيكفى أن أحيل القارئ إلى ما قلته بالحرف الواحد فى هذا الكتاب من أن :

---

(١) من أمتعها فى رأيى ، ما كتبه محرر الصفحة الثقافية فى جريدة الوفد يوم الثلاثاء ٢٦/ ٤ / ١٩٩٤ فى كلمة قصيرة ، ومركزه ، وموحية !

(٢) راجع جريدة العربى الناصرية يوم ١٩٩٤/٤/١٤ ، وأيضاً ما كتبه الاستاذ جمال بدوى فى جريدة الوفد يوم ١٩٩٤/٧/١٤ .

(٣) أثيرت فى ندوة الجامعة التى عقدها قسم الفلسفة . كما كتب الزميل د. حسين على حسن دراسة عن الكتاب فى المجلة العربية للعلوم الإنسانية عدد ٤٩ خريف عام ١٩٩٤ وهو يركز فى مناقشاته على نقطتين أساسيتين . الأولى اننى لم أتعرض لنوع هام من الطغيان هو طغيان الدول الغربية - ولا سيما الولايات المتحدة - التى تحاول فرض سيطرتها على شعوب الشرق . والثانية : أن الديمقراطية الغربية ليست هى الشكل المناسب لنا . أما النقطة الأولى فلا علاقة لنا بها لأنها تتحدث عن علاقة الدول بعضها ببعض بينما يدور حديثنا أساساً على علاقة الحاكم بالمحكوم . أما النقطة الثانية فسوف نعرض لها بعد قليل .

« جميع النظريات التى تفرق بين البشر أو تتحدث عن طبيعة خاصة عند الشرقيين أو غيرهم هى نظريات ظاهرة الخطأ .. » ولما كانت « ظاهرة الخطأ » فهى لا تستحق أن نتوقف عندها طويلاً ، إلا إذا كنا نريد أن نشفى غليلنا من الغرب فنجد الفرصة مواتية لنكيل له الشتائم ، بدلاً من أن نتفرغ للدراسة الجادة لنعرف علل أمراضنا حتى نداويها !

أما القول بأن لدينا شهداء سقطوا فى « معركة الحرية » فهو أمر لا ينكره أحد ـ دع عنك أن يكون مواطناً عربياً متحمساً لعروبته ! ـ لكنى أعتقد أن هناك خلطاً بين عدة أمور هامة :

١ ـ كثيراً ما نميّز بين الشهداء الذين دافعوا عن الحرية ، وبين مَنْ سقطوا نتيجة للصراع على السلطة . وهو صراع يزخر به التاريخ الإسلامى بصفة خاصة . فليس كل من هاجم الحاكم ، أو دخل معه فى معركة كان يدافع عن حق المواطن فى الحرية والكرامة ، بل كثيراً ما كان يستهدف أساساً « كرسى الحكم » ـ والله وحده يعلم ماذا كان يفعل هؤلاء لو أنهم انتصروا ووصلوا فعلاً إلى السلطة !

٢ ـ كفاح الشعب المصرى وغيره من الشعوب العربية ضد الغزاة من فرنسين وإنجليز وإيطاليين ـ وصراعه لنيل استقلاله من المحتلين ـ مسألة أعتز بها وأفخر ـ إلا أن هذا الكتاب يدور أساساً حول انتزاع الحرية من الحاكم . فموضوع الكتاب من ألفه إلى يائه : « العلاقة بين الحاكم والمحكوم لاسيما فى الشرق » !

٣ ـ هناك أمر يبعث على الحيرة والتساؤل وبإلحاح شديد : لماذا لا نحرص على ما نحققه من مكاسب فى علاقة الحاكم بالمحكوم ؟ فمثلاً : كانت خطوة كبرى أن ينال المصريون دستور ١٩٢٣ (رغم ما فيه من عيوب ومثالب) بعد حكم « ولىّ النعم » ! وكانت خطوة كبرى أن تعيش مصر ما يقرب من ثلاثين عاماً فى فترة من الديمقراطية الليبرالية (من ١٩٢٣ إلى ١٩٥٢) مارس فيها المصريون قدراً من المشاركة فى الحكم ، وصنع القرار السياسى ، واستمتعوا

بنصيب من الحرية : نعم ، احتوت التجربة على كثير من الأخطاء . شأنها شأن الديمقراطية فى بدايتها . ومع ذلك فقد كان من المنتظر أن يصل الناس إلى إصلاح للأخطاء ، والتمسك بالقدر الذى حصلوا عليه من الحرية ، وأن يعملوا على اتساع رقعتها ، فيعملوا بذلك على تطوير التجربة الديمقراطية فى الطريق الصحيح[١] لكن العجيب حقاً ، والمُحيّر حقاً ، أنهم لم يفعلوا شيئاً من ذلك ، وتخلوا عن كل مكاسبهم بسهولة ويسر ، فلم يجد عبد الناصر صعوبة كبيرة فى تحويل نظام الحكم من الديمقراطية إلى الشمولية والدكتاتورية العسكرية ، وسط التصفيق والتهليل وتدبيج قصائد المديح التى تتغنى بأياديه البيضاء ، بل وصل الأمر إلى حد مسح تاريخ البلاد التى لم تولد قط إلا ليلة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ !ـ والأعجب من ذلك كله أن نواصل التهليل والتمجيد بعد أن مُنِىَ بهزيمة بشعة عام ١٩٦٧ ـ ومازلنا نعانى من آثارها حتى اليوم ـ ومع ذلك يكتب بعض الكتاب مقالاً بعنوان « ٥ يونيو يوم الانتصار » ! وتتوالى الرقصات فى المجلس النيابى لعودة « فرعون » إلى كرسى الحكم ! تماماً مثلما انهزم غيره هزيمة منكرة فيما أسماه « بأم المعارك » فكتبت القصائد وتغنى المغنون ، وتعالت الحناجر تهتف للقائد المهيب الذى دحر الأعداء ! دون أن نجد أحداً يفسر لنا ماذا يحدث !

بل انَّ بعض النقاد ليعجب من أننى قلتُ إننا لا نمانع فى الحديث عن إيجابيات الطاغية ، ونمتدح أعماله الجليلة : وتساءل من أين استقى الكاتب هذا الكلام ، إلا من أقاويل«رسطو العنصرية ؟! »

كلا يا سيدى ! بل استقيته من الصحف والإذاعات وأجهزة التلفزيون وغيرها من وسائل الإعلام التى تمجد الطغاة ليل نهار ، وتتغنى بحُكّام لم يسمحوا لشعوبهم بشعاع واحد من الحرية . ولا أستطيع تفصيل القول فى هذا

(١) وصفها أحمد لطفى السيد بأنها « ديمقراطية عرجاء » وهذا حق . وقد كنا نأمل ان تأتى « الثورة » لتعالج هذا التشوه ! إلا أنها فعلتْ ما فعله الطبيب الذى أراد أن يخفف من حرارة المريض فأزال عنه حياته !

الموضوع حتى لا يصادر الكتاب ـ كما حدث له من قبل وفي دول لم أتعرض لحكامها بشيء ، لكنهم شعروا من أعماقهم بأصابع الاتهام !

لم يكن أرسطو، يا سيدى ، هو الذى كتب الأغانى ، ودبج قصائد المديح فى تمجيد « سيدى صدام ، الفارس المقدام » ! ولم يكن أرسطو من بين شعراء المربد الذين هرولوا إلى هناك للتغنى بمناقب الطاغية . وأنا لا أقصد العراقيين وحدهم ـ فقد يكون لهؤلاء عذرهم فباعثهم الرعب من الحاكم ـ لكنى أقصد مَنْ أسرع من الشعراء ، والأدباء والمفكرين العرب للمشاركة فى مهرجان التقديس ! . أقصد بعض المثقفين فى مصر ، وتونس والمغرب وغيرها وغيرها الذين أيّدوه ومجّدوه، وصنعوا منه صنماً يعبد لأنه «مُخلّص » العرب !

أستقيته من الشاعر المعاصر ـ ومازال حياً يرزق ـ الذى كتب قصيدة عن أحد الحكام العرب الأحياء ، يصفه فيها بأنه « ظل الله على الأرض ! » ثم تبارت مجموعة من رجال الدين تشرح وتحلل ، وتفسر وتبرر !

اننى يا سيدى أدخل فى نقاش يكاد يكون شبه يومى مع زملاء أفاضل مازالوا يتغنون بأمجاد عبد الناصر ويتمنون عودته ! ويروون ما فعله لنا من جليل الأعمال ، رغم ما أصاب البلاد العربية ، بصفة عامة ، ومصر بصفة خاصة، من انهيار سياسى واقتصادى وثقافى ودينى !

لم يكن أرسطو هو الذى دفع الملايين التى خرجت تودع عبد الناصر بعد كل ما حدث ، ولم يكن هو الذى دفع هذه الملايين نفسها التى خرجت لتستقبل السادات بعد عودته من إسرائيل ! بل إن هذه الملايين أثناء اندفاعها فى الحالتين المتعارضتين هى التى حطمت منطق أرسطو الذى كان يُصرّ فيه على أن العقل البشرى ، بحكم طبيعته ، لا يقبل التناقض !

لم يكن أرسطو هو الذى دفع الحكام عندنا لإحراق القرى ، إذا بدت منها رائحة المعارضة ! ولم يكن هو الذى دفع عبد الناصر للتفاخر فى إحدى خطبه بأنه اعتقل ثمانية وستين ألفاً من المواطنين فى يوم واحد !

أما الذين اتهمونى بأننى لم أفهم معنى أن تلتحم « الجماهير بالقائد » ،

فإننى أبادر وأعترف صراحة أننى أجهل ذلك . كما أننى لا أعرف معنى الديمقراطية « بالتحسس » التى يتحسس فيها القائد مطالب الجماهير ويصدر بها قراراً رغم ما فيها من « تمسح » بالديمقراطية ! .

واذا صحّ وأن الجماهير كانت قد التحمت بالقائد وأصبح « الكل فى واحد » ، فكيف نفسر ارتماء هذه الجماهير فى أحضان السادات وتهليلها له حتى أن الرجل ـ والحق يقال ـ لم يجد أدنى صعوبة فى تحويل دفة السفينة من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين ، وأن يعود من جديد إلى الارتماء فى أحصان الغرب ؟!.

يا أيها السادة لا تدفنوا رؤوسكم فى الرمال ، بل حاولوا الإجابة عن هذه الأسئلة المحيّرة التى تحتاج إلى بحوث جادة ومتأنية ودقيقة ـ بدلاً من أن تلقوا بالمسئولية على الغرب ، والاستعمار ، والقوى الإمبريالية ، والتعصب ، والعنصرية ، ومعاداة العرب والإسلام .. الخ « الشماعات » التى نلجأ إليها عندما تعوزنا الحيلة ، أو عندما لا نريد أن نجهد أنفسنا . ولِمَ التعب والإجهاد وعندنا الشيطان الرجيم ، إبليس اللعين : الغرب !

أما فكرة تأليه الإسكندر فى الشرق فقد ذهب بعض الكُتّاب إلى أنها كانت مسرحية أراد بها كهنة آمون « أن يضحكوا على ذقنه » !! لكن ليس من المأثور عن كهنة آمون ـ وكهنة الفراعنة عموماً ـ أن يأخذوا مسائل الدين « على سبيل الهزل » فيضحكون بها على ذقون الغزاة !

ثم إذا كان ما حدث فى واحة سيوة « ضحكاً على الذقون » فماذا نقول فيما حدث فى فارس ؟ « عندما دخل الإسكندر فارس، انبهر به الفرس ، واحترموه ، وأجلّوه ودعوه «إسكندر شاه » المرسل من لدن العناية الإلهية ، والقوة المقدسة ، وكانوا يسجدون له إلى الأرض عندما يسير بينهم . وسجودهم أمام الملك العظيم لم يكن إقراراً بالعبودية . بقدر ما كان تبجيلاً للقوة الإلهية التى تحل فى جسد حاكمهم الجديد . لقد كانوا يركعون لذكرى قورش ولروعة « هورا مزدا » إله الشمس . ولم يكن سهلاً منع هؤلاء من هذا العمل..»(١) .

---

(١) هارولد لامب « الإسكندر المقدونى » ترجمة عبد الجبار المطلبى ص٢٥٩ .

وعندمــا طلب الإسكندر مـن المقدونيين أن يســجدوا له : قــوبل بالمعــارضـة الشــديـدة من البـعـض ، و بالاســتـياء والغـضــب من البـعض الآخـر . والـضـحك والسخرية من بعض القادة ! « فقد رأى المقدونـيون إن ما طلبه إليهم من السجود مـذلة لا يرضونـها لأنفسـهم . لذلك تآمرت عـليه مـجموعـة من أشـجع ضبـاطه ، واشـتـركـوا فى إعــداد خطة لقـتل هذا الإله الجـديـد . ووصلت أنبـاء المؤامــرة إلى مسامع الإسكندر ، فقتل وعذب هـؤلاء الضباط ورجم بعضـهم حتى الموت »(١) .

أمـا المحـور الثـانى الذى يـقـول أن الديمقـراطيـة الغـربيـة لا تصلـح لنا بسـبب ظروفنا ، .. الخ . فـأنا أود أن أسـأل هؤلاء المعـتـرضـين على تطبيق الديمـقـراطيـة الغـربية : ومـا البـديل الذى ترونه صـالحاً ومنـاسبـاً لنا ؟! أم تراكم تريدون القـول بأنه قد كُتب علينا أن نـستمر إلى أبد الآبدين تحت ظل الحكم الاستـبدادى بأنواعه المختلفة ؟ أم تراكم تريدون أن نطبق كلمة السياسة بمعناها الحرفى من « ساس » « يســوس » .. فـالحــاكم هـو سـائس الخـيل الذى يقـوم بتـرويضنا لأننا أقـرب إلى الحيوانات منا إلى البشـر ؟!

ولِمَ الحـسـاسـيـة من الديمقـراطية « الغـربـيـة » ونـحـن نـسـتـعـير ، ونقـتـبس ، وننقل من الـغـرب آلاف الأفكار فى جمـيـع المجـالات من الســينمــا إلى الاذاعـة إلى التلفـزيون إلى الاقـتصـاد وأعـمال البـنوك إلى العـلم ، إلى الآلات والأدوات .. الخ أم توافقـون على نقل ذلك كله ، لكنكم ترفضـون نقل العلاج لأمـراضنا السياسـيـة ، كما ننقل عنهم العلاج لأمراضنا الجسـمية ؟! ثم ماذا لو قلنا لكم إن اليابان تُطبق الديمقراطية وهـى ليسـت دولة غربيـة ، والهند تُطبق الديمقراطية وهـى ليسـت دولة غربيـة ؟ ثم لابد أن نقول بعد ذلك كله إنه لا يوجـد شكل واحد ثابت لا يتغـير من الديمقراطيـة فهى فى فرنسا غيـرها فى سـويسرا ، غيـرهـا فى إنجلترا ، والـولايات المتـحــدة . إلخ ، ومن حق كـل دولة أن تأخــذ بالـشكل الديمقــراطى الذى تقـبله وترضاه ، ويتفق مع ظروفـها ، وأن تطبقه بالطريقة التى تناسـبها ، ولكن المهـم أن

---

(١) ول ديورانت « قصة الحضارة » المجلد السابع ص٥٣٥ .

يبقى أساس الديمقراطية واحداً حقوق المواطن الفرد فى التفكير والتعبير[١] واعتناق ما يشاء ، والمشاركة فى الحياة السياسية ، وصنع القرار ، وسن القوانين .. الخ .

وفضلاً عن ذلك فليست الديمقراطية صورة « غربية » من صور الحكم ، وانما هى تجربة إنسانية : تأخذ بها الهند واليابان .. الخ دون أن تجد واحدة من الدولتين أية حساسية . ونحن أنفسنا ننقل آلاف الأفكار كما ذكرنا فلِمَ نحجم عن نقل الفكر المفيد ؟ ونحن لا نقول إن فكرة الديمقراطية مقدسة ، بل على العكس من صميم الديمقراطية أن يعرض كل شئ للنقاش فى الهواء الطلق ، ومن حقنا أن نأخذ منه ما نراه صالحاً ومناسباً .

الديمقراطية باختصار شديد تقوم على أساس مبدأ يقول : أننى أنا الذى أزرع ، وأنا الذى أحصد ، وأنا الذى أصنع ، وأنا الذى أدفع الضرائب ، وأنا الذى أدافع عن الوطن فى حالة الحرب . إلخ إذن : أنا الذى أحكم .

أما القول بأن الانتخابات الديمقراطية إذا طُبِّقت فى العالم الثالث ، فقد تؤدى إلى توطيد الخلافات الإقليمية والنزعات العرقية بدلاً من معالجتها وإصلاحها . أو القول بأنه عندما يتم إدخال الانتخابات بصورة مفاجئة فى بعض المجتمعات المتخلفة التى يتفشى فيها الفقر والجهل ، فإننا نجد أن الجريمة العشوائية وعصابات الإجرام تملأ الفراغ الذى يخلفه الطغيان .. الخ[٢] .

ففى استطاعتنا أن نعيد طرح السؤال السابق على هذا الكاتب : وماذا تقترح من بديل ؟ إذا كانت الديمقراطية لا تحل مشكلات العالم الثالث ، فهل يحلها الحكم العسكرى الاستبدادى ؟! أليس فى ذلك عنصرية حقيقية : أن نقول إن شعوباً خُلقت للنظام الديمقراطى ، وشعوباً أخرى يؤدى تطبيق الديمقراطية فيها إلى خلق مشكلات عرقية ونزعات اقليمية ؟

---

(١) وهى التى تنص عليه الدساتير العربية ولا تنفذها الحكومات !

(٢) دراسة بعنوان « الديمقراطية لا تحل مشكلات العالم الثالث » مترجمة عن نيويورك تايمز - جريدة القبس الكويتية عدد ٨٠٩٥ بتاريخ ١٩٩٦/١/٤ .

على أننى أود من ناحية أخرى أن أردَّ على الكاتب بأن النظام الديمقراطى طبق فى مصر عام ١٩٢٣ وحتى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ دون أن تظهر خلافات إقليمية ونزعات عرقية . وإذا كان الكاتب ـ ربما لهذا السبب قد استثنى مصر فإننى أستطيع أن أستثنى معها الدول العربية ـ لنقول إن أوضاعنا السياسية ليست مثل أوضاع نيجيريا أو تايوان أو هايتى .. الخ التى ضرب بها الكاتب الأمثلة لدول العالم الثالث .

أما القول بأنه لا يجوز تطبيق الديمقراطية فى مجتمع تتفشى فيه الأمية والجهل فإننى أجيب عليه بما يأتى :

أولاً لابد من الاعتراف بأن الديمقراطية فى مثل هذا المجتمع ، سوف تتعثر وتقع فى كثير من الأخطاء ، وسوف يعانى الناس معاناة شديدة من تطبيق مثل هذا الحكم الذى لم يألفوه ، لكن لا مندوحة لنا من المرور بهذه التجربة ، ثم إنَّ الديمقراطية ـ فى جوهرها ـ ممارسة وليست مجموعة من الأفكار النظرية ، شأنها فى ذلك شأن قيادة السيارة وتعلّم السباحة .. الخ لابد من النزول إلى البحر ، ومواجهة التيار ، والوقوع فى الخطأ مرة ومرة إلى أن نتعلم كيف نسبح ثم كيف نجيد السباحة[1] وإذا كانت أعلى صورة من صور الديمقراطية فى العالم هى الموجودة الآن فى انجلترا ، فإن الأمر لم يكن وليد المصادفة ، ولم يظهر فجأة. بل جاء نتيجة معاناة شديدة . وعلى مدى قرون طويلة . فقد بدأت المحاولات فى القرن الثالث عشر بمجلس اللوردات فقط ، وظلت التجربة تتعثر ، وتصلح من نفسها ، ثم تعود فتكبر لتقف على قدميها من جديد ، إلى أن وصلت إلى صورتها الحالية .

---

(١) كتب الأستاذ أحمد بهاء الدين ذات مرة يعيب على ما حدث فى نقابة المحامين من هرج وخروج عن اللياقة وآداب المناقشة أثناء الانتخابات وأردف ذلك بسؤال ساخر : « أهؤلاء هم الذين يطالبون بتطبيق الديمقراطية على مستوى الدولة ، وليس فى استطاعتهم تطبيقها فى نقابتهم؟! » لكنه نسى، للأسف ، أن الديمقراطية « ممارسة » وليست مجرد أفكار وثقافة ، وأن هؤلاء حرِّم عليهم نظام الحكم القائم ، وقتذاك ، ممارسة الديمقراطية لأكثر من ربع قرن .ومن ثمَّ فإن عليهم أن يبدأوا من الصفر ! ومن هنا تأتى خطورة « فترة الانتقال » التى تتردد أحياناً .

ثانياً : ثم لماذا لا نسأل أنفسنا ، بصدد التعليم والتعلم ، هل كان شعب أثينا متعلماً ، وهو الشعب الذى بدأت منه الديمقراطية رحلتها الطويلة ؟ يقول ثيودور جومبرز « لقد كان الرجل اليونانى يفضل أن يتعلم سماعاً ، على أن يأخذ العلم عن طريق الكتب ، ولهذا فقد أخذ الشاعر (فى فترة الازدهار) يختفى ليحل محله السوفسطائى (الفيلسوف السياسى) الذى كان يرتدى فى الأولمبياد ، وفى كل مكان العباءة الأرجوانية التى كان يلبسها الشاعر ، ويحضر الأعياد العظيمة نفسها ، ويُلقى خطباً مبتكرة ، ومواعظ بدلاً من القصائد القديمة التى كانت تصور البطولة »(١) ومعنى ذلك أن السوفسطائيين قاموا بدور تنويرى هام ـ ولهذا وصفهم هيجل بأنهم فلاسفة التنوير فى العصر اليونانى القديم ـ أى أنه كانت هناك ، بدلاً عن التعليم يقظة سياسية هامة هى التى مكنت الشعب من الحكم الديمقراطى .

ثالثاً : ونفس السؤال السابق لابد من من طرحه بالنسبة لشعب الماجناكارتا Magna Carta (العهد الأعظم) عام ١٢١٥ الذى ثار فى وجه الملك جون وانتزع منه هذه الوثيقة العظيمة . ثم هل كان ثوار باريس عام ١٧٨٩ شعباً متعلماً ؟ لقد وصفهم سارتر بأنهم كانوا مجموعة من « الأصفار » أو نقاط من الضعف والخوف والرعب ، انقلبت فجأة إلى قوة عارمة وتيار مدمر اكتسح أمامه كل شئ : أطاح بالملك ونظامه وبالنبلاء ، ورجال الدين .. الخ الخ .. فهل كان شعب باريس فى ذلك الوقت شعباً متعلماً أو مثقفاً بالقدر الذى يريده المعترضون ويشترطونه لتطبيق الديمقراطية ؟ كلا ! لقد قيل يوماً إن الإحساس بالظلم وليس الظلم نفسه هو الذى أدى إلى الثورة !

رابعاً : ما المطلوب إذن لتطبيق الديمقراطية ؟ الأمر الجوهرى هو الوعى السياسى وهو غائب عندنا حتى بين المتعلمين ، وهذا يفسر لنا السبب فى أننا يمكن أن نتخلى بسهولة عما حققناه من مكاسب ـ إن إيقاظ هذا الوعى مهمة تقع

---

(١) Theo dore Gomperz: " The Greek Thinkers : A Study of Ancient Philosophy " Eng. Trans, by Lourie Magnus, London 1949, Voi. I, p. 412

على عاتق المثقفين المستنيرين الذى ينبغى عليهم القيام بالدور التنويرى الخطير، فيما يشبه ما قام به المفكرون الفلاسفة التنويريون فى أوربا فى القرن الثامن عشر : فمهّدوا بذلك لقيام الثورة الفرنسية١٧٨٩ ـ ما نحن فى أمس الحاجة إليه هو هذا الوعى الذى يحقق توحداً بين ماهية الإنسان وحريته ، بحيث يفقد وجوده إذا فقد حريته . وسوف نعود إلى هذه الفكرة فى نهاية الكتاب .

والخلاصة أننا نؤمن مع « فوكوياما » بأن إجماعاً ملحوظاً قد ظهر فى السنوات القليلة الماضية حول شرعية الديمقراطية الليبرالية كنظام للحكم بعد أن لحقت الهزيمة بالأيديولوجيات المنافسة وآخرها النظام الشيوعى . وأن هذه الديمقراطية قد تشكل : نقطة النهاية فى التطور الأيديولوجى للإنسان ، فتكون بذلك الصورة النهائية للحكم البشرى . وبالتالى فهى تمثل « نهاية التاريخ » أى أنه من غير المستطاع أن نجد ما هو أفضل من الديمقراطية الليبرالية مثلاً أعلى(١) .

أما بعد فقد أضفنا فى هذه الطبعة قسماً موجزاً فى نهاية الكتاب بعنوان «خاتمة فى توابع الطغيان » نأمل أن يساعد فى إلقاء الضوء على الآثار المدمرة التى يخلفها نظام الحكم السئ .

والله نسأل ، أن يهدينا جميعاً سبيل الرشاد .

الكويت فى ١٩٩٦/١/١٦

إمام عبد الفتاح إمام

---

(١) انظر عرضنا لهذه الفكرة فى شئ من التفصيل ـ وبيان اعتمادها على فكرة « جدل السيد والعبد » عند هيجل ـ المدخل العام الذى صدّرنا به المجلد الأول من الكتبة الهيجلية ـ الناشر ـ مكتبة مدبولى بالقاهرة .

مقدمة الطبعة الأولى

فى ظنى أن موضـوع «الطاغية » بالغ الأهمـية ، وأنه لم ينل حقـه من الدراسـة والبحث فى مكتبتنا العربية ، بصفة خاصـة ، مع أننا أحوج ما نكون إلى دراسـته بعمق ، وتأمله فى تدبر وإمعـان ! ربما لأن الباحث لا يجرؤ على الكتـابة فى هذا الموضـوع مـا بقى الطاغـية متربعاً على كرسـى الحكم ، فإذا ما تنفس الناس الصعداء ، بعد زواله ، نسوا ، أو تعمدوا نسيان تلك الأيام السوداء التى عاشوها فى ظله ، وظنوا ـ واهمين ـ أنها ذهبت إلى غير رجعة !

غير أن الوضع ، فى العالم الثالث ، مختلف عن ذلك أتم الاختلاف ، فقد عاش تاريخه الطويل يحكمه طغاة من كل نحلة ولسـان ، ومازال الطغيان يطل برأسه هنا وهناك كلما سنحت الظروف ، وهى كثيراً ما تسنح فى عالم متخلف ، ترتفع فيه نسبة الأمية ، ويغيب الوعى ، فلا يستطيع الشعب أن يعتمد على نفسه ، فينتظر من يخلصه مما هو فيه ، فتكون بارقة الأمل عنده معقودة على « المخلّص » و « الزعيم الأوحد » ، و « المنقذ » ، و «القائد الملهم » و « مبعوث العناية الإلهية » ، والرئيس الذى نفتديه « بالروح وبالدم » ! ولطول إلفنا « بالطاغية » لآلاف من السنين ، لم نعد نجد حرجاً ولا غضاضة فى الحديث عن « إيجابياته » ، وما فعله من أجلنا من جليل الأعمال . ولست أجد رداً أبلغ من قول السيد المسيح : « ماذا يفيد الإنسان لو أنه ربح العالم كله وخسر نفسه ؟! »(*) ، فحتى لو افترضنا أن له إيجابيات « هائلة » ، فما قيمة هذه الإيجابيات إذا كان ثمنها تدمير «الإنسان» وتحطيم قيمه ، وتحويل الشعب إلى جماجم ، وهياكل عظمية تسير فى الشارع منزوعة النخاع ، شخصيات تافهة تطحنها مشاعر الدونية والعجز واللاجدوى ؟

(*) إنجيل لوقا ـ إصحاح ٩ : ٣٦ .

أيكون ما فعله طغاتنا من « إيجابيات » أكثر مما فعله « هتلر » الذى اجتاح أكثر من نصف القارة الأوروبية ، بل احتل بعض دولها فى ساعات قلائل ؟! ثم .. ترك ألمانيا تحتلها أربع دول! كلا ! لا قيمة لإيجابيات الطاغية ـ بالغة ما بلغت ـ لأن الثمن باهظ جداً : ضياع الإنسان ! .

فإذا عرفنا أن تاريخنا كله ، ، من أقدم العصور حتى الآن ، حكمه الطغاة على تنوع نحلهم وأشكالهم وألوانهم ، عرفنا الأهمية البالغة لدراسة هذا الموضوع الذى يحتاج إلى عدة مجلات ، وأيقنا أنه السبب الحقيقى وراء تخلفنا الفكرى والعلمى والاقتصادى ، وأنه المصدر الأساسى لكل رذائلنا الخلقية ، والاجتماعية ، والسياسية ، لأن المواطن إذا فقد «فرديته » أعنى وعيه الذاتى أو شخصيته ، وأصبح مدمجاً مع غيره فى كتلة واحدة لا تمايز فيها ، كمل هى الحال فى قطيع الغنم ، فقد ضاعت آدميته فى اللحظة نفسها ، وقُتل فيه الخلق والإبداع ، وانعدم الابتكار ، بل يصبح « المبدع » إن وجد ، منحرفاً ، و «المبتكر » شاذاً وخارجاً عن الجماعة ! .

لكن كيف يظهر الطاغية ؟ وما مبررات وجوده ؟ وما الدعائم التى يستند إليها فى حكمه ؟ . الحق أن هناك عوامل كثيرة منها عوامل تاريخية ، وجغرافية ، وعوامل اجتماعية واقتصادية .. إلخ كما أن المبررات عديدة ، منها إنقاذ الشعب ، أو إصلاح ما أفسدته الحكومات السابقة ، بل قد يدعى أنه « مبعوث العناية الإلهية » ، وأنه أعلم من الناس بما يصلح لهم .. إلخ . لكن إذا أردنا أن نرتد إلى الجذور كان علينا أن نسأل : من أين تأتى السلطة التى يسئ الطاغية استخدامها ؟! وهذا ما حاولنا الإجابة عنه فى الفصل الأول من هذا البحث « فى ضرورة السلطة » فإذا صحّ ما قيل من أنه « لا يصلح الناس فوضى » ، بل لابد للجماعة من تنظيم لكى تبقى وتعمل لسد احتياجاتها ، فإن التنظيم يعنى أن ينقسم الناس إلى فئتين : فئة حاكمة تتولى السلطة السياسية ، وتصدر القرارات ، وفئة أخرى محكومة لا يكون لها سوى الطاعة والتنفيذ ، وهكذا تولد السلطة مع مولد الجماعة ، لأنه بغير سلطة لن يتحقق النظام .

لكن إذا كانت السلطة ضرورية لتحقيق أمن الجماعة ـ الداخلى والخارجى معاً ـ فإنه ينبغى لها أن تحافظ عل حريات الأفراد الذين جاءت لحمايتهم . ومن ثم يظهر السؤال عن الحدود التى يجب أن تقف عندها السلطة فى العصور القديمة ، فى الأعم الأغلب ، بغير حدود تقف عندها ، كما كانت متحدة مع شخصية الحاكم الذى يجسدها ويحتفظ بها بمقدار ما يملك من قوة ويتمتع به من بطش وجبروت . لكن إذا كان الحكام بشراً كالمحكومين ، فكيف تكون إرادتهم حرة تحدد نفسها بنفسها . بينما تكون إرادات المحكومين خاضعة لهم تتحدد وفق مشيئتهم ؟! كيف نتصور إرادتين من طبيعة بشرية واحدة ليستا على الدرجة نفسها ، بل واحدة منهما تعلو الأخرى ؟!

أول إجابة طرأت على ذهن الإنسان فى هذه العصور الموغلة فى القدم هى : لابد أن يكون الحكام من طبيعة غير طبيعة البشر ، هكذا تصور القدماء الحاكم من طبيعة إلهية : فهو إله أو ابن الإله ، أو هو يحكم بتفويض مباشر أو غير مباشر من الله .

هكذا كان الحاكم فى الشرق القديم ـ بل والوسيط والحديث ـ إذا ما قلنا مع «الكواكبى» : « إنه ما من مستبد سياسى إلا ويتخذ لنفسه صفة قدسية يشارك بها الله ! » لكن هذه الصفة قد تكون ظاهرة بارزة يعلنها الحاكم نفسه (كما فعل فرعون ، وقد تكون خافية مستترة ، وإن كان مضمونها ظاهراً فى سلوكه فهو على أقل تقدير « لا يُسأل عما يفعل وهم يسألون ! » ، وهذا ما فعله جميع الطغاة على مدار التاريخ ! .. ولقد عرضنا ، فى الفصل الثانى من هذا البحث ، نماذج لتأليه الحاكم فى الشرق : فى مصر القديمة ، وبابل ، وفارس ، والصين، وكيف حاول الإسكندر الأكبر أن يقلد حكام الشرق فقام بتأليه نفسه بمجرد أن غزا فارس .

غير أن هذا « الحكم الثيوقراطى » القديم لم يكن سوى أحد أفراد عائلة كريهة هى «عائلة الطغيان » التى عرضنا لبعض أشقائها فى الفصل الثالث :

الاستبداد ، الدكتاتورية، الشمولية ، السلطة المطلقة ، الأوتقراطية ـ ثم ختمنا الفصل بخرافة « المستبد العادل » ! ومعه أنهينا الباب الأول والحديث عن « فلسفة السلطة » .

أما فى الباب الثانى فقد عرضنا لصورتين للطاغية فى الفلسفة اليونانية ، وهما أهم وأشمل ما قاله الفلاسفة من نظريات عن الطاغية بصفة عامة . أما الصورة الأولى فهى نظرية أفلاطون عن الطاغية الذئب (وقد مرّ هو نفسه بتجربة مريرة مع طاغية سيراقوصة ديونسيوس الأب والابن معاً وقد عرضناها فى شئ من التفصيل) وسوف يشعر القارئ وهو يقرأ هذه النظرية كأن أفلاطون يصف طغاتنا المعاصرين وأساليبهم فى الحكم ! أما الصورة الثانية فهى نظرية أرسطو الذى يصف الطاغية بأنه « سيد » يعامل رعاياه معاملة العبيد ، وللأسف فإن المعلم الأول يعتقد أن لدى الشرقيين (والشعوب الآسيوية عموماً) طبيعة العبيد، وأنهم لهذا السبب يتحملون حكم الطغاة بغير شكوى أو تذمر ! .

إذا كان الطغاة فى العصر القديم قد أساءوا استخدام السلطة باسم الديانات القديمة ، فقد فعل طغاة العصر الوسيط الشئ نفسه ، مستغلين هذه المرة الديانات السماوية ، وهذا ما عرضنا له فى الباب الثالث تحت عنوان « الطاغية يرتدى عباءة الدين » وقسمناه إلى فصلين ، الأول عرضنا فيه للعالم المسيحى والثانى للعالم الإسلامى .

أما الباب الرابع والأخير « فرار من الطاغية » . فقد حاولنا فيه أن نجيب عن سؤال مهم : كيف نحمى أنفسنا من الطغاة ؟ عرضنا فى الفصل الأول للنموذج الذى اتبعته الدول الأوربية ـ والغربية بصفة عامة ـ التى تخلّصت من الطاغية ، وهذا النموذج يتلخص فى كلمة واحدة : « الديمقراطية » ، وهى ليست تجربة غربية بقدر ما هى تجربة إنسانية بالدرجة الأولى ، تحترم الفرد وطاقاته ، وقيمه ، وإمكاناته ، وتعمل على نموها وتطويرها إلى أقصى حد . أما الفصل الثانى فقد عرضنا فيه للنظريات المختلفة التى فسرت «الطغيان الشرقى » على أنحاء شتى .

أود أخيرا أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى جامعة الكويت التى ساعدت على ظهور هذا البحث من خلال تقديم الدعم له خلال العام الجامعى ١٩٩٢/ ١٩٩٣ ، مما يسر لى الرجوع إلى عدد كبير من المراجع .

كما أود أن أشكر أيضاً الزميل الصديق الأستاذ الدكتور عبد الغفار مكاوى الذى تفضل مشكوراً بقراءة المخطوطة قراءة دقيقة ، وإبداء الكثير من الملاحظات القيمة التى أفدت منها كثيراً .

والله نسأل أن يهدينا جميعاً سبيل الرشاد

إمام عبد الفتاح إمام

الهرم ـ أغسطس ١٩٩٣

الباب الأول

فى فلسفة السلطة

الفصل الأول
فى ضرورة السلطة

« كل سلطة مَفْسَدَة ، والسلطة المطلقة ، مَفْسَدَةٌ مطلقة .. »

لورد أكتون ١٨٣٤ ـ ١٩٠٢

« موقف الطاغية ، هو موقف ذلك الذى يقطع الشجرة لكى يقطف ثمرة .. ! »

مونتسكيو

كان الفيلسوف الإنجليزى « توماس هوبز » هو أول من أشار إلى أن حالة الفوضى هى « الحالة الطبيعية » فى حياة الإنسان ، فى حين أن المجتمع المنظم هو « مجتمع صناعى » ، خلقه الإنسان بإرادته ، معارضاً بذلك فكرة أرسطو التى ظلت سائدة فى تاريخ الفكر السياسى طوال العصر القديم ، والوسيط ، وحتى عصر النهضة ، وهى الفكرة التى تذهب إلى « أن الإنسان مدنى بالطبع » ، وأنه يُقبل على الحياة فى جماعة سياسية منظمة بفطرته(١) . فعارض هوبز هذا « التراث الأرسطى »(٢) ، وذهب إلى أن الإنسان لا هو حيوان سياسى بفطرته ، ولا هو يميل بطبعه إلى الجماعة المنظمة . ولكن التربية بمعناها الواسع (أى التنشئة الاجتماعية Socialization) هى التى تشكل شخصيته بحيث تصبح صالحة للحياة فى المجتمع السياسى(٣) . ذلك لأن « الحالة الطبيعية » وهى فطرة الإنسان - هى حالة من الفوضى يحاول كل فرد فيها المحافظة على حياته بقواه الخاصة ، ولما كان يتساوى مع غيره فى هذه القوى - جسدية كانت أو ذهنية - يصبح الصراع عنيفاً ، كل فرد يتربص بغيره ليفتك به قبل أن ينال الآخر منه ، وهكذا يخيم القلق والخوف على هذه الحياة التى تصبح « فقيرة ، عقيمة ، كريهة ،

---

(١) عبارة أرسطو هى : « إن الإنسان بطبعه حيوان سياسى ، يحب الحياة فى جماعة سياسية منظمة فهو مدنى بالطبع .

Aristotle: Ethics, 1097- B (The Complete Works of Aristotle Ed. By Barnes, Vol 2P . 1734, Princeton, N. Y.

(٢) أصبحت الفكرة فى الواقع مسلّمة فى التراث السياسى بعد أرسطو فى العصور الوسطى إسلامية ومسيحية ، فالإنسان عند الفارابى : « اجتماعى بطبعه وهو لا يبلغ كمالاته إلا عند وجوده فى مجمتع » - آراء أهل المدينة ص ١١٧ - نشرة البير نصرى - دار الشرق ١٩٨٥ .

« والله عز وجل خلق الإنسان بالطبع يميل إلى الاجتماع والأنس ... إلخ » كما يقل ابن أبى الربيع فى كتابه « سلوك المالك فى تدبير الممالك » ص ١٧٥ تحقيق د. ناجى التكريتى - دار الأندلس - بيروت ١٩٨٣ . وقل الشئ نفسه عن العصور الوسطى المسيحية .

(٣) إمام عبد الفتاح إمام « توماس هوبز » ص ٣٢٦ - ط٢ - دار التنوير - بيروت ١٩٨٥ .

موحشة ، قصيرة الأمد »[1] لا تستقيم مع حياة الجماعة السياسية ، ولهذا فهى لا تنتج حضارة ، ولا علماً ولا فناً ولا ثقافة[2] .

فى حين أن الحياة الإنسانية لابد لها من قدر من التنظيم إن أردنا لها أن تحقق شيئاً ذا قيمة ، لا أن تكون مجرد عبث لا معنى له ، أو فوضى تقترب من حياة الحيوان . لا يقوم نظام من دون قانون ، وحيث لا يكون نظام يضل الناس السبيل ، فلا يعرفون كيف يتوجهون ولا يعرفون ما يفعلون .. والخارجون على السلطة كالقراصنة ورجال العصابات له قانونهم الخاص الذى لا يستطيعون أن يعيشوا من دونه ، والصورة الشائعة « للمتوحش الذى لا قانون له » هى صورة وهمية[3] . وكما قال الشاعر الجاهلى[4] :

لا يصلح الناس فوضى لا سراة لهم ولا سراة إذا جهالهم سادوا

غير أن التنظيم يحتاج إلى سلطة منظمة تخضع لها الجماعة . إذ لا يمكن تصور المجتمع السياسى بغير سلطة حاكمة تنظمه ، وتضع له القواعد ، فكما يقول الكاتب الإنجليزى تشيسترتون : « لو أن جماعة كانت كلها قادة أبطالاً مثل هانيبال ونابليون ، فمن الأوفق ألا يحكموا جميعاً فى وقت واحد » لذلك فإن النظام السياسى يفترض حتماً وجود سلطة تتولى إدارة الجماعة وتُسيِّر شؤونها[5] وهكذا ينشأ المجتمع السياسى عندما يحدث فيه ما يسميه فقهاء القانون بالاختلاف السياسى (أو التمايز السياسى) Differenciation Politique أى عندما ينقسم هذا المجتمع إلى فئتين : فئة حاكمة تتولى السلطة

---

(١) المرجع السابق ص ٣٢٧ .

(٢) وقد تابع هيجل فكرة هوبز ، فوصف حالة الطبيعة ، وهو ينقد فكرة روسو بأنها : «يغلب عليها الظلم وتسودها الدوافع الطبيعية التى لم تروّض ، فالمجتمع والدولة يمارسان نوعا من الحد ... إلخ » فلسفة التاريخ جـ١ ـ ص ١٠٥ من ترجمتنا العربية دار التنوير .

(٣) روبرت ماكيفر « تكوين الدولة » ص ٨٣ ـ ترجمة د. حسن صعب .

(٤) الشاعر هو الأفوه الأودى ، وقد نقلنا البيت عن الماوردى فى « الأحكام السلطانية » ص٥ من طبعة مصطفى البابى الحلبى ط٢ ـ القاهرة ١٩٦٦ .

(٥) د. ثروت بدوى « النظم السياسية » ص ١٢ ـ دار النهضة العربية ـ القاهرة ١٩٨٦.

السياسية وتصدر القرارات والأوامر ، وفئة أخرى محكومة لا يكون لها إلا الطاعة والتنفيذ[١] . ونظراً إلى ما للسلطة السياسية فى الدولة من صفات ذاتية خاصة فقد أطلق عليها الفقه الفرنسى اسم « السيادة » ، وصفة السيادة مقتضاها أن سلطة الدولة سلطة عليا لا يسود عليها شئ ، ولا تخضع لأحد ، ولكن تسمو فوق الجميع ، وتفرض نفسها على الجميع[٢] .

ولقد تابع فقهاء القانون ما قاله أرسطو عن السطة من حيث إنها أنواع . منها: السلطة السياسية : وهى المتعلقة بشؤون الحكم ، والسلطة الأبوية المتمثلة فى علاقة الأب بأبنائه ، وسلطته على زوجته ، وهى تعنى ما يملكه الزوج على زوجته من سلطات . وأخيراً سلطة السيد على عبيده .. الخ[٣] . ولقد لخص روبرت ماكيفر هذه الأنواع فى نوعين فقط هما « السلطة السياسية » التى توجد فى الدولة ، و « السلطة الاجتماعية » التى توجد فى المجتمعات الصغيرة الأخرى، كالأسرة والنقابة ، والمؤسسات الدينية والتربوية ، والنوادى الرياضية .. إلخ[٤] والواقع أن اهتمامنا سوف ينصب طوال هذا البحث ، فى الأعم الأغلب ، على السلطة السياسية . وإن كنا سوف نتحدث كثيراً عن الخلط بين هذين النوعين من السلطة وما يترتب عليه من أضرار .

ولقد تدعمت هذه السلطة السياسية داخل الجماعة الإنسانية التى سميت بالدولة ، وإن تغيرت أشكالها وصورها وبقى مبررها القديم كما هو : تحقيق الأمن والاستقرار حتى سميت هذه الدولة فى بداية ظهورها « بالدولة

---

(١) د. عبد الله إبراهيم ناصف « السلطة السياسية : ضرورتها وطبيعتها » ص٤ ـ دار النهضة العربية ـ القاهرة ١٩٨٣ .

(٢) د. ثروت بدوى « النظم السياسية » ص ٤٠ .

(٣) قارن ما يقوله أرسطو فى الكتاب الأول من السياسة ١٢٥٣ ـ أ المجلد الثانى من الأعمال الكاملة ص١٩٨٧ ـ ١٩٨٨ .

(٤) روبرت ماكيفر « تكوين الدولة » ترجمة د. حسن صعب ص١٠٨ ـ ١٠٩ ، دار العلم للملايين ـ بيروت عام ١٩٦٦ ، وأيضا د. عبد الله إبراهيم ناصف « السلطة السياسية : ضرورتها وطبيعتها » ص٣ وما بعدها دار النهضة العربية ـ بالقاهرة ١٩٨٣ .

الحارسة »(١) ، أى التى تقوم أساساً بحماية الأمن فى الداخل ، وصد الغارات عن الحدود فى الخارج بل ذهب البعض إلى أن هذا المفهوم للدولة (أى الدولة الحارسة) هو الصورة الوحيدة للدولة(٢) وهم بذلك يتفقون ، على نحو أو آخر ، مع هوبز الذى أشار إلى أن حياة الفوضى يسيطر عليها الخوف الدائم حيث يخشى الناس خطر الموت العنيف(٣) وهو حالة من العنف العلنى الدائم أو هو سيف مسلط على رقابنا جميعاً(٤) ولهذا كان لابد للناس من الخروج من هذه الحالة « حالة الاضطراب والفوضى » إلى « التنظيم السياسى » والتمسك بهذا النظام الذى يضمن لهم الأمن والاستقرار ، ويحقق ما سماه فقهاء القانون بعد ذلك « بالدولة الحارسة » التى تصون الأمن فى الداخل والخارج ، ولكى يقرّب لنا « هوبز » أهمية الخروج من الفوضى إلى النظام ، أو من حالة الطبيعة إلى « الدولة الحارسة » يسوق هذا المثال الذى يدل على مدى تمسك الناس بالنظام إذا مروا بتجربة الفوضى :

> « لقد جرت العادة ، عندما يموت الملك فى فارس فى العصور القديمة ، أن يترك الناس خمسة أيام بغير ملك وبغير قانون بحيث تعم الفوضى والاضطراب جميع أنحاء البلاد. وكان الهدف من وراء ذلك هو أنه بنهاية هذه الأيام الخمسة ، وبعد أن يصل السلب والنهب واالاغتصاب إلى أقصى مدى ، فإن من يبقى منهم على قيد الحياة بعد هذه الفوضى الطاحنة سوف يكون لديهم ولاء حقيقى وصادق للملك الجديد ، إذ تكون التجربة(*)· قد علمتهم مدى رعب الحالة التى

---

(١) قارن الدكتور يحيى الجمل « الأنظمة السياسية المعاصرة » ص١٣ ـ دار النهضة العربية بيروت ـ عام ١٩٦٩ .

(٢) المرجع السابق فى الصفحة نفسها .

(٣) المقصود بالموت العنيف أن يلقى المرء حتفه على يد الآخرين على نحو مفاجئ . قارن كتابنا عن « توماس هوبز » ص٣٢٨ .

(٤) المرجع السابق ص٣٣٤ .

(*) لقد فرض يزيد بن معاوية هذه « التجربة الخبيثة » على أهل المدينة عندما تمردوا عليه وخلعوه عام ٦٣ هـ بسبب إسرافه فى المعاصى « .. فهو رجل ينكح أمهات الأولاد ، والبنات والأخوات ، ويشرب الخمر ، ويدع الصلاة » .. تاريخ الخلفاء للسيوطى ص٢٠٩ ، فأرسل إليهم جيشا كثيفا وأمره بقتالهم ، فكانت « وقعة الحرة » الشهيرة التى ضُربت فيها المدينة بالمنجنيق وأبيحت ثلاثة أيام سرقت ونهبت واغتصبت فيها ألف عذراء ومفاسد عظيمة ليس لها حد ولا وصف » ، على ما يقول ابن كثير فى البداية والنهاية ص٢٢٥ =

يكون عليها المجتمع إذا غابت السلطة السياسية .. »[1] وبعبارة أخرى «تولد السلطة مع مولد الجماعة ، لأنه بغير السلطة لن يتحقق النظام ، ولن تكون الحرية . فالسلطة السياسية تعد ظاهرة اجتماعية فى المقام الأول ، لأنه لا يتصور وجودها خارج الجماعة. كما أنه لا قيام للجماعة دون سلطة »[2] .

وكلما تطورت الجماعة الإنسانية تدعمت ظاهرة السلطة . وتحولت إلى قوانين منظمة للمجتمع ، وما أن ظهرت الدولة حتى أصبحت القوانين والنظم أكثر استقراراً وتعقيداً . ولقد كان من أهمية السلطة والدور الذى تلعبه فى الدولة أن ذهب فريق من فقهاء القانون إلى أن الخلافات حول « السياسة » مهما تشعبت فهى تدور جميعاً حول فكرة السلطة[3] فعلم السياسة هو ـ علم السلطة أى علم دراسة السلطة عموماً أياً كانت وفى أى مجتمع[4] ولا اهمية لعدد القائمين بأمر هذه السلطة . فقد يتولاها شخص واحد ، أو مجموعة أشخاص قادرين على حملها . لكن القدرة وحدها لاتنطوى على شرعية أو تفويض ، « بل إن جبروت أقسى الطغاة يصبح هو الأساس ما لم يتلبس بشرعية السلطة»[5] لكن لا يعنى ذلك أنه يشترط أن تقوم السلطة برضاء المحكومين ، فهى يمكن أن توجد عن طريق القوة والقهر ، ومتى وجدت وأصبحت قادرة على إلزام الأفراد على احترام

= وما بعدها من الجزء الثامن من المجلد الرابع ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت .

وانظر أيضا تاريخ الخلفاء ص٢٠٩ ، والغريب أن ابن كثير رغم اعترافه بأن يزيد « كان إماما فاسقاً » فإنه يعتقد أن « الإمام الفاسق لا يعزل بمجرد فسقه على أصح قولى العلماء، بل ولا يجوز الخروج عليه لما فى ذلك من إثارة الفتنة ، ووقع الهرج وسفك الدماء الحرام ، ونهب الأموال وفعل الفواحش مع النساء وغيرهن !! ص٢٢٦ ـ ٢٢٧ من المرجع السابق ، وسوف نعود إلى هذا الموضوع فيما بعد .

(١) « توماس هوبز » ص٣٣٤ .

(٢) د. ثروت بدوى « النظم السياسية » ص١٧ دار النهضة العربية بالقاهرة ـ عام ١٩٨٦ .

(٣) المرجع نفسه ص٤٠ .

(٤) د. عبد الله إبراهيم ناصف : « السلطة السياسية » ص٧ .

(٥) روبرت ماكيفر « تكوين الدولة » ترجمة د. حسن صعب ص١٠٨ .

إرادتها والخضوع لسلطاتها فإنها تصبح صالحة لتكوين الدولة[١] .

لابد إذن أن يكون هناك تبرير لهذه السلطة السياسية حتى تكون شرعية بحيث يتمكن الحاكم من الاستناد إلى هذه الشرعية فى ممارسة السلطة ، ثم لابد من ناحية أخرى ، أن توضع لها حدود « فإذا كانت السلطة ضرورية لتحقيق أمن المجتمع ، فإنه ينبغى لها ألا تبتلع حريات الأفرا د ، السلطة ضرورية ، والضرورات تقدر بقدرها . لكن ما الحدود التى ينبغى أن تقف السلطة عندها لا تعدوها حتى لا تتحول إلى نوع من الطغيان ، وما ضمانات تلك الحدود.. ؟[٢]
يرى جاك ماريتان Jaques Maritain أن علينا أن نفرق بين السلطة Authority، والقوة Power « فالسلطة والقوة أمران مختلفان : القوة هى التى بوساطتها تستطيع أن تجبر الآخرين على طاعتك ، فى حين أن السلطة هى الحق فى أن توجه الآخرين أو أن تأمرهم بالاستماع إليك وطاعتك،والسلطة تتطلب قوة ، غير أن القوة بلا سلطة ظلم واستبداد ، وهكذا فإن السلطة تعنى الحق »[٣] وإذا كان فقهاء القانون يذهبون إلى أن الأركان الثلاثة الأساسية فى قيام الدولة هى الإقليم، والشعب ، والسلطة ، فإنهم يذهبون إلى القول إنه إذا كان عنصر السلطة السياسية هو الذى باكتماله ، مع الركنين السابقين ، تقوم الدولة ، فإن هذا العنصر هو الذى يعتبر حجر الأساس بالنسبة للدولة وما فيها من أنظمة سياسية ، والحديث عن نشأة الدولة ينصرف فى الغالب إلى الحديث عن السلطة السياسية[٤] .

كما أن دراسة الأنظمة السياسية ليست فى حقيقة أمرها سوى دراسة لأشكال ممارسة السلطة السياسية ، ولأهداف تلك السلطة وغاياتها ، والفلسفة

---

(١) د. محمد كامل ليلة « النظم السياسية المعاصرة : الدولة والحكومة » ص٣١ دار الفكر العربى .

(٢) د. يحيى الجمل « الأنظمة السياسية المعاصرة » ص١٤ دار النهضة بيروت ١٩٦٩ .

(٣) جاك ماريتان « الفرد والدولة » ص١٤٦ ترجمة عبد الله أمين ، ومراجعة صالح الشماع . مكتبة الحياة بيروت ١٩٦٢ .

(٤) د. يحيى الجمل المرجع السابق ص٦٧ .

القائمة وراء تلك الأشكال والغايات[١] وموضوع دراسة الأنظمة السياسية هو تحليل الروابط التى تقوم بين الحكام والمحكومين من حيث طبيعة السلطة التى يتمتع بها الحاكم وأساسها ووسائل ممارستها ، وأهدافها ، وحدودها ، ومركز الفرد فيها .. هذه الموضوعات تشكل مقومات النظام السياسى أياً كانت صورة هذا النظام[٢] .

لقد كانت السلطة السياسية فى الماضى تختلف باختلاف أشخاص الحكام ، فهم يجسدون هذه السلطة ويمارسونها على أنها امتياز شخصى يكتسبونه بفضل مواهبهم أو أشخاصهم . ومن هنا لم تكن العصور القديمة تفرق بين الحاكم والسلطة . وقد تغير الوضع فى الدولة الحديثة تغيراً جذرياً ، إذ أصبحت السلطة ملكاً للدولة وليس لأشخاص الحكام . ولم يعد الحاكمون إلا ممثلين للسلطة ، وممارسين لها باسم الدولة . ذلك لأن اندماج السلطة فى شخص رجل واحد يعنى زوالها بزواله ، كما يجعلها نهباً للأطماع ومحلاً للتنافس بين الأفراد ، فيكون الاحتفاظ بها رهناً بقوة صاحبها ، وما يتمتع به من بطش وجبروت[٣] فكان لابد من الفصل بين السلطة السياسية والحاكم الذى يمارسها وإسنادها إلى شخص له صفة الدوام ، وهذا الشخص هو : الدولة .

غير أن تأسيس السلطة ، والانتقال من مرحلة السلطة الشخصية التى يتمتع بها الحاكم على أنها ملك له ومرتبطة بشخصه إلى مرحلة السلطة المجردة التى تجد مصدرها فى الجماعة ، يمارس عليها سلطة مطلقة يستمدها من شخصيته ، أو بسبب ما له من قوة مادية أو ما يتمتع به من شجاعة هيأت له الاستيلاء على السلطة ، وإخضاع الأفراد لنفوذه الذى لا حد له . ولكن هذا الوضع الذى ساد العصور الوسطى الأوروبية لم يكن من الممكن أن يستمر .

ولقد كان هذا التكيف للسلطة ثمرة عملية تاريخية طويلة ساهم فيها كفاح

---

(١) د. ثروت بدوى « النظم السياسية » ص١٣ .

(٢) المرجع نفسه ص١٨ .

(٣) المرجع نفسه .

الشعب من ناحية وأفكار الفلاسفة من ناحية أخرى . وأصبح من المستقر الآن القول إن السلطة تنفصل عن الممارسين لها من الحكام وتستند تماماً إلى الدولة[١] .

ومن ناحية أخرى فالسلطة ليست مجرد قهر مادى فحسب ، وإنما هى تعتمد ، إلى جانب ذلك ، على عوامل نفسية ، واقتصادية ، واجتماعية ، وتاريخية . وهى عندما تتحول إلى نوع من القهر المادى فقط إنما تكشف عن انحراف مرضى ولا تنبئ عن الوضع الطبيعى للأمور ، ومن هنا يرى الفقيه الفرنسى ديفرجيه M. Duverger « إن الدكتاتورية ليست إلا مرضاً من أمراض السلطة ، وليست ظاهرة طبيعية »[٢] وسوف نرى ذلك بالتفصيل فيما بعد .

ولقد ظهرت نظريات كثيرة تفسر نشأة السلطة السياسية منها :

١ ـ النظرية الثيوقراطية ، وهى نظرية تبرر إطلاق يد الحاكم فى السلطة باسم شخصيته المقدسة .

٢ ـ النظرية التعاقدية ، هى التى قام على أساسها النظام الديمقراطى الحديث، لاسيما العقد الاجتماعى عند « جون لوك » و « جان جاك روسو » .

٣ ـ النظرية التطورية وسوف نضرب لها مثلاً تفسير أرسطو لتكوين المجتمع عن طريق التطور العائلى .

---

(١) د. يحيى الجمل مرجع سابق ص٣٩ ـ وأيضا د. كامل ليلة النظم السياسية ص١٤ ـ ١٥ .

(٢) م. ديفرجيه « الدكتاتورية » ص٣٦ ، د. هشام متولى ـ دار عويدات ـ بيروت ١٩٨٩ .

الفصل الثانى

تأليه الحاكم فى الشرق

﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا أَيُّهَا الْمَلأُ مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرِي .. ! ﴾

(القصص ـ ٣٨)

« ما من مستبد سياسى إلا ويتخذ له صفة قدسية يشارك بها الله ، أو تعطيه مقاماً ذا علاقة بالله .. ! »

عبد الرحمن الكواكبى

« طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد » ص٣٤٤

أولا : الحكم الثيوقراطي Theocracy:[1]

من الأفضل أن نستخدم تعبير « الحكم الثيوقراطى » بدلاً من الحكم الدينى ، ذلك لأننا نظلم الدين كثيراً عندما ننسب إليه مثل هذا الحكم المطلق المتعسف الذى يأخذ برقاب الناس باسم الإرادة الإلهية ! . فليس ثمة دين من الديانات السماوية الكبرى يذهب إليه أو يتمسك به . وإنما ظهرت فى كل عصر مجموعة من أتباع هذا الدين أو ذاك تلجأ إلى تأويل بعض النصوص الدينية ، وتقدم اجتهادات شخصية وتفسيرات ذاتية تمكنها من الوصول إلى السلطة ، فتكون لها مقاليد الأمور ، وهى تستخدم فى الأعم الأغلب أحط السبل : كالدسائس ، والقتل ، والرشوة ، واستمالة الأشخاص بالمال أو الإرهاب ، والنفاق والكذب على الله ! ، وسوف نسوق نماذج كثيرة من هذه القبيل طوال البحث .

والواقع أن الحكم الثيوقراطى ينشأ عندما ينقسم المجتمع السياسى ـ كما رأينا من قبل ـ إلى فئتين متمايزتين ، حاكمة ومحكومة ويظهر سؤال : من أين جاء هذا التمايز ؟ وإذا كان الحكام بشراً كالمحكومين فكيف تكون إرادتهم حرة تحدد نفسها بنفسها ، بينما إرادات المحكومين تخضع لهم وتتقيد وتتحدد وفقاً لمشيئتهم؟ .. كيف نتصور إرادتين من طبيعة بشرية واحدة ليستا على درجة

---

(١) مصطلح Theocracy مؤلف من مقطعين يونانيين Theos ويعنى إله ، و Kratia بمعنى حكم ، فهى تعنى حرفيا « حكم الله » أو الحكم لله إما مباشرة أو من خلال رجال الدين ، والدولة التى ينطبق عليها الحكم الثيوقراطى على هذا النحو هى الدولة اليهودية من موسى إلى القضاة .

ومن أمثلة حكم رجال الدين « سافونارولا » فى إيطاليا ، وجون كالفن فى سويسرا ، ولقد صاغ هذا المصطلح لأول مرة المؤرخ اليهودى يوسفوس Josephus ليعنى به التصور اليهودى للحكومة على نحو ما جاء فى التوراة التى تذهب إلى أن القوانين الإلهية هى مصدر الالتزامات السياسية والدينية معا .

انظر : A Dictionary of Political Thought p. 461-R. Scruton

واحدة ، بل إحداهما تعلو على الأخرى ؟(١) .

أبسط وأسرع إجابة هى : لابد أن يكون الحكام من طبيعة غير طبيعة البشر، هكذا تصور القدماء الحاكم من طبيعة إلهية ، فهو إله على الأرض أو هو ابن الإله ! ومن هنا جاء سمو إرادته ، فهى سامية لأنها إرادة إلهية عليا ، ثم تدرج الأمر بعد ذلك إلى أن الله يختار الحاكم اختياراً مباشراً ليمارس السلطة باسمه على الأرض .

وعلى ذلك فإننا نستطيع أن نقول إن التفكير قد اتجه أولاً إلى تأسيس السلطة على أساس إلهى ، فقيل إن السلطة مصدرها الله يختار من يشاء لممارستها ، ومادام الحاكم يستمد سلطته من مصدر علوى فهو يسمو على الطبيعة البشرية ، وبالتالى تسمو إرادته على إرادة المحكومين . إذ هو منفذ للمشيئة الإلهية(٢) .

ولقد لعبت هذه الفكرة دوراً كبيراً فى التاريخ ، وقامت عليها السلطة فى معظم الحضارات القديمة ، وأقرتها المسيحية فى أول عهدها ، وإن حاربتها فيما بعد . ثم استند إليها الملوك فى أوروبا فى القرنين السادس عشر والسابع عشر لتبرير سلطاتهم المطلقة واختصاصاتهم غير المقيدة(٣) .

على أن هذه الفكرة قد تطورت واتخذت ثلاث صور متتابعة هى :

١ ـ فى الأصل كان الحاكم يُعد من طبيعة إلهية ، فهو لم يكن مختاراً من الإله ، بل كان الله نفسه . وقد قامت الحضارات القديمة عموماً فى مصر ، وفى فارس ، وفى الهند ، وفى الصين ، على أساس هذه النظرية ، وكان الملوك والأباطرة ينظر إليهم باعتبارهم آلهة . وقد وجدت الفكرة كذلك عند الرومان

---

(١) قارن : ثروت بدوى « النظم السياسية » ص١٢٤ ، وأيضا يحيى الجمل « الأنظمة السياسية المعاصرة » ٧٠ ـ ٧١ .

(٢) د. ثروت بدوى « النظم السياسية » ص١٢٤ .

(٣) المرجع نفسه ص١٢٥ .

الذين كانوا يقدسون الإمبراطور ويعدونه إلهاً[1] وإن كان الشرق هو أصلها ومنبعها .

٢ ـ تطورت النظرية مع ظهور المسيحية ، ولم يعد الحاكم إلهاً أو من طبيعة إلهية ، ولكنه يستمد سلطته من الله . فالحاكم إنسان يصطفيه الله ويودعه السلطة . وفى هذه المرحلة تسمى النظرية « نظرية الحق الإلهى المباشر » لأن الحاكم يستمد سلطته من الله مباشرة دون تدخل إرادة أخرى فى اختياره ومن ثم فهو يحكم بمقتضى الحق الإلهى المباشر[2] .

٣ ـ منذ العصور الوسطى ، وأثناء الصراع بين الكنيسة والإمبراطور ، قامت فكرة جديدة مقتضاها أن الله لا يختار الحاكم بطريقة مباشرة ـ وأن السلطة وإن كان مصدرها الله ـ فإن اختيار الشخص الذى يمارسها يكون للشعب . وبعبارة أخرى ظهر الفصل بين السلطة والحاكم الذى يمارسها : فالسلطة فى ذاتها من عند الله ، ولكن الله لا يتدخل مباشرة فى اختيار الحاكم . وإن كان من الممكن أن يرشد الأفراد إلى الطريق الذى يؤدى بهم إلى اختيار حاكم معين . ومن ثم فالله يختار الحاكم بطريقة غير مباشرة . ويكون الحاكم قد تولى السلطة عن طريق الشعب بتوجيه من الإرادة الإلهية ، أو بمقتضى الحق الإلهى غير المباشر (نظرية الحق الإلهى غير المباشر)[3] .

سوف نعرض فيما يلى لنماذج من الحكم الثيوقراطى فى الشرق القديم ،

---

(١) ظلت فكرة تقديس الإمبراطور موجودة فى العصور الحديثة عند اليابانيين حتى عام ١٩٤٧ .

(٢) د. ثروت بدوى ص١٢٦ .

(٣) كان القديس توما الإكوينى من أكبر دعاة الحق الإلهى غير المباشر ، إذ فرّق بين السلطة فى ذاتها التى تصدر عن الله ، والسلطة الواقعية . أى طريقة ممارستها ، وهذه تكون للشعب ، الشعب هو الذى يختار الوسيلة التى تمارس بها السلطة ، وبالتالى فهو الذى يعين الأشخاص الذين يتولون السلطة ، ثم نجد الأفكار نفسها على لسان كل من سلومات وسوارز فى نهاية القرن السادس عشر وأوائل السابع عشر د. ثروت بدوى « النظم السياسية » ص١٢٧ .

لنرى كيف بدأ نظام الحكم عندنا بتأليه الحاكم فارتدى الاستبداد منذ البداية زياً دينياً ، ثم انتهى فى العصر الحديث إلى تأليه الحاكم أيضاً حتى لقد أصبح لدينا الاستعداد للركوع أمام الطاغية، على تنوع مجالات الركوع واختلاف أغراضها ، دون أن نجد فى السجود شيئاً غريباً غير مألوف على نحو ما وجد اليونانيون عندما طلب منهم الإسكندر الأكبر تقليد الشرقيين، وانتهوا معه إلى اتفاق « أن تقتصر هذه العادة الآسيوية على الآسيويين فقط!! » .

ثانيا : تأليه الحاكم فى مصر القديمة :

كان الملك فى مصر الفرعونية إلهاً منذ بداية النظام الملكى فيها ، ولم تكن هذه الألوهية رمزية أو مجازية تشير فقط إلى سلطته المطلقة ، ومكانته السامية ، بل هى تعبر حرفياً عن عقيدة كانت إحدى السمات التى تميزت بها مصر الفرعونية وهى عقيدة تطورت على مر السنين ، لكنها لم تفقد شيئاً من قدرتها وتأثيرها .

فالملك هو قبل كل شئ الإله حورس Horus أو الإله الصقر وهو أحياناً إله الشمس «رع» ، ويصبح حورس تابعاً له ، ويصبح الملك فى هذه الحالة هو « حورس ـ رع » أو يصبح فيما بعد « ابن الإله رع » وهو فى جميع الحالات إله بين الآلهة ، ويمثل البلاد بين الآلهة وتتجسد فيه مصر ، ويمثلها فى مجمع الآلهة ، وهو من ناحية أخرى الوسيط الرسمى الوحيد بين الشعب والآلهة ، والكاهن الأوحد المعترف به للآلهة كلها(١) .

بل إننا نجد نصوصاً فى تمجيد الملك تصفه بأنه فى وقت واحد مجموعة من الآلهة وليس مجرد إله بين الآلهة ، فهو « سيا » إله الإدراك ، وهو « رع » إله الشمس ، وهو « خنوم » خالق البشر على دولاب الخزاف ، وهو « باسنث » الآلهة الحامية و « سخمث » إلهة العقاب . ومعنى ذلك أن « الفهم » والإدراك ،

---

(١) « تاريخ الحضارات العام » بإشراف موريس كروزيه ، ترجمة فريد داخر وفؤاد أبو ريحان ص٤٦ ، منشورات عويدات ـ بيروت ط٢ ـ عام ١٩٨٦ .

والحكم الأعلى ، وإكثار السكان ، والحماية والعقاب هى كلها من خواص الملك ، والملك هو كل واحد منها ، « فالملك هو كل هذه الآلهة ! »(١) .

وكثيراً ما يقال إن الإله الأعلى « رع » هو الذى نصّب ابنه ملكاً على أرض مصر . ولهذا اتخذ فرعون منذ المملكة القديمة لقباً هو « ابن رع » فهو الابن الجسدى الذى جاء من صلب إله الشمس « رع » ولم يكن أحد ينكر ميلاده فى هذه الدنيا من امرأة معينة ، لكن أباه ، مع ذلك ، إله ، ذلك لأن من واجب « رع » الإله الأكبر أن يضمن لأرض مصر حكماً إلهياً ، ونظراً لاهتمامه بمستقبل البلاد فإنه كان يتردد على الأرض لينسل لها حكامها ! . أما الأب الأرضى ، فلم يكن مشكلة عند المصريين ، إذ يزعمون أن الإله الأكبر حين ينشد النسل ، فإنه يتخذ شكل الملك الحى ، ويهب له المنى الذى سيصبح فيما بعد « ابن رع » لقد كانت حتشبسوت ابنة تحتمس الأول ،إلا أن قصة ميلادها الإلهى الذى أتاح لها أن تغدو فرعوناً لمصر ، تدل دلالة واضحة على حصول الاستبدال هنا ، وعلى أن الإله الأكبر آمون رع هو أبوها الفعلى . فقد وقع اختيار الآلهة على الملكة أمها ، وأوصوا « آمون » بزيارتها وفرعون فى أوج شبابه ، فاتخذ آمون هيئة تحتمس الأول وذهب إليها وضاجعها ثم أوصاها بأن : « اسم ابنتى التى وضعتها فى جسدك هو حتشبسوت وهى التى ستقوم بوظيفة الملك ! »(٢) .

وعندما يعتلى فرعون العرش كان على الناس أن يفرحوا ويبتهجوا لأن أحد الأرباب أقيم رئيساً على كل البلاد ، إذ سوف ترتفع المياه فى النيل ولا يهبط منسوبها ، ويرافق اسم الملك شارات ترمز إلى « الحياة والصحة والقوة »(*) .

---

(١) هـ . فرانكفورت « ما قبل الفلسفة » ص٨٢ ، ترجمة جبرا إبراهيم جبرا - مكتبة الحياة ١٩٦٠ .

(٢) هـ فرانكفورت « ما قبل الفلسفة » ص٩٠ .

(*) ترتبط سيطرة الحاكم على ظواهر الطبيعة وصلته بها عموما ، بإضفاء القدسية على شخصيته .

فكلما كان مقدسا كانت له علاقة وطيدة بالطبيعة وظواهرها ، ولهذا اعتقد الناس فى العصر العباسى - على نحو ما سنرى فى الفصل الثانى من الباب الثالث - أن موت الخليفة أو اغتياله يؤدى إلى اضطراب فى ظواهر الطبيعة ، واختلال فى نظام الكون ، فتحتجب الشمس ويمتنع المطر ... إلخ !

وحتى بعد الوفاة يبقى فرعون يحدب على مصر ويعطف عليها ، ولهذا حق له أكثر من أى إنسان آخر ، أن يخلد ذكره ويبقى حياً إلى الأبد .

ولا يصبح الملك ملكاً إلا بعد حفلة التتويج وهى حفلة تتم مراسمها عادة ، فى مدينة منف بسلسلة من الطقوس الرمزية والأدعية التقليدية التى يتم فيها تذكير الناس بتوحيد المملكتين فى شخص الملك فيدخل بين مصاف الآلهة ويصبح مساوياً لهم ، ويتسلم خلال التتويج « الصولجان والسوط » . وبعدذلك ينتصب ناهضاً وعلى هامته تاج الجنوب الأبيض والشمال الأحمر . ثم البشنت Peschent الذى يجمع بينهما ، ويجلس على العرش فوق البردى واللوتس ، ويدور حول الجدار الأبيض رمزاً لتوليه الدفاع عن مصر أسوة بالشمس التى تقوم بدورة حول الأرض(١) .

غير أن فرعون الذى هو الملك الإله طوال حياته ، يتحول أيضاً إلى إله بعد وفاته ، ومن هنا فإنه يستحق مناسك العبادة والتكريم الواجبة للملك المتوفى إنه يصعد إلى السماء ليتحد بقرص الشمس ويندمج مع أبيه « رع » . ويصف « برستد » الملك وهو يسبح فى السماء ، بعد الموت ، ليسكن مع والده إلى الأبد فى صفحات طويلة رائعة وممتعة حتى يستقر فى تلك المملكة العتيدة التى مقرها السماء(٢) .

وهذا التأليه فى الدارين ، الفانية والباقية ، ليس من نزوات ملك عات مستبد أوجب على رعاياه الخانعين الأخذ بها ، وإنما هو عقيدة تنبع عن إيمان ثابت وأكيد بأنه إله ، وإله عظيم دائم الاتصال بالآلهة الكبار ، وأن له القدرة على الطبيعة فهو يستطيع السيطرة على ظواهرها ويسخرها لما فيه الخير العام والصالح لمصر ، ولهذا يقول أحد الوزراء : «إن الملك إله تساعدنا أعماله على الحياة » ، أو يقول أحد الفراعنة المتوفين « كنتُ ملكاً أقوم بتأمين نمو الشعير ! »

ولهذا فإن علينا ألا نعجب إذا عرفنا أن الملك بموجب ألقابه الرسمية « سيد

---

(١) تاريخ الحضارات العام ـ المجلد الأول ص٤٨ .

(٢) هـ . برستد « فجر الضمير » ص٥٧ وما بعدها .

المصريين» أو « ربهم » ، و هو أيضاً « السيدتان » أى ملتقى الإلهتين الحاميتين اللتين تحميان الشمال والجنوب . أما اللقب الموازى فهو « السيدان » ويعبر عن هذه العقيدة بأن الإلهين المتنافسين لمصر العليا والسفلى « حورس » و « ست » يقيمان جسدياً ويصطلحان فى شخص الملك .

ولهذا كله فإن الملك فى مصر يتسم بالسمات الآتية :

١ ـ شخصية إلهية مقدسة ، وبالتالى فهو أقدس من أن يخاطبه أحد مباشرة ، فمن كان بشراً عادياً فهو لا يستطيع أن يتكلم « مع » الملك وإنما هو يمكن أن يتحدث فى حضرة الملك ! بل إن كل ما هو جزء من شخص الملك ، كظله مثلاً ، مترع بالقداسة ، فلا يقوى البشر على الدنو منه .

٢ ـ هذه الشخصية الإلهية تتمتع بعلم إلهى أيضاً فلا تخفى عليه خافية . يقول أحد الوزراء إن جلالته عليم بكل شئ بما حدث وبما يقع ، وليس هناك فى هذه الدنيا شئ لا يعلمه ، إنه توت إله الحكمة فى كل شئ ، وما من معرفة إلا وقد أحاط بها » .

٣ ـ إن كل ما يتفوه به صاحب الجلالة يجب أن ينفذ ، بل لابد أن يتحقق فوراً ، ذلك لأن مشيئة الملك وإرادته هى القانون ،ولها ما للعقيدة الدينية من قوة وشكيمة . فهو يعمل ما يجب أن يُعمل ، ولا يرتكب قط إثماً أو ما يثير بغضاً أو حقداً ، وهكذا لا يسع المواطن المصرى العادى إلا التسليم والخضوع لأوامره ونواهيه .

٤ ـ ترتب على شخصية الملك الأسطورية هذه نتيجة مهمة أيضاً هى أنه لم تكن هناك قواعد قانونية مكتوبة أو مفصلة ، إذ لم تكن هناك حاجة إليها مادامت كلها متمثلة فى شخص الإله الذى كان دائماً على استعداد لإصدار الأوامر اللازمة لما يجب أن تكون عليه نظم الدولة وطرق التعامل فيها ، وربما كان من أسباب عدم وجود قواعد قانونية : الخوف من أن تقيّد سلطة الملك الشخصية .

٥ ـ كان القضاة يحكمون حسب العادادت والتقاليد المحلية التى يرون أنها توافق الإرادة الملكية التى يمكن أن تتغير إذا اقتضت رغبته ذلك .

٦ ـ كان الملك هو همزة الوصل الوحيدة بين الناس والآلهة ـ فهو الكاهن الأكبر وهو الذى يُعيّن الكهنة لمساعدته ـ ومن هنا فهو وحده الذى كان يستطيع تفسير ما تريده ماعت Maat إلهة العدالة ، ويقوم بتطبيقه فى مملكته . ولهذا كان من المفاهيم الأساسية التى يُسلم بها الجميع إن الإرادة الملكية لا يمكن أن تهدف إلا لسعادة مصر ورخائها(١).

٧ ـ معنى ذلك كله أن فرعون فى مصر هو المشرّع والمنفذ ، وهو الذى يحكم القضاء باسمه ، وهو الذى يعرف رغبات الآلهة ويحققها ، وكثيراً ما كان يقول فى أوامره لابنه أو لوزيره : « إن الآلهة ترغب فى إحقاق الحق ، وهى تكره أشد الكراهية الأخذ بالوجوه والتحيز ! » فها هنا الناموس ! فرعون هو المرجع الأعلى، والموئل الأسمى . إليه وحده ترفع طلبات الاسترحام ولا يمنع منها أحد من رعايا فرعون مهماالتضع قدره وانحط شأنه . وبذلك تتاح له فرصة مراقبة أعمال عماله المتصرفين فى شؤون مملكته الشاسعة والضرب بشدة على أيدى العابثين بأمورها والخارجين على إرادته(٢) .

ثالثا : الطاعة البابلية :

كانت السلطة السياسية فى بلاد ما بين النهرين تستند باستمرار إلى مصدر إلهى ، فلقد هبط النظام الملكى من السماء ، والملك هو « حاكم المدينة »وهو « الكاهن الأعظم » وهو نائب الآلهة ومندوبها .

ويفاخر الملوك بالأصل الملكى الذى ينتسبون إليه ، لكنهم مع ذلك لا يفتأون فى الوقت ذاته ، يذكرون الناس باختيار الآلهة لهم ! وإذا ما اختار الملك ابناً ليتولى الحكم بعده حرص على أن يعرض هذا الاختيار على الآلهة لتقره .

وبعد المصادقة على الاختيار يقسم الابن يمين الولاء والخضوع والاحترام

---

(١) د. بطرس غالى : المدخل فى علم السياسة ص١٨ ط٩ عام ١٩٩٠ مكتبة الأنجلو المصرية.

(٢) تاريخ الحضارات العام بإشراف موريس كروزيه ، ترجمة فريد داغر وفؤاد أبو ريحان ـ المجلد الأول ص٥٢ ـ ٥٣ .

لأبيه . ويدخل « المختار» إلى بيت الوراثة حيث يدرب على مهام منصبه المقبل ، ويوم ارتقائه العرش تُجرى احتفالات دينية يمنح أثناءها الابن المختار اسمه الملكى، ويقلد الشعارات رمز السلطة الإلهية[1] .

ولم يكن ملك بابل من الوجهة القانونية إلا وكيلاً لإله المدينة ، ومن أجل هذا كانت الضرائب تفرض باسم الإله . وكان الملك أثناء تتويجه يقام له حفل كبير تخلع عليه الكهنة سلطته الملكية ويأخذ بيد « بعل » ويخترق شوارع المدينة فى موكب مهيب ممسكاً بصورة « مردوخ » وكان الملك فى هذه الاحتفالات يرتدى زى الكاهن ، وكان هذا رمزاً لاتحاد الدين والدولة . ولعله كان أيضاً يرمز إلى الأصل الكهنوتى للسلطة الملكية . وكانت تحيط بعرشه جميع مظاهر خوارق الطبيعة ، ومن شأن هذه كلها أن تجعل الخروج عليه كفراً ليس مثله كفر ، لا يجزى من يجرؤ عليه بضياع رقبته فحسب ، بل يجزى أيضاً بخسران روحه . وحتى حمورابى العظيم نفسه تلقى قوانينه من الإله[2] .

ولقد كانت الفضيلة الكبرى فى بلاد ما بين النهرين عموماً ، وبابل بصفة خاصة ، هى الطاعة التامة[3] . فالدولة تقوم أساساً على الطاعة والخضوع للسلطة ، فلا عجب أن نرى إذن أن « الحياة الفاضلة » فى أرض الرافدين كانت هى الحياة المطيعة . حيث كان الفرد يقف فى مركز مجموعة من الدوائر المتلاحقة من السلطة تحد من حرية عمله ونشاطه . وكان الأمر فى الماضى السحيق على نحو ما هو عليه فى يومنا الراهن ، تبدأ دوائر السلطة ، أو الطاعة لا فرق ، من دائرة الأسرة حيث يوصى العراقى القديم بهذه العبارة : « اسمع كلمة أمك ، كما تسمع كلمة إلهك ، واسمع كلمة أخيك الأكبر كما تسمع كلمة أبيك » . وتنتهى هذه الدوائر بالدولة والمجتمع ، فهناك المراقب والمحاسب ، والمشرف فى الزراعة

---

(١) تاريخ الحضارات العام ـ المجلد الأول ص١٣٩ .

(٢) ول ديورانت ـ قصة الحضارة ـ مجلد ٤ ص٢٨٠ ـ ٢٨١ ، ترجمة محمد بدران ـ وكذلك ثروت بدوى « أصول الفكر السياسى » ص٣٦ ـ دار النهضة العربية عام ١٩٧٦ .

(٣) مازالت هى الفضيلة الكبرى فى كل بلدان الشرق !!

وفى التجارة ، ثم هناك الملك وهو فوقهم جميعاً ، والكل يطلب الطاعة من المواطن بل الاستسلام والخضوع المطلق . وكان العراقى القديم كالعراقى الحديث ، ينظر إلى الجمهور الذى لا قائد له نظرة الاستياء والشفقة والخوف أيضاً « الجنود بلا ملك غنم بلا راع » ! (لاحظ تعبير الغنم ، وهم حتى فى حالة وجود الراعى لابد أن يكونوا غنماً ! إلخ) . و « العمال بلا مراقب كالمياه بلا مفتش رى » ، و « الفلاحون بلا مشرف كحقل بلا حارث »(١) .

وهكذا نجد أنه يستحيل وجود عالم منظم ما لم تفرض عليه سلطة عليا إرادتها . والفرد هنا يشعر بأن السلطة دائماً على حق ـ كما كان المصريون يعتقدون أن فرعون لا يمكن أن يرتكب خطأ أو يقترف إثماً ـ أوامر القصر ، كأوامر « أنو Anu » لا تتبدل . كلمة الملك حق ، ونطقه كنطق الإله لا يغيره شئ . والعصر الذهبى القادم هو « عصر الطاعة » كما تنبأ « الشعراء فى نشيد يصف المستقبل »(٢) .

وفى بلاد ما بين النهرين عموماً كان دور الملك الرسمى أنه ممثل الآلهة على الأرض أو أنه ينوب عنها ، فقد منحته الآلهة السلطة لكى يتصرف نيابة عنها ، وهى تتوقع منه أن يعامل الناس بالعدل وبلا محاباة ، بحيث يدافع عن الضعيف أمام القوى ، وأن يكون نصيراً لليتامى والأرامل ، وقد كان يوجه الاعتبارات الأخلاقية لما تجلبه من رضا الآلهة وبركاتها وما يمنع لعناتها .

ولقد تداولت الأجيال طرائق الحياة والحكم السليمة وأيدتها بالنصوص التى تقدم التعليمات والنصائح . لقد كانوا يعتقدون أن سلامة الملك تقوم عليها سلامة الجماعة، ولهذا تتخذ إجراءات صارمة لضمان ذلك(٣) ، ومازالت تتخذ هذه

---

(١) راجع فى ذلك كله هـ . فرانكفورت « ما قبل الفلسفة » ص٢٤٠ .

(٢) المرجع نفسه ص٢٣٩ .

(٣) المعتقدات الدينية لدى الشعوب ص٢٨ ـ سلسلة عالم المعرفة ـ عدد ١٧٣ مايو ١٩٩٣ .

الإجراءات الصارمة لضمان سلامة « ولى النعم »(١) .

رابعا : فارس :

كان الفرس يطلقون على الإمبراطور لقب « ملك الملوك » . وهو صاحب السلطة المطلقة فى طول البلاد وعرضها ، فكانت الكلمة التى تصدر من فيه كافية لإعدام من يشاء من غير محاكمة ولا بيان للأسباب تماماً كما يحدث عند الطغاة اليوم ! وكان فى بعض الأحيان يمنح أمه أو كبيرة زوجاته حق القتل القائم على النزوات والأهواء ، وقلما كان أحد من الأهالى ـ ومنهم كبار وأعيان ـ يجرؤ على انتقاد الملك أو لومه . كما كان الرأى العام ضعيفاً عاجزاً عجزاً مصدره الحيطة والحذر . لدرجة أن كان كل ما يفعله مَنْ يرى الملك يقتل ابنه البرئ أمام عينيه رمياً بالسهام أن يثنى على مهارة الملك العظيمة فى الرماية . وكان المذنبون الذين تلهب السياط أجسادهم بأمر الملك يشكرون له تفضله بأنه لم يغفل عن ذكرهم(٢) .

وعندما غزا الإسكندر فارس وجد القوم يسجدون للإمبراطور ويؤلهونه فابتدع سياسته الخاصة بالمزج وإدماج العناصر المقدونية بالفارسية فى إمبراطوريته ، واتخذ فى المناسبات العامة الزى الفارسى ، ومراسم البلاط الفارسى . وإذ ذاك أزمع على اقتباس تلك العادة الفارسية : عادة السجود للملك . وهى التى كان يتعين بمقتضاها على جميع مَنْ يقتربون من الملك السجود له . وهو إجراء تقتضيه بالنسبة للفرس الشعائر الرسمية ! ولكنه كان فى نظر

---

(١) « فى سبيل تأمين سلامة صدام حسين قامت الشرطة السرية بتعذيب آلاف المواطنين ، وقتل عدد لا يعرف على وجه التحديد ، وأنشأت أجهزة استخبارات للتجسس على الشرطة والجيش ، ثم قامت بتكوين « ست مجموعات » خاصة لقتل اللاجئين السياسيين العراقيين فى مصر وإنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية ... إلخ » جمهورية الخوف ص٤٨ ـ ٥٣ .

(٢) قارن فى ذلك « المعتقدات الدينية لدى الشعوب » ص٢٧٣ و ول ديورانت ـ قصة الحضارة ـ مجلد ٤ ص٢٨٠ ـ ٢٨١ ، وثروت بدوى « أصول الفكر السياسى » ص٣٦ .

اليونانيين المقدونيين ، ينطوى على عبادة حقيقية للحاكم ، وما كان الإنسان ليسجد إلا للآلهة ، وكان الإسكندر على بينه من موقف اليونان ، ومعنى ذلك أنه كان ينوى محاكاة الشرقيين فى تأليه الحاكم ، أعنى أنه كان يريد أن يصبح بصفة رسمية الإله فى إمبراطوريته على نحو ما سنبين بعد قليل .

خامسا : الصين :

كان التنظيم السياسى فى الصين القديمة يقوم على أساس أن الإمبراطور يستمد سلطته من السماء ، هو يحكم وفقاً للحق الإلهى الذى يخوله سلطة مطلقة ، وكانت عبارة «مقبول من السماء »عن طريق الشعائر « هى رخصة الملك والسيادة ، وهى التى تزوده بالنفوذ السياسى القوى الذى يلزم رعاياه بالولاء له » ، فهو « ابن السماء وممثل الكائن الأعلى ، ومن أجل ذلك فإن مملكته كانت تسمى أحياناً تيان ـ شان أى التى تحكمها السماء ، وقد ترجم الأوروبيون هذه العبارة بالمملكة السماوية .

وبفضل سلطات الإمبراطور الإلهى كانت له السيطرة على الفصول ـ كما هى العادة فى الحاكم الإلهى! وكان يأمر الناس أن يوفقوا بين أعمالهم وبين النظام السماوى المسيطر على العالم . وكانت حكمته هى القانون وأحكامه هى القضاء الذى لا مرد له ، فهو المدبر لشؤون الدولة ، ورئيس ديانتها يعين جميع موظفيها، ويمتحن المتسابقين لأعلى المناصب ويختار من يخلفه على العرش .

ويعاون الإمبراطور فى تصريف وإدارة شؤون الإمبراطورية مجلسان . أحدهما مجلس الأعيان ، ويختار أعضاؤه من الأفراد الأرستقراطيين . وثانيهما مجلس الوزراء وأعضاؤه ستة يُختارون من خيرة رجال الدولة .

كما كان محاطاً بحلقة قوية من المستشارين والمبعوثين من مصلحته أن يعمل بمشورتهم ، وإذا ظلم أو فسد حكمه خسر بحكم العادات المرعية ، وباتفاق أهل الدولة ، «تفويض السماء » وأمكن خلعه دون أن يُعد ذلك خروجاً على العادات والدين أو الأخلاق ! فقد كانت السماء تُبدى غضبها بأن تقلب الجو فى

علامات أخرى كالصواعق وهى اضطرابات فى ظواهر الطبيعة(١) .

وينبغى علينا ألا نخلط فنظن أن وجود المجالس الاستشارية يعنى أن هناك لوناً من الرقابة الشعبية على الملك ؛ فهذا أمر لا أثر له : إن الملك يستشير إذا شاءت إرادته الملكية، ومن حقه ألا يستشير فلا شئ يلزمه بقبول المشورة ، أو الالتزام برأى الآخرين ، فليس ثمة سوى الإرادة الملكية التى هى إرادة السماء ، أما الشعب فلا وجود له . وإذا كان الإمبراطور يتحدث إلى الشعب باستمرار بجلال وبرقة وعطف أبوى ، فإن الشعب ليس لديه عن نفسه إلا أسوأ مشاعر الذاتية ، فهو يعتقد أنه لم يولد إلا ليجر مركبة الإمبراطور ، فذلك هو قدره المحتوم ، ولا يبدو لهم أمراً مزعجاً أن يبيعوا أنفسهم كعبيد ، وأن يأكلوا خبز العبودية المر !! على ما يقوله هيجل(٢) .

سادسا : الإسكندر يؤله نفسه فى الشرق !

وقعت المدن اليونانية ، لما يقرب من قرن ونصف ، تحت سيطرة الطغاة فيما يسمى عادة عصر طغاة الإغريق ، ابتداء من طاغية كورنثة وانتهاء بطاغية أثينا وأبنائه ـ وهى حقبة ذاق فيها المواطن الكثير من الظلم والاضطهاد والمعاناة ـ لكن لم يحدث أن طلب أحد الطغاة من الشعب أن يسجد له عندما يشرف واحد منهم بالمثول بين يديه . صحيح أن المدن اليونانية تقلبت عليها الأنظمة وعرفت ـ من بين ما عرفت ـ النظام الملكى ، لكنه لم يكن بقسوة النظام الشرقى ، وتبعاً لذلك يظل من الصواب أن نقول إن المدينة اليونانية كانت جمهورية فى مقابل النظام الملكى فى الشرق . ولهذا فإنه يقال عادة إنه بعد غزو الإسكندر للشرق انهزمت المدينة اليونانية الجمهورية وانتصر النظام الملكى . فقد قامت دولة واسعة الأرجاء كثيرة السكان على أنقاض مقاطعات صغيرة ، وانتقل مركز الثقل فى العالم

---

(١) لاحظ باستمرار الارتباط بين الحاكم الإلهى وظواهر الطبيعة . سواء فى حالة تعيينه فتنتظم أو فى حالة اغتياله فتضطرب .

(٢) هيجل « محاضرات فى فلسفة التاريخ » الجزء الثانى ـ العالم الشرقى ـ ص٩٥ ـ ٩٦ .

اليونانى نحو الشرق . وأصبح تطور النظام اليونانى أمراً محتوماً . لكن فى أى اتجاه يسير هذا التطور ؟ لقد ظل الرجل اليونانى يخضع للقانون الذى يصنعه البشر ، ولم يخطر بباله أن يكون الحاكم إلهاً ، أو أنه يمثل الإله على الأرض ، ففكرة تأليه Deification الملك أو الإمبراطور صناعة شرقية محلية فحسب! ، ولهذا شهد الشرق أسوأ أنواع الطغيان ، وكان النموذج الأعلى للطغيان إن صح التعبير .

كيف سار التطور بعد أن التحم الشرق بالغرب بعد غزو الإسكندر ؟ إن النظام الملكى الشرقى لا يقبل بمبدأ الحرية السياسية الذى كان سائداً فى المدن
النظام الملكى الشرقى لا يقبل بمبدأ الحرية السياسية الذى كان سائداً فى المدن
اليونانية . لاسيما فى أثينا ، فقد أصبح المواطن الآن تابعاً ، وحل القصر محل الجمعية الشعبية أو « الجمعية الوطنية » ، وكانت النتيجة أن أصبحت السلطة الملكية مطلقة . وأصبح الملك هو الشريعة الحية لا يقيده شئ ، ولا يخضع لأية رقابة . فإرادته إرادة مطلقة . وظهرت عبارات تؤيد ذلك مثل « إن ما يقره الملك هو عادل أبداً »(١) .

ونقل الإسكندر فكرة « التاج » من فارس حتى أصبحت مرادفة للملك ، وكذلك لفظ العرش ، واستخدمه كل خلفائه من بعده . والمقصود بالتاج عصبة بيضاء ـ وأحياناً يضاف اللون الأرجوانى ـ تحيط بالرأس وتجمع الشعر وتعقد إلى الوراء(٢) .

أصبح الملك ، فى المرحلة الهلنستية ، غير مقيد ، فهو المشرع الوحيد للبلاد ، وهو القائد الأعلى للجيش ، وهو الذى يعلم كل شئ ويصدر أوامره فى شتى الموضوعات ، ويوجه الكتب الدورية إلى الموظفين ، ويجيب عن أسئلتهم . وهو أعلى سلطة قضائية(٣) .

---

(١) تاريخ الحضارات العام ، المجلد الأول ص٤٠٢ .

(٢) المرجع نفسه ص٤١٦ .

(٣) المرجع نفسه ص٤١٧ .

وبعد غزو الإسكندر لفارس أطلق على نفسه « سيد آسيا » ، وكانت آسيا تعنى الإمبراطورية الفارسية . وكان قبل ذلك قد أطلق على نفسه «ليث فارس الهصور » ، ثم تسمى باسم الملك ، وهو لقب لم يستعمله إطلاقاً على العملة التى سكها فى مقدونيا ، وقد أخذت هذه الألقاب فى الظهور على بعض العملات الآسيوية التى كان يصدرها(١) .

وبدأ الإسكندر يأخذ بعادات الشرق وثيابهم ، ويتزوج منهم ، إلى أن وصل إلى أعلى عادة وهى تأليه الحاكم فأراد أن يعترف به الشعب الآسيوى - بل واليونانى أيضاً - ابنا « لزيوس - أمون » ! ، ويرى ديورانت أن الإسكندر لو أنه تخلى عن فكرة أنه « ابن الإله أمون » لكان من المحتمل أن يغضب المصريون لخروجه هذا الخروج العنيف عن السوابق المقررة عندهم(٢) ولقد أكد الكهنة فى سيوة وبابل(٣) - وهم الذين يعتقد الناس فيهم أن لديهم مصادر خاصة - أنه من نسل الآلهة! وبدأت القصص الأسطورية تروى عن ارتباط هذه الشخصية المقدسة بظواهر الطبيعة . فلقد تعرفت الأمواج نفسها على الإسكندر، وهو يسير بمحاذاة الشاطئ ، فتأكدت أنه سيدها .. وراحت تسبح بحمده ، وقدمت له الولاء بوصفه إلهاً . ! فيما يروى و . و . تارن W. W. Tarn(٤) .

وشيئاً فشيئاً بدأ الإسكندر يعتقد أنه إله حقاً وبأكثر من المعنى المجازى لهذا اللفظ ! ، وهكذا ابتداء من ربيع عام ٣٢٧ (ق.م) بدأت سياسته الخاصة بالمزج

---

(١) و. د. تارن « الإسكندر الأكبر » ص١٠٣ ترجمة زكى على - مركز كتب الشرق الأوسط ١٩٦٣ .

(٢) ول. ديورانت « قصة الحضارة » المجلد السابع - ترجمة محمد بدران ص٥٣٤ - ٥٣٥ .

(٣) « عندما دخل الإسكندر بابل قيل له إن الناس سوف تركع أمامك لأن البابليين يعتقدون أنك نلت العلا بفضل مردوخ !!» هارولد لامب « الإسكندر المقدونى » ص٢٤٧ ، ترجمة عبد الجبار المطلبى - ومحمد ناصر الصانع ، ومراجعة د. محمود الأمين - المكتبة الأهلية بغداد عام ١٩٦٥ .

(٤) و. و. تارن : « الإسكندر الأكبر » ص١٢٨ ، ترجمة زكى على ، ومراجعة د. محمد سليم سالم - الناشر . مركز كتب الشرق الأوسط ١٩٦٣ (الألف كتاب رقم ٤١١) .

وإدماج العناصر المقدونية بالفارسية تأخذ منحى جديداً عندما أزمع على اقتباس عادة فارسية هى السجود ـ التى كان يتعين بمقتضاها على جميع من يقتربون من الملك أن يؤدوها ! غير أن هذا الأمر كان يعنى فى نظر اليونانيين والمقدونيين عبادة حقة للإمبراطور . وهو أمر لم يألفوه من قبل . ولقد كان الإسكندر على بينة من الموقف ، وذلك لا يعنى سوى شئ واحد هو أنه أراد تأليه نفسه ، أراد أن يصبح إلهاً بالفعل[١] .

وعندما ابتدع الإسكندر عادة السجود هذه ، تطورت الأمور على نحو غير منتظر ، فقد عارضها المقدونيون بشدة . وأظهر البعض استياءه وغضبه ، بل إن أحد قواده فعل ما هو أسوأ من المعارضة ، فعندما سمع بمطلب الإسكندر استولت عليه نوبة من الضحك ! وأخيراً اتفقوا معه على أن يقصر هذه العادة الآسيوية على الآسيويين فقط! وكان الإسكندر قد أوتى قدرة فائقة على الإحساس بما هو ممكن من الأمور . فأسقط السجود من حسابه نهائياً![٢] .Fonsetorigo

وهكذا نجد أن الإسكندر لم يفكر فى تأليه نفسه إلا فى الشرق ، موطن تأليه الحكام ، ولهذا كانت آسيا هى الأصل والمنبع Fons et Origo للاستبداد فى كل الفلسفة السياسية فى أوروبا ، وكان الطغيان الشرقى هو النموذج الذى تحدث عنه المفكرون فى عصر التنوير[٣] .

فلقد كان تقديس الشرقيين للملك أمراً مألوفاً عندهم . وقد نظر الرومان ـ فيما بعد ـ إلى هذه الفكرة فى افتتان ورهبة ! ، فقلد بومبى الإسكندر الذى وافق على الألوهية لأغراض سياسية ، وكان قيصر يلهو بالتأليه ، وأصبح مارك أنطونيو ، بغير خجل ، هو ديونسيوس ـ أوزريس زوج كليوبطرة ـ إيزيس ملكة

---

(١) المرجع نفسه ص١٣٠ .

(٢) المرجع نفسه ص١٣٢ .

(٣) Perry Anderson: Lineages of The Absolutist State p. 463, Verso, London 1989 .

أنطونيو ، بغير خجل ، هو ديونسيوس - أوزريس زوج كليوبطرة - إيزيس ملكة مصر ، وأطلقا على طفليهما اسم الشمس والقمر(١) .

وأقام أغسطس بحاسته السياسة البارعة نموذجاً للمستقبل ، فكان عليه أن يصبح فى مصر الملك المقدس ، لكنه كان حذراً فى أماكن أخرى ، ولا نجد سوى المصابين بجنون العظمة من أمثال « كاليجولا » ونيرون ودميتيان ، فهم وحدهم الذين طالبوا أن يعبدوا فى حياتهم ، وأن ينظر إلى كل منهم بوصفه سيداً وإلهاً Dominus & Deus اى مالكا للعبيد وإله للفانين(٢) .

لكن هذه كلها محاولات باهتة تحاكى الأصل : النموذج الشرقى الذى هو تأليه حقيقى للحاكم .

---

(١) جفرى بارندر « المعتقدات الدينية لدى الشعوب » ص١٠٣ ، ترجمة د. إمام عبد الفتاح إمام، ومراجعة د. عبد الغفار مكاوى - سلسلة عالم المعرفة - الكويت مايو ١٩٩٣ .

(٢) المرجع السابق ص١٠٤ .

الفصل الثالث
عائلة الطغيان

« يبدأ الطغيان عندما تنتهي سلطة القانون ، أي عند انتهاك القانون ، وإلحاق الأذي بالآخرين »

جون لوك « فى الحكم المدنى » فقرة ٢٠٢

« الشرطى الذى يجاوز حدود سلطاته يتحول إلى لص أو قاطع طريق .. كذلك من يتجاوز حدود السلطة المشروعة . سواء أكان موظفاً رفيعاً أم وضيعاً ، ملكاً أم شرطياً . بل إن جرمه يكون أعظم إذا صدر عمن عظمت الأمانة التى عُهد بها إليه .. »

جون لوك ـ فى الحكم المدنى فقرة ٢٠٢

تمهيـــد

أفـراد هذه العائلة « غيـر الكريمة » ، كثـيرون ، إذ يبـدو أنهـا هـى التى حكمت فترة طويلة من التاريخ . وتعطينا كتب التاريخ العظيمة انطباعاً أن عدد « الطغاة » و «المستبدين» ، يفوق بشكل هائل عدد الحكام الخيّرين أو الصالحين ، وأن هؤلاء الطغاة كانوا دائمـاً مـوضـوعـاً للكراهيـة والخــوف ، ولم يكونوا أبداً مـوضـوعـا للحـب والإعــجـاب..»(١) ومما يؤكـد ذلك مـا يذهب إلـيه فـقـهـاءالقـانون من أن اسـتقـرار القوانـين الدسـتـورية لـم يكن أمـراً سـهـلاً ، فهى لـم تـصـدر إلا بـعـد جهـاد الشعـوب وكفاحهـا ، واستشـهـاد الكثيرين من أبنائهـا ، لكى تستخلص الشـعـوب حقوقهـا من مغتصبيهـا ، وقد سجل التاريخ أن الدسـاتيـر لم تصدر إلا بعد ثورات شعبية ، أو ضـغـط قوى من جانب الشعـب على حكامه ، حتى فى البلاد التى اتسـم تطورهـا السياسى بالهدوء إلى حد كبير مثل إنجلترا .

١ ـ فقانون الماجناكارتا Magna Carta (العهد الأعـظم) صدر عام ١٢١٥ ـ وهو أول وثيـقـة مـدونة فى إنجلـتـرا ـ بعـد ثورة الأشــراف والكنيـسـة عـلى الملك «جون» فتحررت الكنيسـة ، وتحددت حقوق الملك الإقطاعية(٢) .

٢ ـ حـدث أكـثـر مـن صـدام بين البـرلمان الإنجليـزى والملك شـارل الأول عـام ١٦٢٨ أدى إلى الحـرب الأهـلية ، ثم بعـد ذلك مع الملك جيـمس الثـانى عـام ١٦٨٨ .. إلخ.

دع عنك الثـورة الكبرى التـى قامت فى فـرنسا عـام ١٧٨٩ للمطالبـة بحقـوق الشـعب وتأكيد حرياته ، والعمل على احتـرامها . وصدر « إعلان حقوق الإنسـان » الذى أصبح وثيقة عالمية نقلت عنه مختلف الدساتير . ومعنى ذلك كله أن البشـرية لم تسـتطع أن تصل إلى الحكم الديمـقـراطى إلا بعـد كـفـاح مـرير . أمـا الأنـظمـة

---

(١) The Great Ideas, Voi. 3p. 939 (art Tyranny).

(٢) د. محمد كامل : « النظم السياسية » ص٥ ـ ٦ دار الفكر العربى بالقاهرة عام ١٩٧١ .

لم تستطع أن تصل إلى الحكم الديمقراطى إلا بعد كفاح مرير . أما الأنظمة اللاديمقراطية المسماة « بعائلة الطغيان » فهى تشمل عدداً كبيراً من الأنظمة السياسية التى تتفق فى أصول وتختلف فى فروع ضئيلة القيمة . ومن هذه الأنظمة : الطغيان ، الدكتاتورية ، الاستبداد ، السلطة المطلقة ، الشمولية ، الأوتوقراطية .. إلخ . وسوف نحاول أن نشرحها فى إيجاز .

أولا : الطغيان :

أقدم النظم السياسية عند اليونان ، وفى الشرق ، ويبدو أن الشاعر اليونانى أرخيلوخوس Archilochus(١) ، كان أول من استخدم كلمة طاغية Tyrannos عندما أطلقها على الملك جيجز Gyges ملك ليديا الذى أطاح بملكها السابق ، واستولى على العرش . وليس واضحاً ما يعنيه الشاعر على وجه التحديد بقوله :

« أنا لا أهتم بثروة « جيجز Gyges » وأنا لا احسده . كما أننى لا أغار من أعمال الآلهة. ولا أرغب أن أكون طاغية .. »(٢) ، أكان يقصد بلقب « الطاغية » هنا « المغتصب » ، على اعتبار أن جيجز اغتصب عرش ليديا؟ . ليس هناك إجابة حاسمة . وعلى أية حال فإن بعض المؤرخين يذهبون إلى احتمال أن تكون هذه الكلمة الجديدة التى استخدمها الشاعر فى وصف الملك ـ وهى كلمة « الطاغية » ـ كلمة ليدية(٣) . ويعتقد البعض الآخر أن الكلمة الإنجليزية التى تعنى طاغية Tyrant قد تكون مشتقة من اسم ترها Tyrha المدينة الليدية . ومعنى اللفظ هو « قلعة »(٤) .

---

(١) أرخيلوخوس : أشهر شعراء اليونان فى الهجاء ، عاش فى منتصف القرن السابع عشر قبل الميلاد .

(٢) A Andrewes : Greek Tyrants P.26

(٣) ول ديورانت « قصة الحضارة » مجلد ٦ ص٢٢٥ حاشية ١ .

(٤) المرجع السابق ـ وربما كان ذلك لأن أشهر أمثلة فى التاريخ القديم كانت من طغاة الإغريق كيبسولس Cypselus طاغية كورنثه ، وابنه بريندر Periender الذى استمرت سيطرته على كورنثه أربعين عاما .

وأورثا جوراس Orthagoras طاغية سيكون Siconn ، وثراسيبولوس Thracybu-lus طاغية ملطية .

لكن هناك رأياً أخر يرد الكلمة إلى القبائل التركية القديمة التى كانت تعيش متفرقة فى آسيا العليا ، وهى تركستان الحالية : « وكان الفرس يسمون هذه البلاد توران ، فكان اسم ترك أو تورانيه اسماً لجنس القبائل المتوحشة . وصار توران عند اليونان يلفظ «تيران» ومعناها طاغية أو عات . ولفظة ترك عند العثمانيين مرادفة لكلمة بربرى »(١) .

ويذكر البستانى أيضاً تحت مادة « طاغية » :

« ويقال طغى فلان - أى أسرف فى المعاصى والظلم ، والطاغية : الجبار ، والأحمق ، والمتكبر ، والصاعقة ، والمراد به هنا من تولى حكماً فاستبد وطغى ، وتجاوز حدود الاستقامة والعدل ، تنفيذاً لمأربه فيمن تناوله حكمه أو بلغت سلطته إليه .. »(٢) .

ويقول كذلك «وفى كتب اللغة أن الطاغية لقب ملك الروم ، وقد وردت بهذا المعنى فى تواريخ العرب ، ولعلهم أرادوا بها معنى يفيد معنى اللفظة اليونانية « تيرانوس » وأصل معناها عندهم ملك أو أمير ، ووردت بهذا المعنى فى بعض كتبهم وكتب الرومان »(٣) .

والواقع أن البستانى يخلط هنا بين كلمة « طاغية » وكلمة « مستبد » التى أطلقها الأباطرة البيزنطيون على أبنائهم ، على نحو ما سنعرف بعد قليل ، رغم أنه هو نفسه يدرك أنهما كلمتان متمايزتان ، يقول : « ربما خلط البعض بين الطاغية والمستبد من الحكام ، فالبون بينهما بيّن عظيم ، فالمستبد من تفرد برأيه واستقل به ، فقد يكون مصلحاً يريد الخير ويأتيه ، أما الطاغية فيستبد طبعاً مسرفاً فى المعاصى والظلم ، وقد يلجأ فى طغيه إلى اتخاذ القوانين والشرائع ستراً يتستر به ، فيتمكن مما يطمح إليه من الجور ، والظلم ، والفتك برعيته ، وهضم حقوقها . وقد يكيف فظائعه بقالب العدل فيكون أشر الطغاة . وأشدهم

---

(١) دائرة معارف البستانى ، المجلد السادس - دار المعرفة ، بيروت ص٩٣ .

(٢) المرجع السابق ، المجلد الحادى عشر ص١٦٥ .

(٣) المرجع السابق .

بطشاً بمن تناولتهم سلطته . وقد اختصت الأمم والكتبة لقب طاغية بالملوك ، ولم يطلقوه على كل من طغى منهم .. »[1] والبستانى يشير هنا إلى أن لقب «الطاغية» مصطلح سياسى يطلق على الحاكم المتعسف ، على الرغم من أنه لغوياً قد يطلق على الأفراد أيضاً ، وسوف نرى أفلاطون ، فيما بعد ، يوسع معنى اللفظ ليطلق على الحاكم وعلى الفرد فى آن معاً . ويشكو البستانى من أن الناس يمكن أن تتقبل « الطغيان » بغير شكوى أو تذمر ، وهى الصفة التى سوف يلصقها أرسطو بالشرقيين ، ويرى أنهم يحملون طبيعة العبيد ، ولهذا السبب لا يتذمرون من حكم الطاغية .

> « وفى التاريخ ما يشير إلى أن الرعية قد تبكم ، أولا تبالغ فى الشكوى إذا تسلط طاغية عليها ، كأن الجبن يأخذ منها كل مأخذ فيخمد أنفاسها وترضخ صاغرة ، كأنها تتقى شر نقمته(*) . خلافاً لما لو اعتدلت السلطة فتجاهر الرعية بمطالبها ، ولا يحول بطش الطاغية دون تألبها ، والمطالبة بما تروم من حقوق »[2] .

ويختم البستانى حديثه عن « الطاغية » بطرح المشكلة التى كثيراً ما أثيرت فى تاريخ الطغاة ، وأعنى بها السؤال : أيجوز قتل الطاغية؟! « رأت العلماء » ، فى كل عهد وآن ، أن للأمم أن تلجأ إلى ما تيسر لها من الوسائل تخلصاً من الطغاة ، وسوغوا لها الفتك بهم ، فأتاحوا لها قتلهم ، ولم يعتبروا من قتل طاغية مجرماً ، بل أوجبت له بعض القوانين المكافأة . قال شيشرون عن قوانين اليونان إنها تقضى بمنح من قتل طاغية الجائزة الأولمبية . وله أن يسأل القاضى ما يتمنى وعلى القاضى إجابة سؤاله ! فهو قانون يجيز القتل ، وقال بعضهم بوجوب نبذه

---

(١) المرجع نفسه .

(*) « حين يصير الناس فى مدينة
فلا يثورون ولا يشكون ،
ولا يموتون ولا يحيون ،
ويصبح الإنسان فى موطنه
ضفادعاً مفقوءة العيون ،
ولا يغنون ولا يبكون ،
تحترق الغابات ، والأطفال ، والأزهار . تحترق الثمار
أذل من صرصار .. ! »

نزار قبانى ـ الأعمال السياسية ص ١٧ « قصيدة الممثلون » بيروت ١٩٧٤ .

(٢) دائرة المعارف للبستانى ، المجلد الحادى عشر ص١٦٥ .

لأن الطغى مسألة يستكره حسمها بالسيف »(١) وسوف نعود إلى هذه المشكلة فيما بعد . وعلينا الآن أن نستكمل تاريخ هذا المصطلح .

الواقع أن كلمة « الطاغية Tyrant » لم تكن تعنى بالضرورة فى بداية استخدامها ، حاكماً شريراً ، ففى العصور اليونانية القديمة ، وعلى وجه التحديد فى القرنين السابع والسادس قبل الميلاد ، كانت الكلمة تعنى ، فى بعض استخداماتها ، « ملك » أو « حاكم » ، بل قد يسمى الملك بالطاغية فى سياق المديح أو المجاملة . ثم بدأت الكلمة تحمل معنى كريهاً ـ هو الذى لا تزال تحمله حتى الآن ـ ابتداء من الجيل الثانى من طغاة الإغريق . ففى العصر الكلاسيكى(٢)، سرت شحنة من الكراهية لكل من يشتم منه أنه يعمل على تنصيب نفسه « طاغية »(٣) . ومع ذلك فقد استخدم « أسخيلوس » و « سوفكليس » فى القرن الخامس كلمة طاغية Tyrannos لترادف لفظ « الملك »(٤) .

غير أن فلاسفة القرن الرابع قبل الميلاد ، لاسيما أفلاطون وأرسطو ـ كما سنرى فيما بعد ـ أعلنوا بوضوح حاسم التفرقة بين اللفظين ، فلفظ « الملك » يطلق على الحاكم الجيد أو الصالح ، فى حين تطلق كلمة الطاغية على الحاكم الفاسد أو الشرير(٥) .

وعندما اعتزل « صولون Solon » السياسة وتفرغ للشعر ، نجده يشير إلى أنه رفض أكثر من مرة أن يكون « طاغية » ، ويمكن أن نفهم ما الذى كان يعنيه الطغيان فى أثينا فى ذلك الوقت ؛ لقد كان « صولون » يقصد أنه كان متساهلاً للغاية مع الأرستقراطيين ، وأنه رفض مصادرة أملاكهم وأراضيهم وإعادة توزيعها، كما هى عادة الطغاة عندما يصلون إلى الحكم . وهذا ما فعله

(١) المرجع السابق ص١٦٦ .
(٢) راجع هذا العصر فى بحثنا « أفلاطون والمرأة » ص٢٤ وما بعدها .
(٣) A. Andrewes: Greek Tyrants p 20 .
(٤) Ibid .
(٥) Ibid, p. 21 .

كبسيلوس Cypselus طاغية كورنثة الشهيبر عام ٦٥٠ قبل الميلاد ، الذى يفتتح المؤرخون به « عصر طغاة الإغريق »(*) وخلفه ابنه بريندر Periander (٦٥٢ ـ ٥٨٥ ق.م) ولقد اهتمت معظم الآداب القديمة ، التى تحدثت عن الطغاة ، اهتماماً خاصاً بالفرص غير العادية المتاحة أمامهم للاستمتاع باللذات الحسية المختلفة (ومن هنا كان أفلاطون بارعاً عندما جعل غاية هذا الحكم إشباع شهوات الحيوان الأكبر) على نحو ما سنعرف بعد قليل(١) وعندما فسر صولون لأصدقائه سبب رفضه لوظيفة « الطاغية » ركز كل حديثه حول المغريات المادية التى يكون الطغاة قلقين بشأنها .

أما من حيث الشكل الدستورى لهذا الضرب من ضروب الحكم ، فلم يكن للطغيان دستور ، ولا للطاغية مركز رسمى محدد ، فإذا ما أطلقت عليه البلاد لقب « ملك » أو «طاغية » فلا يهم ، لأن المحور الأساسى هو الاعتراف بسلطانه ، وبتمركز جميع السلطات فى يده ، فلا قانون إلا ما يأمر به ـ حتى ولو خالفت

(*) يؤرخ عادة لعصر طغاة الإغريق ابتداء من اعتلاء هذا الطاغية عرش كورنثه (عام ٦٥٠ ق. م) وينتهى بطرد أبناء الطاغية بيزستراتوس Pesistratus من أثينا (عام ٥١٠ ق. م) أى ما يقرب من قرن ونصف وقعت فيها المدن اليونانية تحت سيطرة حفنة من الطغاة لأسباب مختلفة ، وإن كان من بينها خيوط مشتركة منها المعاناة من الظلم والاضطهاد فى الداخل ، وعدم الإحساس بالأمن نتيجة لهجمات الغزاة من الخارج .
ويمثل طغاة الإغريق نقطة تحول فى التطور السياسى اليونانى ، فهناك نظام قديم ينهار (النظام الإقطاعى) ونظام جديد لم يستقر بعد ، وربما كان تركيز الثروة فى أيد قليلة تركيزاً وخيم العواقب من أهم الظروف التى مهدت لظهور الطغيان ، راجع فى ذلك كتاب أندروز « طغاة الإغريق » The Greek Thrants لاسيما الفصل الأول . وأيضا د. محمد كامل عياد « تاريخ اليونان » الجزء الأول ص٣٣٧ وما بعدها ، دار الفكر بدمشق ـ ط٣ عام ١٩٨٥ . وكذلك ول ديورانت « قصة الحضارة » مجلد ٦ ص٢٢٥ وأيضا د. عبد اللطيف أحمد على « التاريخ اليونانى » الجزء الأول ص١٦٢ ـ دار النهضة العربية ـ بيروت عام ١٩٧٦ .

(١) أفلاطون الجمهورية ص٥٧١ (والترجمة العربية للدكتور فؤاد زكريا ص٤٩٦ ـ ٤٩٧) والحيوان الأكبر هو الطاغية الجاهل الذى يرضى شهواته ، ولا يخضع لحكم العقل ، فالطاغية « شخص كتب عليه أن يأكل أولاده ! » على حد تعبير أفلاطون .

أوامره القوانين القديمة للبلاد، بل إنه هو نفسه قد يصدر أمراً جديداً (قانوناً جديداً) يخالف ما أصدره قبل ذلك ، ولهذا فليس ثمة غرابة إذا ما وجدنا التناقض شائعاً فى حكم الطغاة ! فقد تكون (القوانين) أو القرارات التى أصدرها مبنية على الانفعال ، والانفعال بطبيعته وقتى ومتقلب ، وقد يكون القرار بالغ الخطورة لأنه يمس حياة إنسان مثلاً !(*) .

لكن مع نمو الديمقراطية فى اليونان أصبح الحكم الذى ينفرد به رجل واحد أمراً بغيضاً ، ومن ثم ازدادت الكراهية للطغيان ، بل أصبح قتل الطاغية Tyran-nicide واجباً وطنياً(١) ، وفى القرن الرابع لخصت الفلسفة اليونانية ـ ممثلة فى أفلاطون ثم أرسطو ـ هذه الكراهية للطاغية الذى أصبح حكمه أسوأ أنواع الحكم على ظهر الأرض ، على نحو ما سنعرف بعد قليل عند الحديث عن نظرية هذين الفيلسوفين عن الطاغية . ويهمنا الآن أن نلخص أهم السمات العامة للطغيان التى يمكن استخلاصها من تاريخ «طغاة الإغريق » فيما قبل ظهور الفلسفة :

١ ـ الطاغية رجل يصل إلى الحكم بطريق غير مشروع ، فيمكن أن يكون قد اغتصب الحكم بالمؤامرات أو الاغتيالات ، أو القهر أو الغلبة بطريقة ما . وباختصار هو شخص لم يكن من حقه أن يحكم لو سارت الأمور سيراً طبيعياً ، لكنه قفز إلى منصة الحكم عن غير طريق شرعى ، وهو لهذا :

(*) الأمثلة كثيرة فى تاريخنا ، فقد يحكم الخليفة المهدى على شاعر بالموت (صالح بن عبد القدوس البصرى) فيأتى إليه يستسمحه ويمدحه ببيتين من الشعر فيعفو عنه ، ولكنه قبل أن يخرج من الباب يتذكر شعرا سيئا أخر له فيطلبه ليقول له ألست القائل كذا وكذا ؟! ويحكم بإعدامه . تاريخ الخلفاء للسيوطى ص٢٧٥ ، وقد تعترض امرأة طريق « المهدى » قائلة : يا عصبة رسول الله انظر فى حاجتى . فيقول : ما سمعتها من أحد قط ! . اقضوا حاجتها واعطوها عشرة آلاف درهم . هكذا دون أن يعرف ما حاجتها ! .. المرجع نفسه ص٢٧٤ ، وقد يقول شخص للسفاح : سمعت بألف ألف درهم وما رأيتها قط ؟! فأمر فأحضرت ، وأمره بحملها معه إلى منزله ! يعطيه مليونا من الدراهم لأنه سمع بها ولم يرها قط ! أى ارتجال وسفه وإهدار للمال العام !

(انظر فى ذلك تاريخ الخلفاء للسيوطى ص ٢٥٨) .

(١) أفلاطون الجمهورية ص ٧٥١ .

« يتحكم فى شؤون الناس بإرادته لا بإرادتهم ، ويحاكمهم بهواه لا بشريعتهم ، ويعلم من نفسه أنه الغاصب والمعتدى ، فيضع كعب رجله فى أفواه ملايين من الناس لسدها عن النطق بالحق ، والتداعى لمطالبته »(١) .

٢ ـ لا يعترف بقانون أو دستور فى البلاد بل تصبح إرادته هى القانون الذى يحكم ، وما يقوله هو أمر واجب التنفيذ ، وما على المواطنين سوى السمع والطاعة .

٣ ـ يسخر كل موارد البلاد لإشباع رغباته أو ملذاته أو متعه التى قد تكون ، فى الأعم الأغلب ، حسية ، وقد كانت كذلك بالفعل عند طغاة اليونان الأقدمين ، وربما كانت كذلك فى الشرق القديم والوسيط أيضاً ، أو قد تكون « متعته » فى طموحاته إلى توسيع ملكه ، وضم المدن المجاورة أو الإغارة على بعضها لتدعيم ثروته .. إلخ ، أو إقامة إمبراطورية .. إلخ .

٤ ـ ينفرد مثل هذا الحاكم بخاصية أساسية ، فى جميع العصور ، وهى أنه لا يخضع للمساءلة ، ولا للمحاسبة ، ولا للرقابة من أى نوع ! والواقع أن الطغيان فى أى عصر : « .. صفة للحكومة المطلقة العنان التى تتصرف فى شؤون الرعية كما تشاء ، بلا خشية حساب ولا عقاب محققين .. »(٢) ، والحكومة لا تخرج من هذه الصفة ما لم تكن تحت المراقبة الشديدة ، والمحاسبة التى لا تسامح فيها(٣) ومن هنا ينبغى علينا ألا نندهش عندما نقرأ فى كتب التراث أن الوليد بن عبد الملك استفسر ذات مرة فى عجب ، « أيمكن للخليفة أن يحاسب .. ؟ »(*) ، والسؤال هنا عن الحساب من الله . دع عنك أن يجرؤ البشر على ذلك .

---

(١) عبد الرحمن الكواكبى « طبائع الاستبداد ، ومصارع الاستعباد » ص٢٤٠ من نشرة الدكتور محمد عمارة « الأعمال الكاملة لعبد الرحمن الكواكبى » الهيئة المصرية بالقاهرة عام ١٩٧٠ .

(٢) عبد الرحمن الكواكبى « طبائع الاستبداد » ص ٣٣٨ .

(٣) المصدر نفسه ص٣٣٩ .

(*) تاريخ الخلفاء للسيوطى ص٢٢٣ ، وعندما تولى أبوه « عبد الملك بن مروان » الخلافة =

والواقع أن هذه الخاصية بالغة الأهمية لأنها العلامة الحاسمة التى تفرق بين عائلة الطغيان، أياً كان أفرادها ، وبين الأنظمة الديمقراطية التى يحاسب فيها رئيس الدولة كأى فرد آخر ، فلا أحد يعلو على القانون فعلاً لا كلاماً ولا خطابة .

٥ ـ وهكذا يقترب الطاغية من التأله ، فهو يرهب الناس بالتعالى والتعاظم ، ويذلهم بالقهر والقوة وسلب المال حتى لا يجدوا ملجأ إلا التزلف له وتملقه ! .. وعوام الناس يختلط فى أذهانهم الإله المعبود والمستبدون من الحكام .. « ولهذا خلعوا على المستبد (أو الطاغية) صفات الله : كولى النعم ، والعظيم الشأن ، والجليل القدر ، وما إلى ذلك ! وما من مستبد سياسى إلا ويتخذ له صفة قدسية يشارك فيها الله ، أو تربطه برباط مع الله ، ولا أقل من أن يتخذ بطانة من أهل الدين يعينونه على ظلم الناس باسم الله »(١) وبذلك يصبح هو : الحاكم ، القاهر ، الواهب ، المانع(٢) ، الجبار ، المنتقم ، المقتدر ، الجليل ، الملك ، المهيمن ، المهيب ، الركن .. إلى آخر الأسماء الحسنى التى تسمى بها واحد من أعتى طغاة الشرق

= صعد المنبر ليلقى الخطبة الدستورية التى توضح سياسته القادمة جاء فيها : « والله لا يأمرنى أحد بتقوى الله بعد مقامى هذا الا ضربت عنقه ، ثم نزل » ! .
تاريخ الخلفاء ص٢١٩ ، وعندما تولى ابنه يزيد الخلافة عام (٧١ هـ) « .. اتى بأربعين شيخا فشهدوا له : ما على الخلفاء حساب ولا عذاب » المرجع نفسه ص٢٤٦ ، وعندما ارسل ابن المقفع للمنصور كتابا صغير الحجم عظيم القيمة اسماه « رسالة الصحابة » نصح فيه الخليفة بحسن اختيار معاونيه وحسن سياسة الرعية ! عوقب لأنه تجرأ على النصح والإرشاد وليس المديح الإشادة ! ، بتقطيع أطرافه قطعة قطعة (وأحمى له تنورا وجعل يقطعه أربا أربا ويلقيه فى ذلك التنور حتى حرقه كله ، وهو ينظر إلى أطرافه كيف تقطع ثم تحرق ، وقيل غير ذلك فى وصف قتله !! . البداية والنهاية لابن كثير ـ الجزء العاشر ص٩٩ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ، لبنان .
وهناك عشرات الأمثلة من التاريخ القديم والحديث ! وسوف نعود إليها فيما بعد .
(١) أحمد أمين « زعماء الإصلاح فى العصر الحديث » ص٢٧٥ ـ ٢٧٦ .
(٢) « لن أستريح حتى يأكل الملايين الثلاثون ـ وهم سكان مصر فى أيامه ـ من يدى هذه ، أى : أن يكون هو المعطى الوهاب ، ولا معطى ولا وهاب غيره . ويكون هو الباسط والقابض ، فلا رزق ولا مال إلا من كفه ! « باشوات وسوبر باشوات » ص١٦١ د. حسين مؤنس ـ دار الزهراء للإعلام العربى ـ القاهرة ١٩٨٤ .

فى تاريخنا المعاصر ، دون أن يجد فى ذلك حرجاً ولا غضاضة ! ﴿ فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ (٢٢) لا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ (٢٣) ﴾ (الأنبياء الآيتان ٢٢ ، ٢٣)) .

ثانيا : الاستبداد Despotism

كلمة المستبد Despot مشتقة من الكلمة اليونانية ديسبوتيس Despotes التى تعنى رب الأسرة ، أو سيد المنزل ، أو السيد على عبيده ، ثم خرجت من هذا النطاق الأسرى ، إلى عالم السياسة لكى تطلق على نمط من أنماط الحكم الملكى المطلق الذى تكون فيه سلطة الملك على رعاياه ممثلة لسلطة الأب على أبنائه فى الأسرة ، أو السيد على عبيده .

وهذا الخلط بين وظيفة الأب فى الأسرة التى هى مفهوم أخلاقى ، ووظيفة الملك الذى هو مركز سياسى يؤدى فى الحال إلى الاستبداد ، ولهذا يستخدمه الحكام عندنا فى الشرق للضحك على السذج ، فالحاكم « أب » للجميع أو هو « كبير العائلة » ، وهذا يعنى فى الحال أن من حقه أن يحكم حكماً استبدادياً ، لأن الأب لا يجوز - أخلاقياً - معارضته ، ولا الاعتراض على أمره ، فقراره مطاع واحترامه واجب مفروض على الجميع .. إلخ . فينقل هذا التصور الأخلاقى إلى مجال السياسة ، ويتحول إلى كبت للمعارضة أياً كان نوعها !! وتصبح الانتقادات التى يمكن أن توجه إليه « عيباً » ، فنحن ننتقل من الأخلاق إلى السياسة ، ونعود مرة أخرى من السياسة إلى الأخلاق ، وذلك كله محاولة لتبرير الحكم الاستبدادى .

والواقع أن الحاكم الذى يبرر حكمه « بأبوته » للمواطنين ، يعاملهم كما يعامل الأب أطفاله ، على أنهم قُصّر غير بالغين أو قادرين على أن يحكموا أنفسهم ، ومن هنا كان من حقه توجيههم ، بل عقابهم إذا انحرفوالأنهم لا يعرفون مصلحتهم الحقيقية(١) .

---

(١) The Blackwell's Encyclopedia of Political Thought p. 120 .

وها هنا يفرق « جون لوك » تفرقة واضحة للغاية فيقول إن سلطة الأب ليست سلطة سياسية ، وإنما هى أخلاقية بالدرجة الأولى بمقدار ما يكون الأب ولىّ أمر أطفاله ، من ثم فعندما يغفل العناية بهم يفقد سلطانه عليهم ، فهى تقترن بإطعامهم ، وتربيتهم ، ورعايتهم . ولهذا كانت من حق الرجل الذى يتولى أمر طفل لقيط أو طفل يتبناه ، كما هى من حق الأب الطبيعى . وإنجاب الأب لبنيه لا يسبغ عليه السلطة بالنسبة لهم إذا انتهت عنايته بهم عند حد الإنجاب فحسب .. ومن هنا فإن سلطة الأب تنتقل إلى الأم إذا توفى الأب وكان الأولاد لا يزالون صغاراً ..ولهذا ينبغى عليهم طاعة الأم ما داموا فى سن القصور ، لكن لا الأب ولا الأم بمثابة السلطة التشريعية على الأبناء . فإذا بلغوا سن الرشد ، انتهت سلطة الأب عليهم ، فلا يحق له أن يتصرف فى شؤون ابنه ، كما لا يحق له أن يتصرف فى شؤون أى شخص غريب . وهكذا يستقل الابن ويبدأ ، مثله مثل أبيه ، فى الخضوع لسلطة القانون السياسى فى البلاد . غير أن هذا الاستقلال لا يعفى الابن من إكرام الوالدين الذى تحتمه الأخلاق(١) .

وها هنا أيضاً لا ينبغى أن نخلط بين مجالى الأخلاق والسياسة ، فاحترام الوالدين وإكرامهما واجب تفرضه الأخلاق على كل ابن حتى ولو كان « هو الملك الجالس على العرش » ،على حد تعبير لوك»(٢) لكن هذا الواجب لا يحد من سلطته ، بمعنى أنه لا ينبغى له أن يخضع فى تصريفه لشؤون الدولة لسلطة الوالدين .

ومن ثمّ فطاعة الوالدين هنا تختلف أتم الاختلاف عن طاعة القانون فطاعة الوالد أخلاقية ، واحترامه واجب أخلاقى ، وسوف يظل هذا الاحترام قائماً حتى بعد أن يبلغ الابن سن الرشد ، وينتهى جون لوك من هذا كله إلى القول إن

---

(١) بل يحتمه الدين أيضا لدرجة أن القرآن يذكره بعد التوحيد مباشرة ﴿ وقضى ربك الا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا ﴾ (الإسراء : آية ٢٣) بل يذهب العهد القديم إلى حد القول إن « كل إنسان سب أباه أو أمه فإنه يقتل » سفر اللاويين إصحاح ٢٠ : ٩ .

(٢) John Lockes: Two Treatises of Government p.149 (Everyman- 1988)

« السلطة السياسية وسلطة الأب تختلفان أتم الاختلاف ، وتتمايزان أشد تمايز ، لأنهما تقومان على أسس مختلفة كل الاختلاف ، وتهدفان إلى أغراض مختلفة ، حتى أن كل ملك مازال والداه على قيد الحياة مدين لهما بالواجب والطاعة - شأنه فى ذلك شأن أحط افراد رعيته تجاه ابويه - دون أن يشمل ذلك أى درجة من تلك السلطة التى يمارسها الملك أو الحاكم على رعيته »(١) .

ولقد ظهر هذا مصطلح « المستبد » لأول مرة إبان الحرب الفارسية الهيلينية فى القرن الخامس ق . م وكان أرسطو هو الذى طوّره وقابل بينه وبين الطغيان ، وقال إنهما ضربان من الحكم يعاملان الرعايا على أنهم عبيد . أما الاستبداد - وهو النظام الملكى عند «البرابرة » على ما يقول أرسطو - فهو يتسم بسمة آسيوية هى خضوع المواطنين للحاكم بإرادتهم ، إنهم عبيد بالطبيعة ! فالحاكم الآسيوى المطلق هو وحده الحر ، وهذه الإمبراطوريات الآسيوية الاستبدادية معمرة ، مستقرة ، وممتدة - أى طويلة الأجل ، لأنها تعتمد على قبول ورضاء ضمنى من الرعايا الذين يحكمون بوساطة القانون ، ويتبعون مبادئ وراثية فى الحكم .. وأصبح مصطلح المستبد يعنى عند أرسطو : (أ) رب الأسرة (ب) السيد على عبيده (جـ) ملك البرابرة الذى يحكم رعاياه كالعبيد » . ولهذا السبب كان الاستبداد عادياً عند الآسيويين ، وحالة مرضية شاذة عند اليونانيين ! » .

والاستبداد يشبه الطغيان فى جانب ، ويختلف عنه فى جانب آخر ، فأرسطو يقصر استخدام مصطلح « الطغيان » على اغتصاب السلطة فى المدينة ، وهى عملية يقوم بها فرد يستخدم الخداع أو القوة لكى يقفز إلى الحكم ، وكثيراً ما يحدث ذلك عن طريق استخدام مجموعة من الجنود المرتزقة ، ولقد جرت العادة ، كما سبق أن ذكرنا ، أن يحكم الطغاة لمصلحتهم الخاصة ، وأن ينغمسوا فى إشباع شهواتهم ، دون اكتراث بالقانون أو العرف ، وأن يقيموا سلطتهم عليا

---

(١) Ibid .

القهر ، فليس أسـهل عندهـم من سفك الدماء(*) . ويعتقـد أرسطو أن حكم الطغاة غـير مـسـتقـر بسـبب الكراهية التى يبـثهـا الحكم التـعسـفى . ولقـد ظل مـفهـوم الطغيان أكثـر أهمية فى الفكر السياسى الغربى من العصـر الرومانى حتى القرن الثانى عشـر ، وظهرت نظريات تبرر مقاومة الطغاة بل حتى قتلهم .

وكـان الأباطرة البـيـزنطيون هـم أول من أدخل مـصطلح « الاسـتـبداد » (أو المستـبد) فى قامـوس السياسـة . إذ كانوا يطلقون لـقب « المستبد » كلقب شـرف يخلعه الإمبراطور على ابنه أو زوج ابنته عند تعيينه حاكماً لإحدى المقاطعات .

وكـان الكسـيـوس الثـالث (إنجـيلوس) Alxius III Angelus (حـكـم مـن ١١٩٥ إلى ١٢٠٥) هـو أول من أدخل هذا اللقب ، وجـعله أعلى الألقاب السـياسـية مرتبة بعد لقب الإمبراطور(١) .

ومع ذلك فـقـد ظل مـصطلح « الطـغـيـان » طـوال العـصــور الوسطى أكـثـر المصطلحات استـخداماً وأوسعها انتشاراً لوصـف الحـاكم الشـرير أو المغتصب ، ثم بدأ مصطلح « الاسـتبداد» يظهر نتيجة لتـرجمة مؤلفات أرسطو ، لاسيما كتابه « السـياسـة » وأدت الظروف السـيـاسـيـة التى سـادت القرن السـادس عـشر . سـواء داخل أوروبا أو خارجـها إلى أن احتل مصطلح الاسـتبداد مركـز الصدارة كمفـهوم سيـاسـى ، فالـزعم بالتفـوق الأوروبى ، من ناحية ، وجـد تطبيقـات جديدة ارتبطت

(*) « وكان السـفـاح سريعا إلى سـفك الدماء ، فاتبعـه فى ذلك عماله بالمشرق والمغرب ، وكان مع ذلك جـوادا بالمال » تاريخ الخلفـاء للسـيـوطى ص٢٥٩ » ويؤخـذ على المنصـور مـيله لسفك الدماء ... وغـدره بمن أمنه .. فـقد غـدر غدرات ثلاثا : غـدر بابن هـبـيرة وقـد أعطاه الأمـان ، ولـم يبـد منه ما يدعـوه إلى الفـتك به . وغـدر بعـمه عبـد الله بن على بعـد أن أمنه (أسـره أولا ثم قـتله !) . وغدر بـأبى مسلم بـعد أن طمـأنه .. » د. حسـن إبراهيم حسـن « تاريخ الإسـلام جـ ٢ ص ٣٥ ـ النهضـة المصـرية ١٩٩١ ، فـقد قـتل أبا مـسلم الخـرسـانى مؤسس الدولة العباسـية نفسه ، كما قـتل محمدا (النفس الذكية) بن عبد الله بن الحسـن فى الحجاز وأخاه إبراهيم فى العراق !! والأمثلة فى تاريخنا القديم والحديث لا حصـر لها ! وسوف نعود إليها فيما بعد .

(١) The Encyclopedia Americana vo1. 9(art Despot p. 18)

أحياناً بالقول إن المسيحية رسالة حضارية . كذلك إحياء الأرسطية من ناحية أخرى ، ثم ما دار من نقاش بين الغزاة الإسبان حول عدالة استرقاق الهنود من ناحية ثالثة ، وكثيراً ما كان الرحالة الأوروبيون يحملون معهم تصنيفات أرسطو واتجاهاته الفكرية البغيضة والمثيرة للاستياء فى رحلاتهم الاستكشافية عن : السيادة ، والرق ، والغزو الاستعمارى الذى بررته نظريات الاستبداد التى قال بها فى صور مختلفة بودان Bodin وجروتيوس Grotius وبوفندروف Pufen-dorf .. الخ .

وكان ماكيافللى Machiavelli(١) . فى هذا القرن السادس عشر ، هو أول من قارن بين الاستبداد والطغيان ، عندما قابل بين النظام الملكى فى أوروبا ، والطغيان الشرقى فى الدولة العثمانية ، يقول أندرسون P. Anderson : « كان ماكياقللى فى إيطاليا فى أوائل القرن السادس عشر أول مُنَظِّر يستخدم نموذج الدولة العثمانية ، كنقيض للنظام الملكى الأوروبى ، فهو فى فقرتين من كتابه « الأمير » يحدد جمود أوتوقراطية الباب العالى The Porte كنظام دستورى يختلف عن دول أوروبا »(٢) . ثم تبعه فى ذلك بودان Bodin ، ثم فى مرحلة لاحقة برنيه Brenier الذى رأى أن الدولة العثمانية التى بلغت ذروة قوتها فى القرن السابع عشر أصبحت نظاماً سياسياً جديراً بالدراسة والمناقشة ، وأنه لابد من الكشف عما فى هذا النظام من نقائص وعيوب واستخلاصها لتكون خصائص عامة لجميع الإمبراطوريات الشرقية العظمى(٣) ، وهذه الخطوة الحاسمة هى التى قام بها الطبيب الفرنسى برنيه Brenier الذى قام برحلة طويلة فى تركيا ، وفارس ، والهند ، وأصبح الطبيب الشخصى للإمبراطور أرنجزيب Aurangzeb(٤) .

(١) N. Machiavell: The Prince p. 22 Eng. Trans. by W. K. Marriott, Everyman's Library .

(٢) Perry Anderson: Lineages of the Absolutisit State p. 397, Verso 1989

(٣) Ibid, p. 397

(٤) Ibid, p. 397

ولقـد طور جـان بودان J. Bodin (١٥٣٠ ـ ١٥٩٦) نـظرية جـديدة عـن الاستبداد مستخدماً حججاً من القانون الرومانى لتبرير الاستبداد الذى ينشأ نتيجة لحق المنتصر ـ فى حرب عادلة ـ فى السيطرة على المهزوم ، بما فى ذلك حقه فى استعباده ، ومصادرة ممتلكاته ، أو نتيجة لموافقة المهزوم على استعباده مقابل الإبقاء على حياته وحقن دمه(١) .

وفى القرنين السابع عشر والثامن عشر بدأت الأرستقراطية الفرنسية بالتوحيد بين الاستبداد ونظم الحكم الشرقية ، ثم اتخذت خطوة كبرى فى تطبيق مفهوم الاستبداد على الدول الأوروبية ، وكان هدفها الحقيقى الاعتراض على تركيز السلطة فى يد الملك لويس الرابع عشر واحتكاره لها (٢) .

لكن ظهور مصطلح الاستبداد فى قاموس الفكر السياسى فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر يرجع فى الواقع إلى مونتسكيو (١٦٨٩ ـ ١٧٥٥) الذى جعل الاستبداد أحد الأشكال الأساسية الثلاثة للحكم (إلى جانب الحكومتين الجمهورية والملكية) ودان الرق والاستعباد بكل أشكاله بصوة حاسمة . وإن كان مونتسكيو ينتهى إلى أن الاستبداد نظام طبيعى بالنسبة للشرق ، لكنه غريب وخطر على الغرب(٣) . وهى نفسها الفكرة الأرسطية القديمة : قسمة العالم إلى شرق وغرب ، للشرق أنظمة سياسية خاصة لا تصلح إلا له ، وهى بطبيعتها استبدادية ، يعامل فيها الحاكم رعاياه كالحيوانات أو كالعبيد .. وللغرب أنظمة سياسية خاصة تجعل تطبيق الاستبداد يهدد شرعية النظام الملكى ، لاسيما ما يتطلع منه إلى أن يصبح نظاماً مطلقاً . ولقد وضعت مكانة مونتسكيو الكبيرة فى الفكر السياسى ، مفهوم الاستبداد فى بؤرة النظرية السياسية فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر . غير أن الكُتاب والمفكرين السياسيين جميعاً ـ فى

---

(١) Dictionary of the History of the Ideas: Studies of Selected Pivotal, Ideas, Vo1. (Despotism)

(٢) Ibid

(٣) Ibid

الأعم الأغلب ـ هاجموا نظرية مونتسكيو وعلى رأسهم فولتير Voltaire (١٦٩٤ ـ ١٧٧٨) الذى سخر من نظرية مونتسكيو عن الاستبداد الشرقى ، وقال إنه وضع نظاماً لا مثيل له فى آسيا ، ولا فى أى مكان آخر ، بل ذهب إلى أنه كان الأجدر به أن يتأمل الكثير من نظم الحكومات الآسيوية كالإمبراطورية الصينية مثلاً ويحاول تقليدها .

ولقد ذهب بنيامين كونستانت (١٧٦٧ ـ ١٨٣٠) B. Constant الليبرالى الفرنسى (الذى شارك مدام دى ستايل فى عام ١٧٩٥ Madame de Stael) إلى أن الاستبداد والطغيان نظامان باليان لا يجوز تطبيقهما إلا على النظم السياسية القديمة وحدها . ودعا إلى حكم ملكى دستورى ، الملك فيه يملك ولا يحكم « ذلك لأن السلطة يجب أن تبقى سلطة الشعب كله » ودافع عن مبدأ «الحرية فى كل شئ » ، وعرف الحرية بأنها «الاستمتاع الهادئ بالاستقلال الفردى » ، ولهذا فهو يطالب بدولة ليبرالية تتمتع بالحد الأدنى من السلطات ، ويقتصر دورها على وظيفة « أمين صندوق » مهمته تقديم المساعدات لأماكن العبادة دون ممارسة الرقابة عليها .

ولقد تابع الكسى دى تو كفيل Alexis de To Cqueville (١٨٠٥ ـ ١٨٥٩) فكرة كونستانت فى اعتبار هذه التصنيفات (الطغيان والاستبداد) قديمة وبالية، ولا تنطبق على المجتمع الجديد الذى هو مجتمع المساواة الذى أسماه بالمجتمع الديمقراطى ، ومع ذلك فقد أشار توكفيل ، فى تشخيصه لأخطار الحرية التى تفرضها الديمقراطية إلى الاستبداد الديمقراطى ، والاستبدادا التشريعى ، كما أشار إلى طغيان الأغلبية .

وقد أعاد هيجل وماركس التصنيفات القديمة ، وأصبح الطغيان والاستبداد هو نظام الحكم الطبيعى للشرق لأسباب ومبررات مختلفة فيما بينهما ، وظهر ما يسمى بنمط الإنتاج الآسيوى :

أما هيجل فقد وصف حركة التاريخ بأنها مسار الروح من الشرق إلى الغرب عبر حلقات متتابعة تمثل درجات مختلفة من الوعى بالحرية ، ومراحلها الأولى

تعبيرات ناقصة تماماً عما سوف تجسده المراحل المتأخرة بشكل أكثر كفاية وأكثر إقناعاً . ويهمنا من هذه المراحل بالدرجة الأولى « العالم الشرقى » لا لأنه الخطوة الأولى التى خطتها الروح ولا لأنه فى آسيا أشرق ضوء الروح ، ومن ثم بدأ التاريخ الكلى ـ كما يقول هيجل(١) ـ ولكن لأنه عالمنا نحن ، فهو أكثر مراحل التاريخ أهمية لنا ، إنه تحليل للشخصية الشرقية التى لا يزال الكثير من سماتها السيئة ـ للأسف الشديد ـ قائماً حتى يومنا الراهن(٢) ، فالحكم استبدادى « شخص واحد حر هو الحاكم » ، فى الصين ، على سبيل المثال ، يتربع الإمبراطور على قمة البناء السياسى ، ويمارس حقوقه بطريقة الأب مع أبنائه ، وها هنا يكون الخلط بين المفهوم الأخلاقى والمصطلح السياسى والذى يجمع بينهما فى الأصل كلمة المستبد اليونانية Despotes ، فهو « كبير العائلة » الذى لا يجوز أن يعترض على رأيه معترض : إنه أب للجميع ، أمره مطاع ، واحترامه واجب مفروض على الكل ، وهم جميعاً متساوون فى ذلك على نحو مطلق ! والأب هو المشرّع » وهو ينظر إلى المواطنين على أنهم قُصّر على نحو ما يكشف مبدأ الحكومة الأبوية البطرياركية . فلا توجد فئات أو طبقات مستقلة كما هو الحال فى التنظيمات السياسية المألوفة ، وإنما كل شئ يدار ويوجه من أعلى ! إذا كان الإمبراطور يتحدث إلى « الشعب برقة وعطف أبوى » : « فإن الشعب ليس لديه عن نفسه إلا أسوأ المشاعر ، فهو لم يخلق إلا ليجر عربة الإمبراطور ، وهذا هو قدره المحتوم ! وعاداتهم وتقاليدهم وسلوكهم اليومى تدل على مبلغ ضآلة الاحترام الذى يكنونه لأنفسهم كأفراد وبشر » . صورة بشعة للرجل الشرقى كما يمثلها الصينيون القدماء فى رأى هيجل(٣) .

أما « ماركس » فقد فسر الاستبداد الشرقى بطريقة أخرى ، فقد كان المجتمع الأوروبى هو الأساس الذى اعتمد عليه ماركس فى تحليله لتطور علاقات الإنتاج

---

(١) هيجل « العقل فى التاريخ » ص١٧١ من ترجمتنا العربية العدد الأول فى سلسلة المكتبة الهيجلية ـ بيروت ١٩٨١ .

(٢) انظر مقدمتنا لترجمة « العالم الشرقى » لهيجل ص١٤ .

(٣) هيجل : « العالم الشرقى » ص ٢٨ .

وتحديد المراحل الخمس التى مرَّ بها هذا التطور (الشيوعية البدائية ـ الرق ـ الإقطاع ـ الرأسمالية ـ الاشتراكية) ، لكنه أشار إلى نمط من الإنتاج لا يتفق مع حرفية هذه المراحل وهو نمط الإنتاج الآسيوى . وما يهمنا هنا أن الزراعة فيه تعتمد على مياه الأنهار ، وليس على الأمطار كما هو الحال فى أوروبا ، الأمر الذى جعل مشاريع الرى والتحكم فى مياهه من مهام الدولة لا من مهام الأفراد ، وقد تطلب ذلك وجود حكومة مركزية قوية هى التى تقوم بتوزيع المياه . ومن هنا ظهر الاستبداد الشرقى Oriental Despotism فى البيئات النهرية فى مصر ، وبابل ، وفارس ، والصين .. إلخ . وهى نظرية طورها فى القرن العشرين كارل فيتفوجل Karl Wittfogel(١) فى كتابه الشهير الذى أصدره عام ١٩٥٥ عن «الاستبداد الشرقى » وذهب فيه إلى أنه يوجد طريقان لا طريق واحد للتطور التاريخى : أحدهما يؤدى إلى التعددية الغربية ، والآخر ينتهى إلى السلطة الشرقية الشاملة والجامعة(٢) والواقع أن المثير فى نظرية فيتفوجل أمران : الأول أنه يحاول إقامة نظام للسلطة الاستبدادية ـ غير الغربية ـ متميز وموثق ببحث

---

(١) كارل أوجست فيتفوجل (١٨٩٦ ـ ١٩٨٨) مفكر وعالم اجتماع ألمانى أصبح أمريكيا عام ١٩٤١ ، ارتبط فى بداية حياته بمدرسة فرانكفورت . لكنه لم يكن أحد أعضائها البارزين ، هاجر إلى أمريكا عندما اعتلى النازى السلطة عام ١٩٣٣ . أصبح بالتدريج من أعداء الشيوعية السوفيتية ، وسوف نعود إلى شرح هذه النظرية فى شىء من التفصيل فيما بعد .

(٢) قارن فى ذلك د. جمال حمدان « شخصية مصر » المجلد الأول ص١٢٠ وما بعدها ، وهو ينبهنا إلى أن نضع فى الاعتبار عاملا أخر هو أن مصر « واحة صحراوية » وهى لهذا معرضة لأطماع وغارات الرعاة البدو باستمرار ، وهذا فى ذاته يستدعى تنظيما سياسيا قويا متماسكا فى الداخل ، وهو وحده جدير بأن يعطى الحكومة سلطة قوية ص١٢٤ ، وانظر أيضا فى نمط الانتاج الآسيوى « كتاب أندرسون P. Anderson: Lineage of the Absolutist State p. 462 وانظر أيضا للدكتور خلدون النقيب دراسة بعنوان « بناء المجتمع العربى . بعض الفروض البحثية » فى الكتاب التذكارى للدكتور زكى نجيب محمود الذى أصدرته كلية الآداب بجامعة الكويت عام ١٩٨٧ . وسوف نعود إلى عرض وتفسير نظرية فيتفوجل فى الفصل الثانى من الباب الرابع . وانظر د. عبد الغفار مكاوى « جلجامش وجذور الطغيان » المجلة العربية للعلوم الإنسانية عدد ٤٢ شتاء ١٩٩٣ الكويت.

موسع يقوم على أساس نظرية عامة تختلف كثيراً عن بداياتها الماركسية . والثاني أنه أراد أن يسقط هذا النظام الاستبدادى الشرقى على ممارسات النظام القائم فى الاتحاد السوفييتى أنذاك لتفسير السلطة الشمولية الشيوعية على أنها تنويع « للاستبداد الشرقى »(١) .

ثالثا : الدكتاتورية Dictatorship :

مصطلح « الدكتاتور Dictator » رومانى الأصل ، فقد ظهر لأول مرة فى عصر الجمهورية الرومانية ، كمنصب لحاكم يرشحه أحد القنصلين بتزكية من مجلس الشيوخ ، ويتمتع هذا الحاكم بسلطات استثنائية ، وتخضع له الدولة ، والقوات المسلحة بكاملها فى أوقات الأزمات المدنية أو العسكرية ، ولفترة محدودة لا تزيد عادة على ستة أشهر أو سنة على أكثر تقدير . ولقد كان ذلك إجراء دستورياً ، وإن كان يؤدى إلى وقف العمل بالدستور مؤقتاً فى فترات الطوارئ البالغة الخطورة(٢) وهناك أمران لابد أن ننتبه إليهما بوضوح : الأول أن هذا المنصب بمفهومه الرومانى يختلف اختلافاً تاماً عن مفهوم « الدكتاتور » فى العصر الحديث ، وأقرب مثل عندنا الآن يقربنا من وظيفة الدكتاتور الرومانى ، هى وظيفة « الحاكم العسكرى العام » الذى يعين فى أوقات عصيبة تمر بها البلاد لاتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة ، ولفترة محددة فقط .

أما الأمر الثانى فهو أن طبيعة نظام دولة المدينة فى روما كانت تقتضى اتخاذ مثل هذه التدابير الاستثنائية ، لأن هذا النظام لم يكن يساعد على مواجهة الطوارئ المفاجئة: كالغزوات ، والكوارث ، والمؤامرات .. إلخ . فالسلطة موزعة بين قنصلين متساويين ، ومجموعة من الموظفين ، ومجلس شيوخ ، وثلاثة أنواع من المجالس العامة ، ولذلك نص الدستور منذ أن وضع على أن يكون للحكومة الحق فى أوقات الطوارئ أن توقف سلطات كل هؤلاء الحكام ، وأن تسلم الحكم لشخص واحد ، جرت العادة أن يكون قائداً عسكرياً ، « فيصبح هذا القائد

---

(١) The Blackwel's Encyclopedial of Political Thought p. 119

(٢) Rogw Scruton: Dictionary of Political Thoght p. 127

الدكتاتور ، القيّم على الدولة وقت الأزمة ، وتنتهى سلطته الاستثنائية بانتهاء الأزمة ، ويؤدى عندئذ الحساب عما قام به .. »[(١)] .

ولقد كان « الدكتاتور » يُختار فى جميع الحالات ـ إلا حالةواحدة ـ من طبقة الأشراف ، لكن إنصافاً لهذه الطبقة لابد من القول إنها قلما كانت تسئ استخدام هذا المنصب[(٢)] . وقد يتقيد الدكتاتور الرومانى بالمدة المحددة (ستة أشهر أو سنة على الأكثر) ولعل خير الأمثلة على ذلك هو « سنسناتس Cincinnatus » (نحو ٤٦٥ ق.م) وهو قائد عسكرى ورجل دولة ، عيُن دكتاتوراً نحو عام ٤٥٨ ق. م ، عندما كان الجيش الرومانى فى خطر ، فترك مزرعته ، وجمع فرقاً من الجنود ، وقام بمساعدة الجيش حتى انتصر ثم تقاعد ، وذلك كله فى ستة عشر يوماً . ثم استدعى مرة أخرى وعين «دكتاتوراً» عام ٤٣٩ ق . م ، ولقد أدى مهمته أيضاً ثم عاد إلى مزرعته . أما الاستثناء فهو سلا Sulla الذى عيُن عام ٨٢ ق . م دكتاتوراً لمدة غير محدودة ، وظل فى منصب الدكتاتور من أواخر عام ٨٢ حتى أوائل عام ٧٩[(٣)] . والثانى هو « يوليوس قيصر » الذى اتخذ لنفسه سلطات دكتاتورية لمدة عشر سنوات عام ٤٦ ق . م ثم أعطيت له هذه السلطات مدى الحياة ، قبل اغتياله بقليل[(٤)] .

لكن مصطلح « الدكتاتورية » فى الاستخدام الحديث الذى يعنى النظام الحكومى الذى يتولى فيه شخص واحد جميع السلطات (وفى الأعم الأغلب بطريقة غير مشروعة) ، ويُملى أوامره وقراراته السياسية ، ولا يكون أمام بقية المواطنين سوى الخضوع والطاعة . هذا المصطلح لا يكاد يتميز عن مصطلح

---

(١) روبرت م. ماكيفر « تكوين الدولة » ص ٢٨٠ ـ ٢٨١ ترجمة د. حسن صعب ، ومن المهم أن نلاحظ أنه يؤدى فى نهاية مهمته « كشف حساب » عما قام به ، وذلك يعنى أن هناك رقابة ومحاسبة ، وتلك نقطة أساسية تجعله يختلف عن الدكتاتور الحديث الذى لا يحاسبه أحد.

(٢) هذه خاصية أخرى تجعل الدكتاتور الرومانى يختلف عن الدكتاتور المعاصر .

(٣) د. عبد اللطيف أحمد على « التاريخ الرومانى » ص٨٣ دار النهضة العربية بيروت ١٩٧٣.

(٤) Roger Scruton: Dictionary of Political Thought p. 197

الاستبداد ، وكما قيل إنه يمكن أن يكون هناك « مستبد عادل أو مستنير » ،فإنه يمكن أن يكون هناك « دكتاتور مستنير » . وهذا هو بالضبط التصور الرومانى للوظيفة التى تحمل هذا الاسم (وسوف نعود إلى مناقشة هذا التصور فيما بعد) ، فالدكتاتور يمكن أن يوجد على نحو مشروع أو قانونى De Jure كما كان عند الرومان ، أو يمكن أن يوجد كأمر واقع De facto تفرضه تطورات معينة على نحو ما يوجد فى صورته الحديثة[١] ، التى اعتبرها الفقيه الفرنسى المعاصر موريس دوفرجيه M. Duverger (مرضاً » بالنسبة لنظم الحكم ، فإذا لاحظنا أنها تشكل النظام السياسى والعادى والطبيعى لبعض لبلدان ، فهى فى هذه الحالة أشبه بالمرض المزمن « أو الأمراض المتوطنة ! » وإن كانت عارضة فى بلد فهى كالمرض الطارئ ـ لكنها فى الحالتين قد تكون معدية « كالأوبئة المعدية » ـ فهذا الشر ظهر قديماً فى آسيا الصغرى ، ومنها امتد وانتشر فى جميع أرجاء العالم الهيللينى . كما أن الطغاة يستفيد بعضهم من بعض فيما يلجأون إليه من طرق وأساليب ، ومن هنا كانت « العدوى » واردة فى الطغيان أيضاً . أما الوباء الكبير لانتشار النظم الدكتاتورية فقد ولد مع الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ ولا تزال امتداداته حتى اليوم (٢) .

وكما أن الطغيان قد يكون لفرد أو جماعة ، فالدكتاتور قد يكون فرداً على نحو ما ضربنا من أمثلة ، أو قد يكون جماعة فيما سُمّى باسم « دكتاتورية البروليتاريا » (الطبقة العاملة) Dictatorship of the Proletariat ، وهو مصطلح استخدمه ماركس K. Marx (١٨١٨ ـ ١٨٨٣) وتبناه لوى بلانكى L. A. Blanqui (١٨٠٥ ـ ١٨٨١) الذى كتب عن حاجتنا إلى « دكتاتورية ثورية » ولم يوضح ماركس قط ما الذى يعيه بهذا المصطلح ، فهو أحياناً يتحدث فقط عن « حكم البروليتاريا » . ثم اتخذ المصطلح فيما بعد دلالات واسعة فى الفكر الماركسى ليدل على طبيعة ومشروعية سلطات الدول خلال فترة التحول من

(١) عند موسولينى (١٨٨٣ ـ ١٩٤٥) ، وهتلر (١٨٨٩ ـ ١٩٤٥) وغيرهما .

(٢) موريس دوفرجيه « فى الدكتاتورية » ص ٣٦ وما بعدها ، ترجمة د. هشام متولى ، منشورات عويدات ، بيروت ط ٣ عام ١٩٨٩ .

الثورة إلى المجتمع الشيوعى[1] .

رابعا : الشمولية Totalitarianism

الشمولية ، أو مذهب السلطة الجامعة : شكل من أشكال التنظيم السياسى يقوم على إذابة جميع الأفراد والمؤسسات والجماعات فى الكل الاجتماعى (المجتمع، أو الشعب ، أو الأمة ، أو الدولة) عن طريق العنف والإرهاب ، ويمثل هذا الكل قائد واحد يجمع فى يده كل السلطات . وهو فى الغالب شخصية كريزمية Charimatic له قوة سحرية على جذب الجماهير ، ولهذا يلقبونه « بالزعيم »[2] ، ويطيعونه طاعة مطلقة . والأنظمة الشمولية مصطلح جديد يستخدم فى القرن العشرين (الواقع أنه لم يستخدم على وجه الدقة إلا فى أواخر الثلاثينيات من هذا القرن) وهو يتميز عن مصطلح السلطة المطلقة Absolutism والأوتقراطية Auto cracy. ويشار بهذا المصطلح إلى عدد من الأنظمة تتفاوت خصائصها ، إلا أنها تشترك فى خواص أساسية هى السيطرة الكاملة للدولة على جميع وسائل الإعلام ، مع وجود أيديولوجية معينة توجهها ، وقائد يجمع فى يده جميع السلطات . والأمثلة كثيرة : إيطاليا فى عهد موسولينى ، وألمانيا فى عهد هتلر وإسبانيا فى عهد فرانكو ، والبرتغال فى عهد سالازار .. إلخ . ولقد عبر موسولينى (١٨٨٣ ـ ١٩٤٥) تعبيراً جيداً عن هذا المذهب فى خطاب ألقاه فى ٢٨ أكتوبر عام ١٩٢٥ بقوله : « الكل فى الدولة ، ولا

---

(١) R. Scruton: A Dictionarty of Political Thought p. 197

(٢) مصطلح « الكاريزما Charisma » مستمد أصلا من العهد الجديد فى النص اليونانى الذى يعنى « عطية النعمة الإلهية » وأدخله عالم الاجتاع الألمانى ماكس فيبر Max Weber (١٨٦٤ ـ ١٩٢٠) ليعنى الصفة الخارقة التى يملكها بعض الأشخاص فتكون لهم قوة سحرية على الجماهير ، ولقد ميَّز فيبر بين كاريزما الفرد التى تنشأ من صفات طبيعية عنده ، وكاريزما المنصب المستمدة من الطبيعة المقدسة للمركز .

وفى الفاشية يطلقون على القائد لقب « الزعيم الساحر » الذى قد تغلفه الأساطير ، وهو يهتم بالجماهير والإخراج المسرحى ، والشعارات الكبرى .. إلخ ، فيرتبط « الزعيم » بالشعب ارتباطا وثيقا ، وقد يرتدى أشكالا هيستيرية جماعية .

قيمة لشئ إنسانى أو روحى خارج الدولة ، فالفاشية[1] Fascism شمولية ، والدولة الفاشية تشمل جميع القيم وتوحدها ، وهى التى تؤول هذه القيم وتفسرها ، إنها تعيد صياغة حياة الشعب كلها »[2] .

وعلى ذلك فالدولة الشمولية كتلة واحدة لا تقبل بمبدأ فصل السلطات أو بأى شكل من أشكال الديمقراطية التى عرفها الغرب . وكل معارضة لهذا الكل تحطم بالقوة ، فلا رأى ، ولا تنظيم ، ولا تكتل خارج سلطة الدولة . وفى مقال نشره الفيلسوف الإيطالى جيوفانى جنتيلى Giovanni Gentile (١٨٧٥ - ١٩٤٤) بالإنجليزية عام ١٩٢٨ بعنوان «الأسس الفلسفية للفاشية » استعمل صفة Totalitarian بمعنى الإحاطة والشمول واحتواء كل شئ ، فى وصفه للنظام الفاشى[3] لكن اللفظ لم يشع استعماله كمصطلح يطلق على أنظمة حكم معينة، إلا فى أواخر الثلاثينيات من القرن العشرين ، وفى مرحلة ما بين الحربين العالميتين استعملت هذه الكلمة من قبل أعدائها وأعوانها على حد سواء .

ويمكن أن نلخص أبرز خصائص الشمولية فيما يأتى :

١ - ضرب من ضروب الحكم التسلطية يختلف ويتميز عن شتى أنواع الاستبداد والتسلط السابقة (كالفاشية فى إيطاليا وألمانيا والاتحاد السوفيتى تحت حكم ستالين) وهى تتمسك بالمظهر الديمقراطى لتسويغ سلطتها وإعطاء

---

(١) الفاشية Fascism مشتقة من الكلمة اللاتينية Fasces بمعنى جماعة أو حزمة ، وهى رمز لأفراد المجتمع عندما يندمجون معا لإطاعة إرادة واحدة . والكلمة اللاتينية تعنى مجموعة الحبال التى يتوسطها ويبرز منها رأس « بلطة » والتى كانت توضع أمام قناصلة الرومان فى العصور القديمة كرمز للسلطة ، وعندما أسس موسولينى الحزب الفاشى عام ١٩٢٢ كان هو صاحب التسمية ، وأصبح رمز الحبال ورأس البلطة معبرا عن الوحدة الوطنية (الحبال) تحت إمرة القيادة السياسية (رأس البلطة) . قارن روجر سكروتون « معجم الفكر السياسى » .

(٢) راجع فى ذلك الموسوعة الفلسفية العربية » المجلد الثانى القسم الأول ص ٤٠٠ و ٤٠٨ مادة « التوتاليتارية » .

(٣) المرجع السابق .

نظام حكمها طابع الشرعية ، فإذا كان الأوتوقراطيون التقليديون يفرضون سلطاتهم دون ادعاء أساس شعبى ، فإن الشمولية تلتزم فى الظاهر بالمبدأ القائل إن الأساس الوحيد المقبول لشرعية الحكم هو قبول المحكوم بالحاكم وموافقته عليه(١) .

٢ ـ الترجمة الحقيقية للديمقراطية فى المذهب الشمولى هى أن إرادة القائد أو الزعيم هى إرادة الشعب ، أو كما ذهب بعض المنظّرين عندنا فى العهد الناصرى هى «ديمقراطية التحسس ! » بمعنى أن القائد الزعيم الملهم يتحسس « مطالب الجماهير » ويصدر بها قرارات وقوانين . ولما كان الشعب دائماً على حق ، فإن الزعيم المعبر عن إرادة الشعب هو أيضاً دائماً على حق ! ، ولكى يثبت القادة الشموليون أن إرادتهم هى إرادة الشعب فإنهم يلجأون إلى أسلوب الاستفتاء العام، والتصويت « التهليلى » ، وبهذه الطريقة يستخرج الزعيم الملهم ، والقائد الساحر ، من قبعة الدكتاتورية أرنباً اسمه الديمقراطية .

٣ ـ القائد يعبر عن إرادة الشعب ، لكن كيف تتكون إرادة الشعب ؟ ، وكيف تتحدد ؟ ها هنا يكمن ضعف الديمقراطية : مظاهرة التلاعب بمشاعر الجماهير والسيطرة على الشعب باسم الشعب وباسم الديمقراطية ، ظاهرة قديمة قدم الديمقراطية نفسها . وهذا التخوف جعل أفلاطون فى القرن الرابع يرفض الديمقراطية ـ كما سوف نرى بعد قليل ـ ويعتقد أنه يسهل جداً تحولها إلى فوضى ، كما جعل جون استيوارت مل J. S. Mill ، (١٨٠٦ ـ ١٨٧٣) والكس دى توكفيل A. de Toqueville (١٨٠٥ ـ ١٨٥٩) فى القرن التاسع عشر يتحدثان عن « طغيان الأغلبية ! » ، إذ يرى « مل » مثلاً أن « طغيان الأغلبية» أصبح الآن يندرج ، بصفة عامة ، بين الشرور التى ينبغى على المجتمع أن يحترس منها . فهذا الضرب من الطغيان أدهى وأمرّ من كثير من ضروب الاضطهاد السياسى »(٢) . ثم يقول « ومن ثم فإنه لا يكفى حماية الفرد من طغيان الحاكم وإنما الحاجة ماسة إلى حمايته من

---

(١) المرجع نفسه .

J. S. Mill: Utilitarionism p. 68 (Everyman's Library) (٢)

طغيان الرأى العام[1] ، والشعور السائد ، وميل المجتمع لفرض الآراء والمشاعر على الفرد الذى يرفض قبولها .. »[2] . والواقع أن « مل » يصف سيكولوجية الأغلبية وتصرفاتها بأنها « لا معقولة » ، وهو ما سيعبر عنه علم النفس فيما بعد باسم « غريزة القطيع » . ولقد أدرك السياسيون الشموليون هذه الحقيقة ، فاتجهوا إلى مشاعر الناس ، لا إلى عقولهم ، واكتسبوا التأييد من خلال تعطيل «العقل » ، وإلهاب المشاعر ، وإثارة الحماس بالخطب واللافتات ، والشعارات الكبرى[3] ، إذ يسهل جذب الجماهير عن طريق العواطف والمشاعر . لأن طريق المناقشات العقلية أو طرح الأفكار قد تثير جدلاً ، وبالتالى خلافاً فى الرأى ، والخلاف فى الرأى غير مسموح به ، لأنه يتعارض مع الرؤية الشمولية التى توحد المجتمع فى كل واحد .

٤ ـ الاستفادة من تحديث وسائل الإعلام ، والاتصال ، والإثارة ، والترغيب والترهيب للتأثير على جماهير الناس ، وتحقيق التطابق المنشود بين إرادة الشعب وإرادة القائد . ومن عجب أن تستخدم التقنية الحديثة التى هى ثمرة الحضارة من قبل الدكتاتوريات الحديثة لتزييف مبدأ حكم القانون ، وليستبدل به مبدأ الخضوع لإرادة القائد ، واعتبار هذه الإرادة معياراً مطلقاً ونهائياً للخير والشر ، وللحق والباطل .. وهكذا نصل إلى مفارقة غريبة . هى أن حركات الشعوب التى كانت تستهدف الإطاحة بالطغيان ، تخلق هى نفسها طغياناً من نوع جديد هو طغيان الجماهير ..

---

(١) قارن المقال الرائع للدكتور زكى نجيب محمود عن الخوف من سطوة الرأى العام وتملقه بعنوان « أهو شرك من نوع جديد ؟ » فى كتابه « رؤية إسلامية » ص ٣٠٧ ـ ٣٢٠ دار الشروق بالقاهرة عام ١٩٨٧ .

(٢) J. S. Mill op. cit

(٣) وهو ما كان يقصده شوقى فى مسرحية « مصرع كليوباترا » عندما وصف « الشعب » على لسان حابى بقوله « ياله من ببغاء ، علقه فى أذنيه ! » الفصل الأول ـ المنظر الأول .

خامسا : السلطة المطلقة Absolutism

مصطلح يعنى الحكومة المطلقة ، نظرياً وعملياً ، أو الحكومة التى لا يحدها حد من داخلها . وينبغى التفرقة بين الحكومة المطلقة والسلطة المطلقة . فالسلطة متضمنة فى الدولة باستمرار ، وقد تحدها سلطات أخرى . والحكومة يمكن أن تكون مطلقة حتى دون استيلائها على السلطة المطلقة : وهى تكون كذلك عندما لا تكون هناك كوابح دستورية ، فلا يخضع أى تصرف لها للنقد أو المعارضة باسم الحكومة . والحد الأساسى للحكومة هو القانون . والمدافعون عن السلطة المطلقة من أمثال توماس هوبز T. Hobbes (١٥٨٨ ـ ١٦٧٩) . وسير روبرت فيلمر (١٦٥٣ ـ ١٥٨٨) فى إنجلترا . وجان بودان J. Bodin (١٥٢٩ ـ ١٥٩٦) والأب جاك بوسيه J. Bousset (١٦٢٧ ـ ١٧٠٤) فى فرنسا ، كانت تحركهم باستمرار فكرة أن أى حكومة تحتاج إلى سيادة Sovereignty ،

« أى إصدار القرارات دون مساءلة . ومادامت السيادة نفسها تمارس عن طريق القانون : كان السيد الحاكم يمكن نقده هو نفسه عن طريق القانون ، رغم أن القانون من صنعه!»[1] .

والواقع أنه لم يعد لهذا اللفظ معنى محدد الآن ، فهو يستخدم ، على نحو فضفاض ، ليدل على حكومات تمارس السلطة بلا مؤسسات نيابية أو كوابح دستورية . وهو كعضو فى « عائلة الطغيان » المشؤومة قد تم التحاقه بالأسرة إبان القرن التاسع عشر بوساطة البونابرتية Bonapartism أو القيصرية Cae-sarism[2] ، وفى القرن العشرين بوساطة المذهب الشمولى ، رغم الفروق

---

(١) R. Scruton Dictionary of Political Thought p. 1 .

(٢) البونابرتية : هى النظام الحكومى الذى اتبعه نابليون الأول ونابليون الثالث ، ويرمز إلى الحكومة المركزية الشديدة التى تعتمد على إجراء الاستفتاء من فترة لأخرى للحصول على التفويض باستمرار السياسة التى يتبعها الحاكم ، وتطلق هذه التسمية على كل الأنظمة التسلطية القائمة على الاستفتاء الشعبى ، الموسوعة السياسية الجزء الأول ص٢٦٥ بإشراف د. عبد الوهاب الكيالى ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت . أما القيصرية فهى الدكتاتورية السياسية للحكم الروسى قبل الثوة الشيوعية ، والمضمون السياسى لهذا المصطلح هو الرجعية والإرهاب مع التخلف ، المرجع نفسه المجلد الرابع ص٨٣٦ .

الدقيقة بين هذه المذاهب . فهو يتميز عن الشمولية بأنه لا توجد فيه رقابة شاملة على كل وظائف المجتمع ، وإنما يعبر عن سلطة للحكومة لا تتقيد بقيد(١) .

ولقد ظهر هذا المصطلح فى فرنسا لأول مرة نحو عام ١٧٩٦ ، وفى إنجلترا ، وألمانيا نحو عام ١٨٣٠ . وهو مثل مصطلح « الاستبداد المستنير »مصطلح أعاد المؤرخون صياغته من جديد بعد اختفاء الظاهرة التى كان يشير إليها . وقد كان يستخدم فى القرن التاسع عشر ، فى الأعم الأغلب ، على سبيل الازدراء والتحقير . وإن كان مؤرخو النظرية السياسية لا يزالون يستخدمونه ، كذلك المهتمون ببناء الدولة من القرن السادس حتى القرن الثالث عشر ، حيث يعاود الظهور أثناء المناقشات التى تدور حول السيادة والدستورية ، والحقوق والمقاومة والملكية الخاصة .. إلخ .

وإذا كان جان بودان هو أعظم منظّر لفكرة « السيادة »(٢) ، فإن الاضطرابات التى حدثت فى فرنسا فى عصره ـ تماماً كالاضطرابات التى عاصرها هوبز فى إنجلترا ـ جعلته يذهب إلى أن هناك حاجة ماسة إلى تركيز السلطة فى دولة مركزية . ويرى أن الاستقرار السياسى والاجتماعى يقتضى فى كل دولة ، وجود سلطة أو سيادة عليا غير محدودة فى صلاحيتها ،. ودائمة فى ممارستها للسلطة. ولا تعنى « السيادة » عند « بودان » سلطة غير محدودة على الأشخاص والممتلكات الخاصة للمواطنين ، وإنما هى تخضع لحدود يفرضها القانون الطبيعى ، وقانون العرف . لكن لا القانون الطبيعى ، ولا قانون العرف يمكن فرضهما على الجماعة ، فالسيد الحاكم لا يقاوم ، ولا يُخلع من الناحية القانونية، لأن السيادة مطلقة ولا يمكن أن تنقسم ، فإما أن يكون أمير الدولة المستقلة حاكماً مطلقاً ، وإما أن يخضع لسلطة أخرى هى التى تكون « السيد » عندئذ .

ولقد عرض الأسقف « بوسيه J. Bousset » المعاصر للملك لويس الرابع

---

(١) The Black Well Encyclopedia of Political Thought p. 1

(٢) The Blackwell Ency .p 2

عشر صورة لاهوتية من مذهب السلطة المطلقة ، جمع فيها عناصر تقليدية من الكتاب المقدس ، وتصورات مجازية وتشريعية جديدة ، وحججاً مستمدة من « توماس هوبز » وهكذا ذهب « بوسيه » إلى أن الله هو الذى يُعيّن الملك ، ويضعه على العرش لكى يعمل على ازدهار المصلحة العامة ، وكذلك لحماية المتواضعين من الرعايا(١) .

وعلى الرغم من أن مصطلح مذهب السلطة المطلقة Absoutism قد تمت صياغته فى إنجلترا فى القرن التاسع عشر . فإن لفظ « المطلق Absolute » سبق أن نوقش مناقشات حادة فى القرنين السادس عشر والسابع عشر من خلال المناقشات السياسية والقانونية للنظام الملكى المطلق . وكان سير توماس سميث Sir Thomas Smith (١٥١٣ ـ ١٥٧٧) هو الذى استخدم كلمة « المطلق » بمعنى فيه قدح ومدح فى آن معاً على مافى ذلك من مفارقة ، فهو يلوم لويس الحادى عشر لأنه حول فرنسا من نظام قانونى مشروع إلى « حكومة طغيان وسلطة مطلقة » . وفى الوقت نفسه يعزو « سميث » إلى البرلمان « أعظم وأعلى سلطة مطلقة فى المملكة » .

ولقد أدى الغموض فى استخدام كلمة « المطلق » فى القرن السابع عشر إلى منازعات انفجرت فى النهاية فى « حرب أهلية » فى إنجلترا بين الملك شارل والبرلمان ، ووحد الكُتّاب الذين أزروا البرلمان بين « السلطة المطلقة » وبين «الطغيان » مرة ، و « الاستبداد الشرقى » مرة أخرى ! ورفضوا تماماً أن يكون للملك أى حق مطلق على المواطنين فى طاعته . وذهب بعضهم إلى أن « النظام الملكى المطلق غير المحدود .. هو أسوأ أشكال الحكم »(٢) .

وأقوى منظرين للسلطة المطلقة فى إنجلترا هما : روبرت فيلمر وتوماس هوبز .

---

(١) Ibid

(٢) انظر چون لوك فى الحكم المدنى ، لاسيما فقرات من ٦ إلى ١١ ، وسوف نعود إلى عرض نظرية فلمر بالتفصيل ـ قارن فيما بعد الفصل الأول من الباب الرابع .

أما « فيلمر » فهو مؤلف كتاب « الحكم الأبوى Partiarcha » الشهير الذى ظهر عام ١٦٨٠ (بعد وفاة مؤلفه بأكثر من عشرين عاماً) الذى يدافع فيه عن سلطة الحاكم المطلقة بردها إلى « الحق الإلهى » . فالمملكة الكاملة ـ كما يقول ـ هى التى يحكم فيها الملك كل شئ حسب إرادته الخالصة ، ويستحيل أن تحد قوانين العرف أو القوانين الوضعية من تلك السلطة المطلقة التى يتمتع فيها الملك « بحق الأبوة » ، وهو يردها إلى أدم .

« فقد كان أدم أباً ، وملكاً ، وسيداً على أسرته ، وكان الابن والمحكوم والخادم والعبد شيئاً واحداً فى البدء ، وكان للأب حق التصرف فى أولاده وخدمه وبيعهم، ولقد أراد الله أن تحل السلطة المطلقة فى أدم ، ثم يرثها الملوك من بعده . ومعنى ذلك أن البشر ليسوا احراراً بالطبع ، بل إنهم يفتحون أعينهم على الحياة والعبودية فى آن معاً ! »

إلى آخر هذه النظرية العجيبة التى أفرد لها جون لوك بحثاً من « البحثين الشهيرين عن الحكومة » جعل عنوانه ـ« فى بعض المبادئ الفاسدة عن الحكم » خصصه للرد على السير روبرت فيلمر ودحض حججه .

أما توماس هوبز فقد كتب « التنين » محاولاً أن يبنى المجتمع المستقر الذى لا تطحنه الحروب الأهلية وجعل العقد تنازلاً من جانب المواطنين للعاهل ، يقول:

« السيد الحاكم هو المشرع ، وهو حر فى أن يصدر أو لا يصدر ما يشاء من قرارات وقوانين مادام يعتقد انها فى صالح الجماعة ، وليس للإنسان الحق فى الادعاء أنه كان ضحية للظلم على يد السيد الحاكم ، لأنه سبق أن فوض هذا السيد الحاكم فى إصدار ما يشاء من قرارات . ومن ثم فسوف تكون الضحية هى نفسها صانعة الظلم الذى لحق بها . وبالمثل ليس لأحد من المواطنين معاقبة السيد الحاكم بطريقة قانونية مشروعة لأنه سيكون فى هذه الحالة ، قد عاقب الحاكم على فعل قد خوله هو نفسه أن يقوم به »(١) .

غير أن لفظ الحاكم المطلق قد أصبح خالياً من المعنى السياسى أو التطبيق العملى فى إنجلترا بعد عام ١٦٨٩ . أما فى أمريكا الشمالية فقد كان هناك توحيد

(١) المرجع السابق .

وانظر أيضا كتابنا « توماس هوبز : فيلسوف العقلانية » ص٣٨٠ وما بعدها من طبعة دار التنوير ببروت عام ١٩٨٥ .

بين الحكم المطلق، والطغيان والاستبداد على نحو ما ظهر فى إعلان الاستقلال فى ٤ يوليو ١٧٧٦ .

وعلى الرغم من أن هذا المصطلح أصبح الآن فى ذمة لتاريخ ، بمعنى أنه لم يعد أحد يناقشه فى العالم المتقدم سوى المؤرخين ، فإنه لا يزال جديراً بالدراسة الفاحصة فى دول العالم الثالث التى تتقلب عليها أشكال مختلفة من الحكم المطلق فى صور متنوعة .

سادسا : الأوتوقراطية Autocracy

تعنى الحاكم الفرد الذى يجمع السلطة فى يده ويمارسها على نحو تعسفى ، وقد يكون هناك دستور ، وقد تكون هناك قوانين تبدو فى الظاهر أنها تحد سلطة الحاكم أو ترشده ، غير أن الواقع أنه يقدر أن يبطلها إذا شاء ، أو يحطمها بإرادته . ومعظم المنظرين يعتقدون أن الحكم الأوتوقراطى يتطلب تركيز السلطة فى يد شخص واحد ، لا فى جماعة أو حزب أو مؤتمر Caucus .

والواقع أن الأوتوقراطية يمكن بهذا المعنى أن تطلق على حكومات فردية متعددة ومتنوعة ، حيث يتمثل الاستبداد فى إطلاق سلطات الحاكم الفرد وفى استعماله إياها فى بعض الأحيان ، لتحقيق مآربه الشخصية .

فحكم الطغيان الذى صادفناه من قبل يمكن أن يوصف بأنه أوتوقراطى ، كذلك حكم أباطرة الرومان ، ولاسيما فى العهد البيزنطى ، كما نجد تطبيقاً للنزعة الأوتوقراطية فى المعتقدات القديمة المتعلقة بالطبيعة الإلهية للحاكم أو لحق الملوك الإلهى .

بل يمكن أن توصف بها أنظمة متعارضة أتم التعارض : فحكم قيصر روسيا قبل الثورة كان حكماً أوتوقراطياً ، وبالمثل كان حكم ستالين!(١) .

---

(٢) R. Scruton: Dictionary of Political Thought p. 33

سابعا : المستبد المستنير أو العادل

بقى أن نختم عائلة الطغيان الكريهة بمناقشة هذا المصطلح « المحبب » عند البعض ، وأعنى به مصطلح « المستبد العادل » أو المستنير أو الطاغية الخيِّر أو الصالح ، أو الدكتاتور العادل .. إلخ .

ولقد ظهر هذا المصطلح فى القرن الماضى فى الفكر السياسى الأوروبى واستخدمه فى البداية المؤرخون الألمان للدلالة على نظام معين فى الحكم فى تاريخ أوروبا الحديث . والمفروض أنه عند مصطلح « الاستبداد المستنير Enlightened Despotism » بشكل عام تلتقى مفاهيم الملكية المطلقة التى كانت معروفة فى أوروبا ، ومفاهيم عصر التنوير ، الذى يعبر عنه فلسفياً بكلمات خمس هى (الفرد ـ العقل ـ الطبيعة ـ التقدم ـ السعادة) ومن هذا التحالف بين الفلسفة والسلطة المطلقة تخرج سعادة الشعوب . ومن أوروبا انتقلت إلى الشرق ـ فيما يبدو ـ عدوى « المستبد العادل » ، فالحل الحقيقى الذى ارتآه جمال الدين الأفغانى لمشكلات الشرق إنما هو « المستبد العادل » الذى يحكم بالشورى . فهو فى العروة الوثقى يرد على القائلين إن طريق الشرق إلى القوة هو نشر المعارف بين جميع الأفراد ، وإنه : « متى عمت المعارف كملت الأخلاق واتحدّت الكلمة ، واجتمعت القوة » . ويقول رداً على هؤلاء : « وما أبعد ما يظنون ، فإن هذا العمل العظيم ، إنما يقوم به سلطان قوى قاهر يحمل الأمة على ما تكره أزماناً ، حتى تذوق لذته وتجنى ثمرته .. »(١) وكذلك يقول فى كتاب الخاطرات : « لا تحيا مصر ، ولا يحيا الشرق بدوله ، وإماراته ، إلا إذا أتاح الله لكل منهم رجلاً قوياً عادلاً يحكمه بأهله على غير التفرد بالقوة والسلطان »(٢) .

والملك المستبد المستنير يكون مستنيراً بقدر ما يعتمد فى حكمه ـ لا على

---

(١) العروة الوثقى » الأول ص ٦٦ ، وحول تعبير « المستبد القاهر العادل » راجع « الرد » ص ٣٩ (نقلا عن العدالة والحرية فى فجر النهضة العربية الحديثة) د. عزت قرنى ص٢٥٢ ـ سلسلة عالم المعرفة بالكويت ـ عدد ٣٠ يونيو ١٩٨٠ .

(٢) د. عزت قرنى المرجع السابق ص ٢٥٢ ـ ٢٥٣ .

حق الملوك الإلهى ، بل على مفهوم العقد الاجتماعى ، عقد تبادل المنافع بين الحكام والمحكومين . ويكاد المؤرخون يجمعون على اعتبار فردريك الثانى أو فريدريك الكبير ملك بروسيا (من ١٧٤٠ إلى ١٧٨٦) هو النموذج الأول للملك المستنير ، إذكان يعتبر نفسه الخادم الأول للدولة ، ويتصرف وكأن عليه تقديم حساب عن عمله أمام مواطنيه ، فيتسامح فى الدين ، ويهتم بالإصلاح القضائى ، وبإصلاح التعليم ، وتحسين أوضاع الفلاحين . فهو ملك مستنير من هذه الزاوية . لكنه مستبد من زاوية أخريه هى أنه ما من شخص أو هيئة لها صلاحية أو حق مراقبة أعماله . وثمة ملوك مستنيرون آخرون ، ولكن بنسب أقل ، من أمثال كاترين الثانية ملكة روسيا (١٧٦٢ ـ ١٧٩٦) وجوزف الثانى إمبراطور النمسا (١٧٨٠ ـ ١٧٩٠) وجوستاف الثالث ملك السويد ، وشارل الثالث ملك إسبانيا .. إلخ [١] ، ولقد لخص جاك شيفاليه هذه الألوان من الاستبداد والاستنارة فى شكلين : أما الشكل الأول : فهو المستبد المستنير كما يمثله فردريك الثانى الذى يقول : « لقد اختار الناس من بينهم من اعتقدوه أكثر عدالة لحكمهم ، وأفضل من يخدمهم كأب » . ولهذا فهو لا يريد إلا خير الدولة ، وإذا كان سيداً مطلقاً ، فمن أجل أن يحسن الاهتمام بمصالح الجميع[٢] ومعنى ذلك أن الملك هو رئيس العائلة أو « كبير العائلة » أو أب لشعبه . ولقد أبدى فى بداية عهده على الأقل اهتماماً كبيراً بالأخلاق ـ كما يتضح من كتابه « ضد مكيافللى الذى هاجم فيه أساليب الفيلسوف الإيطالى وأفكاره[٣] .

لكن الواقع أن فردريك الأكبر (والتسمية لفولتير) كانت له ظروفه الخاصة . فهو بطبيعته لم يكن ميالاً إلى الصيد والفروسية ، وإنما اهتم بالموسيقى

---

(١) موسوعة السياسة ، المجلد الأول ص١٦٧ .

(٢) جاك شيفاليه . تاريخ الفكر السياسى ص٣٣٠ ، ترجمة د. على مقلد .

(٣) كان يقول « إن مكيافللى لم يفهم طبيعة الملك الحقة ، فهو ليس السيد المطلق المتصرف فيمن يدينون لحكمه ، وإنما هو أول خدامهم ، وينبغى أن يكون هو الأداة لرفاهيتهم . كما أنهم الأداة لمجده » « قصة الحضارة » مجلد ٣٧ ص٧٦ .

والآداب، وكـان هـو نفسـه يـنظم الشـعـر ، ويـعـزف على « الفلـوت » ، مما أثار المشـاكل مع والده الذى كـان يـراه طريا رخـوا لن يصلـح للملـك ، حـتى أنه سـجنه أكـثـر من مـرة بل كـاد أن يـقـتله ! . إلى جـانب ذلك فـهناك صلـتـه « بفـولتـيـر » والرسائل المتبادلة بينهما التى استمرت طوال اثنين وأربعين عاماً هـى التى جعلت فولتير يلقبه بالملك الفيلسوف[1] .

لكن ذلك كله لم يمنـع هذا الملك من أن يقول : « لـقد انتـهيت أنا وشعـبى إلى اتفـاق يرضـينا جـمـيعـاً ، يقـولون ما يشـتـهـون ، وأفعل مـا اشـتـهى » . لكن هـذه الحـرية لـم تكن كاملة قط ، فكلـمـا ارتقى فـردريك الأكبـر فى مدارج العظمـة حظر النقد العلنى لتدابيره الحربية أو مراسيمه الضرائبية ، وكان ملكاً مطلق السلطة ، وإن حاول أن يجـعـل تدابيره مـتسـقـة مع القوانين[2] . ولما مات إمـبراطور النمـسا جهز فردريك جيشه للعدوان على النمسا ، وكتب إلى فولتير يقول :

« إن موت الإمبراطور يغيّر كل أفكارى السلمية ، وأظن أن الأمور تنحو فى شهر يونيـو نحـو المدافع والبـارود ، والجـنود والخنادق ، بدلاً من المـمـثلات والمراقص والمســارح ، بحـيث أرانى مـضطراً إلى إلـغـاء الاتفــاق الذى كنا علـى وشــك إبرامـه»[3]

ويقول فردريك لأحد مستشاريه مبرراً العدوان :

« حل لى هذه المسألة : إذا أتيحت لإنسان ميزة فهل ينتفع بها أو لا ينتفع ؟ . إننى مسـتعد بجيشى وبكل شئ آخـر. فإذا لم أسـتعمله الآن كنت أملك فى يدى أداة عـديمة الجدوى رغم قـوتهـا . وإذا اســتعملت جيشى قـيل إننى أديت مـهـارة استغلال التفوق المتاح لى على جارتى »[4]

وهـكذا يبـرر الملك « العـادل » عـدوانه على جـارته بأنه يملك جـيـشـاً قـوياً كـان قـوامـه مـائة ألـف رجل ! وعندمـا اعـتـرض مـسـتـشـاره بقـوله : « لكن هـذا العـمل سـيعـتـبر عـمـلاً غـيـر أخـلاقــى » رد فـردريك « ومتــى كانت الفـضـيلة مـعـوقـاً للملوك؟ »[5] .

---

(١) يشبه ول ديورانت العلاقة بينهما بالعلاقة بين أفلاطون ، وديونسيوس مع الفارق طبعا .

(٢) قصة الحضارة مجلد ٣٧ ص ٧٨ .

(٣) المرجع السابق ص٨٠ .

(٤) المرجع نفسه ص٨٤ .

(٥) ول ديورانت قصة الحضارة مجلد ٣٧ ص ٨٢ .

أما فى الداخل فقد كان فردريك يرى « أن الإنسان بطبيعته شرير » وكان يقول لمفتش التعليم :

« إنك لا تعرف هذا النوع الإنسانى اللعين الذى تحركه أنانية خالصة، ويجرى وراء مصالحه إن لم يكبحه الخوف من الشرطة » !! .

ويقول ديورانت إنه كان يستطيع أن يناقش الفلسفة مع مساعديه وهو «يرقب فى هدوء جنوده وهم يعانون آلام الجلد » وكان له لسان لاذع يجرح أصدقاءه أحياناً وانتهى الأمر بأن سجن فولتير نفسه ، كما فعل ديونسيوس مع أفلاطون(١) .

والواقع أننا لا نريد أن نناقش هذا الموضوع المهم من زاوية شخصية فلان أو علان ، وإنما علينا أن نناقش الفكرة نفسها .

وإذا بدأنا بمصطلح « الطاغية الصالح أو الخير » فأظن أن علينا رفضه منذ البداية ، فإذا كانت هناك فكرة واحدة فى النظرية السياسية لا خلاف عليها . فهى أن الطغيان هو أسوأ أنواع الحكم وأكثرها فساداً ، لأنه نظام يستخدم السلطة استخداماً فاسداً ، كما يسئ استخدام العنف ضد الموجودات البشرية التى تخضع له ..(٢) ، ولقد لاحظ أرسطو بحق أنه « لا يوجد رجل حر قادر على تحمل مثل هذا الضرب من الحكم ، إذا كان فى استطاعته أن يهرب منه! »(٣) ، فالإنسان الحر لا يتحمل مثل هذه الأشكال التعسفية من الحكم إلا مرغماً ، أعنى إذا سدّت أمامه كل أبواب الانعتاق من هذه الحكومات ، ولهذا فإن عبارة أرسطو تعبّر بدقة عن أولئك الذين يعشقون الحرية ، ويمقتون العبودية ، وينظرون إلى الطغيان على أنه تدمير للإنسان ، لأنه يحيل البشر إلى عظام نخرة .

ولهذا فإنه يندر جداً أن يذكر الطغيان بطريقة فيها مدح ، إذا ما كان يمكن أن يذكر على هذا النحو على الإطلاق . وهكذا تبدو عبارة « الطاغية الصالح » أو «الطاغية الخيّر » بالغة الغرابة ! والشئ نفسه بالنسبة « للمستبد العادل » ! الواقع

---

(١) المرجع نفسه ص٩٣ ـ ٩٥ .

(٢) The Great Ideas: A Syntopicon Vo1, 3p. 939

(٣) Aristole: Politics: 1995 - A (The complete Works, Vo1. 2p. 2055)

أنهـا تناقـض فى الألفـاظ . فـإذا كـانت كلـمـة « الطاغـيـة » أو « المسـتـبـد » تعنى ـ لاسـيمـا فى المصطلح الحديث ـ الحـاكم الظالم أو الحـاكم الجائر القـاسى[1] ، وإذا كان الطغاة فى نظر البعض وحوشاً بشرية ظهرت فى التاريخ ، وحكمت شعوبها بالحديد والنار[2] ، وإذا كان البعض الآخر يذهب إلى أنهم أمراض أو « انحرافات » أو أوبئة ، على حد تعبير الفقيه الفرنسى مـوريس دوفرجيه[3] ، فكيـف يمكن أن يوصف المسـتـبـد بأنه عـادل أو الطاغـيـة بأنه صـالح أو الدكـتـاتور بأنه خـيِّر أو مستنير .. إلخ ؟! . الواقع أن هذه تعبيـرات أقرب إلى تعبير « الدائرة المربعة »[4] . لأنه إذا كان من صفات المستبد أن يكون ظالماً جباراً كما يقول الكواكبى بحق[5] ، فكيف يمكن فى حكم العقل أن يكون المسـتـبـد عـادلاً؟! وكـيـف يمكن أن يكون « مـسـتـنيراً » من يرضـى أن تكون رعيـتـه كـالأغنام ؟! « فالمـسـتـبـد يرغب أن تكون رعيـتـه كـالغنم دوراً وطاعـة ، وكالكلاب تذللاً وتملـقـاً .. »[6] لا شك أن الاسـتـبـداد يهدم إنسـانية الإنسـان ، والطغيان يحـيل البشر إلى عـبيـد ، وإذا تحول الناس إلى عبيد أو حيـوانات فقدوا قيمهم ، فلا إخلاص ، ولا أمـانة ولا صـدق ، ولا شـجاعة .. إلخ . بل كـذب ، ونفـاق ، وتملـق ورياء ، وتذلل ومـداهـنة .. ومحـاولة للوصـول إلى الأغراض من أحـط السبل ! ، وهـكذا يتـحـول المجـتمع فى عـهد الطغيان إلى عـيون وجواسـيس يراقب بعضـهـا بعضـاً ، ويرشـد بعضـهـا عن بعض ، وليس بخـاف ما نراه من أخ يرشـد عن أخـيه ، وجار يكتب تقارير عن جاره ، ومـرؤوس يكتب زيفاً عن رئيسـه .. إلخ . ونحـن نعـرف أن الطغـاة ، و « المسـتـبدين » كانوا طـوال التاريخ موضـوعـاً للكراهـية والخـوف ، ولـم يكـونوا أبداً مـوضـوعـاً للـحب أو الإعـجاب ، وهـم

---

(١) Encyclopedia Britannica Vo1. 10p. 222

(٢) M. Latey: Thyranny p. 16

(٣) مـوريس دوفـرجيه « فى الدكتاتورية » ص٣٦ ترجمة د. هشام متولى ـ منشورات عويدات بيروت ـ ١٩٨٩ .

(٤) The Great Ideas: A Syntopicon Vo1. 3p. 940

(٥) عبد الرحمن الكواكبى : « طبائع الاستبداد » ص٢٣٧ .

(٦) The Great Ideas, Vo1. 3p. 949

فى عرف المفكرين السياسيين ، قدماء ومحدثين على السواء ، بدائيون من الناحية السياسية[١] . ومهما أنجز الطاغية من أعمال ، ومهما أقام من بناء ورقى جميل فى ظاهره ، فلا قيمة لأعماله ، إذ يكفيه أنه دمر الإنسان : وماذا أفادت أعمال هتلر وموسولينى ؟! وماذا كانت النتيجة سوى خراب الدولتين ؟ ولولا أن إيطاليا افاقت مبكراً من غيبوبتها لأصبحت دولة محتلة من أربع دول كما أصبحت المانيا بعد هتلر .

ويجدر بنا أن نتساءل ، من الناحية الفلسفية الخالصة : أيجوز لمستبد ، بالغاً ما بلغ عدله واستنارته ، أن يفرض على الآخرين آراءه وأفكاره بدعوى أنها فى صالحهم ؟! . وبعبارة أخرى ، أيجوز لنا أن نفرض على فرد ما أداء عمل معين أو الامتناع عن عمل آخر بحجة أن هذا الأداء أو هذا الامتناع لصالحة؟! ألسنا نعامل الناس فى هذه الحالة على أنهم قُصّر لم يبلغوا سن الرشد بعد ؟ . لقد طرح جون استيوارت مل (١٨٠٦ ـ ١٨٧٣)هذه الأسئلة فى بحثه « عن الحرية » ، وأجاب عنها بالنفى القاطع :

> « لا يجوز إجبار الفرد على أداء عمل ما او الامتناع عن عمل آخر بدعوى أن هذا الأداء أو الامتناع يحافظ على مصلحته ، أو يجلب له نفعاً ، أو يعود عليه بالخير والسعادة ، بل حتى لو كان ذلك فى نظر الناس جميعاً هو عين الصواب وصميم الحق[٢] » .

بل إن الإيمان نفسه لا يجوز فرضه على الناس وإجبارهم عليه : ﴿ أفأنت تكره الناس حتي يكونوا مؤمنين ..؟! ﴾ (آية ٩٩ يونس) . ويرى « مل » أن الأفكار التى يتصور البعض أنها فى صالح المجتمع عليهم بطرحها للنقاش ، لكن « صحتها » أو صلاحيتها فى نظرهم لا تبرر إكراه الآخرين على الأخذ بها إن هم أصروا على رفضها ، فلو توصل حاكم إلى أفكار متقدمة ورائعة فإن ذلك لا يبرر له فرضها على الناس بالقوة (وهذا هو معنى الاستبداد) بل عليه أن يعرضها عليهم وأن يقنعهم بها » لأن القهر والجبر والإكراه من جانب السلطة أو تدخلها

---

(١) The Great Ideas, Vo1. 3p. 940

(٢) J. S. Mill: Utilitarianism p. 73 فى ترجمتنا العربية : « أسس الليبرالية السياسية » ص١٣٠ .

فى سلوك الفرد ، أمر غير جائز على الإطلاق ، فيما يرى « مل » ، إلا فى حالة واحدة فقط هى إذا كان تصرف هذا الفرد فيه مساس بالغير أو إلحاق للأذى بالآخرين[1] . ولا يفوت « مل » أن يذكرنا أن هذا المبدأ إنما يراد تطبيقه على البالغين الراشدين دون الأطفال والمراهقين الذين لم يبلغوا سن الرشد ، لأن من « يحتاج إلى عناية الغير وحمايته خليق بأن نحميه من أن يؤذى نفسه بنفسه »[2] .

ومن ناحية أخرى فإنه لما كان الطغاة وحوشاً آدمية ، كما وصفهم البعض بحق[3] ، يدمرون الإنسان ولا يتركون أثراً صالحاً ، فقد ظهرت مشكلة منذ العهود القديمة وهى «جواز اغتيالهم » ، وظهر مصطلح خاص بذلك هو « اغتيال الطاغية Tyrannicide » نادت به بعض النظريات السياسية الإغريقية والرومانية كرد فعل على سوء استعمال الطغاة لسلطتهم .

والمصطلح بذاته يدل على عملية اغتيال الطاغية أو الحاكم المستبد على يد مواطن ما دون أن تكون هناك إجراءات أو أصول محددة ومعينة لتنفيذ هذه العملية . وقد يدل هذا المصطلح أحياناً على قاتل الطاغية فحسب[4] .

ولقد ظهر التساؤل حول اغتيال الطاغية فى التاريخ اليونانى القديم كنتيجة نهائية لما عانته أثينا من هذا الشكل السياسى الذى كانت عليه بعض دولة المدينة في اليونان. وقد اعتبر فى بعض الأحيان ضرورة أو واجباً - ليس وطنياً فقط - بل إلهياً أيضاً. ففى أثينا ورث « هيباس Hippias » و « هيباركوس Hippaar-chus » ابنا بيزاستراتوس Pesistratus طاغية أثينا الشهير الحكم من بعده ، وشعر الأثينيون أن الطغيان حرمهم من الحرية ، فدبر أرستوجيتون Aristogetion » وصديقه الفتى « هرمديوس Harmodius » مؤامرة

---

(١) Ibid J وقارن أيضا الفصل الأول فى الباب الرابع حيث نعرض لهذا الموضوع فى شئ من التفصيل فى ترجمتنا « أسس الليبرالية السياسية » ص٢٠٧ وما بعدها - مكتبة مدبولى - بالقاهرة ١٩٩٦ .

(٢) Ibid

(٣) M. Latey: op. cit

(٤) موسوعة السياسة - المجلد الأول - ص٢١٧ .

لاغتيالهما، وقتل هيباركوس بالفعل ، لكن هيباس أفلت منهما ، ودبر قتلهما ، فأصبحا شهيدين من شهداء الحرية [1] . وكتب كبار فلاسفة الإغريق (زينوفون وأفلاطون ، وأرسطو) فى تبرير اغتيال الطاغية ، أما ديموستين Demosthenes (٣٨٤ ـ ٣٢٢ ق . م) أعظم خطباء اليونان فقد جعل من اغتيال الطاغية عملاً بطولياً يحمل كل معانى التفانى والديمقراطية . وفى روما كان هناك قانون مقدس يجيز لأى مواطن قتل الطاغية .

ولقد نوقشت مشكلة جواز اغتيال الطاغية كثيراً طوال العصور الوسطى ، كما نوقشت أيضاً خلال القرن السادس عشر . فعلى الرغم من أن قتل الطاغية يتعارض مع الوصية الثانية « لا تقتل » ، فإن النزاعات التى كانت قائمة فى القرن الثانى عشر بين الكنيسة والإمبراطورية الجرمانية ، أجازت ذلك لصالح الكنيسة على اعتبار أن الطاغية « هرطيق » ! أما يوحنا السالسبورى John of Salisbury (توفى ١١٨٠م) الذى فرّق بين المستبد المغتصب ـ أى المستبد الذى يستولى على السلطة بالقوة ، والمستبد الشرعى الذى يحكم ضد مصلحة المجتمع ولمصلحته فقط ، فقد أجاز اغتيال المستبد فى الحالتين ، وهو أول من دافع بصراحة عن مبدأ قتل الحاكم المستبد : « إن من يغتصب السيف خليق أن يموت به »[2] أما القديس توما الأكوينى Thpmas Aquinas (١٢٢٥ ـ ١٢٧٥) فقد أعلن عدم جواز اغتيال المستبد ، لأن العقوبة الفردية ضد المستبد عمل غير شرعى ، فالسلطة الإلهية وحدها هى التى تعلو عليه ، وهى وحدها التى يمكنها أن تعاقبة ، فعلى المواطن طاعة الحاكم بغض النظر عن طغيانه ، اعتماداً على تلك التفرقة الغريبة بين خضوع الجسد وخضوع الروح[3] .

وإذا كان من حق الشعب اختيار الحاكم فمن حقه أيضاً أن يثور عليه باسم

---

(١) A Andrewes: The Greak Tyrants p. 101 وقارن أرسطو فى كتابه « السياسة » ١٢٦٧ ـ أ» حيث يشير إلى ضروب الشرف التى أسبغها الأثينيون عليهما .

(٢) جورج سباين « تطور الفكر السياسى » ص٣٤٩ من الكتاب الثانى ترجمة حسن جلال العروسى .

(٣) D. A. Zoll: Reason and Rebellion p. 94

المجتمع ككل ، وأن يخلعه من منصبه وبالقوة إن اقتضى الأمر . وقادت الملكية المطلقة الفقهاء والمشرعين للوقوف فى وجه اللاهوتيين الذين ينادون بجواز اغتيال المستبد ، وتبنت نظرية حول الاستبداد واغتيال المستبد ، لا تنطبق إلا على المستبد المغتصب فقط أى عدو السلطة الملكية المطلقة ، وليس الملك الشرعى غير العادل(١) .ثم عادت نظريات القديس توما الإكوينى إلى الظهور مع بعض التعديلات والتبريرات المأخوذة من العهد القديم أثناء الحروب الدينية فى أوروبا ، واستند إلى هذه النظريات بشكل خاص الرهبان الدومينكان أو اليسوعيون فى صراعهم ضد الملكية المطلقة .

أما فى العالم الإسلامى فقد انقسم العلماء فيما بينهم إلى فريقين : الأول يرى وجوب الصبر والنصح والتقويم للخليفة الظالم أو الذى صار مستحقاً للعزل . والثانى يرى وجوب الخروج عليه بالقوة واستبدال غيره به(٢) .

واعتمد كل فريق على تأويل مجموعة من الأحاديث الشريفة : « إنه سيكون هناك هنات وهنات ، فمن أراد أن يفرّق أمر هذه الأمة وهى جميع فاضربوا عنقه بالسيف كائناً من كان » . واستخدم الأمويون هذا الحديث فى تبرير مقتل الحسين مؤولين عبارة « كائناً من كان » على أنها إشارة إلى مكانة الحسين . وسوف نكتفى هنا بمثالين أحدهما قديم والآخر حديث :

فقد ذهب ابن كثير مثلاً إلى أن يزيد بن معاوية كان « إماماً فاسقاً » ، لكنه يقول مع ذلك إن

> « الإمام إذا فسق لا يُعزل بمجرد فسقه على أصح قولى العلماء ، بل ولا يجوز الخروج عليه لما فى ذلك من إثارة الفتنة ، ووقع الهرج ، وسفك الدماء الحرام ونهب الأموال ، وفعل الفواحش مع النساء وغيرهن ، وغير ذلك مما كل واحدة فيها من الفساد اضعاف فسقه . كما جرى مما تقدم إلى يومنا هذا .. »(٣) .

---

(١) Ibid

(٢) المرحوم الشيخ محمد الخضرى فى « تايخ الأمم الإسلامية » جـ١ ص٥١٧ (نقلا عن محمد يوسف موسى « نظام الحكم فى الإسلام » ص١٦٠ .

(٣) ابن كثير « البداية والنهاية » ص٢٢٦ من الجزء الثامن (المجلد الرابع من طبعة دار الكتب العلمية بيروت) .

ويؤكد ابن كثير أن يزيد عندما جاءته « أنباء الحرّة » ، فرح بذلك فرحاً شديداً فإنه كان يرى أنه الإمام ، وقد خرجوا عن طاعته فله قتالهم حتى يرجعوا إلى الطاعة ولزوم الجماعة . ثم يعقب بذكر الحديث النبوى السابق [1] . كما ذهب علماء معاصرون إلى أن « الحسين أخطأ خطأ عظيماً فى خروجه الذى جرَّ على الأمة وبال الفرقة والاختلاف .. إلخ »[2] . فقد يكون الإمام عادلاً ، وقد يكون غير عادل ، وليس لنا إزالته حتى وإن كان فاسقاً ، وهكذا أنكروا الخروج على السلطان[3] . وذهب فريق آخر إلى أن « السمع الطاعة » للسلطة الزمنية له حدود، واعتمدوا أيضاً على مجموعة من الأحاديث : « لا طاعة فى معصية ، وإنما الطاعة فى المعروف » ، « ولا طاعة لمن لم يطع الله » ، و «أفضل الجهاد من قال كلمة حق عند سلطان جائر » .

وهناك رأى « وسط » يرى أنه إذا ما وقف الحاكم موقفاً يعتبر « كفراً بواحاً » ، الأمر الذى يستوجب نزع السلطة من يده وإسقاطه ، إن ذلك ينبغى ألا يتم عن طريق ثورة مسلحة من جانب أقلية من المجتمع ، لأن رسول الله ﷺ قد حذرنا من اللجوء لهذه الوسيلة فقال : « من حمل علينا السلاح فليس منا » ، وقال : « من سل علينا السيف فليس منا » . ويتضح من ذلك أن الرسول قد أمر المسلمين بأن يرفضوا تنفيذ أوامر الحكومة التى تتنافى مع نصوص الشريعة ، وإذا أرادوا أن يخلعوا الحكومة إذا بلغ عملها درجة الكفر . فإن مثل هذا الحكم لا يمكن أن يصدر إلا عن المجتمع كله أو من ممثليه الشرعيين .. »[4] أى أن هذا الرأى الوسط ينادى «بالمقاومة السلبية » ، والاكتفاء بالامتناع عن تنفيذ أوامر الحاكم الجائر إن تنافت مع نصوص الشريعة إلى أن تجتمع الأمة على رأى .

---

(١) المرجع نفسه ص٢٢٧ .

(٢) محمد يوسف موسى ـ المرجع السابق ص١٥٤ .

(٣) المرجع السابق ص ١٦٢ .

(٤) المرجع نفسه ص١٦٤ ـ ١٦٥ .

الباب الثانى
صورتان للطاغية
فى الفلسفة اليونانية

« ليس للطغيان صورة واحدة ..

فمتى استُغلت السلطة لإرهاق الشعب وإفقاره

تحولت إلى طغيان ، أياً كانت صورته .. ! » .

جون لوك : « فى الحكم المدنى » ـ فقرة ٢٠١

الفصل الأول

الطاغية .. فى صورة الذئب !

« نظرية أفلاطون »

« إذا ذاق المرء قطعة من لحم الإنسان تحول إلى ذئب .. ! »

« ومن يقـتـل الناس ظلمـاً وعـدواناً ، ويـذق بلســان وفـم دنسـين دمـاء أهله ويشـردهـم ويقتلهم .. فـمن المحـتم أن ينتهى بـه الأمر إلى أن يصـبح طاغيـة ويتحول إلى ذئب .. ! »

« أفلاطون : الجمهورية ٤٦٦ »

أولا : الفيلسوف .. والطاغية

أ ـ لقاء مع أشهر الطغاة :

تجربة أفلاطون مع الطاغية فى غاية الأهمية لهذا البحث ، ذلك لأن شخصية ديونسيوس كانت شهيرة وبارزة فى عالم أفلاطون من ناحية ، ولأن هذه الشخصية من ناحية أخرى ، هى التى أثرت فى تكوين آراء الفلاسفة عن الطغيان خلال القرن الرابع قبل الميلاد(١) . ومن هنا لم يكن أفلاطون صاحب أول نظرية فلسفية عن الطغيان السياسى فحسب ، بل كان كذلك أول فيلسوف يلتقى بالطاغية وجهاً لوجه ، ويخبره بنفسه خبرة عملية ، قبل أن يضع فيه نظريته الفلسفية ـ كما أنه خبر بنفسه أيضاً « طغيان العامة » ـ أو ما يسميه هو بالنظام الديمقراطى ، ونسميه نحن الآن بالفوضوية أو الديماجوجية ـ وليس الديمقراطية الحقة ، فالديمقراطية اليونانية التى عاصرها أفلاطون هى التى حكمت على أستاذه سقراط بالموت عام ٣٩٩ ق . م فهو من هذه الزاوية أيضاً يتحدث عن نوعين من الطغيان السياسى خبرهما بنفسه ، ولهذا فإننا نستطيع أن نتحدث عن خبرته عنهما ونستفتيه فى أمر « الطغيان » ونطمئن لرأيه فى الحكم على هذا « النظام السياسى » لأننا نسأل به خبيراً .. !

ضاقت نفس أفلاطون بالحياة فى أثينا بعد أن نفذت الديمقراطية حكم الإعدام فى سقراط ، فهجرها ، وقام بكثير من الرحلات ، زار خلالها « ميجارا » ، لكنه لم يبق فيها طويلاً(٢) . بل راح ينتقل خلال الاثنتى عشرة سنة التالية من عام

---

(١) A. Andrewes: The Greek Tyrants p. 8.Hutchinson's University Library

(٢) لابد من الانتباه جيدا إلى أن الديمقراطية التى يتحدث عنها أفلاطون ليست هى الديمقراطية الحقة . بل هى أقرب إلى الفوضى ، أو الديماجوجية ، أو حكم الغوغاء . وسوف نعود إلى هذا الموضوع فيما بعد .

٣٩٨ إلى عام ٣٨٦ ق . م ، على نطاق واسع فى بلاد اليونان ، ومصر ، وإيطاليا ، وصقلية(١) . وبقى فى مصر فترة من الوقت ، تعرف فيها على الديانة المصرية ، وتعلم من كهنتها على نحو ما هو واضح فى محاوراته(٢) ، وإن كنا نشك كثيراً فيما يرويه البعض من أن أفلاطون عندما زار مصر تأثر بالاستبداد الهيراركى الذى كان قائماً هناك »(٣) فخبرة أفلاطون الحقيقية عن الطغيان جاءته بعد أن ترك مصر متوجهاً إلى « تارنت » فى جنوب إيطاليا ، حيث أرسل له أعتى طغاة الشرق ديونسيوس الأول .Dionysius I - طاغية سيراقوصة Syracuse الشهير - يدعوه لزيارته زاعماً أنه أوتى ذوقاً أدبياً ، وحساً فلسفياً(٤) ويبدو أن ديونسيوس كان كاتباً تراجيدياً على ما يروى بعض المؤخين(٥) . ويقول ديورانت عن هذا الطاغية : « إنه كان رجلاً واسع الثقافة ، وكان شاعراً ، ولما طلب إلى الشاعر فيلكسنوس رأيه فى شعره وأجاب بأنه غث لا قيمة له ، حكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة فى المحاجر »(٦) والحق أن ديونسيوس الأول كان كاتباً تراجيدياً محدود القدرة ، ربح بعض جوائز فى الاحتفالات الثقافية ، لكنه كغيره من الطغاة الذى اهتموا بالفنون - من أمثال « نيرون » - الذين كانوا يشعرون بالغيرة الشديدة من منافسيهم ، أو من حكم النقاد على أعمالهم ، ولذلك عندما رفض الشاعر فيلكسنوس Philoxenes أن يمتدح هذه الأعمال بعث به ديونسيوس إلى السجن ، لكنه عاد فأرسل إليه ليستمع إلى « تراجيدياً ملكية » جديدة كتبها الطاغية ، ووقف الشاعر أمامه صامتاً ، وعندما سأله عن رأيه فيما سمع لم يجب بل مال على حارسه وهو يقول : « عد بى إلى السجن »(٧) .

---

(١) قارن « جورج سارتون تاريخ العلم » جـ ٢ ص١٢ .

(٢) قارن محاورة طيماوس لأفلاطون حيث يقول الكاهن المصرى لصولون « أيها الإغريق أنتم مازلتم أطفالا .. ولا تختلف أحداث بلادكم عن خرافات الصبية » ٢٣ - أ .

(٣) D- M. Latey: Tyrann p. 144 (pelican Book)

(٤) السؤال : لم يزج الطغاة بأنفسهم فى عالم الثقافة ؟، وهل هو تقدير دفين عندهم لهذا العالم أم هو إحساس بالدونية ؟! يحتاج للإجابة عنه إلى بحث قائم بذاته ! .

(٥) M. Latey: Op. Cit. p. 173

(٦) قصة الحضارة - مجلد ٧ - ص٤٠٢ .

(٧) M. Latey: Tyranny p. 173

لماذا لبى أفلاطون دعـوة هذا الطاغية .. ؟! تتـعدد الروايات : يعتقـد البعض أن أفلاطون سافر من جنوب إيطاليـا إلى سيراقوصـة فى صقلية لكى يشـاهد ما فيهـا من براكين ، والبعض الآخر يرى أن هذا الطاغيـة قد أسس أقوى مدينة فى العالم الإغريقى كله « فـقد حول هذا الرجل جزيرة أرتيـجيا Ortygia إلى قلعة حـصينة اتخـذها مسكناً له ، وسـور الطريق الذى يوصلـها بأرض القـارة ، فأصـبح مركـزه فيها منيعاً »[1] وقد أراد أفلاطون أن يشاهد هذه القلعة الحصينة . لكن الأرجح أن أفلاطون داعبه الأمل فى أن تتحـول أفكاره النظرية إلى واقع عملى ، كما يقول هـو نفسـه فى الرسالة السـابعة[2] . ولو تسـاءلنا من ناحـية أخـرى لماذا دعـا الطاغـية أفـلاطون ؟! لكانت الإجـابة على الأرجح ، أن الطغـاة كـانوا على مـدار التـاريخ ، يفاخرون بوجود الفلاسـفة والعلماء والشعراء ، والأدباء فى « بلاطهم » . ذلك لأن الطغـاة يعرفـون بصفـة عـامة أنهم لن ينالوا الشـهـرة إلا على يد هؤلاء . فجـيلـون Gelon طاغيـة صقلية كان راعياً للفنون والآداب ، كمـا كان راعـياً للشـاعر بندار Pindar (٥١٨ ـ ٤٣٨ ق . م) أعظم الشـعـراء الغنائيين عند اليـونان وكـان طاغيـة أثينا بيـزاسـتـراتوس Peisistratus[3] ، هـو الـذى أسس احـتـفـالات ديونسيـوس التى مهدت الطريق أمـام التراجيـديا الأثينية ـ وهـو الذى قدم للبـشر النص المقنع من « هـوميـروس » فـأصبـحت الإنسـانيـة مديـنة له إلى الأبد . وهكذا يعرف الطغـاة أن شـهرتـهم تعتمـد على الكتّاب ، والأدباء ، والشـعـراء ، والمؤلفين ، ورجال الفكر عـمومـاً ـ وهؤلاء على استـعداد ، فى الأعم الأغلب ، للقيام بدورهـم فى حياة الطغاة! لكن إذا مـاتوا ، أو فقدوا سلطانهم ، انهالوا عليهم بالمعاول بالقوة

(١) ول ديورانت ـ « قصة الحضارة » مجلد ٧ ـ ص ٣٩٩ .

(٢) الرسالة السـابعة ٣٢٨ ب ـ ص١٥٢ من ترجمة د. عبـد الغفار مكاوى ، وسـوف نعود إلى هذه الفكرة بعد قليل .

(٣) راجع قصته فى شئ من التفصيل وتشكيله حزبا ثالثا ، وكيف أقنع « الجمعية الشعبية » بإعطائه حـرسـا اسـتطاع بواسطتـهم أن ينصب نفسه طـاغية ، وكـيف ارتدت الفـتـاة فـيـا Phyia ملابس الإلهة أثينا وأعلنت أنها هى التى نصبته طاغية ... إلخ ، كتاب أندرو «طغاة الإغريق » A. Andrewes: The Greek Tyrants p. 100 - 115

نفسها التى كانوا يمدحونهم بها ، وربما أشد قوة[1] ويسوق البعض أمثلة هيرودت وأفلاطون ، وأرسطو[2] من تاريخ « طغاة الإغريق » . فماذا كان موقف أفلاطون على وجه التحديد ؟ . لبى فيلسوفنا دعوة الطاغية ، وهناك تعرف على «ديون Dion » ضهر الطاغية ، وشقيق إحدى زوجتيه ، وكان يبلغ من العمر زهاء اثنين وعشرين عاماً ، بينما كان أفلاطون فى حوالى الأربعين من عمره ، ومع ذلك نشأت بينهما صداقة متينة هى صداقة الأستاذ المربى مع تلميذ سحرته كلمات الفيلسوف .. ويصف أفلاطون هذه العلاقة فى الرسالة السابعة كما يلى :

« عندما التقيت بديون فى ذلك الحين ، وكان لا يزال شاباً صغيراً ، عملت دون قصد منى على انهيار الطغيان ، وذلك عندما افضيت إليه بآرائى عن افضل الأمور البشرية ، وحثثته على اتباعها بصورة عملية ، فقد تحمس ديون الذى كان بطبعه سريع الفهم ، وقرر أن يعيش بقية حياته بطريقة مختلفة »[3] .

وهكذا يصور أفلاطون كيف أثر فى ديون الشاب منذ أول لقاء ، وكيف استطاع أن يقنعه بقبول مبادئ جديدة جعلت الشاب يغيّر من طريقة حياته السابقة فى صقلية (وهى التى انغمس فيها فى الملذات والمؤامرات الخ) وقرر أن يؤثر الخير على اللذة والترف ! وكان من نتيجة هذا التحول أن حقدت عليه حاشية ديونسيوس ، كما غضب الطاغية على الفيلسوف ، فعزم ديون وأصحابه على مساعدة أفلاطون على الرحيل ! وهكذا حملته سفينة كانت تقل أيضاً سفير اسبرطة الذى أسر إليه الطاغية : إما أن يقتل أفلاطون فى الطريق، أو يبيعه ! فآثر الثانية وباعه فعلاً فى أيجينا « واشتراه اينقورس القوريناثى بثلاثمائة درهم وأعاده إلى أثينا .. ! » .

---

(١) بل بمجرد الإفلات من قبضتهم كما فعل المتنبى مع كافور الإخشيدى ، فجاء هجاؤه أروع بكثير من مديحه لأنه كان أصدق بعد أن تحرر من جبروته ! راجع كتاب طه حسين « مع المتنبى » ص٣٢٧ وما بعدها ط ٩ دار المعارف .

(٢) M. Latey: Tyranny P. 173

(٣) أفلاطون : الرسالة السابعة ٣٢٧ ـ أ ، والترجمة للدكتور عبد الغفار مكاوى فى كتابه « المنقذ : قراءة لقلب أفلاطون » ص١٣٠ ـ كتاب الهلال العدد ٤٤٠ أغسطس ١٩٨٧ .

ب ـ اللقاء الثانى : الطاغية الابن :

استقر أفلاطون فى أثينا بعض الوقت ، وكان ذلك عام ٣٨٧ ق.م ، وأسس أقدم جامعة فى العالم « الأكاديمية » .. إلى أن دعى مرة أخرى إلى الذهاب إلى صقلية عام ٣٦٧ ق . م فبعد عشرين سنة مات ديونسيوس الأول عام ٣٦٧ ق . م بعد أن أفرط فى الشراب وأصيب بالحمى !(١) . وخلفه فى الحكم ابنه « ديونسيوس الثانى » الذى كان الأب قد فرض عليه الجهل ، والحياة فى الظلام ، فكان إنساناً ضعيفاً ، عاجزاً عن الاستقلال بنفسه ، سهل الانقياد ، فتصور ديون أن الفرصة سانحة ليصنع منه الحاكم الفيلسوف الذى كان يحلم به تحت تأثير أفلاطون . ويبدو أنه نجح فى إقناع ابن شقيقته بأفكار أفلاطون السياسية ، وسرعان ما تحمس لها الملك الشاب ورحب بدعوة أفلاطون الذى استجاب لتوسلات صديقه ، بعد تردد ، وحضر إلى صقلية عام ٣٦٨ لتحقيق حلمه وترويض الطاغية الجديد ، الذى لم يكن يحسن به الظن كثيراً(٢) .

ولنستمع إلى قصة رحلته الثانية يرويها الفيلسوف بنفسه « ظل الأمر على هذا النحو حتى وفاة ديونسيوس الأول ، فداخله (أى ديون) الاعتقاد بأن الآراء التى اكتسبها عن الفلسفة قد لا تقتصر عليه وحده ، كما تأكد أنها قد انتقلت بالفعل إلى الآخرين ، فكان رأيه أن ديونسيوس الشاب يمكن أن يصبح واحداً منهم .. »(٣) .

ومن هنا فقد أخذ ديون يلح على أفلاطون فى ضرورة الحضور إلى سيراقوصة بأى ثمن ! .. « ولقد عقد أكبر الآمال على نجاحه فى التأثير فى ديونسيوس . وهكذا تمكن من إقناع ديونسيوس أن يرسل فى طلبى ، كما توسل إلىّ فى رسائله أن أبادر إلى الحضور بغير إبطاء ، وذلك قبل أن يقع

---

(١) ول ديورانت : قصة الحضارة ـ مجلد ٧ ص٤٠٢ .

(٢) د. أحمد فؤاد الأهوانى « أفلاطون » ص ١٨ ـ ١٩ ، نوابغ الفكر الغربى عدد ٥ ـ دار المعارف ـ بالقاهرة .

(٣) الرسالة السابعة ٣٢٧ ب و جـ ـ ترجمة د. عبد الغفار مكاوى ص١٣١ ـ ١٣٢ .

ديونسيوس تحت تأثير بعض العناصر التى تنفر من الحياة الفاضلة ، وتغريه بالتحول عن هذا المثل الأعلى إلى حياة أخرى فاسدة »(١) .

ومع ذلك فقد تردد أفلاطون طويلاً فى العودة إلى هذه الجزيرة ، والعيش فى بلاط الطاغية مرة أخرى ، « فقد كنت أشعر ، من ناحية بالتخوف من الشباب ،وعواقب الأمور التى يتصدى لها ، وكنت أعرف من ناحية أخرى أن ديون خيِّر بطبيعته .. »(٢) .

ومع ذلك فقد كانت هناك أسباب تجعل من المحتم على الفيلسوف أن يقوم بالمخاطرة .. « فقد كنت بحاجة إلى إقناع إنسان واحد بأرائى لكى أحقق الخير الذى قصدت إليه .. » . وكان هناك واقعان آخران حملاه على الإقدام على مغامرة جديدة : « كان الدافع الأساسى هو خوفى من الشعور المخجل من نفسى.. إذ خشيت أن أبدو فى عينى مجرد رجل نظرى عاجز عن إنجاز فعل واحد .. »! ثم « أن أقع فى شبه الخيانة لوفاء « ديون » ، وكرم ضيافته ، وذلك فى وقت كان يتعرض فيه لخطر لا يقل عن الخطر الذى يمكن أن أتعرض له .. »(٣) .

هكذا تكون أخلاق الفيلسوف ، لكن الطغاة لا خلاق لهم ! .. ويستطرد أفلاطون : « .. هكذا غادرت وطنى بعد أن شجعتنى هذه الأفكار على الإقدام على المخاطرة ، .. فتركت عملى فى التعليم فى الأكاديمية ، الذى كان أحب شئ إلى نفسى ، وقبلت أن أحيا فى بلد يسوده الطغيان الذى لم يكن يبدو أنه يتفق مع آرائى أو يوافق طبعى ..»(٤) .

واستقبل الفيلسوف بالحفاوة والتقدير ، ولم تمض ثلاثة أشهر على وجوده حتى بدأت المؤامرات والدسائس من جديد فى بلاط الطاغية ، وتتلخص كلها فى محاولة الدس على ديون عند الطاغية ، حتى نجحت الحاشية أخيراً فى الإيقاع بين

---

(١) الرسالة السابعة ٣٢٧ ب و جـ ـ ترجمة د. عبد الغفار مكاوى ص١٣١ ـ ١٣٢ .
(٢) المرجع نفسه ٣٢٨ جـ ـ ص١٣٢ من الترجمة العربية .
(٣) المرجع نفسه (٣٢٨ د) ـ ص ١٣٣ من الترجمة العربية .
(٤) المرجع نفسه (٣٢٩ ـ أ) ـ ص ١٣٤ من الترجمة العربية .

ديون وابن أخته ، وفوجئ أفلاطون بالطاغية ينفى تلميذه وصديقه وخاله (والخال والد كما يقولون !) من الجزيرة على « أبشع صورة » وبطريقة « مخجلة »[١] ، فيأمر بوضعه على ظهر سفينة صغيرة ، وذلك بتهمة التآمر والطمع فى الحكم ، ويبقى الفيلسوف وحيداً فترة قصيرة يحاول فيها التأثير فى الملك الشاب . لكن الشر الذى استشرى فى نفسه ، وفى البلاد ، كان أقوى منه . عندئذ يئس الفيلسوف من إصلاح الطاغية ، وتأكد من فشل مهمته ، فاقتنع بضرورة الرحيل، وإن كان الطاغية « .. ألح علىّ أن ابقى لأن سمعته مرهونة ـ فيما زعم ـ ببقائى .. »[٢] ، ولهذا « فقد تظاهر بالإلحاف علىّ فى الرجاء ، وإن كنا نعلم أن توسلات الطغاة تقترن دائماً بالتهديد .. »[٣] . ولما كان أفلاطون يخشى أن يدبر له الطاغية أمراً كما فعل أبوه من قبل ، فقد وعده بالعودة إلى سيراقوصة حالما تتغير الظروف السياسية .. ووافق الطاغية ! « .. وبعد أن وصلنا فى النهاية إلى اتفاق بأن يقوم باستدعائنا ـ ديون وأنا ـ مرة أخرى بعد أن تنتهى الحرب الدائرة آنذاك فى صقلية بعقد معاهدة سلام ، ويتم له تثبيت حكمه وتدعيمه .. وعلى أساس هذه الشروط وعدته بالرجوع .. »[٤] وهكذا تمكن أفلاطون ، من مغادرة الجزيرة والعودة سالماً إلى أثينا .

جـ ـ اللقاء الثالث :

ولما استتب السلام أرسل ديونسيوس مرة أخرى إلى أفلاطون يدعوه لزيارته، ولكنه طلب من ديون أن يؤجل حضوره سنة أخرى « .. بنيما أخذ يلح علىّ فى زيارته إلحاحاً شديداً ، كذلك حثنى ديون على السفر ، إذ أفادت التقارير

---

(١) ولعل هذه الصورة هى التى بقيت فى ذهن أفلاطون فيما بعد عندما وضع اللمسات الأخيرة لنظريته عن الطغيان ، فذهب إلى أن الطاغية لا يتورع عن ضرب والديه وإهانتهما ، فها هو الطاغية ينفى خاله « ديون » من جزيرة سيراقوصه على أبشع صورة وبطريقة مخجلة !

(٢) المرجع السابق ٣٢٩ ـ د ـ ص١٣٥ من الترجمة العربية .

(٣) المرجع نفسه .

(٤) المرجع نفسه ٣٣٨ ـ ب الترجمة العربية ص ١٥٢ .

العديدة الواردة من صقلية بأن ديونسيوس قد تملكته من جديد حماسة غير عادية للفلسفة ، ولهذا السبب توسل إلىّ ديون أن أقبل الدعوة . وكنت من ناحيتى أعلم أن الفلسفة كثيراً ما تحدث هذا التأثير فى الشباب.. »(١) . ومع ذلك فقد رفض أفلاطون تلبية الدعوة متعللاً « .. بأننى قد أصبحت شيخاً متقدماً فى السن ، وأن ما يجرى الآن يتعارض كل التعارض مع ما اتفقنا عليه .. »(٢) . لكن الطاغية لم ييأس وعاد يلح على الفيلسوف من جديد ، مما يؤكد لنا أهمية وجود رجال الفكر عند الطغاة ، يزدانون بهم ، ويتباهون بوجودهم على أرضهم ! . «أرسل إلى مركباً بحرياً بثلاثة صفوف من المجاديف ، لكى ييسر علىّ مشقة السفر بقدر الإمكان ..»(٣) . كما أرسل الطاغية بعضاً من تلاميذ أفلاطون وأصدقائه .

« .. وأخبرنا هؤلاء جميعاً بالخبر نفسه ، وهو أن ديونسيوس قد حقق تقدماً ملحوظاً فى الفلسفة »(٤) « كذلك أرسل إلىّ خطاباً مطولاً ، إذ كان يعلم مدى حبى لديون ، كما كان يعلم مدى لهفته على سفرى وعودتى لسيراقوصة .. » وبدأ الطاغية رسالته بهذه الكلمات : « .. ديونسيوس يحيى أفلاطون » ، أو بعد التحية التقليدية قا ل« إذا لبيت دعوتى ، ورجعت إلى صقلية ، فسوف تسوى مسألة ديون على الوجه الذى يرضيك ، وأنا متأكد أن مطالبك ستكون معقولة ، ولهذا فلن أتردد فى الاستجابة لها . أما إذا رفضت فلن يتم أى شأن من شؤونه ، وبخاصة شؤونه الشخصية على الصورة التى تحبها .. »(٥) كما وصل إلى الفيلسوف خطابات أخرى من الأصدقاء : « وكلها تشيد بتقدم ديونسيوس فى الفلسفة ، وتشير إلى أننى إن لم أحضر على الفور ، فسوف أعرض للخطر

(١) المرجع نفسه ٣٣٨ جـ ـ الترجمة العربية ص ١٥٣ .
(٢) الرسالة السابعة ٣٣٨ جـ ـ الترجمة العربية ص ١٥٣ .
(٣) المرجع نفسه .
(٤) قيل إن هذا الطاغية كتب رسالة فى الميتافيزيقا أراد أن يميط فيها اللثام عن سمو أفلاطون ، انظر كتاب أرنست باركر « النظرية السياسية عند اليونان » ط ١ ـ ص ٢٠٤ .
(٥) العبارة تؤكد ما سبق أن ذكره أفلاطون من أن « توسلات الطغاة تقترن دائما بالتهديد » !

الشديد علاقات الصداقة التى أقمتها بنفسى بينهم وبين ديونسيوس ، وهى فى نظرهم علاقات ذات أهمية سياسية قصوى .. »(١) وهكذا قام أفلاطون ـ على مضض ـ برحلته الثالثة لزيارة الطاغية(٢) .. « كان قلبى مفعماً بالقلق والهم ، ولم يكن لدى ،، أى أمل فى النجاح .. وعندما وصلت إلى صقلية جعلت مهمتى الأولى هى التحقق من أن ديونسيوس قد تملكه لهيب الحماسة للفلسفة ، وذلك كما أفادت الأخبار الكثيرة التى وردت إلى أثينا ، أو أنه كان مجرد زعم لا أساس له من الصحة ..»(٣) .

غير أن هذه الزيارة الأخيرة تحولت إلى كارثة ، فلم يف ديونسيوس بشئ من وعوده ، ولم يدخل فى حوار مع الفيلسوف إلا مرة واحدة . ووجد أفلاطون نفسه سجيناً كالطائر الحبيس فى قفصه ، وتأزم الموقف حتى تعرضت حياته للخطر ، وحاصره التهديد بالقتل فى كل لحظة ، فأرسل إلى بعض أصدقائه يبلغهم بالخطر الذى يعيش فيه : « وما هو إلا أن وجدوا ذريعة لإرسال بعثة دبلوماسية من مدينتهم ومعها مركب بثلاثين مجدافاً .. وتشفعوا لى عند ديونسيوس ، وأبلغوه برغبتى فى الرحيل ، ورجوه ألا يقف عقبة فى طريقى .. فوافق على أن أغادر البلاد مع المال اللازم للسفر .. »(٤) .

د ـ خاتمة المطاف :

كانت هذه خاتمة ثلاث رحلات حاول فيها الفيلسوف أن يحقق أحلامه الفلسفية ، وأن يبعد عن نفسه تهمة المفكر الحالم ، أو الصوفى الهارب من دنيا الواقع إلى عالم مثالى « يوتوبى » لا يعلم أحد أين يوجد .. لكنه فشل ! فما الذى يمكن أن نستخلصه منها .. ؟ .

---

(١) لعلنا نلاحظ قيم الفيلسوف الأخلاقية فى مقابل غدر الطاغية وخيانته !!

(٢) « لكن كان من واجب الفيلسوف الحق أن يتحملها ، من أجل ألا يدع فرصة ـ وإن كانت ضعيفة تفلت منه من أجل أن يهدى رئيس المدينة للفلسفة الحقيقية » چان چاك شوفالييه « تاريخ الفكر السياسى : من المدينة الدولة إلى الدولة القومية » ص٣٧ ـ ترجمة محمد عرب صاصيلا ـ المؤسسة الجامعية للداسات والنشر والتوزيع ـ بيروت ١٩٨٥ .

(٣) الرسالة السابعة ٣٤٠ ـ ب ـ ص١٥٦ من الترجمة العربية .

(٤) الرسالة السابعة ٣٥٠ ـ أ ـ جـ ـ ص١٧٨ من الترجمة العربية .

١ ـ عرف أفلاطون عن كثب كيف يعيش الطغاة ، وما ينفقون على أنفسهم وعلى حاشيتهم ، وملذاتهم ، ومقدار البذخ ـ بل السفه فى الإنفاق ـ ولا حسيب ولا رقيب ! ، وهو يستطيع أن يفرض من الضرائب وأن يجمع من المال ما يشاء ! حتى أن ديونسيوس الأب جمع ذهب النساء وحليهن بحجة أن هذا أمر الإله ! «فلما أسرفت نساء المدينة فى زينتهن أعلن أن دمتر قد جاءته فى الحلم ، وأمرته أن يجمع حلى النساء كلها ويودعها فى معبدها . وصدع الملك بأمر الإلهة ، وصدعت به كذلك معظم النساء ، ثم ما لبث أن اقترض الحلى من دمتر ليمول بها حروبه »(١) . وقد سرق ديونسيوس الأول الرداء الذهبى أيضاً الذى كان يغطى تمثال الإله زيوس Zeus زاعماً أن الجو فى الشتاء يكون بارداً على نحو لا يطاق ، وفى الصيف حاراً على نحو لا يطاق ! وفى الحالين فإن الرداء يكون عديم النفع ! ، كما سرق كذلك الرداء الذى كان يغطى تمثال الإلهة هيرا Hera وباعه للقرطاجنيين (٢) .

٢ ـ اطلع أفلاطون بنفسه على الحراسة المشددة التى يعيش فيها الطاغية وكيف أنه يستطيع أن يعتقل من يشاء فى أى وقت ! . فديونسيوس الثانى « أسكنه فى البرج وحال دون سفره » ولم يكن فى استطاعته أن يخرج من البرج إلا بإذن صريح من الطاغية ! .

٣ ـ خبر بنفسه الظلام الدامس الذى يعيش فيه الطاغية ، وحيث تنعدم الحرية يكثر الوشاة والمرجفون ، وتحاك الدسائس والمؤامرات .. إلخ ، حتى إن الطاغية نفسه يعيش فى شك وريبة من جميع المحيطين به ، فيبث عيونه فى كل مكان لكى تنقل له حركات الناس وسكناتهم(٣) .

---

(١) ول ديورانت « قصة الحضارة » مجلد ٧ ص ٤٠٠ .

(٢) M. Latey : Tyranny P. 213.

(٣) عندما نقرأ حديثا « هذه هى بلاد الخوف وأرض الرعب والاستهانة بالإنسان ، وكل القيم التى عرفتها الحياة ... إلخ » قارن السفاح ص٦ ـ الزهراء للإعلام العربى بالقاهرة ـ فكأننا نقرأ ما يقوله أفلاطون قديما عن سيراقوصه !!

٤ ـ ليس للطاغية قيم أخلاقية يحافظ عليها ، فلا وفاء بوعد ، ولا أصدقاء ، ولا كلمة شرف ، فها هو ينفى خاله « ديون » متهماً إياه بالتآمر ، ثم يسجن أفلاطون فى برج لا يبرحه إلا بإذن صريح منه ! وهكذا تبين أن الطغيان تدمير لقيم الإنسان الأخلاقية ، وليس السياسية فحسب .

٥ ـ لم يتورع ديونسيوس الأب عن محاولة اغتيال أفلاطون ، فليس ثمة « مفكر كبير» أمام الطاغية ـ حتى ولو كان أفلاطون نفسه . وكادت الفلسفة أن تخسر منارة لها فى العالم القديم ، لولا أن القدر ألهم سفير اسبرطة بالحل الثانى فباع الفيلسوف كما يباع الرقيق ! كما أعد شخصاً آخر من تلاميذه ليشتريه ويعتقه ! .

٦ ـ شيوع النفاق والتملق سواء من جانب الحاشية للطاغية أو من جانب الطاغية نفسه لمن يريد منهم قضاء حاجة . وفى الحالتين نجد دليلاً جديداً على انهيار الأخلاق فى عهد الطاغية ! فديونسيوس يحاول بالهدايا وأسباب التكريم المختلفة « يقنعنى بالشهادة أمام الرأى العام بأنه كان على حق عندما نفى ديون » (٣٣٣د ـ ص١٤٣) .

٧ ـ وأخيراً فإننا نستطيع أن نقول مع أفلاطون إن أسوأ ما يوجد على الأرض هو الطاغية سواء أكان فرداً أم جماعة من الغوغاء(١) . وفى استطاعتنا أن نعرف الطاغية ـ كما فعل أفلاطون ـ فنقول إنه مثل كل شر « سلب » ،فالحاكم الطاغية « سلب للحاكم الخيّر » ، كما أن الدائرة هى سلب للدائرة الصحيحة ، والسفسطائى هو سلب للفيلسوف الحق ، كما أن المرض هو سلب للصحة»(٢) .

---

(١) على الرغم من أنه يمكن أن نتحدث عن « طغيان الأغلبية » ـ وسوف نعود إليه فيما بعد ـ أو طغيان أى جماعة حاكمة أخرى ، فإن مصطلح الطاغية يطلق فى العادة على الحالات التى يسئ فيها حاكم فرد واحد استخدام السلطة السياسية .
انظر : The Encyclopedia Americana Vo1. 27 (art Tyranny P. 330)

(٢) المنقذ : قراءة لقلب أفلاطون ـ ص٢٩ للدكتور عبد الغفار مكاوى (ترجمة للرسالة السابعة مع مقدمة ودراسة ـ كتاب الهلال ـ العدد ٤٤٠ اغسطس ١٩٨٧) .

أما إلحاح الطاغية وحرصه على زيارة أفلاطون ثم تمسكه ببقائه فى الجزيرة وعدم السماح له بالرحيل(١) ، فينطبق عليه تماماً موقف المتنبى من كافور الإخشيدى الذى منعه هو الآخر من الرحيل ليفاخر بمقامه عنده وهو ما كان يعنيه المتنبى بقوله :

جوعانُ يأكل زادى ويُمسِكنىُ   لكى يقال عظيم القَدَرِ مقصودُ

ثانيا : تصنيف الدساتير

قصة أفلاطون مع الطاغية التى عرضناها فيما سبق ، تكشف عن أمرين مهمين :

الأول : اهتمام أفلاطون الشديد بالسياسة ، والتطبيقات السياسية ، وإصراره على أن يمحو من نفسه فكرة أنه « مجرد رجل نظرى عاجز عن إنجاز فعل واحد» على حد تعبيره . أما الأمر الثانى فهو الخبرة العملية لأفلاطون بالنظام السياسى عموماً ، وبأسوأ أنواع النظم وأكثرها فساداً بوجه خاص ، فهو يأكل ، ويشرب ، ويعيش مع الطاغية ، ويراه وهو يفكر ، وهو يتآمر ، وهو يغدق فى سفه حيث لا يجب الإسراف ، ويقتر فى جوانب أخرى ، ويبث العيون من حوله .. إلخ . باختصار يراه رأى العين أكثر من أى فيلسوف آخر .

والواقع أن أفلاطون كان يتوق للاشتغال بالسياسة كما يخبرنا فى بداية الرسالة السابعة ، وقد فرضت عليه الأحداث التى ألمت ببلاده الاشتغال بها ، فهو يشهد فى سن الثالثة والعشرين استسلام أثينا عام ٤٠٤ ق. م لعدوتها اللدود إسبرطة بعد حرب طاحنة ، كما بهرته التنظيمات العسكرية لإسبرطة ، وازداد إعجابه بها بعد انتصارها على أثنيا فى حرب البلبونيز(٢) . كما أنه عاصر حكم

---

(١) لم يكتف بعض الطغاة بمفكر أو فيلسوف ، لكنه أراد أن يقيم مدينة للعباقرة ، وآخر يخصص جائزة باسمه فى الشعر والأدب والفكر عموما لأنه ديونسيوس الجديد راعى الثقافة والفنون والآدب !!

(٢) إمام عبد الفتاح إمام « أفلاطون ... والمرأة » ص٣٥ وما بعدها ـ حوليات كلية الآداب ـ الحولية الثانية عشر ١٩٩٢/٩١ ـ جامعة الكويت .

الطغاة الثلاثين الذى أقامته إسبرطة فى أثينا بعد انتصارها ، وكان كريتياس ـ ابن عم أمه ـ واحداً منهم ! كما شهد أفلاطون سقوط هذا الحكم نفسه بعد عام واحد من قيامه (سبتمبر ٤٠٣ ق . م) ليحل محله نظام الحكم الديمقراطى الذى حكم بموت أستاذه سقراط ، وهكذا عاش أفلاطون وسط أخطر القلاقل السياسية فى بلاده ، كما أنه خبر بنفسه كثرة من النظم السياسية التى عاصرها ورفضها جميعاً . يقول :

« لقد أنعمت النظر فى معترك الحياة السياسية .. وانتهى بى المطاف أن أتبين بوضوح ، أن جميع أنظمة الحكم الموجودة الآن ، وبلا استثناء أنظمة فاسدة ، فدساتيرها لا يمكن إصلاحها جميعاً إلا بمعجزة . ولقد استفحل فساد التشريع، والأخلاق العامة ، بصورة مخيفة ، بحيث أصابنى الدوار فى النهاية أمام هذا الاضطراب الشامل ، وأنا الذى كنت فى النهاية مفعم النفس بالحماسة للحياة السياسية »(١) .

ولقد كان من الطبيعى أن يقوم أفلاطون بعد هذه التجارب كلها . لاسيما محاكمة سقراط وإعدامه ، ثم فشله هو مع طاغية سيراقوصة ، بطرح ما كان يطمح إليه من «عمل سياسى » ، ليتأمل بثاقب فكره هذه النظم التى جعلها فى دورة ، كل نظام يؤدى إلى الآخر ، وينتهى بأسوأ النظم جميعاً وأشدها فساداً ألا وهو الطغيان ، فكيف صنَّف فيلسوفنا هذه النظم .. ؟!

يرى أفلاطون أن النظم السياسية كلها يمكن أن تنحصر فى خمسة أشكال أساسية هى على النحو التالى :

١ ـ النظام الأرستقراطى Aristocracy(٢)

هو أفضل أنواع الحكم عند أفلاطون ، وهو حكم القِلّة الفاضلة ، ويتجه نحو الخير مباشرة ، ومن ثم فهو نظام الحكم العادل .

---

(١) الرسالة السابعة ٣٢٥ د و ٣٢٦ ب (الترجمة العربية ص ١٢٨) وقارن أيضا : جان جاك شوفالييه « تاريخ الفكر السياسى » ص٣٧ ـ ترجمة د. محمد عرب صاصيلا ـ المؤسسة الجامعية للدراسات ـ بيروت .

(٢) لفظ يونانى مؤلف من مقطعين هما Aristos اى الأفضل والأحسن و Kratia اى حكم، فهو حكم القلة الفاضلة .

٢ ـ الحكم التيمقراطى Timocracy(١)

وهو الحكم الذى يسوده طابع الطموح من محبى الشرف ، أو الطامحين إلى المجد ، الذين تكون وجهتهم ، السمو ، والتفوق ، والغلبة .

٣ ـ الحكم الأوليجاركى Oligarchy(٢)

وهى حكومة القِلّة الغنية ، حيث يكون للثروة مكانة رفيعة .

٤ ـ الديمقراطية Democracy(٣)

التى هى حكم الشعب حيث تقدر الحرية تقديراً عالياً .

٥ ـ حكومة الطغيان Tyranny

وهى حكومة الفرد الظالم ، أو الحاكم الجائر ، حيث يسود الظلم الكامل بغير خجل أو حياء .

وهذا الترتيب التنازلى للحكومة ، يقابل الترتيب التنازلى للعصور التى عاشها الإنسان ، كما يرويها الشاعر « هزيود Hesiod » فى كتابه الأعمال والأيام(٤) ، والتى تسير على النحو التالى :

(أ) العصر الذهبى وهو أزهى العصور ، ويقابل الحكم الأرستقراطى أعلى أنواع الحكم عند أفلاطون .

(ب) ويليه العصر الفضى وهو يقابل الحكم التيمقراطى .

(ج) ثم العصر البرونزى أو النحاسى ، ويقابل حكم الأوليجاركية .

---

(١) مؤلفه من مقطعين يونانيين هما Time يعنى الشرف أو المجد و Krati أى حكم ، فهو حكم المتطلعين إلى الشرف أو الطموحين إلى المجد .

(٢) مؤلفة من مقطعين يونانيين هما Oligos قلة غنية و Kratia أى حكم ، فهى حكومة القلة الغنية التى تعمل لصالحها الخاص .

(٣) مؤلفة من مقطعين Demos شعب و Kratia أى حكم : فهى حكم الشعب ، لكن أفلاطون يفهمها على أنها تعنى حكم الجماهير أو الغوغاء .

(٤) قارن دراسة ليون شتراوس عن أفلاطون فى كتاب History of Political Philosophy p. 61.

(د) عصر الأبطال الذى يماثل الحكم الديمقراطى . العصر الحديدى الذى انحطت فيه نفوس الناس وهو يشبه حكم الطغيان[١] .

ويذهب أفلاطون فى محاورة « الجمهورية » إلى أنه يوجد من أنواع النفوس ، بقدر ما يوجد من أنواع متميزة من الحكومات .. أو قل إن للحكومات أنواعاً خمسة ، وللنفوس بدورها أنواع خمسة ..[٢] إذ يعتقد سقراط أن هناك خمسة أنواع من الحكم ، يماثلها خمس شخصيات من البشر ، فالرجل الطموح إلى المجد يقابل الحكم التيمقراطى ، والتميز الذى ظل سائداً فى علم السياسة بين الشخصية السلطوية والشخصية الديمقراطية يقابل المجتمعات المتسلطة والمجتمعات الديمقراطية ، كذلك يقابل سقراط بين النفس الملكية أو الأرستقراطية أو التيمقراطية أو نفسية الطاغية .. إلخ ، وبين أنظمة الحكم المماثلة[٣] .

> « ولهذا يجدر بمن يريد دراسة شخصيات الرجال أن يدرس الدول التى ينتمون إليها ، لأن جميع نظم الإنسان لا تعدو أن تكون تعبيرات عن نشاطه العقلى ، فنظمه هى آراؤه ، والقانون هو جزء من تفكيره ، والعدالة هى عادة من عاداته العقلية »[٤] .

اهتم أفلاطون بدراسة هذه النظم التى سادت عصره ، ووجدها تنهارالواحدة بعد الأخرى ، فحاول أن يضع نظاماً لتعاقبها ، كيف ينتقل الواحد منها إلى الآخر، والنوع الأول هو وحده نوع الحكم الصالح الخيِّر حيث تحكم النخبة الفاضلة ، ويتربع الحاكم الفيلسوف الذى وقف على الفضيلة ، والعدالة ، والمساواة .. إلخ كاملة فى عالم المثل . أما بقية الأنواع الأربعة فهى فاسدة ، ويهمنا

---

(١) يروى هزيود أن الإله بروميثيوس خلق الرجل وعاش وحيداً فى جنة دانية القطوف ، فكان العصر الذهبى ، ثم بعد أن سرق النار وإعطاها للرجل خلق زيوس الفصول الأربعة فلم يعد الزمان ربيعا دائما ، فانتقل الرجل إلى العصر الفضى ، لكن عندما خلقت المرأة بدأ العصر النحاسى بما جلبته معها من أمراض وآفات ، ثم كثرت المصائب فانتقل إلى العصر الحديدى حيث تغلغلت الخطيئة . راجع بحثنا « أفلاطون ... والمرأة » ص ٢٢ .

(٢) أفلاطون « الجمهورية » ٤٤٥ د ـ ص٣٣١ من ترجمة الدكتور فؤاد زكريا .

(٣) Leo Strauss: History of Political Philosophy p. 61

(٤) Ibid p. 62

هنا أن نتوقف قليلاً عند شكل الحكم الديمقراطى الذى سيظهر منه الطغيان ، لكن قبل ذلك لابد أن نسأل كيف تنشأ الديمقراطية ؟! وكيف تنهار ؟! .

أ ـ النظام الأوليجاركى :

تنشأ الديمقراطية من النظام الأوليجاركى ، فهو أول نظام تظهر فيه الرغبة عارمة فى الثراء ، واقتناء المال بغير حد ، ذلك لأن النظام الأوليجاركى هو نظام من الحكم يقوم على الثروة ، ويحكم فيه الأغنياء دون أن يشاركهم الفقراء فى السلطة . وهم فى سعيهم إلى المزيد من الثروة يقل تقديرهم للفضيلة بقدر ما يزداد تقديرهم للمال ، لأن الثروة والفضيلة لا يجتمعان ،

« .. إذ بينهما ذلك الفارق الذى يجعل كفة إحداهما تنخفض كلما ارتفعت الأخرى إذا وضعتا على كفتى ميزان ، فإذا كرمت الثروة والأثرياء فى دولة ما ، قلّ تكريم الفضيلة والفضلاء فيها حتماً »(١) .

وهكذا تسرى بين المواطنين نغمة احترام المال ، فيتملقون الرجل الثرى ويعجبون به ، ويصعدون به إلى منصة الحكم ، بينما نراهم يحتقرون الفقير ، وهكذا يصبح المجتمع جشعاً إلى المال والربح ! بل إن الأمر ليصل إلى حد أن تقوم الدولة بوضع قانون يحدد شروط الامتياز فى الأوليجاركية بحد معين من الثروة يزداد كلما كانت الأوليجاركية قوية ، وينخفض كلما كانت ضعيفة . وهكذا يحرم من أدوار المهام العامة كل من لا تسمح لهم ثروتهم ببلوغ هذا الحد المعلوم»(٢) . ويعتقد أفلاطون أن اختيار الحكام على أساس ثرائهم مبدأ معيب فى ذاته ، وإلا فلك أن تتخيل ماذا يحدث لو أننا طبقناه مثلاً فى قيادة السفينة؟! فقلنا إن ربان السفينة لابد أن يُختار على أساس ما لديه من ثراء ، ويستبعد الفقراء على الرغم مما قد يكون لديهم من تفوق فى هذا المضمار ؟ لاشك أن الرحلة ستنتهى عندئذ إلى كارثة .

تلك نقيصة بارزة فى الحكم الأوليجاركى ، لكنها ليست الوحيدة ، فهناك

---

(١) أفلاطون « الجمهورية » ٥٥٠ ، الترجمة العربية ص٤٦٥ ـ ٤٦٦ . وقارن بحثنا « أفلاطن .. والمرأة » ص ٥٧ وما بعدها .

(٢) الجمهورية ٥٥١ (الترجمة ص٤٦٦) .

نقيصة أخرى لا تقل عنها أهمية ، وهى أن الدولة تفقد وحدتها ، وتغدو دولتين لا دولة واحدة : دولة الأغنياء ثم دولة الفقراء . وهما دولتان تعيشان على الأرض نفسها ، وتتآمر كل منهما على الأخرى بلا انقطاع(١) .

نقيصة ثالثة هى أن هذه الدولة ستكون عاجزة عن شن أية حرب ، ذلك لأنها مضطرة إلى تسليح الشعب ، لكنها عندئذ ستخشاه أكثر مما تخشى الأعداء ، فجمهور الشعب فقير ، والسلاح معه خطير! ، لكنها من ناحية أخرى إذا لم تسلحه فسوف يجد أفراد هذا النظام انهم قلة (أوليجاركيون) فى المعركة ، فضلاً عن أن تقتيرهم يحول بينهم وبين الإنفاق على الحرب .

ولما كانت الغالبية العظمى من أفراد الشعب فى هذا النظام فقراء ، فسوف يوجد فيها متسولون ، وإلى جوارهم لصوص ، ونشالون ، وسارقو معابد وأشرار من كل نوع ، ولابد أن نعزو وجود هؤلاء الأشرار إلى الجهل وسوء التربية ، وإلى نوع الحكومة الفاسدة .

والحاكم فى الدولة الأوليجاركية هو نفسه رجلان فى رجل واحد ، كما أن دولته دولتان فى دولة واحدة ، وصفة البخل الغالبة عليه هى خليط من التزمت والطمع ، ولا مناص من حدوث صدام بين الاثنين رغم ما بينهما من اتحاد مؤقت(٢) .

ب ـ الانتقال إلى الديمقراطية :

إن الثروة التى تهالك عليها النظام الأوليجاركى هى التى تتسبب فى هدمه وتدميره ، وذلك لأن أبناء الموسرين ، والأغنياء ، والنبلاء ، يألفون الإسراف والإنفاق على الملذات . ويصعب جداً فى أية دولة تمجد الثروة أن يتسم شبابها

---

(١) Leo Strauss: History of Political Philosophy p. 63 & city. and Man p. 130

(٢) أرنست باركر « النظرية السياسية عند اليونان » الجزء الثانى ص١٣٦ ـ ١٣٧ ، وهو يرى أن صورة الرجل الأوليجاركى التى رسمها أفلاطون هى الصورة التى يتندر بها الساخرون عن الأخلاق الإنجليزية الآن .

بالاعتدال وضبط النفس . وهكذا يدفع الحكام بغفلتهم ، وبتركهم الحبل على الغارب للإسراف ، رجالاً صالحين إلى الفقر والعوز ، ويظل الحقد يملأ نفوسهم فيتآمرون على أولئك الذى اقتنوا ثرواتهم ، وعل بقية المواطنين ، وتهفو نفوسهم إلى الثروة . فالمجتمع الذى انقسم إلى دولتين : أغنياء وفقراء . تأخذ فيه رقعة الفقراء فى الاتساع لإسراف الأغنياء ، ويزدادون حقداً على كل من يملك الثروة ، فى الوقت الذى يضعف فيه من تبقى من الأغنياء الذين أسلمهم الترف إلى الرخاوة ، وأوهن البذخ من عزائمهم ! ويصف أفلاطون انقسام المجتمع فى الدولة الأوليجاركية وصفاً رائعاً فيقول :

« إذا حدث فى مثل هذه الظروف أن تقابل الحكام والمحكومون فى صعيد واحد فى معركة برية ، مثلاً ، فإن الفرصة تتاح لهم عندئذ أن يرقب بعضهم البعض وهم فى لحظة الخطر . وعندئذ لن يستطيع الأغنياء أن يحتقروا الفقراء ، بل إن الذى يحدث فى أغلب الأحيان حين يقف فقير هزيل لفحته الشمس المحرقة فى ساحة الوغى إلى جانب غنى ترعرع فى الظلال الوارفة ، وتراكم على جسده الشحم الزائد ، فلهثت أنفاسه ، وبدت عليه مظاهر العجز ، فلابد أنه قائل لنفسه إن هؤلاء الناس لم يصبحوا أثرياء إلا لأن الفقراء جبناء ، فإذا اجتمع الفقراء معاً فى خفية عن أعين الباقين ، فسوف يقولون لأنفسهم دون شك ، إ هؤلاء الناس لا يصلحون لشئ . بل إنهم جميعاً تحت رحمتنا ! »(١) .

وتظهر الديمقراطية عندما ينتصر الفقراء على أعدائهم ، فيقتلون بعضهم وينفون البعض الآخر ، ويقتسمون أمور الحكومة والرئاسة بالتساوى ، بل إن الحكام فى هذا النوع من الدول غالباً ما يختارون بالقرعة .

ويصبح كل فرد فى مثل هذه الدولة حراً ، بل إن الحرية تسود الجميع ، وحينما تسود الحرية يكون فى وسع كل شخص أن ينظم طريقته فى الحياة كيفما يشاء . ولما كانت هذه الدولة تشتمل ، بفضل ما فيها من حرية ، على جميع أنواع الدساتير ، فإن المرء يمكن أن يتوجه إليها ليختار منها النظام الذى

---

(١) الجمهورية ٥٥٦ ، الترجمة العربية ص٤٧٤ ـ ٤٧٥ .

يروقه ، فهى ســـوق للدســـاتيـر يتـسنى للمـرء فـيـه أن ينتـقـى النمـوذج الذى يفضله !(١) .

وهكذا يصف أفـلاطون الدولة الديمقـراطيـة : « بالتهـاون والتسـاهل المفرط الذى يؤدى إلى حـالة « رائعـة » من الـفـوضـى ! ومظاهـر التنوع تقـوم على المسـاواة بين الناس «المتساوين وغير المتساوين معاً » ، حـتى يغدو العـبد مسـاوياً للمـواطن ، والمواطن مسـاوياً للعـبد ، والأجنبى الدخيل مسـاوياً لهمـا معـاً ! بل إنك لتجد الأستـاذ فى مثل هذه الدولة يخشى التلاميذ ويتملقهم ! ويسخر التلاميذ من أستاذهم ، ومن المشرفين عليهم ، وعلى الإجمال فإن الصغار يقفون على قدم المساواة مع الكبار، وينازعونهم الأقـوال والأفـعـال . أمـا الكبـار ـ رغـبة منهم فى إرضـاء الصـغـار ـ فـيشاركونهم لهوهم ، ومـرحـهم ، ويقلدونهم حـتى لا يظهـروا بمظهـر التسلط والاستبداد ! .

وينبـهنـا إرنست باركـر E. Barker إلى أن مـا يصـفـه أفـلاطـون تحت اسـم الديمقـراطيـة هـو مـا يصـح أن نلقبـه نحن بـاسـم « الفـوضـوية Anarchism » ـ فوضوية الشاعر شللى التى يكون الإنسان فيها(٢) :

« حـراً لا يقيده قيد ، ولا يخضـع لسيد ،

بل يكون إنسانـاً يتمتـع بـالمساواة ،

ولا ينتمى إلى طبـقة ، أو قبيلة ، أو أمة ،

---

(١) هى نفسها الفكرة التى عبَّر عنها فى القرن السابع عشر جاك بوسيه (١٦٢٧ ـ ١٧٠٤) Jaques Bossuet بقوله « عندما يستطيع الكل فعل ما يشاؤون فإن ذلك يعنى ألا أحد يستطيع فعل مـا يشاء ، وعندما لا يكون هناك سيد فـإن الكل سيد ، وحيث الكل سيد فالكل عبيد ! » .

(٢) غياب هذه الفكرة فى فهم الديمقراطية التى يتحدث عنها أفلاطون على أنها الفوضوية ، قد جعل بعض الباحثين يرفضون ظهور الطاغية من المرحلة الديمقراطية « القول بأن الاستبدادية تنبثق عن الديمقراطية ، وأن المستبد قد جاء به الشعب ، هو تحريف للواقع الملحوظ بنقل البحث إلى مجال التجريد » جان تشوار ـ تاريخ الفكر السياسى ـ ص٣٢ . ترجمة د. على مقلد ـ الدار العالمية للطباعة والنشر ـ بيروت ١٩٨٣ .

متحرراً من الخوف والعبادة ، والمركز الاجتماعى ،

ويكون صاحب العرش على نفسه .. »

فهذا الذى يصفه أفلاطون لا ينطبق على ما كانت تعنيه الديمقراطية المباشرة فى اليونان قديماً أو ما تعنيه الديمقراطية النيابية اليوم ، وبما أن أفلاطون يسوّى بين الديمقراطية والفوضى فإنه على هذا الاعتبار يدين مبدأيهما الأساسيين وهما، الحرية والمساواة ، ولا يرى أنهما مبادئ على الإطلاق[١] .

جـ ـ الانتقال إلى الطغيان :

حتى الديمقراطية تدمر نفسها بنفسها عندما تصل إلى حدها الأقصى فتنقلب إلى فوضى ، وبدلاً من أن يحكم الشعب نفسه بنفسه[٢] ، نرى حكم الجماهير أو الغوغاء الذى هو بحر هائج يتعذر على سفينة الدولة السير فيه ، لأن كل ريح من خطابة أو شعوذة من جانب الخطباء تحرك المياه وتعطل طريق السير . وتكون النتيجة أن يقفز الطاغية إلى كرسى الحكم لكى ينقذ البلاد من الفوضى .

وهكذا تنشأ الحكومة الاستبدادية ـ فيما يرى أفلاطون ـ بطريقة طبيعية من الحكومة الديمقراطية المسرفة فى حريتها لحد الفوضى ـ أى أن التطرف فى الحرية يولد أفظع أنواع الطغيان ، ويظهر وسط هذه الفوضى من يؤيده الناس قائداً عليهم ونصيراً لهم ، ويضفى عليه الشعب قوة متزايدة ، وسلطاناً هائلاً ، وفى كل مرة يظهر فيها طاغية ، يكون الأصل الذى يظهر منه هو هذا النصير ، فكيف يبدأ نصير الشعب فى التحول إلى الطاغية ؟!

(١) أرنست باركر « النظرية السياسية عند اليونان » الجزء الثانى ص١٤١ ـ ١٤٢ .

(٢) فى هذه الأوقات العصيبة التى تنهار فيها تقاليد الحكم القديمة ، وفى مثل هذا الجو من «اللاشرعية » ينفتح الطريق إلى التطور إما نحو الديمقراطية الحقة أو الدكتاتورية على نحو ما حدث فى مصر قبل الثورة مباشرة ، اى فى أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات. « وبذلك تنشأ الدكتاتورية أو نظم الطغيان عموما فى الأحوال التى تهيئ الحكم للديمقراطية ، ذلك لأن التحول نحو هذه الأنظمة الدكتاتورية قد يكون سطحيا ، فيتغير مركز السلطة دون أن يتغير شكل الحكم ، ويحدث هذا التغير بانقلاب أو ثورة داخل قصر الملك ، أو بتبديل عائلة بعائلة أخرى » روبرت ماكيفر « تكوين الدولة » ص ٢٧٨ ـ ٢٧٩ ، ترجمة د. حسن صعب ـ دار العلم للملايين ١٩٨٤ .

ثالثا : الطاغية .. الذئب !

يبدو أن أفلاطون كان على حق عندما ذهب إلى أن ظهور الطاغية مرهون بوجود ضرب من الفوضى أو التسيب فى الدولة ، بحيث يكون هو « المنقذ » الذى يعيد النظام ، والأمن ، والاستقرار إلى البلاد حتى يشعر كل مواطن أنه آمن على نفسه ، وأهله ، وماله .. إلخ . يقول أندروز فى كتابه عن « طغاة الإغريق » إنهم كانوا يظهرون فى فترات الأزمات(١) :

« بحيث يكون المبرر العام الشائع الذى يسوغون به الطغيان ـ وهو نفسه تبرير الدكتاتورية الآن ـ هو قدرة الطاغية أو الدكتاتورية على النهوض بحكومة فعالة ، بعد أن أصبح جهاز الدولة عاجزاً عن مواجهة الأزمات التى تظهر بسبب ضغوط خارجية أو توترات داخلية(٢) . ومن ثم كان الأمل ينعقد على ظهور حاكم قوى ، يعيد النظام والاستقرار إلى المدينة اليونانية ، هو : الطاغية(٣) ، وإن كان أندروز نفسه يستطرد ليقول : « عندما كانت الحاجة تدعو إلى وجود طاغية ، فإنه عندما يحكم كان يذهب فى حكمه أبعد من الأزمة التى جاء ليعالجها ، فالضرورة العامة شئ يتحد مع الطموح الشخصى، ولا يمكن الفصل بينهما بوضوح ، فضلاً عن أنه ليس من السهل على الحاكم المطلق أن يتقاعد ! »(٤) .

---

(١) قارن ما يقوله موريس دوفرجيه « يؤدى اضطراب الكيان الاجتماعى إلى ظهور الحكم الدكتاتورى وذلك عقب الحرب مثلا ، أو خلال أو بعد الأزمات الاقتصادية أو أزمات متصلة بالتركيب الاجتماعى أو متعلقة بالنظام القائم » ص ٣٤ فى الدكتاتورية ، ترجمة د. هشام متولى ـ منشورات عويدات ـ بيروت ١٩٨٩ .

(٢) قارن البيان الأول الذى أصدرته حركة الانقلاب العسكرى فى مصر فى (٢٣ يوليو ١٩٥٢) والذى يتحدث عن الفساد الذى سرى واستشرى فى البلاد ، وكيف عجزت الحكومات أنذاك عن مواجهته ، وكيف أنهم هم وحدهم القادون على إصلاحه .

(٣) A. Andrewes: The Greek Tyrants p. 7

(٤) المرجع السابق ، وقد كتب أستاذنا الدكتور فؤاد زكريا بمناسبة الانقلاب الذى اطاح برئيس تونس السابق « الحبيب بورقيبة » مقالا طريفا فى جريدة « الوطن » الكويتية يدعو فيه الحكام العرب إلى تقليد لاعبى الكرة الذين يعتزلون فى سن معينة بدلا من الإطاحة بهم فى سن متأخرة !! لكن للأسف لم يثبت ذلك فى أى فترة من فترات تاريخنا القديم أو الحديث الذى حكم فيه الطغاة عن طريق الانقلابات العسكرية ، ولك أن تقارن مثلا تاريخ الخلفاء الذى رواه جلال الدين السيوطى ، أو البداية والنهاية لابن كثير !!

وفضلاً عن ذلك فإن الصورة التى رسمها أفلاطون للطاغية مأخوذة من سيرة ديونسيوس الأول فى سيراقوصة ، حيث جاء هذا الطاغية فى أعقاب الديمقراطية أو بعبارة أدق نتيجة للاضطرابات التى حدثت فى الجزيرة ، وأدت إلى ما يشبه الفوضى ، ومن هنا نجد أفلاطون فى إحدى فقرات محاورة «الجمهورية » يشيرإشارة واضحة إلى تجربته الخاصة فى سيراقوصة عام ٣٨٧ ق. م. ويلاحظ « أرنست باركر » أنه يكاد يخرج من نطاق المحاورة ويتحدث بلسانه الشخصى ، ويرجو سامعيه أن يفهموا أن حكمه على الطاغية هو حكم رجل « فى مقدرته الحكم » ، عاش مع الطاغية فى مكان واحد ، ولمس حياته اليومية ، وعرف كل شئ عن علاقاته العائلية(١) .

يتولى الطاغية الحكم ، فى الأصل ، لكى ينقذ البلاد من حالة الفوضى التى تتردى فيها ، ويبدأ فى الأيام الأولى من حكمه فى التقرب من الناس :

« فى مبدأ الأمر لا يلقى كل من يصادفه إلا بالابتسام والتحية ، ويستنكر كل طغيان ، ويجزل الوعود الخاصة والعامة ، ويعفى من الديون ، ويوزع الأرض على الشعب وعلى مؤيديه ، ويتصنع الطيبة والود مع الجميع »(٢) . وفى الوقت ذاته يبدأ فى تكوين حرس قوى حوله بحجة المحافظة على مطالب الشعب ، ومراعاة لمصلحة الشعب ذاته »(٣) .

وبعد تكوين الحرس الجيد الذى يلتف حوله لحمايته ، يبدأ فى تأمين وجوده فى الداخل والخارج ، فبالنسبة لأعداء البلاد فى الخارج فإنه يتفاوض مع بعضهم، ويقاتل البعض الآخر حتى يتخلص منهم بشتى الطرق . ثم يتجه إلى الداخل فيتخلص من المناوئين له :

« وعندما يأمن هذا الجانب فإنه لا يكف أولاً عن إشعال الحرب تلو الأخرى حتى يشعر الشعب بحاجته إلى قائد ، وكذلك حتى يضطر المواطنون الذين أفقرتهم

---

(١) أرنست باركر : « النظرية السياسية عند اليونان » الجزء الثانى ص ١٣١ .

(٢) أفلاطون « الجمهورية » ٥٦٧ ترجمة الدكتور فؤاد زكريا ص ٤٩١ .

(٣) ما يذكره أفلاطون يدعمه أمران فى بلادنا ، الأول : تحول الجيش إلى حرس جمهورى يحمى كرسى الحاكم . والثانى : اعتبار أى نقد يوجه للحاكم شخصيا نقداً يوجه للبلاد كلها ، وللشعب ذاته ! ، وبالتالى فأى تآمر عليه هو ضد « مصلحة الشعب » لا ضد مصلحته هو !! .

الضرائب إلى الانشغال بكسب رزقهم اليومى بدلاً من أن يتآمروا عليه ! »[١]

وعندما يجد « زعيم الشعب » نفسه سيداً مطاعاً ، فإنه لا يجد غضاضة فى سفك دماء أهله ، فهو يسوقهم إلى المحاكمة بتهم باطلة ، وهى طريقة مألوفة لدى هذه الفئة من الناس ، إنه يحتقر القوانين المكتوبة وغير المكتوبة ، ولما لم يكن شئ يقف فى وجه الطاغية المستبد فإنه يصبح عبد الجنون أو ينقلب حكمه إلى كارثة[٢] فهو يقتل المواطنين ظلماً وعدواناً ، ويذوق بلسان وفم دنسين دماء أهله ويشردهم .. عندئذ يصبح هذا الرجل طاغية ويتحول إلى ذئب .. »[٣]

ويعتمد أفلاطون فى « تحول الطاغية إلى ذئب» على أسطورة يونانية تقول إن المرء إذا ما ذاق قطعة من لحم الإنسان ، ممتزجة بلحم قرابين مقدسة أخرى فإنه يتحول حتماً إلى ذئب ![٤] . وبالمثل فإن الحاكم الجبار الذى أمسك بدفة الحكم باسم « نصير الشعب » ، يبدأ فى سفك دماء المواطنين حتى لا يتآمروا عليه ، فكأنه بذلك يأكل لحم أخيه ، هكذا يتحول إلى ذئب مفترس ! ،

«فإذا شك أن لبعض الناس من حرية الفكر ما يجعلهم يأبون الخضوع لسيطرته، فإنه يجد فى الحرب ذريعة للقضاء عليهم ، بأن يضعهم تحت رحمة الأعداء ، لهذا السب كان الطاغية دائماً مضطراً إلى اشعال نيران الحرب ! »[٥] .

غير أن هذا المسلك لن يكسبه إلا كراهية متزايدة من مواطنيه ![٦] .

بيد أن ظلم الطاغية لا يعرف تفرقة بين المواطنين ، وليس للطاغية « صديق » فهو لا يمانع فى الغدر بالأصدقاء أو المعاونين إذا ما اشتبه فيهم :

---

(١) الجمهورية ٥٦٧ ـ جـ (الترجمة العربية ص ٤٩١) ، هذا أمر فى غاية الوضوح فى معظم الدول العربية التى يدخل بعضها فى حرب تلو الأخرى دونما نتيجة (كما فعل صدام فى حرب السنوات الثمانى مع إيران ، ثم فى غزوه للكويت ـ وكما فعلت مصر فى الدخول فى مغامرات لا معنى لها فى أفريقيا ، وفى اليمن ، كما كانت لحروبها مع إسرائيل نتيجة بشعة !!) .

(٢) جان توشار « تاريخ الفكر السياسى » ص٣١ ، ترجمة د. على مقلد ـ الدار العالمية للطباعة والنشر ـ بيروت ١٩٨٣ .

(٣) أفلاطون « الجمهورية » ٥٦٦ الترجمة العربية للدكتور . فؤاد زكريا ص ٤٨٩ .

(٤) أفلاطون : المرجع نفسه .

(٥) المرجع السابق .

(٦) أفلاطون : الجمهورية ٥٦٧ .

« فهو إذا وجد من بين أولئك الذين أعانوه على تولى الحكم ، والذين أصبحوا من ذوى السلطان والنفوذ فئة من الشجعان الذين يعبِّرون عن آرائهم بصراحة أمامه وفيما بينهم وينتقدون ما يقوم به من تصرفات .. فإن الطاغية لابد أن يقضى على كل هؤلاء إن شاء أن يظل صاحب سلطان . بحيث لا يترك فى النهاية شخصاً ذا قيمة سواء بين أصدقائه أو أعدائه »(١) .

وإذن فلابد له من « إبصار حاد »(٢) ، لكى يرى كل من تتوافر لديه الشجاعة أو عزة النفس أو الذكاء أو الثروة . وهكذا شاء طالعه أن يظل ـ طوعاً أو كرهاً ـ فى حرب دائمة مع الجميع ، وأن ينصب لهم الشراك ، حتى يطهر الدولة منهم ! ويا لها من طريقة فى التطهير ! إنها عكس طريقة الأطباء ، فهؤلاء يخلصون الجسم مما هو ضار فيه ويتركون ماهو نافع ، أما هو فيفعل العكس(٣) ؛ ذلك أنه لا يستأصل إلا المفيد والنافع ، لأن لا يقضى إلا على الشرفاء ، والمفكرين ، والشجعان ، والمخلصين ، الذى يرفضون نفاقه(٤) .

---

(١) المرجع نفسه .

(٢) هذا يفسر لك « التطور الهائل » فى أجهزة المخابرات عندنا ! .

(٣) أفلاطون « الجمهورية » ٥٦٧ ـ ص ٤٩٢ من ترجمة الدكتور . فؤاد زكريا .

(٤) كأن أفلاطون يتحدث عن تاريخنا القديم والوسيط والمعاصر !! والأمثلة لا حصر لها : من تعذيب المنصور لأبى حنيفة وحبسه ، وجلده ، ودس السم له فى النهاية لأنه رفض ولاية القضاء ، إلى جلده للإمام مالك وهو عارى الجسد غير مستور العورة تشهيرا به لذكره حديثا عن الرسول ﷺ لم يعجبه ، إلى التطهير الذى قامت به ثورة يوليو فى الجامعة وغيرها للتخلص مما هو نافع كما يقول أفلاطون ، إلى مظاهرات ١٩٥٤ التى هتفت أمام مجلس الدولة : « يحيا الجهل ، ويسقط العلم » إلى ضرب فقيه مصر الأول الدكتور عبد الرزاق السنهورى فى مكتبه ، إلى مذبحة القضاء، إلى القتل والسحل والتعذيب . ونسف القرى كاملة ، وضربها بالطيران والغازات السامة فى العراق وغير العراق ، إلى نبش القبور وإخراج االجثث وعظام الموتى ، لإلقائها فى البحر ، لأن تراب الأرض الطاهر لا يأوى الخونة ! . فظائع لا مثيل لها وكلها أمثلة تؤيد ما يقوله أفلاطون الذى يكاد يصف ما نعيش فيه !! .

لكن تصرفات الطاغية ، على هذا النحو ، تثير فى نفوس مواطنيه المزيد من الكراهية ، فيزداد بدوره حاجة إلى حرس أكبر عدداً وأشد إخلاصاً(١) :

« وهم سيتقاطـــرون عليـــه من تلقاء أنفسهم بأعداد كبيرة ، إذا ما دفع لهم أجوراً كافية ..»(٢) . ولكن المعجبين به لن يتجاوزوا أولئك الرفاق المنتفعين الذين يجتمعون به ، ويدافعون عنه ، لأنهم يعلمون أن سقوطه يعنى سقوطهم أيضاً « .. أما المواطنون الشرفاء ، فإنهم يمقتونه ، وينفرون منه..»(٣) .

لكن الرفاق المنتفعين ، أو بطانة الطاغية ، ليست مجموعة من الأصدقاء ، أو « رفاق السلاح » ! بل قد يكون منهم الكتاب والشعراء الذين يدفع لهم الطاغية بسخاء ، لأنه يعلم أن شهرته لن تكون إلا عن طريقهم . ولهذا فسوف نجد من الشعراء من يمتدح الطاغية ، ويرى أن الطغاة يكتبون الحكمة بفضل صحبتهم للحكماء ..

« ويقولون أيضاً إن الطغيان يقرب بين الناس وبين الآلهة ، وسنرى الشعراء يطوفون البلاد واحدة تلو الأخرى فيجمعون الجماهير ، ويستأجرون أصحاب الأصوات الجميلة المقنعة لكى يغروا الجماهير على الأخذ بدستور استبدادى!»(٤) .

---

(١) حتى يتحول الجيش فى النهاية إلى حرس جمهورى مهمته حماية الحاكم لا البلاد ، فإذا دخل حربا منى بهزيمة فى غاية البشاعة لأنه لم يكن فى برنامج تدريبه إلا الحراسة !! .

(٢) أفلاطون « الجمهورية » ٥٦٧ ـ ص ٤٩٢ ، وهذا هو تفسير الزيادات الهائلة فى رواتب العسكريين ! .

(٣) المرجع نفسه ٥٦٨ ص ٤٩٣ .

(٤) المرجع السابق ، وقارن قول الأخطل لآل مروان :

أعطاكم الله ما أنتم أحق به ... إذا الملوك على أمثاله اقترعوا

وقول الفرزدق لهم أيضا أن الله جعلهم الخلفاء ونصرهم على أعدائهم :

فالأرض لله ولاها خليفته ... وصاحب الله فيها غير مغلوب

ومن ذلك الكثير فى التراث العربى ـ فإذا أضفنا جريرا كان لديك شعراء السياسة فى بنى أمية « فقد كان الأخطل لسان الدفاع عن الدولة ، وصحافى السياسة القائمة ، كما أصبح رسول قومه لدى الدولة ، وكان يعيش فى البلاد ناعما بالحظوة والإكرام منادما ليزيد بن معاوية فى شرب الخمور ، ملازما له فى الحج إلى البيت الحرام » ، الجامع فى تاريخ الأدب العربى ـ ص ٤٦٥ ـ دار الجيل ـ بيروت ١٩٨٦ ، وكذلك « الأمويون والخلافة » للدكتور. حسين عطوان ص ٣٠ وما بعدها ـ دار الجيل عام ١٩٨٦، ويقال الشئ نفسه عن الدولة العباسية وشعرائها !!

ويغدق الطغاة الكثير من الأموال على الشعراء ، والكتاب ، والأنصار ، والأغوات ، كذلك يعدون « المكافآت والجوائز » والمهرجانات .. إلخ . ولا شك أنه لو كان فى الدولة كنوز مقدسة ، فسوف ينهبها كما ينهب أموال الضحايا من المواطنين . ومن الواضح أنه يعيش هو ورفاقه ، وحاشيته ، وبطانته ، وعشيقاته ، من ثروة أبيه - أى الشعب . وهكذا نجد أن الشعب الذى أنجب الطاغية يجد نفسه مضطراً لإطعامه هو وحاشيته(١) .

غير أن أفلاطون يتنبأ بأن الشعب سوف يدرك مدى الكارثة التى جلبها على نفسه يوم ساند الطاغية وارتضى حكمه : يقول

« إن الشعب سيدرك بحق ، مدى الحماقة التى ارتكبها حين أنجب مثل هذا المخلوق ورعاه ، ورباه ، حتى أصبح هذا المخلوق أقوى من أن يستطيع الشعب أن يطرده ! »(٢) .

ومعنى ذلك أن الكارثة الكبرى هى أن الطاغية سيمكن لنفسه بحيث يستحيل على الناس أن تتخلص منه ، وإذا كان أفلاطون يشبه الشعب بالأب الذى أنجب ابناً عاقاً هو الطاغية ، فإنه يتساءل :

« ما الذى يحدث إذا غضب الشعب ، وقال إنه لا يليق بابن زهرة العمر أن يعيش عالة على أبيه ، وأن الابن هو الذى ينبغى أن يعول أباه ، وأن هذا الأب لم ينجبه ولم يربه ليرى نفسه عبداً لعبيد ابنه حين يشب ، أو لكى يظل يطعمه هو وعبيده ، وتلك الحثالة التى تحيط به ، لكى يخلصه عندما يتولى قيادته من الأغنياء ؟ ولنفرض أن الشعب قد طلب منه مغادرة الدولة هو وحاشيته ، مثلما يطرد الأب من بيته ابناً عاقاً ، ومعه رفاقه الأشرار ، فما الذى يحدث عندئذ ؟! . ويجيب : أن الشعب سيدرك مدى الحماقة التى ارتكبها حين أنجب هذا المخلوق !. وينتهى أفلاطون إلى أن الطاغية ، لديه من الوقاحة ، ما يجعله يجرؤ على الوقوف فى وجه أبيه ، بل وضربه إن لم يستسلم لأوامره : « الطاغية قاتل لأبيه ، وهو بشر عاق لا يرحم شيخوخة أبوية ، وتلك هى حقيقة الطغيان الذى لا يختلف عليه اثنان! وهكذا فإن الشعب يستجير ، كما يقول المثل ، من الرمضاء بالنار ! إذ إن خوفه من الوقوع تحت سطوة الأحرار يجعله يقع تحت

---

(١) الجمهورية ٥٦٨- والترجمة ص ٤٩٤ .

(٢) الجمهورية ٥٦٩- والترجمة ص ٤٩٤ .

سطوة العبيد ! وهكذا تتحول الحرية المتطرفة الهوجاء إلى أقسى وأمَّر أنواع العبودية ، وأعنى بها الخضوع للعبيد .. »(١) .

رابعا : شخصية الطاغية :

أ ـ تصنيف الرغبات :

سبق أن ذكرنا أن أشكال الحكم الخمسة تقابلها خمس أنفس عند البشر ، أو خمس شخصيات من الرجال ، فكيف حدد أفلاطون ملامح شخصية الطاغية ؟!

يصنف أفلاطون فى نهاية الكتاب التاسع من الجمهورية رغبات الإنسان إلى نوعين أساسيين : رغبات ضرورية ، ورغبات غير ضرورية ، وهو تصنيف يقترب مما يقوله علم النفس الحديث عن الحاجات الأولية ، والحاجات الثانوية عند الإنسان . أما الأولى فهى تلك الرغبات التى لا نستطيع لها دفعاً . كما أن إشباعها مفيد لنا من ناحية أخرى ، فى حين أن الثانية لا يجلب إشباعها أى خير ، بل ربما عاد بالضرر علينا .

أما الرغبات الأساسية فهى كالرغبة فى الطعام مثلاً ، وهى ضرورية لأنها تفيد الصحة ، وتصون البدن ، ومن هنا كان إشباعها مفيداً ولازماً للحياة فى آن معاً . لكن إذا كان الخبز واللحم ضروريين للحياة فإن الإسراف فيهما ، أو الرغبة فى تجاوزهما إلى أنواع أخرى أكثر تنوعاً سوف يعد أمراً غير ضرورى(٢) . أما النوع الثانى من الرغبات ، وهو غير الضرورى ، فربما كان أوضح نموذج له : الملذات والرغبات التى يظهرها اللاشعور فى الأحلام ، أعنى

« عندما يُغيب الكرى ذلك الجزء العاقل الرقيق من النفس الذى يتولى التحكم فى الجزء الآخر ، وينطلق الجزء الحيوانى المتوحش فى النفس من عقاله مثقلاً بالطعام والشراب ، فينفض عن نفسه النوم ، ويبحث عن مجال لنشاطه ، ومتنفس لشهواته . والنفس هاهنا لا تخجل من شئ قط!! كما لو كانت قد تخلت عن كل حياء ، فلا تتردد فى ارتكاب أية جريمة ولا تستحرم أى طعام !!»(٣) .

---

(١) الجمهورية ٥٦٩ـ والترجمة ص ٤٩٥ .

(٢) أفلاطون : الجمهورية .

(٣) الجمهورية ٥٧١ ، الترجمة ص٤٩٧ .

ويصـوّر أفـلاطون ، ببـراعـة ، كيف يـخـرج « الـطـاغـيـة » من إهـاب الرجل الديمقـراطى فهو ابنه ! ، وكيف يندفع نحـوالرغبـات الهـوجـاء ، فيـتولد فى نفسـه حب جـارف يرعى الرغبـات المتطرفـة ، وعندئذ تحـتل هـذه الرغبـة الموقع الرئيـسـى فى النفس ، وتتـخـذ من الجنون زعـيـمـاً لحـراسـتـهـا ، وتثـور ثورة هـوجـاء ، فـإذا صادفت بعض الرغبات أو الأنظار العاقلة التى لا يزال فيها بقية من حيـاء ، فإنها تقـتلهـا أو تطردها بقسوة ، حـتى تطهـر النفس من كل اعـتدال ، وتدعـو الجنون لكى يحل مـحلهـا ! وهكذا يغدو المرء طاغـيـة حين يصبح ، بـالطبع أو بالتطبع ، أو بهما معاً ، جامعاً بين صـفات السكير ، والعـاشـق ، والمجنون(١) .

على هذا النحـو تتكون الملامح العـامة للطاغـية عندمـا تسيطر عليـه الرغبات اللاواعـيـة (اندفـاع اللاشـعـور الهـمـجى كمـا يقـول فـرويد) وتتـحـكم فى سـلـوكـه ، فكيف تسير حياة مثل هـذا الرجل .. ؟!

ب ـ حياة الطاغية :

يصـور أفـلاطون حيـاة الطاغـيـة منذ اللـحظة التى تسيطر عليـه فيـهـا الرغبات والميول الشـهـوانية الجامـحة التى لا تـعرف حـداً للإشبـاع . يصـور هـذه الحياة على أنهـا سلسلة من « أعـياد اللذة، والمـآدب ، والعشـيـقات ، وغـيـرهـا من الانحـرافـات المنحـلـة » (٢) . والمقـصـود بالطبع أنـه مـا دامت الرغـبـات والميـول الشـهـوانيـة هـى المسيطرة، فـسـوف يعيش مـثل هـذا الإنسـان حـياة بوهـيمـيـة بلا قيم ولا مـبادئ ، بل إن هـذه الرغبات سـوف تخلق رغـبات أخرى على المسـتـوى نفسـه من البهـيمية « فيظهر فى كل ليلة العديد من الشهوات العنيفة الملحة التى يقـتضى إشـباعـها شروطاً متباينة! » . وإشـباع هـذه الرغبـات المنوعة المتجددة كل يوم يحتاج إلى مال وإنفـاق ، وسـرعان مـا تنضب مـوارده فـيبدأ فى الاقـتـراض ، كمـا يبـدأ فى تبـديد ميراثه وممتلكاته ، لكن عندمـا يأتى عليها جميعـاً ، ولا يبقى منها شئ ، لا تكون الرغبات قـد ارتوت . لأنها متجددة ومـتنوعة وولاّدة لرغبات أخرى ! فـتصرخ هذه

---

(١) المرجع نفسـه .

(٢) المرجع السـابق نفسه .

الرغبات العنيفة العديدة وتلدغه هذه الشهوات ، فيجرى هنا وهناك كالمخبول ، باحثاً عن صديق أو جار .. إلخ يملك شيئاً يأخذه منه بالخديعة أو بالإكراه ! ، لأنه إذا أراد ألا يروح ضحية الآلام المبرحة ، والهموم الثقيلة ، فإن عليه أن ينهب من كل مصدر : وسوف يبدأ بالبيت فيدعى أنه قيّم على أبيه وأمه فينهبهما بعد أن يكون قد بدد نصيبه من أموالهما ! .إنه الآن لا يريد نصيبه فقط ، وإنما يريد أن ينفق عن سعة من أموال والديه ، فإن لم يستسلم الأبوان لمطالبه لجأ إلى السرقة أو الخداع ، ثم إلى العنف ليسلبهما ما يملكان ، فإن تمسكا بعنادهما ، وأصرا على مقاومته ، فإنه لا يحجم عن سلوك الطاغية الذى لا يرحم أحداً ، ولا يقيم وزنا للأخلاق والقيم : إنه لا يتورع عن ضرب أمه أو الإساءة إلى أبيه المسن(١) .

وتتكدس الرغبات فى نفس الابن الطاغية ، فيحاول أولاً أن ينقب جدار البيت، أو يسرق عابر سبيل فى جنح الظلام ، أو أن ينهب المعابد ! .لقد ولد هذا الشاب لأب ديمقراطى كما ذكرنا ، ولقد كان فى البداية خاضعاً للقوانين ولسلطة أبيه ، ولم تكن هذه الرغبات المنحرفة ، أو الأفكار السيئة ، تنطلق من عقالها إلا أثناء النوم ، أما بعد أن تحول إلى طاغية مستبد فإنه يصبح طوال حياة اليقظة ـ أعنى طوال حياته الواعية ، ذلك الرجل الذى كان يصبحه من آن لآخر أثناء نومه ، أى أن القوى اللاعقلانية واللا شعورية هى التى طغت على سلوكه ، وأصبحت مسيطرة على كل تصرفاته ، ربما كان فى السابق يحلم أنه يسرق أو يقتل أو يرتكب فعلاً فاضحاً ـ إلخ . أما الآن فهو يستبيح لنفسه إراقة الدماء وأكل أى طعام محرم ، وارتكاب أى سلوك شائن ، واقتراف أية رذيلة .. إلخ . وهكذا تسوقه

---

(١) كانت الخيزران « أم الهادى » ـ الخليفة العباسى الرابع ـ سيدة تغدو المواكب إلى بابها ، فزجرها ابنها عن ذلك وكلمها بكلام وقح ، وقال : لئن وقف ببابك أمير لأضربن عنقه ، ثم بعث إليها بطعام مسموم لكنها أطعمت منه كلبا فمات ، فعمدت إلى قتله ! تاريخ الخلفاء للسيوطى ص٢٨٠ ، ونيرون Neron (٣٧ ـ ٦٨) إمبراطور روما (٥٤ ـ ٦٨) اتبع فى البداية نصائح معلمه الفيلسوف الرواقى الشهير Seneca ثم طغى فأجبر معلمه وأستاذه على أن ينتحر بقطع أحد شرايينه ، وقتل أجريبا أمه ، وقتل أوكتافيا زوجته ، وأحرق روما واتهم المسيحيين بحرقها .. وفى النهاية انتحر ! .

القوى اللاواعية ـ التى تحدث عنها فرويد بالتفصيل بعد ذلك بأكثر من عشرين قرناً ـ إلى الفوضى والاضطراب ، مثلما يقود الطاغية الدولة إلى مغامرات طائشة !(١) .

جـ ـ أعوان الطاغية :

مثل هذه الشخصية البهيمية ، أو الحيوان الأكبر ـ كما يسميها أفلاطون ـ لن تصادق إلا رفاق السوء ، ولهذا ينبغى ألا نندهش عندما نجد أعوان الطاغية يمارسون مجموعة من « الجرائم البسيطة » كالسرقة أو السلب أو « ثقب الجدار» أو اغتصاب أموال المارة وملابسهم ، وبيع الأحرار على أنهم عبيد ، وإذا كانوا يجيدون الحديث احترفوا الوشاية ، وشهادة الزور أو الاتهام الكاذب مقابل رشوة ونحن نصف هذه الجرائم بأنها « بسيطة » بالنسبة للجرائم الفادحة التى يرتكبها الطاغية ، فهذه الآثام كلها ، لا تكاد تكون شيئاً مذكوراً ، إذا ما قورنت بما يجلبه الطاغية على الدولة من بؤس ودمار وبلاء .

ويشير أفلاطون إشارة نافذة إلى أن هؤلاء الأعوان يمكن أن يخلقوا الطاغية ! يقول : « إذا وجد فى الدولة عدد كبير من هؤلاء الناس ، ومن أتباعهم ، وشعروا بقوتهم ، فإن هؤلاء ـ مستعينين بغباء الشعب ـ هم الذين يخلقون الطاغية ، إذ ينتقونه . لأنه هو الشخص الذى تنطوى نفسه على أكبر قدر من الطغيان »(٢) . وعندئذ إما أن يستسلم له الشعب طواعية ، أو يعمل هذا الطاغية ـ الذى لم يتورع من قبل عن إيذاء أبيه وأمه ـ على معاقبة قومه إن أمكنه ذلك : فيدخل بينهم عناصر جديدة من بين أنصاره المقربين ، ويخضع لهم أهله الذين كانوا من قبل أعزاء لديه ، والذين هم شعبه ، ويجعلهم عبيداً لهؤلاء الغرباء .. وهكذا تصل رغباته الطاغية إلى اكتمال تحققها .. !

إن هذا الطاغية اعتاد قبل أن يستولى على زمام السلطة أن يختلط بالمنافقين الذين هم على استعداد لخدمته فى كل شئ ، فإذا كان هو فى حاجة إلى خدمة

---

(١) أفلاطون « الجمهورية » ٥٧٥ أ ـ الترجمة العربية ص٥٠١ .

(٢) الجمهورية ٥٧٥ ـ أ ، ص ٥٠٢ .

يؤديها له شخص آخر ، فإنه يقف أمامه فى مذلة وكأنه كلب خاضع متظاهراً بالإخلاص ، حتى إذا قضى منه مأربة أدار له ظهره[١]. وهكذا نرى الطغاة طوال حياتهم : « لا يجدون لهم صديقاً ، وإنما هم إما سادة مستبدون ، وإما عبيد خاضعون ! .أما الحرية والصداقة الحقيقية، فتلك نعمة لا يذوقها الطغاة أبداً »[٢] . وعلى ذلك فإن المرء يكون على حق ، إذا قال عنهم إنهم لا يعرفون الإخلاص ، وهم أيضاً ظالمون بكل معنى الكلمة .

وأخيراً لابد لنا أن نقول إن أسوأ أنواع الإنسان هو الذى يسلك فى يقظته على النحو الذى قلنا إن الناس يسلكونه فى منامهم ، لأن الجانب العاقل يحد من الجانب الحيوانى فى الإنسان ويكبته ، فإذا نام هذا الجانب العاقل ، وهو الجانب الإنسانى على الأصالة ، انطلق الجانب الحيوانى من عقاله يعربد كما يحلو له ، وكأن الشخص فى هذه الحالة هو مجرد حيوان ! . فماذا نقول إذا أمسك هذا « الحيوان الأكبر » زمام السلطة فى الدولة .. ؟! بل ماذا نقول إذا طالت مدة رئاسته لهذه الدولة؟! وما قولك فى « أنه لا يتقاعد أبداً ، فهو إما أن يموت ، أو يطيح به شخص آخر ! . يقول أفلاطون إنه كلما طالت مدة ممارسته للطغيان ، ازدادت هذه الطبيعة تأصلاً فيه .. وهكذا نجد أن الرجل الطاغية يشبه دولة الطغيان ، مثلما أن الرجل الديمقراطى مشابه للدولة الديمقراطية وهكذا الحال فى الباقين[٣].

د ـ النفس الطاغية :

الدولة والفرد ، إذن ، متشابهان ، وكل منهما يتبين بأحوال الآخر . والدولة التى يحكمها طاغية لا يمكن أن تكون حرة ، وإنما هى مستعبدة إلى أقصى حد ، وإذا كانت الدولة مشابهة للفرد ، فلابد أن تتغلغل هذه العبودية فى نفس الفرد الطاغية أيضاً ، بحيث نجده يحمل نفساً وضيعة إلى أقصى حد ، بل تهبط أشرف أجزاء نفسه إلى أدنى مرتبة من مراتب العبودية ـ علما بأن أخسَّ هذه الأجزاء هو

---

(١) المرجع السابق ، والواقع أن أفلاطون يعبر هنا عما قاله المنصور فى « حكمته الخالدة » إذا مد عدوك إليك يده فاقطعها إن أمكنك ، وإلا فقبلها » تاريخ الخلفاء للسيوطى ص ٢٦٨ .

(٢) الجمهورية ٥٧٦ ب .

(٣) المرجع السابق ٥٧٦ ـ جـ .

الذى يصبح سيداً مسيطراً على تصرفاته وسلوكه . ومن هنا كانت النفس التى يسيطر عليها الطغيان لا تفعل ـ بدورها ـ ما تريد ، أعنى ما تريده النفس بأسرها ، وإنما هى دائماً مدفوعة بقوة الجوانب الوضيعة . وإذن فالنفس الطاغية لابد أن تكون فقيرة هزيلة يستبد بها الرعب ، وتعانى الآلام والأنين ، والشكوى، والتذمر ! ،

« فقيرة هى النفس التى تنظر إلى باطنها فتجد خواء ، فتمتد إلى خارجها لتقتنى ما يسد لها هذا الخواء ، وماذا تقتنى ؟ تتصيد أناساً آخرين ذوى نفوس أخرى لتخضعهم لسلطانها ! إنها علامة لا تخطئ فى تمييز أصحاب النفوس الفقيرة من سواهم ، فحيثما وجدت طاغية ـ صغيراً كان أو كبيراً ـ فاعلم أن مصدر طغيانه هو فقر نفسه . إن المكتفى بنفسه لا يطغى . إن من يشعر فى نفسه بثقة واطمئنان ليس فى حاجة إلى دعامة من سواه »(١) .

وهكذا تكون النفس الطاغية فقيرة جدباء هزيلة ، ويكون الرجل الطاغية أفقر وأتعس الناس أجمعين ، لا يفوقه فى تعاسته سوى الرجل الذى وضعته الأقدار هو وزوجته ، وأطفاله ، وعبيده ، فى صحراء قاحلة لا يجد فيها عوناً من أحد ، فيعيش فى حالة من الرعب والهلع الشديد ، مترقباً على الدوام أن يقوم عبيده باغتياله هو وأطفاله وزوجته فيضطر إلى تملق عبيده ، واستمالتهم بالوعود ! ، ولذا فسوف يظل الطاغية حبيس حشد هائل من المخاوف والرغبات(٢) .

وهذا هو المحصول الوفير من الشرور التى يجنيها ذلك الذى يسئ التحكم فى نفسه فيصبح أشقى الناس جميعاً ، وهو الرجل الطاغية الذى تسوقه الأقدار ، فيأخذ على عاتقه حكم الآخرين ، مع أنه عاجز عن حكم نفسه ! وكأنه مريض عاجز ، لكن الأقدار تدفعه إلى أن يقضى بقية حياته مصارعاً فى المسابقات الرياضية بدلاً من أن يلزم الفراش ! وهو موقف يعبر عن خُلف لا معقول .

وهكذا نصل مع أفلاطون ، إلى حقيقة مهمة ، وهى أن الطاغية الحقيقى هو فى واقع الأمر ـ وعلى خلاف ما يظن الناس ـ « عبد » بالمعنى الصحيح ، بل هو شخص بلغ أقصى درجات العبودية ، ما دامت دوافعه الحيوانية هى التى تسيطر

---

(١) د. زكى نجيب محمود « ... والثورة على الأبواب » ص ٧٧ ـ الأنجلو المصرية ، وباسمها الجديد « الكوميديا الأرضية » وقد أصدرتها دار الشروق .
(٢) أفلاطون : الجمهورية ٥٧٦ ـ د .

عليه وتدفعه إلى تملق الناس[١] . وهو يقضى حياته فى خوف مستمر ، ويعانى على الدوام آلاماً مرهقة ، ويبدو أكثر الناس بؤساً ، بل يمكن أن نضيف إلى تلك الشرور شراً آخر ، وهو أن السلطة تنمى كل مساوئه ، وتجعله أشد حسداً وغدراً وظلماً ، وأقل أصدقاء ، وأشد فجوراً وأمعن فى احتضان كل الرذائل .. إلخ . مرة أخرى : ذلك كله يجعله أتعس الناس قاطبة ، بل إن تعاسته هذه تجعله يفيض أيضاً على كل من يحيط به .

ويرتب أفلاطون الأنواع الخمسة من الطباع ليحدد الدرجات المتفاوتة من السعادة بادئاً بأسعد الجميع لتكون على النحو التالى : الطبع الملكى ، ثم التيمقراطى ، والأوليجاركى ، والديمقراطى ، وأخيراً : الطاغية !

ذلك لأن أسعد الناس هو أعدلهم وأصلحهم ، وهو أقربهم إلى الملكية الحقة (أو قل إنه الملك الفيلسوف !) وهو أقدرهم على حكم نفسه ، ومن ثم على أن

---

(١) هى نفسها الفكرة التى سيذهب إليها هيجل حين يقول إن الحاكم الشرقى هو الوحيد «الحر» ، لكننا لو تأملناه بدقة لوجدناه عبداً لغرائزه وشهواته . شأنه شأن الإنسان الطبيعي أو الإنسان فى حالة الطبيعة ، ومن هنا نراه يعارض بشدة فكرة « روسو » التى تذهب إلى أن الإنسان حر بالطبيعة ويقول إنه : على العكس عبد من زاويتين .. عبد للداخل ـ أى لغرائزه وشهواته وانفعالاته .. إلخ . ثم هو عبد للخارج ـ أعنى أنه عبد لظواهر الطبيعة التى لا يعرف لها تفسيرا ، فالريح التى تقتلع كوخه لا يجد أمامه سوى عبادتها .. إلخ ، يقول إن الشرقيين لم يتوصلوا إلى أن الإنسان بما هو إنسان حر .. وكل ما عرفوه هو أن شخصا معينا حر .. لكن حرية ذلك الشخص الواحد لم تكن إلا نزوة شخصية وشراسة وانفعالا متهورا وحشيا .. ومن ثمّ فإن هذا الشخص الواحد ليس إلا طاغية .. لا إنسانا حراً .. « العقل فى التاريخ » ص ٨٧ ، العدد الأول من المكتبة الهيجلية ـ دار التنوير ـ بيروت ط ٣ عام ١٩٨٣ .

وانظر معارضته لفكرة روسو التى تقول إن الإنسان حر بالطبيعة ص ١١٢ ، وما بعدها من نفس المرجع السابق . وسوف نعود إلى هذه الفكرة فى الفصل الأول من الباب الرابع.

يكون ملكاً على ذاته ، قبل أن يكون ملكاً على الآخرين ! ، على حين أن أشقى الناس هو أخبثهم وأوضعهم وأجدبهم نفساً ، وهو من كان الطغيان فى طبعه ، من ينظر فى داخله فيجد خواء يسده بالبطش بالآخرين ! :

« فقيرة هى تلك النفوس التى تبطش بالأشياء والأحياء الصبيان . فقيرة ـ ياأبا العلاء ـ هى تلك النفوس التى لا تخفف الوطء ، لأنها لا تدرى أن أديم الأرض هو من هذه الأجساد ! »[1] .

---

(١) د. زكى نجيب محمود « ... والثورة على الأبواب » ص ٨٢ وهو يتفق تماما مع فكرة أفلاطون التى تقول : إن الطاغية صاحب نفس فقيرة خاوية ، قارن مقاله « نفوس فقيرة » فى هذا الكتاب .

الفصل الثانى
الطاغية .. فى صورة السيد

«نظرية أرسطو »

« يتمــثل الطغيان بمعـناه الدقـيق فى الطغــيان الشـرقى ، حــيث نجد لدى الشـعوب الآسـيـوية ـ على خلاف الشـعوب الأوروبية ـ طبيعـة العبيد ، وهـى لهذا تتحمل حكم الطغاة بغير شكوى أو تذمر ..! »

أرسطو : « السياسة » ١٢٨٥ ـ أ

أولا : نشأة الدولة :

ربما كان أرسطو أول فيلسوف يأخذ ، صراحة ، بنظرية التطور العائلى فى تفسير نشأة الدولة ، فهو يذهب إلى أن الدولة ظهرت نتيجة لتطور تاريخى من الأسرة التى هى النواة الأولى فى بناء المجتمع . وقد نشأت الأسرة نتيجة للحاجات الضرورية التى يشعر بها المرء ، وأهمها ، فى رأيه ، الحاجة إلى التناسل لبقاء النوع « فهناك دافع يجعل كل موجود يترك خلفه موجوداً آخر يشبهه فى طبيعته »(١) . فضلاً عن الحاجة إلى الطعام والمسكن والملبس .. إلخ ، مما يعجز الفرد الواحد عن القيام به على نحو ما أشار أفلاطون من قبل(٢) . وهكذا كانت الأسرة أسبق الجماعات إلى الظهور ، إذ الأصل أن يجتمع اثنان لا غنى للواحد منهما عن الآخر ، هما الرجل والمرأة ، لإنجاب النسل ، ولا يتم تكوين الأسرة بطريقة متعمدة ، فارتباط الذكر والأنثى موجود عند الحيوان بل والنبات أيضاً ، وذلك ـ كما سبق أن ذكرنا ـ لوجود الدافع الطبيعى الذى يدفع الموجود أن يخلف بعده موجوداً على صورته »(٣) .

ويظل الأفراد يعيشون فى أسر منعزلة ماداموا لا يشعرون بالحاجة إلى إشباع رغبات جديدة أكثر من الحاجات اليومية ، فالأسرة كفيلة بإشباع الحاجات الضرورية ، فإذا ظهرت حاجات أو رغبات أخرى مثل حماية الأفراد داخل الأسرة من الهجمات التى تشنها الأسر الأخرى ، أو خطر الحيوانات المفترسة ، فإن الحاجة تصبح ماسة لتجمع الأسر واتحادها فى مجتمع أعلى وهو القرية : التى يصفها أرسطو بأنها « المستعمرة الطبيعية للأسرة » لأن الأفراد الذين يعمرونها « قد رضعوا من لبن واحد للأبناء وأبناء الأبناء » ، وتلك هى ثانية مراحل

---

(١) Aristotle: Political 1252 - A - The Complete Works of Aristotle Vol 2, p. 986 - 7

(٢) Plato: Republic 369 - d

(٣) Aristotle: op. cit

الاجتماع[1] .

أما المرحلة الثالثة ، بعد الأسرة والقرية ، فهى اجتماع عدة قرى لتتكون منها المدينة أو الدولة ، وهى أرقى الجماعات البشرية لأنها تستطيع أن تكفل نفسها بنفسها ، وتضمن للأفراد حياة سعيدة ، فالسياسة عند أرسطو « هى علم السعادة الاجتماعية » ، كما أن «الأخلاق » هى علم السعادة الفردية . ووظيفة الدولة أن تحقق أعظم قدر من السعادة لأكبر عدد من المواطنين . وهكذا يتبين لنا أن الدولة هى تطور طبيعى من الأسرة والقرية ، غير أن التطور هنا لا يقتصر على « الكم » أو عدد السكان ، بل يشمل « الكيف » أيضاً ، فالصفة المميزة للدولة هى أنها على الرغم من أنها توفر الظروف اللازمة للحاجات الضرورية (التى كانت تقوم بها الأسرة) ، فإنها تستمر فى تحقيق حماية الأفراد فى الداخل والخارج (وهو ما كانت تفعله وحدة الأسر فى القرية) ثم تسير نحو غاية أعلى وتشبع جوانب عليا فى الإنسان حين توفر له الحياة الفاضلة فى مجتمع أكثر تمديناً ، وأقرب إلى الطبيعة الحقة للإنسان ، صحيح أن الإنسان بطبيعته حيوان سياسى « فهو المخلوق الوحيد الذى يميل إلى الحياة فى مدينة ، ويخضع نفسه للقوانين ، لكنه أيضاً المخلوق الوحيد الذى ينتج العلم ، والفن ، والدين ، وجميع مظاهر الحضارة . وهى أمور تدل على كمال التطور البشرى ، ولا يستطيع إنسان تحقيقها إلا فى مجتمع المدينة أو الدولة . ومن يستطيع الحياة خارج المدينة، وليس به حاجة لأنه مكتف بنفسه بالفعل : إما أن يكون حيواناً أو إلهاً.. ! »[2] .

وهكذا نجد أن الدولة هى الهدف النهائى للاجتماع البشرى ، وإن جاءت متأخرة من حيث الزمن ، إلا أن لها الأولوية لأنها غاية المراحل السابقة : « لما كانت الدولة إتماماً لتجمعات توجد بالطبيعة ، فإن كل دولة إنما توجد بالطبيعة كذلك . أعنى أن لها الكيف نفسه الذى للجماعات الأولى التى نشأت عنها ، إنها

---

(١) Ibid

(٢) Ibid 1253 - A

الغاية أو القمة التى تتحرك نحوها هذه الجماعات . و « طبيعة » الأشياء تكمن فى غايتها أو قمتها ، لأن كل شئ عندما يكتمل تطوره ، فإننا نسميه بطبيعة هذا الشئ ، سواء أكان ذلك بالنسبة للإنسان أو الحصان أو الأسرة(١) .

وهكذا تكون الدولة طبيعية لا لأنها تطورت من تجمعات طبيعية فحسب ، بل لأنها طبيعية فى ذاتها أيضاً بوصفها غاية تطور الإنسان . ولما كانت الطبيعة لا تفعل شيئاً باطلاً ، فإن الغاية أو العلة الغائية هى الأفضل ، والاكتفاء الذاتى ، وهو الهدف الذى تريد الدولة أن تحققه هو الغاية ، وبالتالى هو الأفضل ، وبناء على ذلك فإن الدولة تحقق الأفضل ، وهى من ثم طبيعية ، مادامت الطبيعة تستهدف الأفضل دائماً(٢) .

ثانيا : السلطة :

إذا أردنا أن ندرس السلطة فى الدولة ، كان علينا أن نتبع المنهج الأرسطى فى التحليل ورد المركب إلى البسيط . فالدولة تتألف من مجموعة من الأسر ، وعلينا أن نبحث السلطة فى الأسرة أولاً قبل أن نتناولها فى الدولة : هناك فى المنزل ثلاث علاقات تمثل ثلاث سلطات « أول عناصر المنزل وأبسطهاهى العلاقة بين السيد والعبد ، ثم الرابطة بين الزوج الزوجة ، وأخيراً بين الأب وأطفاله . ومن ثم فإن علينا أن ندرس كل علاقة من هذه العلاقت الثلاث ، فاحصين طبيعتها والخصائص التى ينبغى أن تكون لها »(٣) .

هناك من يخلط بين هذه السلطات ، فيعتقد أن العلاقة بين السيد والعبد ، وسلطة الزوج على زوجته ، وسلطة الأب على أطفاله هى كلها من طبيعة واحدة . ثم يربطون بينها وبين سلطة السياسى أو رجل الدولة ، وكذلك الملك فى

---

(١) Aristotle : Politics 1253 Idia B.

(٢) Idia, 1253 - B

(٣) Aristotle: Politics, 1953-13 (The Complete Vol, II, p. 1988)

مملكته[١] . ويذهبون إلى أن الاختلاف بينها ، ليس فى النوع ، بل فى عدد الأشخاص الذين يتعامل معهم[٢] . فمن تعامل مع قلة من الأشخاص فهو « سيد » ، ومن تعامل مع عدد أكبر فهو « رب المنزل » ، ومن تعامل مع عدد أكبر فهو السياسى أو الملك[٣] . ومثل هذه النظرة تلغى تماماً التفرقة بين « المنزل الكبير» ، و« الدولة الصغيرة » ! . وهى نظرية لا يمكن أن تكون صحيحة إذ إن بين هؤلاء الأشخاص فروقاً جوهرية[٤] . ومعنى ذلك أن الدولة تتألف من أنواع مختلفة من الناس بينهم بالضرورة اختلافات كبيرة فى القدرات ، وهو اختلاف مهم ، أنه يمكنهم من أن يكمل بعضهم بعضاً ، لكى يبلغوا حياة أكمل وأفضل من حياة القرى المنعزلة والمتصلة .. باختصار : الدولة هى اتحاد حقيقى بين عناصر مختلفة فى النوع[٥] .

أولا : علاقة السيد والعبد :

يعتقد أرسطو أن هناك أناساً مهيئين بطبيعتهم لأن يكونوا عبيداً ، ذلك لأن التفرقة بين الأعلى والأدنى موجودة فى الطبيعة وفى جميع الأشياء : بين النفس والبدن ، فالنفس أعلى من البدن ، وبالتالى كان من الطبيعى أن تسيطر عليه ، وأن توجهه . وقل مثل ذلك فى التفرقة بين الإنسان والحيوان بعامة ، وبين الذكر والأنثى بصفة خاصة . وأينما وجدت هذه التفرقة ، فإن من الأفضل أن يحكم الجانب الأعلى ، وأن يطيع الجانب الأدنى . ومن هنا نجد أن بعض الناس هم بطبيعتهم « سادة » ، وبعضهم الآخر « عبيد » ، فالرق بالنسبة لهؤلاء نافع بقدر ما هو عادل . وينتهى أرسطو من ذلك إلى الحكم على بعض الأجناس بأنهم رقيق

---

(١) يعتقد أرسطو أن هذا هو رأى أفلاطون ، انظر تعليق أرنست باركر فى ترجمته لكتاب السياسة ص١ حاشية ٢ ، وأيضا جورج سباين : تطور الفكر السياسى مجلد ١ ص ١١٨ـ ١١٩ .

(٢) Aristotle: Op, Cit. 1959- A

(٣) Ibid

(٤) Ibid

(٥) Ibid: 1961- A

بالطبع ، والبعض الآخر أحرار ، وقد خص الإغريق بأنهم سادة لا يجوز استرقاقهم ، إنهم ورثوا الروح العالية والشجاعة لتى تميز بهما أهل الشمال ، والذكاء الذى تميز به الشرقيون(١) .

ثانيا : علاقة الزوج بزوجته :

المرأة بطبيعتها أدنى من الرجل ، ولهذا كان من الطبيعى أن يحكمها الرجل ، وهو قانون صارم يسرى على موجودات الطبيعة أياً كان نوعها . عضوية أو غير عضوية ، يقول إن الأعلى يحكم الأدنى .

والحق أن أرسطو يستعير مصطلحات السياسة ليطبقها على الكون ، أو يأخذ من تسلسل مراتب الموجودات ـ أعنى هيراركية الكون ـ مبدأ يطبقه على الدولة ، بحيث لا نعرف على وجه الدقة أيهما يسبق الآخر ! فإن قلنا إن فكر التسلسل التصاعدى فكرة ميتافيزيقية ، وهى بمثابة الدعامة للفلسفة السياسية، وجدناه يستخدم مصطلحات كالحاكم والمحكوم ، والملك والرعايا ، والأرستقراطية .. إلخ يستحيل أن تكون فى مجال آخر غير مجال السياسة ! فهو يذهب مثلاً إلى أن « الموجودات الجامدة هى الأدنى ، ولهذا تسيطر عليها وتحكمها الكائنات الحية ، والنفس هى التى تحكم الجسد الذى هو بطبيعته محكوم .. إلخ»(٢) .

ومن هذه الزاوية نراه يعقد مقارنة بين العلاقات فى المنزل وأشكال الحكم فى الدولة ! يقول : « ونحن نجد لأنواع هذه العلاقات شبيهاً فى المنزل أيضاً : فعلاقة الأب بأبنائه تتخذ شكل النظام الملكى ، لأن الأب ، كالملك ، معنى بسعادة أبنائه . وهذا هو السبب الذى جعل هوميروس يسمى زيوس Zeus بـ « زيوس الأب » ، لأن المثل الأعلى للملك أن يكون حكمه أبوياً(٣) . لكننا نجد بين الفرس أن الحاكم

---

(١) Aristotle: Ethics, 1166-B- Complete Works Vol. 2p. 1834

(٢) Ibid

(٣) فكرة لو عرفها الرئيس السادات لاصبح مشائيا متعصبا ، فالمعلم الأول يريد للحاكم أن يكون كبير العائلة (انظر كبير العائلة تناقض فى الألفاظ ، كتاب « فى مفترق الطرق » للدكتور . زكى نجيب محمود ص ٣٢٤ .

الأبوى يشبه الطاغية ، أنهم يعاملون أبناءهم معاملة العبيد(١) .

وعلاقة السيد بالعبد هى أيضاً أشبه بحكم الطغيان ، مادام السيد هنا كالطاغية ، يستخدم العبيد فيما يفيده هو لا ما يفيد العبد . وهذه فيما يبدو علاقة طبيعية سليمة ، أما العلاقة الفارسية (علاقة الأب بأبنائه) فهى خاطئة لأن هناك أنواعاً مختلفة من الرعايا يحتاجون لأنواع مختلفة من الحكم(٢) .

وأما العلاقة بين الزوج والزوجة فمن الواضح أنها تشبه صورة الحكم الأرستقراطى ، فالرجل يحكم بما له من جدارة واستحقاق ، وفى ميدان هو ميدانه ، وإن كان يعطى زوجته الموضوعات التى تناسبها . فإذا ما أكد الرجل سيطرته على كل شئ ، فإنه يميل بنظام بيته إلى مايشبه الحكم الأوليجاركى ، لاتفاق ذلك الحكم ومطابقته لتفوقه وسموه(٣) لكن فى بعض الحالات نجد الزوجة هى التى تحكم بسبب أنها الوريث الوحيد. ومن ثم فإن مثل هذا الحكم لا يقوم على الجدارة والاستحقاق ، وإنما على الثروة والقوة كما هى الحال فى الحكم الأوليجاركى(٤) .

أما العلاقة بين الإخوة فهى تشبه النظام التيموقراطى Timocract لأنهم أنداد Equals باستثناء اختلاف أعمارهم ، ولهذا فلو كانت الفوارق فى أعمارهم كبيرة فإن صداقتهم لا تصلح أن تكون أخوية .

أما نظام الحكم الديمقراطى ، فإنما يعبر عنه تعبيراً كاملاً فى المنزل الذى لا يكون له سيد . فها هنا يكون الأعضاء متساوين جميعاً ، ويوجد هذا النظام أيضاً عندما يكون رب الأسرة ضعيفاً ، بحيث يستطيع كل فرد من أفراد الأسرة أن

---

(١) Aristotle: Ethicse, 1161-A- and Politics 1259B

(٢) Ibid

(٣) Ibid

(٤) Ibid

يسير على هواه (١) ، ونحن نجده هنا يفهم الديمقراطية فهماً يقترب من فهم أستاذه لها ، فهى أقرب ما تكون إلى الفوضى التى يصبح معها كل فرد حراً فى سلوكه وتصرفاته .

ثالثا : أشكال الحكم :

درس أرسطو ، مع تلاميذه ، مجموعة كبيرة من الدساتير بلغت ١٥٨ دستوراً ، لم يصل إلينا منها ، مع الأسف ، سوى دستور واحد هو « دستور الأثينيين » الذى يتحدث عن تطور الحكم فى مدينة أثينا ، فى عهود مختلفة ، بشئ من التفصيل .

حرص أرسطو على أن يفرق بين الدولة والحكومة ، من حيث إن الأولى مجموعة من المواطنين يعيشون على قطعة معينة من الأض .. وهو يبدأ بتعريف المواطن فيقول : « لا يكون المرء مواطناً بفضل الإقامة فى المكان فحسب ، وذلك لأن الأجانب والعبيد يشاركون فى الإقامة أيضاً مع المواطنين . لكنهم ليسوا مواطنين !. .»(٢) . وينتهى إلى أنه « لا شئ يعطى المواطن صفة المواطنة الكاملة إلا المشاركة فى الأمور التشريعية والتنفيذية .. إلخ »(٣) .

أما الحكومة فهى الفئة التى تتولى تنظيم أمور الدولة والإشراف على الوظائف العامة ، وهذه الفئة تختلف أشكالها باختلاف الهدف الذى تسعى إلى تحقيقه ، كما تختلف أيضاً باختلاف عدد القائمين بالحكم ، فمن حيث الهدف قد تكون الحكومة صالحة أو فاسدة : فأما الحكومة الصالحة فهى التى تعمل لصالح المواطنين جميعاً ، غايتها تحقيق سعادة الكل ، فى حين أن الحكومة الفاسدة هى التى تتوخى مصلحة من يقومون بالحكم ، وتدبرشؤون الدولة وفقاً لمصالحها

(١) Ibid
(٢) Aristotle, Politics, 1274-B
(٣) Ibid

الخاصة ، وعلى حساب مصالح المجموع ، وتضرب برغبات المواطنين عرض الحائط . أما من حيث عدد الحكام . فقد يكون الحاكم فرداً أو قلة من الأفراد أو كثرة(١) .

ولو أننا جمعنا المعيارين معاً ـ الكمى والكيفى لأمكن تقسيم أشكال الحكم عند أرسطو ستة أقسام ، ثلاثة منها صالحة وثلاثة فاسدة ، على النحو التالى :

(أ) الأشكال الصالحة:

١ ـ النظام الملكى : حيث يكون الحاكم فرداً ، لكنه يحكم وفقاً للقانون ويستهدف الصالح العام .

٢ ـ النظام الأرستقراطى : حيث تكون السلطة فى يد قلّة متميزة من جميع الوجوه ، وهى تحكم أيضاً طبقاً للقانون ، وتستهدف الصالح العام .

٣ ـ النظام الدستورى أو البوليتيا Politeia : وفيه تكون السلطة للأغلبية .

(ب) الأشكال الفاسدة :

١ ـ الطاغية : حيث يكون الحاكم فرداً يستغل السلطة لمصلحته الشخصية دون أن يتقيد بقانون ، ورغم إرادة المحكومين .

٢ ـ النظام الأوليجاركى : حيث تكون السلطة فى يد أقلية متميزة من حيث الثراء ، اى حكم الأغنياء لمصلحتهم الخاصة .

٣ ـ النظام الديماجوجى (الغوغائى) : وفيه تكون السلطة للأغلبية من الفقراء ويستغلونها ضد الأغنياء .

ويمكن أن نلخص أشكال الحكم عند أرسطو فى الجدول التالى :

---

(١) Ibid

التقسيم حسب الكم	التقسيم حسب الكيف	
	حكومـة	حكومة فاسدة
فرد واحد	ملكيـة	طغيـان
قلـة	أرستقراطية	أوليجاركية
كثـرة	دستوريـة (بوليتيا)	ديماجوجية

أشكال الحكم عند أرسطو(١)

ويهمنا من هذه الأنظمة فى المقام الأول نظام الفرد الواحد « الملكية ـ الفرد الصالح ـ والطغيان ـ الفرد الفاسد . ويرى أرسطو أن هناك خمسة أنواع من النظام الملكى هى على النحو التالى :

(١) النظام الملكى الذى نص عليه دستور إسبرطة ، وهو أول أنواع الملكية ، وينظر إليه عادة على أنه أقوى أشكال النظام الملكى الدستورى ، فهى ليست ملكية مطلقة السيادة . وهناك ملكان فى أسبرطة يحكمان فى آن معاً ، لكنهما لا يشرفان على كل شئ ، بل لهما سلطة قيادة الجيش فى الحرب ، أعنى أنهما يديران المعارك عندما يكونان خارج البلاد ـ أى خارج الأرض الإسبرطية . كما أن لهما الحق فى الإشراف على الطقوس الدينية ، لكن ليس من حقهما إصدار الحكم بالإعدام « أو سلطة الحياة والموت »(٢) .

(٢) هناك نوع آخر من النظام الملكى يوجد عند الشعوب غير المتحضرة ـ البرابرة ، أو غير اليونانيين بصفة عامة . والملك فى هذا الضرب من الملكية يمسك فى يديه جميع السلطات ، وهذا قريب الشبه بالطغيان ، لكنه لا يزال نظاماً

(١) هذا التقسيم بالغ الأهمية لأنه هو الذى سيتكرر بعد ذلك فى الفكر السياسى الأوربى سواء فى العصور الوسطى أو العصر الحديث

(٢) Aristotle, Politics, 1285-A

دستورياً ، فهى ملكية وراثية يتولى فيها الابن عرش أبيه .

والحق أن النظام الملكى عند الشعوب غير المتحضرة يحمل سمة الطغيان ـ لاسيما عند الشعوب الآسيوية ، لأن هذه الشعوب غير المتحضرة لديها طبيعة العبيد ، وهى طبيعة غير موجودة عند الشعب اليونانى ، ولهذا فإننا نجد الشعوب الآسيوية التى تتسم بسمة العبيد أكثر من شعوب أوروبا ، تتحمل الحكم الاستبدادى ، وكذلك الطغيان بغير شكوى أو تذمر(١) .

(٣) هناك شكل ثالث من أشكال الحكم الفردى عرفه اليونانيون القدامى ، وهو يشمل من يسمون « بالدكتاتورية » (أو القضاة)(٢) . وهذا النوع من الملكية يمكن أن يكون ، على وجه التقريب ، شكلاً من أشكال الطغيان المنتخب أو المختار ، وهو ـ مرة أخرى ـ يختلف عن النظام الملكى عند الشعوب غير المتحضرة ليس فى أنه غير دستورى ، بل فى أنه غير وراثى ، فبعض الدكتاتوريين يتقلدون مناصبهم مدى الحياة ، وبعضهم الآخر لفترة محدودة ، أو للقيام بمهام معينة ، فلقد تم اختيار بتاكوس Pitacus فى مدينة ميتلين Mity-lene ليصد هجمات المنفيين والمبعدين ،الذين كان يقودهم أنتميدس Antimeides والشاعر الغنائى الكايوس Acaeus(٣) .

---

(١) Ibid

(٢) الكلمة اليونانية التى يستخدمها أرسطو أسمينتيا Aisumenteia وهى تعنى القاضى فى معناها المألوف . لكن أرسطو يستخدمها بمعناها التطبيقى غير المعتاد الذى يكاد يقترب بصفة خاصة من منصب « الدكتاتور الرومانى » الذى سبق أن أشرنا إليه ، وهو فى مصطلحاتنا المعاصرة « الحاكم العسكرى » الذى يتولى دفة الأمور فى فترات خاصة كالحروب والكوارث ...

(٣) Aristotle, Politics, 1285-A

ويرى ديوجينس اللايرتى أن بتاكوس Pittacusكان فى القرن السادس ق. م . واحدا من الحكماء السبعة ، ويروى عنه أنه قاد قوات مدينة ميتلين Mitylene فى حربها ضد الأثينيين ، عندما تنازعت المدينتان على قطعة أرض ، وأنه وافق على نزال قائد الأثينيين فى معركة فردية وقتله ، وقد أولاه شعب مدينة ميتلين سلطات استثنائية حكم بها البلاد عشر سنوات ، وأعاد فيها الدستور والنظام ثم تنحى عن منصبه . وقد عاش عشر سنوات بعد تنازله عن الحكم فوهبه الشعب قطعة من الأرض كانت تحمل اسمه فى أيامه ، والخلاصة أن الدكتاتور تعنى هنا إطلاق يد الحاكم للقيام بمهمة معينة فهى أقرب إلى الحاكم العسكرى عندنا الآن . انظر :

Diogenes Leartius: Lives of Eminent Philosophers Vol.1 p. 75-77. Trans. by R. D. Hicks, Loeb Classical Library, 1972.

هذه الدكتاتوريات القديمة كانت ولاتزال تحمل طابعاً مزدوجاً ، فهم طغاة من حيث ما لديهم من سلطة استبدادية ، أى من حيث انفرادهم بالحكم ، ولكنهم ملوك من حيث إنهم مختارون يستندون إلى رضاء المواطنين وموافقتهم .

(٤) لكن هناك نوعاً رابعاً من النظام الملكى ، وهو النظام الذى ساد فى العصر البطولى ، وكان نظاماً دستورياً يعتمد على رضاء المحكومين ، وينحدر من الأب إلى أبنائه . وكان مؤسسو الأسر المالكة محسنين لشعوبهم فى الفنون وفى الحروب ، وقد احتفظوا بثلاث وظائف من وظائف السيادة :

أ - فهم قادة فى الحروب .

ب - وهم قضاة يحكمون فى الدعاوى القانونية .

جـ - ولهم وظيفة دينية عند تقديم القرابين بحيث لا يحتاجون إلى كاهن .

ولقد استمتعوا فى العصور الغابرة بسلطة دائمة ، وأشرفوا على شؤون الدولة الداخلية والخارجية . ثم تغير الوضع مع نهاية هذه العصور . حيث تقلصت هذه المميزات ، فبعضها تخلى الملوك عنه طواعية ، وبعضها الآخر استولى عليه الشعب . والشئ الوحيد الذى ترك لهم فى النهاية هو الإشراف التقليدى على تقديم القرابين للآلهة . وحتى فى الأوقات التى كان يقال فيها إن النظام الملكى لا يزال له وجود حقيقى ، فإن السلطة الوحيدة الفعالة التى كانت للملك هى سلطة القائد العسكرى إبان الحملات الخارجية .

(٥) لكن لا تزال هناك صورة خامسة تختلف عن الصور الأربع السابقة وهى الصورة المطلقة ، أعنى التى هى ضرب من الحكم المطلق ، حيث يكون لشخص واحد السيادة على جميع المواطنين ، وفى شتى المسائل ، وفى جميع الأمور ، وهى تناظر الحكم الأبوى فى العائلة ، فكما أن سلطة الأب هى ضرب من الملكية فى الأسرة ، فكذلك النظام الملكى الذى نتحدث عنه الآن هو صورة من إدارة الأسرة مطبقة على مدينة أو قبيلة أو مجموعة من القبائل .

ولما كان الملك فى هذه الصورة الأخيرة يسيطر على جميع الأمور ، ولما كانت

له السيادة فى شتى الموضوعات والمواقف ، فإن ملكاً من هذا القبيل لهو جدير بأن يُسمى «الملك الشامل » Pan Basileus ؛ وهو مصطلح يعنى عند أرسطو الملك صاحب السلطة الشاملة التى يمكن مقارنتها بوضع الأب الذى يمارس سلطات شاملة مماثلة على جميع أفراد الأسرة ، فالواقع أن السيادة هنا سيادة أخلاقية يتمتع بها « كبير العائلة » ! ، وسيادة الأب هنا تشبه نظرية بودان Bo-din أو نظرية فلمر filmer ، وسوف نتحدث عن الأخير بشئ من التفصيل فيما بعد .

رابعا : الطاغية :

(١) أنواع الطغيان :

يرى أرسطو أن الطغيان صورة من صور الحكم الفردى عندما يتحول إلى حكم سيئ ينفرد فيه صاحبه بالسلطة دون حسيب ولا رقيب ، فلا يكون هناك قانون يحكم . بل إرادة الفرد . وهناك ثلاثة أنوع تتدرج فى السوء ، وإن اشتركت كلها فى التفرد بالحكم :

النوع الأول : ما سبق أن تحدثنا عنه فى النظام الملكى وهو الدكتاتور الذى يختاره الشعب للقيام بمهام معينة ، ولفترة محددة ، على نحو ما حدث عند الإغريق فى فترة مبكرة من تاريخهم(١) . وهو ما يمكن أن نسميه بلغتنا الحديثة « الحاكم العسكرى العام» ، عندما تُفرض الأحكام العرفية فى بلد ما بسبب الحرب أو الكوارث الطبيعية أو انتشار أمراض وبائية .. إلخ ويحتاج الأمر إلى قرارات سريعة ، وهو ضرب من الحكم وجد عند الرومان أيضاً ، قد لا يكون سيئاً ، اللهم إلا إذا خرج فيه صاحبه عن المهام الموكولة إليه ، أو تجاوز حدود المدة الزمنية فاستمر فى الانفراد بالحكم(٢) .

النوع الثانى : النظام الملكى المطلق الموجود عند « البرابرة » ، على نحو ما

---

(١) Aristotle, Politics, 1286- A

(٢) Ibid

هو موجود مثلاً فى الإمبراطورية الفارسية ، حيث نجد سلطة الملك مطلقة لا يقيدها عرف ولا قانون ، وهذا الضرب من الحكم يقول عنه أرسطو إنه « نصف ملكية ، ونصف طغيان » : نصف ملكية لأن الحاكم هنا لم يغتصب الحكم ، وإنما تولاه بناء على أساس شرعى عندما ورثه عن أبيه ، ونصف طغيان لأن الحاكم يسلك بمزاج السيد الذى يسيطر على عبيده فالحكم يسير طبقاً لإرادة الحاكم وحدها »(١) .

النوع الثالث : الشكل الثالث من الطغيان هو ما يُفهم عادة من هذا المصطلح، وهو الذى يستحق فعلاً هذا الاسم ، فالحاكم هنا يحكم حكماً مطلقاً بلا رقيب ولا حسيب ولا مسؤولية من أى نوع : إنه السيد الأوحد الذى يحكم لمصلحته الشخصية ، ولأهدافه الخاصة وحدها ، فالنوع السابق من الطغيان قد ينفرد فيه الحاكم بالحكم ، لكنه قد يضع فى ذهنه مصلحة الناس والخير العام للشعب . أما فى الشكل الثالث فإننا نجد الحاكم لا يكترث لشئ سوى صالحه الخاص : ذلك هو الحكم الفردى الذى يتسلط فيه الطاغية بلا مسؤولية على مواطنين أنداد له ، بل قد يفضلونه ، ويتولى فيه السلطة لمصلحته الشخصية لا لمصلحة المحكومين، بل دون أن يهتم أدنى اهتمام بمصالحهم الشخصية ، وهذا ما يجعله حكماً بالإكراه ، إذ لا يخضع أحد من الأحرار طوعاً لهذا الحكم(٢) .

ولما كان هذا حكماً بالإكراه فإن الطاغية فى هذا الضرب من الحكم يغتصب السلطة اغتصاباً دون أن يكترث برضا المواطنين ، إنه يصل إلى الحكم بالقوة المسلحة أو بحد السيف .. الخ دون أن يستند إلى أى حق شرعى فى توليها(٣) .

وذلك هو تعريف الطاغية الذى ساد الفكر السياسى الأوروبى بعد ذلك . يقول جون لوك معرفاً الطغيان تعريفاً يكاد يكون هو نفسه تعريف أرسطو :

---

(١) Ibid

(٢) Aristotle, Politics, 1295- B

(٣) كل حاكم يصل إلى منصة الحكم بغير اختيار حر من الشعب هو طاغية ، سواء جاء عن طريق الانقلابات العسكرية أو البيعة بحد السيف !

«إذا كان الاغتصاب هو ممارسة إنسان ما لسلطة ليست من حقه ، فإن الطغيان هو ممارسة سلطة لا تستند إلى أى حق ، ويستحيل أن تكون حقاً لإنسان ما !!»(١)

والخاصية الثانية التى سادت الفكر الأوروبى ، وأُخذت عن أرسطو أيضاً هى أن الطاغية يستخدم السلطة التى انفرد بها لصالحه الخاص . ويقول الملك جيمس فى خطاب أمام البرلمان الإنجليزى سنة ١٦٣٠ ، « إن الفرق بين الملك والطاغية هو أن الأول يجعل من القوانين حداً تنتهى عنده سلطته ، كما أنه يجعل من خير المجموع الغرض الأساسى لحكمه ، أما الطاغية فلا حد لسلطانه ، كما أنه يسخّر كل شئ لإرادته ورغباته »(٢) .

وإن كان من الممكن الجمع بين هاتين الخاصيتين فى خاصية واحدة فهى « عدم المساءلة » ، فهو لا يُسأل عما يفعل وهم يسألون! . وإذا كان طغاة اليونان كانوا يشبعون شهواتهم ومصالحهم الخاصة ، فقد تكون شهوات طغاة اليوم أوسع وأعمق كتكوين إمبراطورية ، أو إقامة أمجاد زائفة لأنفسهم ، أو إعادة فكرة تاريخية عفا عليها الزمان ! .

(٢) اختلاف الطغيان عن النظام الملكي :

يعتقد أرسطو أن الطغيان هو أسوأ أشكال الحكومات كلها ، فحكومة الطاغية تجمع مساوئ وانحرافات وعيوب الحكومتين الأوليجاركية والديماجوجية ، ولهذا كانت أشد منهما ضرراً على رعاياها !(٣) .

وإذا كان أرسطو دائم الحديث عن الطغيان فى النظام الملكى بل والربط والمقارنة بينهما ، فإننا نراه ينبهنا إلى أنهما إذا كانا متشابهين ، فإن بينهما فروقاً أساسية ، واختلافات مهمة ، يمكن أن نذكر بعضها على النحو التالى(٤) :

أ ـ من حيث المنشأ ، فإننا نجد أن الملوك قد نشأوا فى أسر رفيعة وخرجوا من طبقات عليا ، وهم مع ذلك يحمون بطبيعتهم الطبقات الشعبية ، ذلك لأنهم

---

(١) جون لوك فى « الحكم المدنى » فقرة رقم ١٩٩ .

(٢) المرجع السابق فقرة رقم ٢٠٠ .

(٣) Aristotle, Politics, 1310-B

(٤) Ibid

يعتمدون فى حكمـهم على السمو : السمو الشـخـصى ، وسـمو الأسـرة فى الخلُق والسلوك .

ب ـ أما الطغاة فقد نشـأوا ، على العكس ، فى أجواء دنيا ، فقـد خرجـوا من الطبقات الشـعـبية ومن الجماهير ، ولهذا اسـتـهدفوا فى الأعم الأغلب حـمـاية الجماهير الذين خرجوا من بينهم ضد طبقة النبلاء والأشراف (ويبدو أن أرسطو متـأثر هنا بفكرة أفـلاطون القـائلة بخـروج نظام الطاغـية من الديمقـراطيـة أو الغـوغـاء !) ، فالطاغـية يظهـر لإنقـاذ الجمـاهيـر وهـو يتـولى الحكم بدعـوى رفع الظلم الواقع عـيـهـا . ويرى أرسطو أن سجلات التـاريخ تشـهـد بهذه الـواقعـة ، أو يمكن القول بـحق إن معظم الطغاة بدأوا حـياتهم ديماجـوجيين ، ثم اكتـسبـوا ثقة الشعب بافتراءاتهم ضد طبقة النبلاء .

بل إن الطاغية قد يلجأ إلى إشاعة الفوضى والبلبلة والاضطراب ، حتى يُشعر الجماهير بحاجتها إليه وحمايتها من طبقة الأغنياء التى تستولى على حقوقها ! .

جـ ـ لكن أرسـطو ينهـبنـا إلى أنه ليست هـذه هى الطريقـة الوحـيـدة لمنشـأ الطغاة ، فعلى الرغم من أن العـدد الأكبر من الطغاة نشأوا بهـذه الطريقة فى الأمة التى كـانت بهـا الطبـقات الشـعـبية قـوية فى الدولة ، فـإن هناك بعـض الطغـاة فى فتـرات أكثر قـدماً نشـأوا بطرق مـختلفـة . فقـد استـمـد بعض الطغاة مـصدره من طمـوحـات الملوك الذى انتـهكوا الحـدود التـقليـدية لقـوانين بلادهـم ، فطمـعـوا فى اكـتـسـاب سلطة اسـتـبـدادية ومـعظم نظم الطغـيان الأخـرى أسـسـهـا رجال أصـلاء انتخبهم الشعب فى البداية لمهمات عليا »(١) . فـالملوك قـد ينقـلبـون طغـاة إذا لم يتقيدوا بالقوانين ، والحاكم العسكرى قد ينتـهز الفرصة فيمد السلطة الممنوحة له لأداء مهـمة مـعينة ، ويتـولاها طيلة حياته ، ويسـخـرها لأغراضه هـو ! ، بل قد يخرج الطاغية مـن قلب النظام الأوليجـاركى (حكم القلة الغنية) ، عندما تخـتار هذه القلة شـخصاً معيناً تمنحه اختـصاصات سياسـية واسعة إلى أقصى حد ، كالإشراف على شؤون الدولة ومراقبتها .

---

(١) Aristotle:Op. Cit

وفى جميع هذه الحالات تسنح الفرصة لشخص من الأشخاص الطموحين ليصبح طاغية إذا أراد ، فقد يتاح له أن توضع السلطة كلها فى يديه أو قد يخضع لسطوة المنصب ، لاسيما إذا كان من المناصب العليا أو السامية .. وقد حدث ذلك طوال التاريخ اليونانى القديم فى كثير من المدن اليونانية . وعلى هذا النحو أصبح فيدون Pheidon طاغية لمدينة أرجوس Argos(١) ، وقد يبدأ الحاكم ملكاً ثم يتحول إلى طاغية ، على نحو ما حدث لطغاة أيونيا Ionia ، وفلاريس Plalaris، طاغية مدينة أجريجنتم Agrigentum(٢) فقد استغلوا مناصبهم جسرا للطغيان(٣).

(٣) الملك والطاغية :

يعقد أرسطو مقارنة مهمة بين الملك والطاغية لأنها ترددت كثيراً فى الفكر السياسى الغربى بعد ذلك . ويمكن أن نوجز أهم نقاطها فيما يلى :

أ ـ مهمة الملك حماية الشعب ، ومنع الظلم الذى يمكن أن يلحق به . ولا يحاول قط أن يلحق بالغالبية العظمى من الناس أى أذى أو إهانة .

ب ـ أما الطاغية فهو على العكس لا يهتم إلا بمنافعة الشخصية . إن هدف الطاغية هو المتعة والاستمتاع ، فى حين أن هدف الملك هو الفضيلة والخير .

جـ ـ يطمع الطاغية فى المال أو الثروة أو الجاه أو المجد فى حين يطمع الملك إلى الخير والشرف والفضيلة .

---

(١) كان فيدون ملكا على مدينة أرجوس فى القرن الثانى قبل الميلاد ثم تحول إلى طاغية .

(٢) يروى أن فلاريس « طاغية » أجريجنتم (من أعمال صقلية وكان طاغيتها نحو عام ٥٦٥ ق.م) كان يشوى المساجين من أعدائه فى مملكته بأن يضعهم داخل سور نحاس ضخم ، ثم يوقد تحته نارا هادئة ، وتوضع قصبتان تشبهان المزمار فى منخرى الثور بطريقة فنية بارعة بحيث تتحول أنات المساجين ، وصرخاتهم حين تصل إلى أذنيه نغمات وألحان موسيقية شجية !! ويرى « أندروز » أن هذه القصة ربما كانت أسطورة اختلقها الناس لتشويه الصورة الحقيقية لتاريخه . قارن : Andrewes : Greek Tyrants, p. 129

(٣) ويرى أرسطو أن هناك طغاة آخرين من أمثال بنيتيوس Panaetius طاغية مدينة ليونتين Leontini وكبسيلوس Cypselus طاغية كورنيثه و « بيزستراتوس Pesis-tratus طاغية أثينا ، وديونسيوس طاغية سيراقوصة وعدد آخر من الطغاة الآخرين ـ بدأوا ديماجوجيى السياسة ١٣١٠ ب . ويقول « أندروز » إنهم حرضوا العامة ، وأثاروهم ضد الأغنياء من الأوليجاركيين ، طغاة الإغريق ص ١٢٩ .

د ـ يعتمد الطاغية فى حراسته على المرتزقة من الأجانب ، فى حين يعتمد الملك فى حراسته على المواطنين(1) . وهنا لابد أن نتوقف قليلاً ، لأن الطاغية فى بلادنا قد لا يعتمد على المرتزقة من الأجانب كما يشير أرسطو (رغم أن بعضهم كان يعتمد على المستعمر الأجنبى فى القرن الماضى !) ، لكنه قد يستخدم مواطنين مرتشين يعطيهم مناصب ووظائف لم يكن لهم أن يحلموا بها ، أو رتباً أو مبالغ طائلة من المرتبات ، أو من التسهيلات الأخرى ! ، والفكرة واحدة ، وهى أن الطاغية كما يقول أرسطو « يدفع لكى يحمى نفسه » ! أما الملك أو الحاكم الصالح فيحميه النظام ويدافع عنه المواطنون ! .

هـ ـ يتصف الطاغية بعدم الثقة فى الشعب ، ولهذا يفزع من حمله للسلاح ، وهكذا يلجأ إلى إيذاء الناس ، متفقاً فى ذلك مع الأوليجاركية التى يأخذ أسوأ ما فيها !(2) .

و ـ يقف الطاغية من المشاهير والأعلام موقف العداء ويضع الخطط السرية والعلنية للقضاء عليهم ، أو الإيقاع بهم وتشريدهم ، كخصوم سياسيين ومناهضين للحكم ، ذلك لأنه يعلم تمام العلم أن الثورات ضده تخرج من صفوف هؤلاء القوم ! فبعضهم يتآمر عليه لأنهم لا يريدون أن يكونوا عبيداً للطاغية ! . ويفسر لنا ذلك تلك النصيحة اتى قدمها بريندر Periander طاغية كورنثة لأحد أصدقائه من الطغاة الذى أرسل رسولاً يطلب النصيحة ، فأخذ الرسول إلى الحقول ، وراح يضرب بعصاه سنابل القمح البارزة مشيراً عليه بذلك بضرورة قطع رقاب علية القوم فى المدينة ! ، وكانت نصيحة تناقلها الطغاة من عصر إلى عصر ، وهى « ضرورة التخلص من العناصر البارزة فى المجتمع!! »(3) .

(1) Aristotle, Politics, 1311- A

(2) Ibid

(3) Ibid

(٤) كيف يحتفظ الطاغية بحكمه ؟

فى استطاعتنا أن نقول إن عوامل استقرار الحكم الفردى عموماً تكاد تكون واحدة ، هى الاعتدال ، فالملك المعتدل يحتفظ بعرشه ، كذلك يبقى الملك كلما تقلصت امتيازاته وقلل هو نفسه من سلوكه كسيد أو من معاملة المواطنين معاملة دنيا . إن عليه ـ على العكس ـ أن يعاملهم كأنداد ونظراء . وهذا هو السبب فى بقاء النظام الملكى فى بعض البلدان لفترة طويلة . كذلك يمكن أن نعزو بقاء النظام الملكى فى إسبرطة إلى أن السلطة كانت موزعة بين ملكين من ناحية ، وأنه كان هناك اعتدال فى تصرفاتهما بصفة عامة[١] من ناحية أخرى .

أما الطاغية فإنه يحتفظ بعرشه بإحدى وسيلتين تعارض كل منهما الأخرى تمام المعارضة . وهما على النحو التالى :

الطريقة الأولى:

سوف نجد أن الوسائل التى يعتقد أرسطو أن الطاغية يلجأ إليها للاحتفاظ بعرشه مألوفة لنا تماماً ، فهى طريقة تقليدية يتوارثها الطغاة ، ويسير عليها معظمهم فى تدبير شؤون سلطانهم . ولقد ابتكر أغلب خصائص هذه الطريقة ، فى الأصل ، بريندر Periander طاغية كورنثة ، وإن كان قد استمد الكثير من سماتها من نظام الحكم فى فارس . ولقد سبق أن أشرنا إلى بعضها بالفعل ، ولكن علينا أن نجمل أهمهما فيما يلى :

١ ـ الغاية النهائية للطاغية ، لكى يحتفظ بعرشه ، هى تدمير روح المواطنين، وزرع الشك وانعدام الثقة فيما بينهم ، وجعلهم عاجزين عن عمل شئ أو فعل أى شئ ! كذلك تعويد الناس الخسة والضعة ، والعيش بلا كرامة ، بحيث يسهل عليهم أن يعتادوا الذل والهوان[٢] .

٢ ـ القضاء على البارزين من الرجال ، وأصحاب العقول الناضجة ،

---

(١) Aristotle, Politics, 1313- A

(٢) Ibid

واستئصال كل من تفوق أو حاول أن يرفع رأسه(١) . وقد سبق أن تحدث عنها أفلاطون باسم « طريقة التطهير » التى هى عكس طريقة الأطباء ! .

٣ ـ منع الموائد المشتركة والاجتماعات والنوادى وحظر التعليم (أو جعله لوناً من الدعاية للحاكم كما يحدث عندنا الآن !) وحجب كل ما يعمل على تنوير النفوس أو كل ما يبث الشجاعة والثقة بالنفس (٢) .

٤ ـ منع المواطنين من التجمع لأغراض ثقافية أو أى تجمع مماثل ، واتخاذ كافة السبل التى تغرس فى المواطن ، فى نهاية الأمر ، الشعور بأنه غريب عن بلده ، بقدر المستطاع ـ أعنى قطع الحبل السُّرى الذى يربط المواطن بوطنه ! ذلك لأن تعارف المواطنين وتوادهم يؤدى باستمرار إلى ثقة متبادلة .

٥ ـ إجبار كل مقيم فى المدينة أن يظهر للعيان بصفة مستمرة ، وإكراهه بوجه عام ألا يجاوز أبداً أبواب المدينة إلا إذا كان الطاغية وأعوانه على علم بما يعمل الناس فى دولته . وهكذا يواصل الطاغية استعباد المواطنين ، وعن طريق الاستعباد المستمر يعتاد الناس الخسة والضعة والهوان . وهذا يعنى إعطاء الطاغية ثقباً صغيراً ينظر منه ليرى أفعال مواطنيه حتى يعتادوا الهوان ويألفوا العبودية اليومية . ويشتمل هذا الخط السياسى كذلك على وسائل أخرى ذات طبيعة مشابهة ، وهى شائعة عند الفرس ، وعند البرابرة عموماً . وهى كلها تؤدى إلى نتيجة واحدة ، هى المحافظة على الطاغية(٣) .

٦ ـ أن يجتهد الطاغية حتى تكون لديه معلومات منتظمة حول كل ما يفعله رعاياه أو يقولونه . وهذا يعنى أن تكون هناك شرطة سرية وجواسيس أو عيون يبثها فى أرجاء البلاد على نحو ما كان طاغية سيراقوصة يفعل عندما كان

---

(١) يشير أرنست باركر إلى أن أرسطو يقصد العادات الشرقية وهو يتحدث عن ضعة المواطن وإذلاله ، من ذلك ما كان موجودا فى فارس وعند الصينيين وغيرهم من « عبادة الطاغية فى صورة السجود تحت قدميه » !! انظر ترجمته لكتاب السياسة لأرسطو ص ٢٤٤ حاشية رقم ٤ .

(٢) Aristotle, Politics, 1313- B

(٣) Ibid

يستخدم جواسيس من النساء ، أو المتنصتون الذين كان يبعث بهم هيرو Hiero الطاغية فى كل المجتمعات والمحافل والمجالس العامة ، لأن الناس بهذه الطريقة كانوا يقللون من صراحتهم إذا ما تكلموا عن نظام الحكم ، أو يكتمون آراءهم بداخلهم ، لأنهم يخشون الجواسيس ، ويهابون العيون والآذان المنتشرة حولهم ، ذلك لأنهم إن تجاسروا وتحدثوا انكشف أمرهم !(١) .

٧ ـ كذلك يعتمد الطاغية على إغراء المواطنين أن يشى بعضهم بالبعض الآخر ، فتنعدم الثقة بينهم ، ويدب الخلاف بين الصديق وصديقه ، وبين العوام وعلية القوم . وبين الأغنياء والفقراء . وهكذا فإن الطاغية يبذر الشقاق والنميمة ،ويثير حقد الشعب على الطبقات العليا التى يجتهد أن يفرق بينها !(٢) ، ولو أطلع أرسطو على أحوال الطغاة عندنا ما زاد كثيراً على ما يقول ، ربما تحدث مثلاً عن كتابة التقارير . بحيث يتحول كل موظف فى موقعه إلى جاسوس على من حوله . وربما تحدث عن رشوة البعض الآخر على طريقة المعز لدين الله الفاطمى : هذا حسبى وهذا نسبى ! ، فبعض الناس يشتريهم الطاغية بالمال أو بالمنصب أو برتبة عسكرية ، أو بوظيفة لم يكن يحلم بها . والبعض الآخر يودعهم السجن أو يفصلهم أو يطهرهم أو يصفيهم جسدياً .. إلى آخر هذه المصطلحات الحديثة !!

٨ ـ وأخيراً هناك وسيلة أخرى للطاغية هى إفقار رعاياه حتى لا يكلفه حرسه شيئاً من جهة ، وحتى ينشغل المواطنون من جهة أخرى ، بالبحث عن قوت

---

(١) تعد أجهزة المخابرات فى جمهورية الخوف العراقية من أرقى وأقوى الأجهزة فى العالم ! وإذا كانت أجهزة المخابرات تنشأ فى العادة للتجسس على الخارج لحماية الدولة فإنها عندنا تعمل أساسا فى الداخل ، وجهاز المخابرات عند صدام حسين من أكثرها تنوعا، فهناك استخبارات خاصة بالحزب ، وهناك فرع آخر مهمته مراقبة أجهزة الشرطة ! ثم هناك أفرع للتجسس داخل الجيش ، والإدارات الحكومية والمنظمات الشعبية الخاصة بالشباب والمرأة والعمال ، وأجهزة للتجسس على بعض المؤسسات الأخرى مثل « قسم الأمن الخاص » الذى يرأسه شقيق صدام الأصغر ! « جمهورية الخوف » ص ٥٤ .

(٢) Ibid

يومهـم ، فلا يجدون من الـوقت ما يتـمكنون فيـه من التآمر علـيه ــ وهـذه عـبارة ارسطو لأنهـا بنصــهـا تجـعـل القـارئ يظـن أننى أتحــدث عن واحـد مـن العـهـود العسكرية عندنا ! ــ ويستـمر المعلم الأول فى ضرب الأمثلة بمصـر ومـا فيها من « أعمال السخرة » أو الأعمال اللا إرادية التى يجبر عليها الإنسان ! ، يقول : « لديك المنشآت التى أقيمت فى مصـر كالأهرام والمعـابد الهائلة .. وكـذلك تشـيـيد المعـابد لزيوس التى أقامتها أسرة بيزسـتراتوس طاغية أثينا . ومثال آخر . الإضـافات التى أضـافـهـا بوليكراتس Polycrates طاغـيـة جـزيرة سـامـوس Samos إلـى الآثـار العظيـمـة فى الجـزيرة ، فـليس لجـميع هـذه الأعـمـال سـوى هـدف واحد هـو إفـقـار المواطنين . وشـغـل فراغـهـم حتى لا يجـدوا وقتاً لـشئ آخر »[1] ! ،كـمـا أن أرسطو يضيف لنفس الغـرض ، فرض الضـرائب التى تؤدى إلى نتيجـة مماثلة ، « ويمكن أن نسـوق مثـالاً من سـيراقـوصـة ، حيـث نجد أنه خـلال خـمس سنوات من حكم الطاغية ديونسيـوس الكبـير (الأب) ، دفـع المواطنون كل ما لـديهم من ممتلكات للدولة على سبيل الضرائب ، فقـد فرض الطاغيـة ضريبة سنوية اسـمـها ضـريبة الممتلكات قدر بــ ٢٠٪ مما يملكه الفرد! »[2] .

وفضـلاً عن ذلك كله فقد يلجأ الطاغية إلى إشعال الحـروب ، بهدف أن ينشـغل المواطنون بصفة مستمرة ، ولا ينفكون يحتاجون إلى قائد على الدوام .

إن السـمـات الأسـاسـيـة للطـاغـيـة هى بذر بذور الـشـقـاق ، وانعـدام الثـقـة بين المواطنين ، وعلى حين أن النظام الملكى يعتـمـد فى حـمايتـه على الأصـدقاء ، فـإن الطاغـية يسـير على المبدأ التالى : « إن الناس جـمـيـعاً يودون الإطاحـة به ، غـير أن الأصـدقـاء وحدهـم هـم الذين يسـتطيعـون ذلك » . ومن ثمَّ فـينبـغـى أن تنعدم الثـقة فى الأصـدقاء قبل غيرهـم . ولهذا نجد الطاغـية يشـجع التأثير الثانوى فى الأسـرة ، على أمل أن تقوم الزوجات بالإبلاغ عن أزواجهن ! وللغـاية نفسـها تراهـم يفرطون فى تدليل العبيد والخدم حتى يتمكنوا من الإفشاء عن سادتهم[3] .

Ibid (١)
Ibid (٢)
Ibid (٣)

ولهذا السبب أيضاً نجد الطاغية يختار الفاسدين من البشر فى نظام حكمه ليكونوا له أصدقاء ، فهم عبيد النفاق والتملق ، والطاغية تسره المداهنة ، وينتشى من النفاق ، ويريد من يتملقه . ولن تجد إنساناً حراً شريفاً يقدم على مثل هذا العمل . فالرجل الخيِّر يمكن أن يكون صديقاً ، لكنه لا يمكن تحت أى ظرف أن يكون مداهناً أو متملقاً . أما الرجل السيئ فليس لديه الاستعداد للقيام بهذا الدور فحسب ، وإنما نراه يسعى إليه . إنه : « أداة حسنة لأغراض شريرة . و « لا يفل الحديد إلا الحديد » كما يقول المثل(١) .

من عادة الطاغية الا يحب رجلاً ذا كرامة ، أو رجلاً شريفاً ذا روح عالية أو صاحب شخصية مستقلة . ذلك لأن الطاغية يدعى أنه يحتكر لنفسه هذه الخصال الحميدة . ومن ثم يشعر أن أى إنسان شريف صاحب كرامة إنما يزاحمه فى الجلال والإباء ، أو أنه يحرمه من التفوق والسيادة ، فذلك اعتداء على سيادته بوصفه طاغية . ومن هنا فإن الطاغية يكره جميع الأخلاق الشريفة ؛ لأنها اعتداء على سلطانه . ومن عادة الطاغية أن يفضل صحبة الأجانب والغرباء على صحبة مواطنيه ، ولهذا يدعوهم إلى مائدته ، وإلى لقائه ، ويأنس لهم فى حياته اليومية . وهكذا يصبح المواطنون أعداء ، وأما الغرباء فلا خطر منهم لأنهم لا ينافسونه ولا يزاحمونه (٢) .

ويعود أرسطو فيلخص هذه الأساليب فى ثلاث غايات تضرب بجذورها فى أعماق الشر ـ على حد تعبيره ـ ويتطلع الطاغية إلى تحقيقها :

ـ **الغاية الأولى** : هى تدمير روح المواطن ، لأن الطاغية يعلم علم اليقين أن صاحب الروح الفقيرة ـ وهو الذليل الخانع ـ لن يتآمر عليه على الإطلاق !

ـ **الغاية الثانية** : ارتياب المواطنين بعضهم من بعض ، إذ إنه لا يمكن القضاء على الطاغية إلا إذا اتحد المواطنون ، وتشاوروا ، ووثق كل منهم بالآخر ، وكذلك فإننا نجد الطاغية يكاد يطارد الأخيار من الناس ، لأنه يراهم خطراً

(١) Ibid
(٢) Ibid

مـزدوجـاً على سلطانه ، فـهـم مـن ناحـيـة خطر عندمـا يشـعـرون بأن من العـار أن يحكموا كما يحكم العبيد . وهـم خطر ، من ناحية أخرى ، عندما يشـعـرون بالـولاء بعـضـهم لبـعض ، وبالـثـقـة المتبـادلة بينهم ، وفى رفـضـهم أن يخـون بعـضـهـم بعضــاً ! .

- **الـغـاية الـثـالـثـة :** والأخيـرة هى أن الطاغية يهدف إلى أن يصـبح مـواطنوه عاجزين عـجزاً تاماً عن أى فعـل ، ومن ثم يكون السعى إلى القضـاء على الطـاغية ضرباً من المحال . ولا أحد يحاول أن يصنع المستحيل ، ومن ثم فلا أحد يحاول أن يطيح بالطاغية ، ماداموا قد أصبحوا جميعاً عاجزين عن الحركة !

الطريقة الثانية :

الأساليب السـابقة الذكر التى شرحناها بالتفصيل تمثل عند أرسطو الطريقة الأولى التى يلجـأ إليـهـا الطاغـيـة للمـحـافظة على حكمـه - وهى أكـثـر الطريقـتين شـيوعـاً - وهى مألوفـة لنا نحن الشـرقيين . فـجمـيع الأسـاليب التى تحدث عنهـا أرسطو قـد خـبـرناها طوال تاريخنا ، ولا نزال نعـيش فـيـهـا حـتى يومنا الراهـن ، حـتى أن القـارئ العـربى عندمـا يقـرأها يشـعـر بأن أرسـطو يصـف له مـا يدور فى مـجـتمعـه ، لاسيمـا المجتمعـات العـسكرية « الـثـورية » التى رفعت شـعـارات وطنية لتضحك بها على الجـماهـير ، وتستميل مشاعر العـامة ، وعواطف الدهماء ، على نحو ما فعل « بيزستراتوس » طاغية أثينا الذى سنتـحدث عنه فى الفصل الأول من الباب الرابع .

غيـر أن هناك طريقـة أخرى أقل شيـوعا من الطريقـة الأولى ، وهى تسـير فى خط معـاكس ومضـاد تمامـاً ، وسـوف يكون فى استطاعـتنا أن نفهم بسـهولة هذه الطريقـة لـو أننا عـدنا إلى الوراء قليـلاً ، وتذكـرنا العـوامل التـى تُسـهـم - فى رأى أرسطو - فى تدمـيـر النظام الملكى . فلقـد سـبق أن لا حظنا أن إحـدى الطرق التى تدمر الملك هى أن يتحول إلى طاغية ، وذلك يعنى أن إحدى الطرق التى يحافظ بها الطاغـيـة على نظام حكمه هى أن يتـحـول الطغـيـان إلى طبيعـة النظام الملـكى ، أعنى

أن يظل الطاغية محتفظاً بالقدرة وبالسلطة فى حكم رعاياه ، ليس برضاهم . بل رغماً عنهم ، فتنازله عن هذه الخاصية يعنى تنازله عن الطغيان ، غير أنه متى ثبتت هذه القاعدة استطاع الطاغية فيما يبقى أن يسلك سلوك الملك الحق ، أو على الأقل ، أن يتخذ منه بمهارة كل سماته ! .

خــاتمــة

عـرضنا نظرية أرسطو عن الطاغية بالتـفصـيل لأهميتها ، فقـد ترددت عند كـثيـر من الفلاسـفة والمفكرين السياسـيين فى الفكر الأوروبى بعـد ذلك . ولقـد سـقنا كـثيـراً من النصـوص الأرسطيـة لأنها أبلغ مـن أى حـديث ، فنحـن أمـام فيلسـوف خبر الطغيان ، سواء كان طغيان الفرد أو الجماعة ، حتى أنه هرب من أثينا ، بعد موت الإسكندر ، عندما اضطربت المدينة ، وسادتها موجة عاتية من المد الشعبى الذى سيطرت عليه الدهماء ، قائلاً عبارته الشهيرة : « إننى لن أسمح لأثينا أن ترتكب الجريمة نفسها مرتين فى حق الفلسفة ! » مشيراً إلى إعدام الديمقراطية الأثينية لشيخ فلاسـفة أثينا سـقراط ، وهى ديمقراطية يعتبرها أرسطو ـ كما اعتبرها أستاذه من قبل ـ ضرباً من طغيان الدهمـاء ، واستبداد العامة ! .

كذلك فإننا نجد أن أرسطو وصـف الطاغية وصفاً دقيـقاً مفرقاً بينه وبين النظام الملكى ، وهى تفرقة ظل يرددها الملوك لاسيما ملوك إنجلترا ـ كما لاحظنا من قبل ـ بعد ذلك بما يقرب من عشرين قرناً ! : الطاغية يعمل لصالحه الخاص . والملك يعمـل لصالـــح الجميـع! .

كما أن أرسطو وصف « الطغيان الشرقى » بأنه النموذج الحقيقى للطغيان ، وهو أيضـاً وصف ظل يتكرر مـنذ عـصـر أرسطو حـتى يومنا الراهن ! حـتى أن الأوروبيين عندمـا «يسبون » ملكاً أو حـاكمـاً لاستبداده يصـفونه بأنه أقرب إلى الطاغية الشرقى ! . فالطاغية الشرقى « الشهير » يعامل المواطنين معاملة السيد للعبيد ، وهاهنا نجد أصل الفكرة الهيجلية التى تقول إن الشرقيين كانوا جميعاً عبيداً للحاكم الذى ظل هو وحده « الرجل الحر » فى الدولة ! .

والغريب أن أرسطو أرسل إلى تلميذه الإسكندر الأكبر رسالة ينصحه فيها

بمعاملة اليونانيين كقائد ، وأن يعامل الشرقيين معاملة السيد . لأنهم بطبيعتهم عبيد !(١) .

وأود أخيراً أن أسوق ثلاث ملاحظات :

الأولى : أن القول إن الطاغية يعمل لصالحه الخاص ، ينبغى أن يُفهم فهما مرنا . فقد يعمل الطاغية فى فترة من فترات التاريخ لصالحه الخاص بالمعنى الضيق للكلمة ، أعنى لمتعه الحسية أو لجمع المال أو لإشباع شهواته ، للخمور ، للنساء .. إلخ . وقد مرَّ بنا طغاة فى تاريخنا الوسيط من هذا القبيل على نحو ما سنرى بعد قليل .

وقد لا يميل الطاغية إلى شئ من المتع الحسية ، فيظهر بمظهر من يصرف كل اهتمامه وعنايته إلى الصالح العام ، ولا يظهر بمظهر المبذر أو من ينفق نفقات طائلة تشق على سواد الناس ، وتثير سخطهم لا سيما إذا ما كانت الأموال تجمع من الطبقات الكادحة ، وكان على الطاغية أن يقدم كشف حساب عن إيرادات الدولة ومصروفاتها . وهو ما قام به أكثر من طاغية بالفعل . فهو فى هذه الحال سوف يظهر بمظهر المدبر لا الطاغية ، وهو مع ذلك لن يخشى أن تعوزه الأموال مادام قابضاً على زمام الأمور . والأفضل أن يوظف الأموال بدلاً من تركها ثروات مكدسة ، وبذلك يكون الحراس ، والأعوان ، أقل شهوة للمال والسلطة(٢) .

كذلك ينبغى على الطاغية أن يظهر ، وهو يجمع الضرائب ، بمظهر من يتصرف للصالح العام ، فهو لا يجمع الضرائب إلا من أجل مصلحة عامة كالتجهيز للحرب مثلاً ، وهو لابد أن يظهر بمظهر الحارس ، والخازن للثروة العامة ، لا لثروته الخاصة ! ، وعلى الطاغية أن يكون فى مثل هذا السلوك الشخصى ، شجاعاً فى غير غلظة ! ، بحيث يبعث الرهبة فى نفوس كل من يتقدمون للقائه ، دون أن يبث الرعب فى قلوبهم ، وذلك هدف ليس من السهل

---

(١) قارن مثلا ترجمة أرنست باركر لكتاب السياسة لأرسطو ص ٣٨٨ ، وانظر نص الرسالة فى مجموعة مؤلفات أرسطو المجلد الثانى ص ٢٤٦٠ من نشرة بارنز ١٩٨٥ .

(٢) Aristotle, Politics, 1314- B

تحقيقه ما لم يحترمه الناس»[1] .

أما فيما يتعلق بشأن المتع الحسية فإن عليه أن يسلك سلوكاً يتناقض مع سلوك الطغاة المعاصرين لنا فى أيامنا هذه ، والذين قد لا يشبعون من المتع الحسية لو استمروا يغترفون منها أياماً وليالى . إن عليه ، على العكس أن يسلك سلوكاً معتدلاً ، بل إن عليه أن يظهر بمظهر الرجل الذى يتجنب الملذات ، المستيقظ للصالح العام ، حتى لا يكون عرضة للازدراء ثم الاغتيال[2] .

وباختصار يبدو أن أرسطو ، فى هذه الطريقة الثانية ، يتحدث عما سمى فى العصر القديم « بالطاغية الصالح » أو الخيِّر ، وهو نفسه الذى سمى فى العصر الحديث بالمستبد العادل ، وهو حاكم ينفرد بالحكم ، لكنه لا يهتم إلا بالصالح العام ، ولا يبدد أموال الدولة على ملذات أو يسرف فى رشوة حرسه الخاص ، وهو بذلك يقترب من الملك الصالح .

وإن كان أرنست باركر يرى أن أرسطو هنا يستبق نصائح مكيافللى ، ويقدم نصائح سياسية « لأميره الجديد » بطريقة واقعية . غير أن نصيحته تختلف اختلافاً أساسياً عن نصائح مكيافللى . من حيث إنه يدعو الأمير الجديد أن يكون « عقل الدولة » ، وأن يكون ملكاً وإنساناً ، أو على الأقل أن يلعب دور الملك والإنسان»[3] .

لكن مفهوم هذا « الطاغية الصالح » قد يتسع : فهتلر وموسولينى ، وستالين فى الغرب، وكذلك سوكارنو وعبد الناصر ، وصدام فى الشرق ليس من الضرورى أن يكون طغيانهم من أجل الشراب والنساء والمتع الحسية ، بل قد تكون لهم أهداف أخرى : بناء إمبراطورية ، السيطرة على شعوب العالم ، نشر فكرة بالقوة ، التفرد بالحكم فى جميع هذه الحالات ، والتشبه بالله ، فى صفة من صفاته : وهى « ألا يسأل عما يفعل !! » .

---

(١) Ibid

(٢) Ibid

(٣) قارن ترجمة سير ارنست باركر لكتاب السياسة لأرسطو وتعليقه على النص ص ٢٤٧ حاشية رقم ١ .

الثانية : أن المعيار الذى يميز حكم الطاغية هو انعدام الرأى الآخر ، ولهذا فإن جميع أنظمة الحكم غير الديمقراطية هى أنظمة طغيان أو استبداد بطريقة أو بأخرى ، ولهذا كرهت الفاشية النظم الديمقراطية كراهية شديدة ! ، إن المجتمع الذى يرتبط فيه الشعب بالزعيم القائد الملهم بحبل سُرى ، يتنفس كلما تنفس شهيقاً وزفيراً هو مجتمع يحكمه طاغية بغض النظر عما يفعل ! ، فليست العبرة بما قدمه الحاكم الملهم من أعمال مجيدة ، فقد يبنى السدود ويقيم الجسور ، وينشئ المصانع ، لكنه فى النهاية يقتل الإنسان ! ، يدوس كرامته وقيمه ووجوده كإنسان ! . إنه يدمر « روح المواطن » - كما قال أرسطو - بحق - ليحيل المجتمع إلى مجموعة من النعاج تسهل قيادتها!! .

الثالثة : ما يقوله أرسطو من أن الشرقيين لديهم طبيعة العبيد ، وأنهم خلقوا عبيداً ، هى الفكرة نفسها التى كررها هيجل بعد ذلك عن الشرق عموماً والصينيين خصوصاً ، عندما قال إن الشعب الصينى لديه عن نفسه أسوأ الأفكار، فهو يعتقد أنه لم يخلق إلا ليجر عربة الإمبراطور !! .

هذه الفكرة تحتاج فى الواقع إلى مناقشة ؛ لأنها تتضمن « مبالغة شديدة » ، وإن كان سلوك الشرقى المتدنى يعطى المفكرين العنصريين الفرصة لوصفه بأحط الصفات ، وسوف نعود إلى مناقشة هذه الفكرة فى الفصل الأخير من هذا الكتاب .

الباب الثالث

الطاغية يرتدى عباءة الدين

« إننا ، نحن الملوك ، نجلس على عرش الله على الأرض .!»

جيمس الأول ملك إنجلترا

« أيها الناس : إنما أنا سلطان الله فى أرضه .. ! »

المنصور : الخليفة العباسى الثانى

« إننا لم نتلق التاج إلا من الله ، فسلطة سن القوانين هى من اختصاصنا وحدنا بلا تبعة ولا شركة .. ! »

لويس الخامس عشر

مرسوم ديسمبر ١٧٧٠

الفصل الأول
فى العالم المسيحى

« مملكتى ليست من هذا العالم »

المسيح

إنجيل يوحنا ١٨ ـ ٣٣

أولاً : من بداية المسيحية إلى الإصلاح الدينى:

١ـ تمهيد :

سبق أن ذكرنا فى حديثنا عن « الحكم الثيوقراطى » أننا نظلم الدين كثيراً عندما ننسب إليه ذلك « الحكم المطلق » الذى يقيم حاكماً مستبداً أو طاغية جائراً ليكون هو الإله أو ابن الإله ، كما هى الحال فى الشرق القديم ، أو ليكون « خليفة الله فى الأرض » يأمر وينهى بلا حسيب ولا رقيب سوى ضميره ـ إن افترضنا وجوده .. أو حساب الله فى الآخرة ! . والواقع أن كثيراً من الطغاة الذين ارتدوا عباءة الدين لم يكن لديهم ضمير بالفعل ! ، كما أن بعضهم الآخر كان يتساءل فى دهشة : أيمكن أن يكون للحاكم المطلق حساب فى الآخرة ؟ ، فى حين أن بعضاً ثالثاً من هؤلاء الطغاة جمع الفقهاء فأصدروا فتواهم أن ليس على الحاكم باسم الدين حساب ، ولا عقاب ! .. إلى آخر هذه المآسى البشرية التى ارتكبت ظلماً باسم الدين وهو منها برئ .

ولقد سبق أن رأينا أن اليهود هم أول من حاول إقامة الدولة الدينية ، من بين الديانات السماوية الكبرى(١) ، وهم أيضاً أول من صاغ مصطلح الثيوقراطية(٢) . وذلك لأسباب خاصة بهم منها : اعتقادهم أن الله ميزهم عن الأمم الأخرى وأنهم أقرب الشعوب إلى الله ، لما لهم عنده من حظوة خاصة ! ، ولهذا فإن الفكر السياسى اليهودى يمكن أن يعد أقدم ضروب الحكم الدينى على نحو ما عبرت عنه آيات العهد القديم . فالفكرة الظاهرة فيه هى أن الشعب اليهودى هو « شعب

---

(١) هم أول من حاول ذلك بالنسبة للديانات السماوية ، فقد سبقهم الشرق القديم : فالعبرانيون لم يدخلوا ـ سياسيا ـ شيئا يستحق الذكر على تاريخ الحضارة الشرقية ، بل إن الثيوقراطية نفسها ليست نظاما جديدا فى حياة الشرق ، حتى ولا النظام القبلى نفسه ، وكذلك تكوين الوحدة الوطنية بقيادة شخصيات بارزة ، وكذلك ازدهار النظام الملكى القائم على مبدأ المركزية « تاريخ الحضارات العام » بإشراف موريس كروزيه ، وترجمة فريد داغر وفؤاد أبو ريحان ـ المجلد الأول ـ ص ٢٦٨ ، دار عويدات . بيروت ـ ط ٢ ، عام ١٩٨٢ .

(٢) قارن الفصل الثانى من الباب الأول من هذا البحث .

الله المختار » ومن ثم فمصيره متميز ، وهو لا يشبه غيره من الشعوب . لأنه يمثل قومية ثيولوجية تعتمد على ما جاء فى سفر التثنية من أن

« إسرائيل يحكمها الله بصورة مباشرة » ، فهو الذى قسم الأمم ، وفرق بنى آدم، ووضع حدوداً للشعوب ، واصطفى شعب إسرائيل ليكون « شعب الرب ». وإذا كان لكل شعب ملاك حارس يرعاه ويمثله فى السماء ، فإن الرب هو الذى يرعى شعب إسرائيل على نحو مباشر ، فهو « إله أمانة ، لا خور فيه وصديق وعادل هو »(١) .

لكن اليهود هم الذين أفسدوا هذه الدولة عندما أفسدوا هذه العلاقة الحميمة مع الإله ، فلم يرعوا عهداً ولا ذمة : « الرب تكافئون بهذا يا شعباً غبياً غير حكيم .. ؟! »(٢) ويعتقد برتراندرسل أن محاولة بعض المسيحيين إقامة الدولة المسيحية ، ما هى إلا محاولة لمحاكاة الدولة اليهودية ووراثتها : « لقد كانت الدولة اليهودية إبان العصر الأسطورى الذى ساده «القضاة» ، أو إبان الفترة التاريخية التى أعقبت العودة من الأسر البابلى ، دولة دينية . ولقد كان على الدولة المسيحية أن تحذو حذوها فى هذا الصدد .. »(٣) .

ومن هنا كانت محاولة الملوك إبان العصور الوسطى ارتداء عباءة الدين أو الادعاء بأنهم يستمدون سلطانهم من الله تبريراً لسلطتهم المطلقة ، إنما هى فى الواقع محاولة لإحياء «ا لدولة اليهودية » ، هذا إن لم نقل إنها محاولة لتقليد الطغيان الشرقى القديم ، بوصفه نمط الحكم الذى يمكن الملك من الاستبداد ، ويطلق يده فى أمور الرعية ، ويجعل الشعب يقدسه فى الوقت ذاته ! .

لكن ماذا كان موقف المسيحية نفسها من هذا الحكم المطلق ؟ ، وكيف استطاع الملوك أن يقولوا ـ كما قال الملك جيمس الأول ملك إنجلترا : « إننا نحن الملوك ، إنما نجلس على عرش الله على الأرض .. ! » ؟

---

(١) تثنية الاستنزاع ٣٢ ـ ٣٣ وأيضا ٨ ـ ٩ .

(٢) المرجع نفسه ٣٢ ـ ٦ .

(٣) برتراندرسل « تاريخ الفلسفة الغربية » الجزء الثانى ص ٩٥ ، ترجمة د. زكى نجيب محمود . وانظر أيضا د. ثروت بدوى « أصول الفكر السياسى » ص ١٠٢ ، دار النهضة عام ١٩٧٦ .

الواقع أن الفكر السـياسى المسيـحى قد مر بعـدة مراحل علينا أن نعـرض لها فى إيجاز :

٢ـ السيد المسيح:

كان التركيـز الأول للسـيد المسيح على فكر « الروح » فى مقـابل الجسد الذى اهتم به اليهود ، فـهو لم يهتم بالمادة أو بالعالم أو بهـذه الحياة الدنيا بصـفـة عامة ، وهذا واضح فى رده على بيـلاطس عندمـا سـأله : « أأنت ملك اليـهـود ؟ ، أجـاب يسـوع مملكتى ليست من هـذا العالم .. » (يوحنا ١٨ : ٣٣ ـ ٣٦) وفى موعظة الجبل : « طوبى للمسـاكين بالروح لأن لهم ملكوت السـماوات .. » (متى ٥ : ٣ ـ١٠) .

ومن هنا فقد كان من الطبيعى ألا تحتوى تعاليـمه على أية عقيدة سياسية ، لأن « البشارة » تقتضى إلغاء الفكر السياسى . لقد حاول المسيح أن يوقظ فى كل فرد من مـستمـعيه الاهتـمام بالحيـاة الروحية ، وأن يلفـت انتباهه إلى عـالم جديد يحـمله بـداخله . هـذا العـالم هو صـورة من مملكة السـمـاء « مملـكة الله » ، ولكى يصل إلى هذه المملكة عليه أن يحطم الأوثان التى أقامـتها شهوات الأرض ، وأهواء الدنيا ، وطموحات المجتمع .

وهكذا انقسـم العـالم إلى مملكتين : واحـدة فى السـمـاء . هـى التى ينبـغى أن يطمح المؤمن إليهـا ، والأخرى على الأرض ، يعيشـهـا ، ويؤدى واجباته عليها دون أن يكترث بهـا ، بل عليه أن يمقتهـا إن عوقت وصوله إلى الحيـاة الأخرى[1] وهـذه القسـمة يعبر عنها بوضـوح فى تلك الحادثة الشـهيرة التى ذهب فـيهـا مجموعة

---

(١) أقيمت عليـها فيما بعد مـا يسمى « بنظرية السيفين » التى تسند إلى قول السـيد المسيح إن الله خلق سـيفين لقيـادة العالم . أحـدهما روحى ، والآخـر زمنى أو دنيوى ، وأن أولهـما للبـابا والأخر للإمبـراطور ... ثم ظهرت المجـادلات والمساجـلات حسب العـصور المختـلفة ، فهل يتسـلم الإمبـراطور سيفه من الله مباشـرة، أم يسلمه إليه البابا نيابة عن الله ؟ وقد ترتب على الرأى الثـانى أن أصبح من حق البابا إعفاء رعـاياه من يمين الولاء للملوك ! مما دعا الأباطرة والملوك إلى محـاربة السلطة الروحية التى يمثلها البابا .

اليهود يسألون المسيح : « أيها المعلم ، إننا نعلم أنك صادق .. فقل لنا : أيجوز أن نعطى جزية لقيصر أم لا ؟ فقال لهم : أعطوا ما لقيصر لقيصر ، وما لله » (متى ٢٢ : ١٦ ـ ٢١) ولقد تكرر هذا النص الحاسم كثيراً حتى أصبح معياراً للفكر السياسي المسيحى فى بعض العصور : فالحياة الاجتماعية والسياسية جزء من الحياة على الأرض ، وقواعدها وقيمها أرضية ، وهى لا تشترك مع الحياة الروحية فى شئ . ولما كانت الروح وحدها موضوع اهتمام المسيح ، كما ذكرنا ـ فإن الحياة الأرضية أصبحت فى مركز ثانوى ، ومع ذلك ، وربما بسبب ذلك ، فإن المسيح أوجب الخضوع لمقتضيات السياسة ومطالبها لأنها « لا قيمة لها » !

٣ـ القديس بولس:

لما كانت الحياة الأرضية « بغير قيمة » فقد أصبحت هى نفسها عبئاً مؤلماً علينا أن نتحمله لنعبر جسر التنهدات إلى الحياة الأبدية ! ، بل أصبحت جزئياتها وتفصيلاتها مجرد أعباء ومحن ! ، وهكذا كانت العبودية من الناحية السياسية ـ كالفقر من الناحية الاجتماعية والمرض من الناحية الصحية .. محنة قد يمر بها الإنسان على الأرض ، فهذه كلها آلام جسدية « مادية » أو ضروب من العذاب الأرضى ، وتلك هى طبيعة المملكة الدنيوية التى يمكن أن تفرض على الإنسان مجموعة من المحن أو الآلام التى ينبغى عليه أن يتقبلها ويرضى بها لصالح الحياة الروحية : العبودية محنة ، والفقر محنة ، لكن قد تكون الثروة محنة أيضاً مهلكة لصاحبها وملقية به فى عذاب جهنم ! . ومن هذه المحن التى يمر بها المرء محنة الحكم المطلق أو الاستبداد ، أ وحكم الطاغية ، فلما كان مجال الجسد ومجال الروح مفصولين تماماً ، فإن علينا ألا نبتئس كثيراً لمحن الجسد ، وإن كنا نجزع من محن الروح وآلامها ، ولما كانت مآسى الحياة البشرية هى من صنع البشر ـ وهى تختلف بطبيعتها عما تصنعه السماء فإن على المواطنين أن يتحملوا حكم البشر ، وبالمثل على العبيد أن يتحملوا ما هم فيه من عبودية !

وهكذا أقرت المسيحية وجود الرق واعتبرته أحياناً من صنع السماء ولا حيلة للإنسان فيه (مما يذكرك بفكرة أرسطو القائلة بإن العبد يولد عبداً !) ، وأحياناً أخرى تقول إن الاسترقاق إنما هو للجسد فقط ، أما الروح فهى ملك للمسيح ! .

ومن هنا جاءت عبارات القديس بولس التى دعم بها الطغاة ملكهم وترددت بكثرة لأنها دعوة واضحة للعبيد أن يتحملوا العبودية فى صبر وتقوى : « أيها العبيد أطيعوا فى كل شئ سادتكم .. والظالم سينال ما ظلم به ، وليس ثمة محاباة »(١) . وكذلك يدعو بصورة أوضح إلى طاعة السلطة المدنية ويعتبر السلطة على الأرض ـ حتى سلطة الطغاة ـ مستمدة من الله . يقول فى عبارة يعتبرها سباين « أعمق ما جاء فى العهد الجديد أثراً من الناحية السياسية »(٢) .

« لتخضع كل نفس للسلاطين الفائقة ، لأنه ليس سلطان إلا من الله والسلاطين الكائنة هى مرتبة من الله .. حتى أن مَنْ يقاوم السلطان يقاوم ترتيب الله . والمقاومون سيأخذون لأنفسهم دينونة ، فإن الحكام ليسوا خوفاً للأعمال الصالحة بل للشريرة »(٣) .

وهكذا يعلن القديس بولس أن الحاكم يستمد سلطته السياسية من الله ، وبالتالى فإن مقاومته تعنى عصيان الإرادة الإلهية ، ومعارضة للترتيب الإلهى ! . أما وجود هؤلاء الحكام فالهدف منه نشر الأعمال الصالحة . وهم يرعبون الأشرار ويضربون على أيديهم لكنهم سند للصالحين الأطهر ! « فإذا كنت تريد ألا تخاف السلطان : افعل الصلاح فيكون لك مدح فيه ، لأنه خادم الله للصلاح ، لكن إذا فعلت الشر فخف لأنه لا يحمل السيف عبثاً ، بل هو خادم الله منتقم من الذى يفعل الشر »(٤) .

وهكذا نجد القديس بولس يحث المواطنين على الخضوع للسلطة العليا فى

---

(١) رسالة القديس بولس الرسول إلى أهل كولوسى . الإصحاح الثالث ٣٢ ـ ٣٥ .

(٢) جورج سباين « تطور الفكر السياسى » المجلد الثانى ص ٢٦٥ ـ ترجمة حسن جلال العروسى .

(٣) رسالة بولس الرسول إلى أهل رومية . الإصحاح الثالث عشر : ١ ـ ٣ .

(٤) المرجع نفسه : ٤ ـ ٥ .

المجتمع وهى سلطة الحاكم التى أرادها اللّٰه ووضعها بترتيب منه ، ومَنْ يعترض فإنما يعترض على المشيئة الإلهية ويستوجب غضب اللّٰه ونقمته ! كما أنه يفترض أن « سيف الحاكم » لا يستخدم إلا فى معاقبة الأشرار ، وكل من يعارضه فهو شرير ، وكل من يخافه فلأنه مجرم آثم ! .

وتلك هى الفكرة نفسها التى دعا إليها القديس بطرس فى قوله :

« إيها الأحباب اخضعوا كل ترتيب بشرى من أجل الرب ، إن كان للملك فكمن هو فوق الكل ، أو للولاة فكمرسلين منه للانتقام من فاعل الشر ، وللمدح لفاعلى الخير . . اكرموا الجميع ، أحبوا الإخوة ، خافوا اللّٰه ، أكرموا الملك .. »(١) .

وهكذا نجدهما معاً ، بولس وبطرس ، يؤكدان ضرورة احترام النظام القائم. بل والخضوع له باعتباره عملاً إلهياً ! ، فليس من حق المواطن مهاجمة المؤسسات القائمة ، وإنما عليه فقط الاستسلام والإذعان ، فهكذا اقتضت مشيئة السماء . كما كان الصينيون يقولون قديماً ! .

ومن هنا ظهر المبدأ الذى حكم به الطغاة ، واستغله الملوك المستبدون طويلاً فى أوروبا ألا وهو : « كل سلطة فهى مستمدة من اللّٰه .. Omnis Potestas a Deo » وهو المبدأ الذى يبرر الطاعة المطلقة ، والاستسلام الكامل للطاغية أينما وجد ! . وماذا يقول المواطن فى مبدأ يضفى القداسة على الحكم الاستبدادى ؟! ، ماذا يقول أمام التفويض المباشر من اللّٰه لحاكم أن يحكم رعاياه كما يشاء ؟! . وهكذا ظهر الحق الإلهى المقدس للملوك ، رغم أن المسيحية خطت بعد ذلك خطوة مهمة جداً عندما نفت بشدة الطبيعة الإلهية للحاكم ، واعتبرته بشراً ، وإن كان بشراً يتمتع بسلطان من اللّٰه ! وهو سلطان ينبغى الخضوع له ، والامتناع عن مناقشته، وإرجاء الأمر كله إلى اللّٰه ليحاسب الملوك فى الدار الآخرة ! . أما فى هذه الدنيا : فالسمع والطاعة ، والامتثال والاستسلام ، واعتبار صاحب السلطة ، ومانحها للحكام هو وحده دون سواه . الذى يملك محاسبتهم إذا ظلموا أو أساءوا استخدام هذه السلطة ! ، على حين أن البشر العاديين وفقاً لهذ النظرية ، لا حق

(١) رسالة بطرس الرسول الأولى : الإصحاح الثانى ١١ ـ ١٧ .

لهم فى سؤال الحكام ، ولا يجوز لهم أن يناقشوهم فى أمر لم يعهدوا به إليهم ، ولا شأن لهم فيه ، ونعنى به أمر السلطة التى جاءت من عند الله ، ومن هنا كان على الشعوب أن ترضخ لطغيان الحكام وسلطاتهم غير المحدودة ، وكان لابد أن تستمر الحال على هذا النحو ما يقرب من خمسة قرون !(١) .

وهذه النظرية الفلسفية الغربية ، فى مصدر السلطة ، وجدت من المفكرين المسيحيين من انبرى للدفاع عنها . فذهب ترتليان Tertullian (١٠٥ ـ ٢٢٠) إلى القول إن «الإمبراطور هو لنا أكثر مما هو أى إنسان أخر ، لأن إلهنا هو الذى أقامه! ولهذا وجب علينا أن ندعمه ، فالسلطة الإمبراطورية مستمدة من الله ، وإن كانت لا تشارك فى فضائل الألوهية لأنها مخلوقة ، فالله خلقها لتنفيذ مشيئته » . ومن هنا فإننا « نحترم فى الأباطرة حكم الله الذى أقامه لحكم الشعوب ، فنحن نعلم أنهم بإرادة الله يمسكون بالسلطة»(٢) .

وإلى ما يقرب من ذلك ذهب يوحنا فم الذهب (٣٤٧ ـ ٤٠٧) John Chrysostom (أو ذهبى الفم) الذى عينه الإمبراطور أركاديوس رئيساً لأساقفة القسطنطينية عام ٣٩٧ والذى امتدح النظام الملكى الفردى بوصفه النظام السياسى الأمثل ، « وارتأى أن سلطة الملك مطلقة » : « ولكنها ليست تعسفية » إذ ينبغى أن تكون له « الصفات الأخلاقية لكى يكون مثلاً أعلى فى أعين الشعب » ! ، فعزله الإمبراطور ثم أعيد إلى منصبه تحت إلحاح الجماهير التى أحبت حديثه العذب فأطلقت عليه لقب « ذهبى الفم » !

---

(١) من هنا تأتى نظريات العقد الاجتماعى ، فهى أساسا هدم لنظرية الحق الإلهى ، والقول على العكس بأن أفراد البشر العاديين هم الذين أعطوا السلطة للحاكم ـ على اختلاف فى السبب والهدف عند كل من « هوبز » و « لوك » و « روسو » ، لكن العقد الاجتماعى كان على أية حال الأساس الذى ارتكزت عليه الديمقراطية فيما بعد .

(٢) اقتبسه جان توشار فى كتابه « تاريخ الفكر السياسى » ص ٩١ .

٤ـ الحق الإلهي غير المباشر:

عندما ضعفت الإمبراطورية الرومانية ، لم يعد من المناسب القول إن الأباطرة يمثلون الله فى أرضه ؛ « إذ كيف يمكن لملك ضعيف أن يستمد السلطة من الله ؟!» وفى الوقت ذاته تطورت الكنيسة وزادت أملاكها حتى أصبحت من أكبر ملاك الأرض فى أوروبا ، كما نمت قوتها إزاء ضعف الأباطرة . وفضلاً عن ذلك تدعمت سلطتها الروحية أكثر من ذى قبل ، فلم يعد من المناسب أيضاً أن تقف مكتوفة اليدين إزاء نظم الحكم القائمة . أو أن تكتفى بموقف الحياد و السلبية . وهكذا ظهرت نظرية جديدة توفق بين هذه الأوضاع السياسية الجديدة ، وبين الأقوال الثابتة للسيد المسيح ولبعض الرسل الأوائل !.

وتتلخص هذه النظرية الجديدة فى أن الحكام إنما يستمدون سلطتهم من الله ، لكنهم يمارسونها بموجب رضا الشعب المسيحى ، فالله لا يختار الحكام مباشرة ، وإما يوجه أحداث التاريخ والمجتمع توجيهاً بمقتضاه يختار المسيحيون بأنفسهم حكامهم . ولكن لما كانت الكنيسة تمثل المسيحية ، ولما كان المسيحيون جميعاً يتحدون فى المسيح ، والكنيسة هى التجسيد لهذا الاتحاد ، فإنها بالتالى لابد أن ترضى عن هذا الاختيار وتباركه ، وهكذا دخلت الكنيسة طرفاً فى إضفاء الشرعية الدينية على الحاكم ! .

وبناء على ذلك لا يكون الحاكم شرعياً إلا بعد أن تقوم الكنيسة بتأدية بعض الطقوس التى تنبئ عن رضاها عنه ، وأنها هى التى ربطت الحاكم بشعبه(١) .

وظلت هذه النظرية قائمة حتى عصر النهضة ، بل إننا نجدها بعد عصر النهضة ، وفى عهد بعض الملوك الأقوياء من أمثال لويس الرابع عشر فى فرنسا، الذى كتب يقول : « إن سلطة الملوك مستمدة من تفويض الخالق ، فالله

---

(١) استناداً إلى قول المسيح لحوارييه « الحق أقول لكم : كل ما تربطونه على الأرض يكون مربوطا فى السماء ، وكل ما تحلونه على الأرض يكون محلولا فى السماء » متى ١٨ : ١٨ ، وقارن أيضا العبارة نفسها لبطرس الرسول متى ١٦ : ١٨ ـ ٢٠ ، ويوحنا ٢٠ : ١٩ ـ ٢٣ إلخ .

مصدرها وليس الشعب ، والملوك مسؤولون أمام الله وحده عن كيفية استخدامها ! » .

ولقد كان القديس أوغسطين Augustin في نهاية القرن الرابع الميلادى (٣٥٤ ـ ٤٣٠) أقوى الفلاسفة المسيحيين الذين دافعوا عن مفهوم الطاعة ، وآمنوا بأن كل سلطة أرضية قائمة بأمر من الله ! ، ومن هنا فإن المسيحية ، في رأيه ، تدعم الوطنية ولا تهدمها ، عندما تجعل منها واجباً دينياً ، فأنبياء العهد القديم ، وكذلك كتاب العهد الجديد ، يدعون إلى طاعة السلطة المدنية ، والخضوع لقوانين المدينة ، ويعتبرون مقاومة هذه القوانين تحدياً للإرادة الإلهية ، وترتيب الله ، لأن المجتمع المدنى الذى تلجأ فيه الحكومة إلى العنف والقوة ، دليل على ما استشرى فيه من شر وخطايا يرتكبها المواطنون فى هذا المجتمع ، فكان العنف ، إذن ، دواء سماوياً أرسل لعلاج الخطيئة ، ذلك رحمة من شرور العالم كما ذهب القديس بولس الذى يشير له القديس أوغسطين بصفة مستمرة فى هذا السياق(١) .

« فالحاكم المستبد لا يحمل السيف عبثاً ، إذ هو خادم الله منتقم للغضب من الذى يفعل الشر »(٢) .

وهكذا فإن الله هو الذى يسلط الحاكم الظالم لينتقم من الأشرار ، وبصفة عامة فإن طاعة الحاكم واجبة ، بصرف النظر عما إذا كان صالحاً أو فاسداً ـ استناداً إلى عبارات القديس بولس سالفة الذكر ـ كما أن المؤمن ، من ناحية أخرى، عليه أن يتحمل الظلم ، وهو بذلك إنما يدافع عن المواقف المسيحية المسالمة التى ترفض مقاومة الشر بالشر(٣).

علينا أن نلاحظ هنا عدة أمور مهمة :

الأول : تأثر المفكرين المسيحيين بالفكرة اليهودية القديمة التى تحبذ قيام

---

(١) Ernest L. Fortin: " St. Augustine", p200 in Leo Strauss, History of political Philosophy.

(٢) رسالة القديس بولس إلى أهل رومية .

(٣) رسالة بولس إلى أهل رومية الإصحاح الثالث عشر ٥ .

دولة دينية، يحكمها الإله مباشرة على عادة الشرقيين . وقد أشار القديس أوغسطين إلى أهمية الطاعة اليهودية ، وإلى أنبياء العهد القديم الذين تحدثوا عنها مباشرة ! .

الثانى : النظر إلى الحاكم المستبد على أنه سيف الله الذى ينتقم من الأشرار والطالحين كأنه معصوم من الخطأ ، على نحو ما كان فرعون قديماً ! .

الثالث : لو افترضنا أن الحاكم الطاغية كان ظالماً ، فإن علينا أن نتحمل ، لأن المواطنين بذلك إنما يطبقون فكرة مسيحية أساسية هى « عدم مقاومة الشر » ، أو « من لطمك على خدك الأيمن ، فحول له الآخر أيضاً .. » متى ٥ : ٣٨ .

الرابع : إن اشتداد استبداد الحاكم وظلمه يمكن أن يفسر على أنه رحمة من السماء ، فهو دليل على كثرة الشرور فى العالم !

ولقد استمرت الفكرة المسيحية الأساسية كما هى طوال العصور الوسطى ، إذ لم يتأثر واجب الطاعة المدنية ، والخضوع للسلطة القائمة ـ على النحو الذى عبر عنه القديس بولس ـ أدنى تأثر بنمو الكنيسة وتزايد سلطانها بعد ذلك ومن الحقائق اللافتة للنظر ، التى تثبت اتخاذ رجال الكنيسة فى ذلك العصر ، موقفاً سلبياً من الحكومة المدنية ، وامتناعهم عن محاولة الحد من سلطانها أو التقليل من نفوذها ، أن أقوى الحجج التى جاءت مؤيدة لواجب احترام سلطة الحكام الدنيويين تضمنتها كتابات القديس جريجورى St. Gregory ٥٤٠ ـ ٦٠٤ الذى كان يرى أن من حق الحاكم السيئ والطاغية الظالم أن يطيعه الناس ، وليس ذلك فحسب ، بل لابد أن تكون هذه الطاعة صامتة وسلبية ، وتلك وجهة نظر قد يصعب أن نجد أحداً آخر من آباء الكنيسة يشاركه فيها بهذا القدر من الحماسة والقوة ! ؛ فهو يؤكد أنه لا يتعين على الرعايا أن يطيعوا فحسب ، بل يتعين عليهم أيضاً الامتناع عن محاولة الحكم على حياة حكامهم أو نقدها أو مناقشتهم الحساب ! ، يقول :

« لا ينبغى أن تكون أعمال الحكام محلاً للطعن والتجريح بسيف اللسان حتى لو ثبت أن هذه الأعمال تستحق اللوم . ومع ذلك فإن أقل ما ينبغى إذا انزلق اللسان إلى استنكار أعمالهم أن يتجه القلب فى أسف وخشوع إلى الندم

والاستغفار التماساً لعفو السلطة العظمى التى ما كان الحاكم إلا ظلها على الأرض ! »(١) .

ولقد سبق أن عرضنا لآراء بعض المفكرين المسيحيين - من أمثال « يوحنا السالسبورى» والقديس توما الأكوينى - وموقفهم من الطاغية وجواز قتله(٢) . ولم يبق لنا سوى أن نعرض لمفارقة غريبة هى آراء زعماء الإصلاح الدينى أو المذهب البروتستانتى : مارتن لوثر ، وجون كالفن ؛ لنرى استمرار الفكرة المسيحية كما هى (ويبدو أنها مرتبطة بالفكر الدينى الذى يضفى قداسة على الحاكم - ربما دون أن يدرى !) والمفارقة هنا تأتى من أننا أمام مصلحين كبيرين كان لهما دور ثورى بالغ الأهمية فى الفكر المسيحى ، ومع ذلك فقد كانت آراؤهما السياسية شديدة الرجعية ، بالغة التخلف ، إذا ما قورنت بأفكارهما الإصلاحية ! .

ثانيا البروتستانتية .. والطاغية !

١ - الرجعية البروتستانتية :

لو افترضنا أن الطاغية طلب من رجال الدين أن يبرروا أمام الناس ، أفعاله الاستبدادية وسلوكه السيئ ، فإنه لن يجد فى ظنى أروع من المقدمة التى يبدأ منها زعماء البروتستانتية ! فالمقدمة التى يبدأ منها مارتن لوثر Martin Luther (١٤٨٣- ١٥٤٦) ، وجون كالفن John Calvin (١٥٠٩ - ١٥٦٤) هى أن الطبيعة البشرية فاسدة ، وما يرتكبه المرء من شرور إنما يعود فى أساسه إلى هذه الطبيعة ، أما ما يأتيه من أعمال صالحة ، فهو يرتد فى النهاية إلى الله ، إنه منحة أو هبة إلهية أو فضل من الله ومنة Grace ، فجميع أفعالنا تتسم بوصمة الطبيعة الشريرة الفاسدة ، وكل ما فيها من صلاح فمرده إلى الله لا إلى أنفسنا ، ويتساوى البشر جميعاً فى ذلك . كتب كالفن يقول « حتى القديسين لا

---

(١) اقتبسه جورج سباين « تطور الفكر السياسى » المجلد الثانى ص ٢٨١ .

(٢) انظر فيما سبق من أول هذا البحث .

يستطيعون القيام بعمل واحد لا يستحق الإدانة ، إذا ما حكمنا عليه بما هو حقيق به »[1] ، ولن يشفع لنا أمام الله سوى شئ واحد هو الإيمان فحسب Sola Fide . والإيمان هبة من الله ، وليس شيئاً يصنعه الإنسان لنفسه[2] .

وهكذا نجد الإنسان عند زعماء البروتستانتية « موجوداً ساقطاً » ، خلق فى الأصل على صورة الله ، لكنه ثار وتمرد على خالقه ، ودنس هذه الصورة بسقوطه . وهكذا أصبح هذا الموجود - الذى كان معداً فى لبداية للاستمتاع الدائم بصحبة الإله - غريباً عنه . ولهذا السبب حلت الفوضى محل النظام الذى كان ينبغى أن يكون سائداً فى الكون ، لاسيما على الأرض التى هى مسكنه . وبدلاً من الانسجام والوئام حل الصراع والنزاع . وعلى هذا النحو أصبح هذا الإنسان الساقط ينتمى إلى مملكتين يمكن أن نرى فى إحداهما بوضوح الفساد والخطيئة (مملكة الأرض) ، وفى الثانية النور والطهارة وهى التى يحاول الوصول إليها (مملكة الروح) ، لكن ذلك لا يمكن أن يحدث بغير مدد من السماء![3].

ومادام الإنسان قد اغترب عن الله وعاداه ، فقد أصبح بحاجة إلى كوابح وضوابط ، إذا أردنا للحياة فى هذا العالم أن تكون ممكنة أو محتملة : فغرور الإنسان ، أو مركزية الذات البشرية ، هى التى قطعت صلة المحبة مع الله ، وهى فى الوقت نفسه التى كونت جذور الصراع والنزاع والعداوة بين الناس . وإذا ما كان العقل والضمير فى انسجام فسوف تكون التربية كافية ، ولن يكون ثمة حاجة إلى قهر أو قسر ، لكن لما كان الإنسان الساقط لا يعرف إلا القليل عن الله ، والعدالة والخير ، ومادام قد رفض السير على هدى البقية الباقية من النور الكامن بداخله ، فإن الإكراه أو القسر سيكون فى هذه الحالة هو الأساس الضرورى للحياة الاجتماعية والسياسية ! .

---

(١) اقتبسه دنكان فورست فى بحثه عن « لوثر وكالفن » فى الكتاب الضخم الذى أشرف على تحريره ليون شتراوس « تاريخ الفلسفة السياسية » ص ٢٢٠ ، انظر :
Leo Strauss: History of political Philosoph p. 320

(٢) Duncan B, Forester: Ibid, p. 320

(٣) Ibid, p. 332

ولما كان الناس بطبيعتهم خطائين أثمين ، فلابد لهم فى هذه المملكة الأرضية من إنسان يجبرهم على الطاعة ! فطاعة السلطة خير فى ذاتها وهى الركيزة الوحيدة التى تقوم عليها الحياة السياسية والاجتماعية المستقرة الآمنة . لم يكن الإنسان بحاجة إلى حكومة فى حالة البراءة والبساطة الأولى ، لكنه بعدما سقط احتاج إلى من يقوم «بتلجيمه»![1] كما تطلب الأمر شخصاً يجبره على التوافق مع القواعد الضرورية للحياة الاجتماعية ، أو قل طاعتها ولو على مضض ! : « لأنه ما لم يكبح جماح هذا الإنسان فسيفوق فى وحشيته جميع أنواع الحيوانات المفترسة ! » صحيح أن الإكراه قمع لسلوكه وقيد على تصرفاته . لكنه فى الوقت ذاته حدّ من ارتكاب الخطايا ، ومحاولة دائمة لتذكرته بالطبيعة الإلهية للقانون الأخلاقى ، وكيف أنه الوسيلة التى يقدم بها الله رحمته للناس ويضفى بركاته على الحياة الاجتماعية الصالحة ![2] .

وهكذا نجد أن أصل السلطة الدنيوية يكمن فى إرادة الله الرحيمة التى تريد حماية الإنسان من عواقب عصيانه وليس لحاجة بشرية . ولا يوجد فى فكر « لوثر » أو « كالفن » أى مجال لأى نوع من أنواع « العقد الاجتماعى » أو سيادة الشعب .. إلخ . فالحكومة المدنية هى ترتيب من الله لرخاء الناس فى عالم ساقط !، ولا ينبغى تحت أى ظرف أن يظن أنها وسيلة من وسائل البشر للحكم « على أساس الرضا والاتفاق ، إذ ينبغى رد استخدام السلطة فيها باستمرار إلى الله لا إلى البشر ! »[3] .

---

(١) ربما كان المعنى اللغوى لكلمة « السياسة » العربية تعبيرا دقيقا عن فكرة « الإنسان الحيوانى المتوحش » الذى يروضه الحاكم ويهذب من سلوكه كما يفعل السائس مع الخيل الجوامح ! فالسياسة فى الأصل كما يقول ابن منظور القيام على الشئ بما يصلحه .. والسياسة فعل السائس ، يقال هو يسوس الدواب إذا قام عليها وراضها ، والوالى يسوس رعيته . لسان العرب لابن منظور المجلد الثانى ص ٢٣٨ ـ ٢٣٩ وهكذا نجد أن الحاكم مثل مروض الخيل يسوس الناس ويوجههم إلى ما فيه خيرهم وسعادتهم ، وهى فكرة تجعل الناس قصرا لم ينضجوا بعد !

(٢) D. B. Forester: Op. Cit. p. 334

(٣) Duncan B. Forster: Ibid, p. 320

الدولة هى إذن « خادم الله على الأرض » ! وهى موجودة للتعبير عن عناية الله بالبشر لعقاب الشرير ، وحماية الصالح ولرخاء الكنيسة ! وما دام الأمر كذلك فلابد أن يكون السؤال عن شكل الحكومة المدنية سؤالاً بغير معنى « لأن السلاطين القائمة خُدّام لله ، مرتبون من عنده ، والقول بأنهم موجودون على الأرض يعنى أن الله هو الذى وضعهم فى مناصبهم ومن ثم فهم جديرون بالاحترام والطاعة(١) ويرى فورستر D. B. Forester أن شكل الحكومة كان فى الواقع موضوعاً هامشياً بالنسبة للإصلاح الدينى ، فوجود الحكومة من أى نوع هو مسألة ضرورية وأساسية للحياة الاجتماعية فحسب ، لأن الحكومة الجيدة أو الصالحة قادرة ، أكثر من غيرها ، على جلب الكثير من البركات للناس لكن حتى أقسى الحكومات ، وأشد الأنظمة طغياناً وعنفاً ، بل أشد ألوان الطغيان الوثنى ضراوة تعجز عن إطفاء شعلة الإيمان ، فيما يقول جون كالفن فى شرحه على رسالة القديس بولس(٢) .

٢ـ مارتن لوثر (١٤٨٣ ـ ١٥٤٦) :

غير أن لوثر يستحق فى الواقع ، وقفة قصيرة أو موجزة لما نجد فى آرائه السياسية من تبرير للطغيان ، فهو يرى أن فساد الطبيعة البشرية أمر لا مندوحة عنه ، وهذا الفساد يزداد حتى يصبح هائلا ومريعاً ، مع زيادة الأعداد البشرية ، بحيث يكون الفساد مرعباً مع التجمعات البشرية .. وعلى هذا النحو يقدم لوثر حجة دينية قوية لصالح حكم الفرد المستبد :

> « لو كان لابد لنا من معاناة الألم ، فخير لنا أن نعانيه على يد الحكام أفضل من أن نعانيه على يد رعاياهم ، ذلك لأن الرعاع لا يعرفون الاعتدال ، ولا يعرفون حداً . إن كل فرد من الغوغاء يثير من الألم أكثر مما يثيره خمسة من الطغاة . ولهذا كان من الأفضل أن نعانى الألم من الطاغية ، أو من الحاكم المستبد ، بصفة عامة ، عن أن نعانيه من عدد لا حصر له من الطغاة الغوغاء ، فيما يقول »

---

(١) Ibid

(٢) Ibid, p. 336

لـوثـر » فـى بحـث لـه عنـوانـه : « أيمكن أن يكـون هنـاك خـلاص للجنـود؟ »(١) .

والواقع أن « لوثر » لم يميز بين الديمقراطية وحكم الغوغاء . فرأى أنها سلب لكل حكم منظم ، إذ لا يمكن للجماهير فى رأيه أن تكون مسيحية ، ولا أن تكون عاقلة ، ذلك لأن الإيمان والعدالة والعقل .. إلخ إنما تنتمى إلى الفرد لا إلى الغوغاء التى تميل إلى التطرف فى كل شئ ! ، ومن هنا فإن حكم الفرد يسمح باستمرار أن يكون الحاكم مسيحياً أميراً عادلاً عاقلاً ، بل حتى الطغيان والتوحش والأعمال العنيفة اللامعقولة التى يمارسها أى حاكم سيئ ، لا يمكن أن تبلغ من السوء ما يبلغه حكم الغوغاء !

ويشن لوثر حملة عنيفة على ما يسمى « بالشعب » ويصفه بعبارات بالغة السوء ،

« فكما أن الحمار يريد أن يتلقى الضربات ، كذلك يريد الشعب أن يكون محكوماً بوساطة القوة . إن الله لم يعط الحكام « ذنب ثعلب » يستعمل فى رفع الغبار ، وإنما أعطاهم سيفاً ، لأن الرحمة ليس لها دور فى مملكة العالم ـ التى هى خادمة لغضب الرب ضد الأشرار وتمهيد عادل لجهنم والموت الأبدى »(٢) .

ويشير لوثر إلى أن « اليد التى تحمل السيف وتذبح ليست يد الإنسان ، وإنما هى يد الله ، إن الله هو الذى يشنق ، ويعذب ، ويقطع الرأس ، فكل هذه الأفعال هى افعاله وأحكامه . »(٣) .

وعلى الرغم من أن بعض الكتاب يحاول أن يبرر موقف لوثر من الحكام ، ودعوة الناس إلى طاعتهم ، بأنه كان مضطراً إلى محالفتهم ، ليقفوا فى صفه ضد روما فى صراعه معها ، فإن هذا التبرير يغفل دوره كمصلح ورجل دين . ومهما يكن من أمر هذا التحالف المزعوم فإنه لا يبرر له أن يقول عبارة كهذه :

« أمراء هذا العالم آلهة ، والناس العاديون هم الشيطان ، وعن طريقهم يفعل الرب أحياناً ما يفعله فى أحيان أخرى مباشرة عن طريق الشيطان ، أو أنه يجعل الثورة عقوبة لخطايا الناس .. إنى لأفضل أن أحتمل أميراً يرتكب الخطأ على

---

(١) Quted by D. B. Forster, Ibid, p. 337

(٢) جان جاك شوفالييه « تاريخ الفكر السياسى » ص ٢٥٧ ، ترجمة د. محمد عرب صاصيلا ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع .

(٣) المرجع نفسه ص ٢٥٩ .

شعب يفعل الصواب »[١] .

لقد كان « لوثر » فى كل مناسبة يؤكد واجب الطاعة العمياء للحاكم ولو كان طاغية :

« ليس من الصواب بأى حال أن يقف أى مسيحى ضد حكومته . سواء أكانت أفعالها عادلة أم جائرة ! .. ليس ثمة أفعال أفضل من طاعة من هم رؤساؤنا وخدمتهم . ولهذا السبب أيضاً فالعصيان خطيئة أكبر من القتل ، الدس ، والسرقة ، وخيانة الأمانة ، وكل ما تشتمل عليه هذه الرذائل »[٢] .

وإذا كان الاحترام والطاعة والإذعان تعبيراً عن واجبات دينية للسلطة الأرضية أو هى شرط مسبق للحياة الاجتماعية والسياسية المستقرة ، فإنها لا يمكن أن تتحقق فى ظل الديمقراطية ، لأن الحياة السياسية الحقة إنما توجد فى ظل حكم الفرد الذى هو أفضل أشكال الحكم »[٣] .

٣ـ جون كالفن (١٥٠٩ ـ ١٥٦٤)[٤] :

استنتج كالفن النتيجة الحاسمة المترتبة على مبدأ فساد الطبيعة البشرية وهى أنه لابد للحكام من إقامة نظام من « الضوابط » . ، ومن هنا فلم يكن يهتم كثيراً بفكرة « سيادة الشعب » أو الانتخابات ، ذلك لأن ما يسمى بالانتخابات داخل الكنيسة لا يفعل أكثر من استكشاف الدعوة الإلهية لفرد ما ليكون راهباً . أما عملية الانتخابات فى الدولة فإنها كذلك ليست سوى محاولة للتعرف على أن الله رفع شخصاً مناسباً إلى منصب الرئاسة ، فالسلطة ، والسلطان ينبعان من الله ، وليس من الناخبين . وينبغى أن يكون للحاكم المنتخب نفس الولاء

(١) اقتبسه جورج سباين « تطور الفكر السياسى » المجلد الثالث ص ٥٠٢ .
(٢) المرجع السابق .
(٣) D. B. Forster: Op. Cit. p. 337
(٤) من الأمور الغريبة التى تروى عن « كالفن » أنه وافق على إعدام أحد الأشخاص لأنه اختلف معه فى الرأى ، إذ لم يكن يعترف بحرية الفكر ، ولا بتعدد الآراء أو اختلاف وجهات النظر ، وهو أمر يتسق تماما مع كراهية البروتستانتية للديمقراطية أو حكم الشعب !!

والاحترام الذى نكنه لمن لم ننتخبه ، أعنى لمن آلت إليه السيادة بالميراث(١) .

وهكذا فإن كالفن لم يقدر قيمة الديمقراطية ، كما أنه لم يهتم كثيراً بفكرة سيادة الشعب ، كما قلنا ، لأن الحقائق تأتى من الله مباشرة ، ومملكته لا توجد على الأرض . «ومن هنا فلا أهمية للظروف التى نعيشها بين الناس ولا يهم كثيراً فى ظل أية قوانين نحيا ، مادامت مملكة المسيح لا توجد فيها على الإطلاق» . وإن كان من الأهمية بمكان أن يضع الملوك نصب أعينهم أن الواجب الأول للحكم هو المحافظة على عبادة الله الخالصة ، واقتلاع الوثنية وانتهاك الحرمات ، والتجديف والزندقة من جذورها ! .

يقول : الغرض من الحكم الزمنى ، ما دمنا نعيش بين الناس ، هو أن نشجع ونساند العبادة الخارجية لله ، وأن ندافع عن المذهب الخالص ومركز الكنيسة ، وأن نحقق التجانس بين بعضنا البعض ، وأن نحافظ على السلام المشترك والسكينة المشتركة(٢) .

وهكذا نجد آراء كالفن السياسية شديدة الرجعية . فهى تؤكد باستمرار واجب الطاعة العمياء للحاكم - وهو هنا على تمام الاتفاق مع لوثر - والسلطة الزمنية هى وسيلة الخلاص الظاهرية ، لهذا تكون مرتبة الحاكم أشرف المراتب على حد قوله فهو نائب الله ، ومقاومته مقاومة لله . ومن العبث أن ينازع الرجل العادى الذى ليس من واجبه الحكم ، فيما هو أفضل الأحوال للدولة ، فإذا كان هناك شئ يحتاج إلى تصحيح فليقله لمن فوقه وألا يتولى العمل بنفسه ! وليس له أن يفعل شيئاً بغير أمر من يعلوه مرتبة ! ، والحاكم السيئ هو عقاب للناس على خطاياهم وهو يستحق خضوع رعاياه غير المشروط له ، وبما لا يقل عما يستحقه الحاكم الصالح ، ذلك لأن الخضوع ليس للشخص ، ولكنه للمنصب ، وللمنصب جلالة لا يمكن انتهاكها(٣) . وهكذا يردد « كالفن » تلك الحجة البلهاء

---

(١) D. B. Forster: Op. Cit

(٢) اقتبسه جورج سباين فى تطور الفكر السياسى ، المجلد الثالث ص ٥٠٦ .

(٣) سدنى هوك « البطل فى التاريخ » ص ١٠ ، ترجمة مروان الجابرى - بيروت عام ١٩٥٩ .

أو ذلك التبرير الساذج الغريب الذى يقول إن الطغيان ، والهزائم الحربية ، والنكبات السياسية ، إنما هى غضب من الله وعقاب للناس لأنهم ابتعدوا عنه ، وتخلوا عن الصراط القويم ! . قيل هذا بعد هزيمة ١٩٦٧ المروعة التى حلت بنا بسبب بعدنا عن الله (كما لو أن الإسرائيليين كانوا أقرب إليه منا !) وقيل ذلك بعد الغزو العراقى البربرى للكويت .. إلخ . ولست أجد رداً على هؤلاء أبلغ من تساؤل سدنى هوك :

> « كيف يمكن أن يتصور الناس أن يكون هتلر (وصدام وديان ..) هم أدوات العدالة الإلهية التى تعاقب بها شعباً خرج عن جادة الحق ؟ كيف يمكن أن تكون أداة الفعل الإلهى طغاة على هذه الدرجة من السوء ؟! »[1] .

أيكون غريباً بعد ذلك أن يكتب الفيلسوف الفرنسى جوزيف دى مستر J. De Maistre (١٧٥٣ ـ ١٨٢١) قائلاً :

« ليس فى استطاعة الإنسان أن يخلق ملكاً . لقد كُتِبَ أنا الذى أخلق الملوك . ليست هذه عبارة من جملة كنسية أو استعارة لمبشر .. وإنما هى قانون للعالم السياسى ، إن الله هو الذى يخلق الملوك بالمعنى الحرفى للكلمة .. إن العقل والتجربة يجتمعان ليقيما الدليل على أن الدستور هو عمل إلهى .. وكما أن المبدأ الدينى هو الذى خلق كل شئ ، فإن غياب المبدأ هو الذى يدمر كل شئ !! »

---

(١) المرجع السابق .

الفصل الثانى
فى العالم الإسلامى

« والله : لا يأمرنى أحدٌ بتقوى الله بعد مقامى هذا إلا ضربت عنقه ..»

عبد الملك بن مروان

« والله لا آمـر أحداً أن يخـرج من باب من أبواب المسـجـد ، فيـخـرج من البـاب الذى يليه إلا ضـربت عنقه ! »

الحـجاج بن يوسـف

تمهيــد

لابد لنا من كلمة موجزة نزيل بها كل لبس محتمل قد يقع فيه القارئ وهو يطالع الصفحات القادمة :

فكاتب هذه السطور عربى يفخر بانتمائه إلى هذه الأمة ، وهو أعلم ما يكون بدورها الحضارى فى التاريخ ، وأنها حملت المشعل من حضارة اليونان ، عندما غرقت أوروبا فى بحر الظلمات فى العصور الوسطى ، وإذا كان ينتقد فى صفحات طويلة بعض السلبيات السياسية ، فإن ذلك من منطلق ما قاله هاملت لأمه : « لابد أن أقسو لكى أكون رحيماً » ، إذ إن البثور التى شوهت وجه حضارتنا كان يمكن لها أن تزول ، وكنا أولى من غيرنا بتنمية مبادئ الديمقراطية « وإعلان حقوق الإنسان » .. لولا سفه بعض الحكام ورعونتهم .

ومع ذلك فنحن لا نستطيع أن نتغاضى عن إيجابيات مشرقة حتى فى العهود التى سلطنا عليها الضوء لكى نهدم شكلاً من أشكال الحكم السياسى . فعلى الرغم ، مثلاً ، من أن معاوية كان أول من أحال الخلافة إلى مُلْكٍ كسروى عندما قال بصراحة : « أنا أول الملوك » ! ، فقد تمت فى عهده كثرة كثيرة من الأعمال الإيجابية على رأسها الفتوحات الإسلامية ؛ فقد اتجهت همة المسلمين بقيادته نحو الشمال والغرب . حيث الدولة الرومانية الشرقية التى كانت تغير على البلاد الإسلامية القريبة منها : فرتب معاوية لغزوها براً وبحراً ، وبلغ أسطول الشام فى عهده ١٧٠٠ سفينة فتح بها عدة جهات مثل جزيرة « رودس » ، وبعض الجزر اليونانية ، ولم يكن للعرب عهد بالبحر ولا بالسفن من قبل ! .

وفى عام ٤٨ هـ جهز معاوية جيشاً لفتح القسطنطينية براً وبحراً . صحيح أن الجيش لم ينتصر ، ولم يتمكن العرب من فتح المدينة العتيدة لمتانة أسوارها ومنعة موقعها ، لكن المحاولة نفسها جديرة بالتقدير .. ثم كانت المحاولة الثانية لفتح هذه المدينة فى عهد سليمان بن عبد الملك .

وفى عهد الأمويين أيضاً فتحت بلاد الأندلس واتسعت رقعة الدولة فى الشرق والغرب على السواء .

ولم يقتصر عهد الأمويين على الفتوحات الضخمة فحسب ، بل كانت لهم تنظيمات مهمة داخل الدولة نفسها لتنظيم الدواوين ، والشرطة ، وإنشاء دار لسك النقود فى عهد عبد الملك الذى أمر بسحب العملة فى جميع أنحاء الدولة ، وضرب بدلاً منها عملة جديدة من الذهب والفضة ، وكان يعاقب كل من يزيف العملة عقاباً صارماً .

وكان خالد بن يزيد بن معاوية أول من عنى بنقل علوم الطب والكيمياء إلى اللغة العربية ، فدعا جماعة من اليونانيين المقيمين فى مصر ، وطلب منهم أن ينقلوا له كثيراً من الكتب اليونانية والقبطية التى تناولت البحث فى صناعة الكيمياء العملية ، وعمل على الحصول على الذهب عن طريق الكيمياء ، وكذلك عربت الدواوين فى عهد عبد الملك بن مروان ، بعد أن كانت بالفارسية فى العراق واليونانية فى مصر والشام . كما كانت المساجد من أكبر معاهد الثقافة لدراسة القرآن والحديث والفقه واللغة ، وأصبح الكثير منها مركزاً للحركة العلمية وخير مثال على ذلك : مسجد البصرة .

كما ازدهرت الحياة الثقافية فى عهد العباسيين ، فزادت العناية بترجمة الكتب فى عهد هارون الرشيد بعد أن وقع فى حوزته بعض الكتب اليونانية التى أمر بترجمتها .

كما نشطت حركة الترجمة بفضل تشجيع البرامكة للمترجمين وإدرار الأرزاق عليهم .

وفى عهد المأمون نشطت حركة النقل والترجمة من اللغات الأجنبية ، وخاصة اليونانية والفارسية إلى العربية ، فأرسل البعوث إلى القسطنطينية لإحضار المصنفات الفريدة فى الفلسفة والهندسة والموسيقى والطب .

وقد ظهرت فى عهد المأمون طائفة من جهابذة علماء الرياضة ، من أمثال

محمد بن موسى الخوارزمى الذى يُعدّ أول من درس الجبر داسة منظمة ، وجعله علماً منفصلاً عن الحساب .

وكان من أثر نشاط حركة النقل والترجمة فى عهد المأمون أن اشتغل كثير من المسلمين بدراسة الكتب التى ترجمت إلى العربية وعملوا على تفسيرها والتعليق عليها ، نخص بالذكر من هؤلاء يعقوب بن اسحق الكندى الذى نبغ فى الطب والفلسفة وعلم الحساب .

وفى عهد العباسيين أيضاً أنشئت المدارس المخصصة لدراسة العلم مثل مدرسة بغداد، ومدرسة بلخ ، ومدرسة نيسابور ، ومدرسة البصرة ، ومدرسة الموصل وغيرها كثير . كما كانت هناك مكتبات كثيرة فى ذلك العصر مثل «خزانة الحكمة » ، أو « بيت الحكمة » ، أسسها الرشيد ثم نمّاها المأمون وقوّاها ، ويقال إن بيت الحكمة كان جامعة كبيرة يتصل بها مكتبة ومرصد ، كما كانت تقوم بنسخ الكتب وترجمتها إلى اللغة العربية ، كما كان يفعل يوحنا بن ماسويه ، وكان فيها رئيس للترجمة ومساعدوه ، كما كان لها مدير وأعوان ، وكما كان فيها مجلدون .. إلخ .

بقى أن نختتم هذا التمهيد بإثارة اعتراض نتوقعه ونظنه خاطئاً ، عندما يسرع أحد القراء فيتهمنا بأننا وقعنا فيما يسمى بالمفارقة التاريخية Anachronism ، عندما نتحدث عن انعدام الحريات ، أو حقوق الإنسان فى تلك الحقبة فيقول : إننا فى هذه الحالة نستخدم مصطلحات حديثة ثم نسحبها على حقبة ماضية لم يكن للناس عهد بها .. إلخ . هذا الاعتراض مردود عليه من زاويتين :

الأولى : أننا سنلمس الكثير من الأفكار الديمقراطية الأساسية فى عهدى أبى بكر وعمر : الرأى الحر فى اختيار الخليفة ، والمعارضة ونقد تصرفات الحاكم ، والرقابة لسلوك الحاكم ومحاسبته ، وتحديد راتب له بحيث لا يوّحد بين « بيته » و « بيت المال » .. إلخ . وهى كلها نابعة من قلب الإسلام ، لا من مصدر خارجه .

الثانية : أن حقوق الإنسان وحريته وكرامته وقيمته منصوص عليها فى القرآن الكريم والأحاديث النبوية على نحو واضح وصريح ، ولم يكن ينبغى أن ننتظر حتى يطلعنا عليها المحدثون ، بل يرى البعض أن الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الذى أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ديسمبر عام ١٩٤٨ « قد سبقه الإسلام فى هذا الشأن منذ أربعة قرناً ، فهو فى حقيقته لم يكن إلا إعلاماً إلهياً بهذه الحقوق فى صورة أدق وأحق وأعم وإرساء لدعائم الحرية والعدل والمساواة وتكريماً للإنسان فى كل زمان ومكان..»(*) .

أولا : الواقع والمثال :

لابد لنا ونحن نتحدث عن الدولة الإسلامية ، أن نفرق بين الدولة التى يقرها الإسلام ، أو الصورة المثالية الرائعة للدولة الإسلامية ، كما يستخرجها الفقهاء والمفكرون من الكتاب والسنة ، وبين الدولة الإسلامية الواقعية على نحو ما ظهرت فى مجرى التاريخ ، أو بين ما يسمى فى الاصطلاحات القانونية De Facto و De Jure أى جانب التطبيق العملى وجانب التشريع النظرى ، فإذا ما تحدث بعض الفقهاء والمفكرين عن « نظام الحكم فى الإسلام » الذى يوجب « إسناد الأمر إلى إمام فاضل عالم حسن السياسة .. إلخ » .. « يمنع الظالم وينصف المظلوم » ، وأن يكون « عادلاً لئلا يجور ، عاقلاً ليصلح التصرفات ، بالغاً لقصور عقل الصبى ، ذكراً . إذ النساء ناقصات عقل ودين ، حراً لئلا تشغله خدمة السيد؛ فهذه الصفات مشروطة بالإجماع »(١) ، كان علينا أن نكون على وعى بأن هذه الصفات شروط « مثالية » تتحدث عما ينبغى أن يكون ، ويستخرجها المفكرون من الكتاب والسنة لتشكيل صورة مثالية لما ينبغى أن تكون عليه الدولة

(*) الشيخ زكريا البرى « الإسلام وحقوق الإنسان » مجلة عالم الفكر ، المجلد الأول العدد الرابع يناير ١٩٧١ ـ وانظر أيضا « حقوق الإنسان فى الإسلام » للدكتور على عبد الواحد وافى .

(١) د. محمد يوسف موسى « نظام الحكم فى الإسلام » ص ٢٥ و ص ٥٧ ـ دار الكتاب العربى .

فى الإسـلام . وهـى صـورة تـخـتـلـف كـثـيـراً عن الـدولـة الـتى ظـهـرت طوال الـتـاريخ الإسـلامـى والتى قد نجد فيـهـا ألـوانـاً من الظلـم لا حـد لـه[١] ، وقـد نجـد من الحـكام من لا يعرف من العدل شيئـاً لا سيمـاً فى معاملة خصومه (كـمـا فـعل السـفـاح مع بنى أمية) ، وقد يأسر الخليفة عمه ثم يقتله ! ، وقد يكون غادرا كالمنصور « فأول ما فعل عندما تـولى الخلافة أن قتل أبا مسلم الخراسانى صـاحب دعوتهم وممهد مملكتهم »[٢] . وقد يكون قاسياً جباراً « كالوليد بن يزيد الجبار العنيد .. فرعون ذلك الـعـصـر والدهر المملوء بالمصـائب ، الذى يأتـى يوم القـيـامـة يتـقـدم قـومـه فيـوردهـم الـنـار .. » على مـا يقول السـيـوطى[٣] . وقد يـكون فاسـقـاً كالولـيد الذى يصفه السيوطى بأنه « كان فاسقاً شريباً للخمر منتهكاً حرمات الله ، أراد أن يحج ليشـرب فوق ظهـر الكعبة فمقتـه الناس لفسـقة ! »[٤] . وكـالوليد بن عـقـبة الذى عينه عـثـمـان بن عفان واليـاً على الكوفة ، وكـان يشـرب الخـمـر مع ندمائه ومـغـنيه من أول الليل إلى الصبـاح ، فلمـا أذن المؤذن تقـدم إلى المحـراب فى صـلاة الصـبح فصلى بـالناس أربعاً ثم اسـتدار لـهم قائلاً : أتـريدون أن أزيدكم ؟ فقال لـه من كان خلفه فى الصف الأول : « مـا تزيد ، لا زادك الله من الخيـر . والله لا أعجب إلا ممن بعثك إلينا والياً وعلينا أميراً ! »[٥] . ولما قتل الوليد بن يزيد سنة ٢٦ هـ نظر إليه

---

(١) إذا أردنا أن نسـوق أمثلة سريعـة ، وسـوف نجد الكثير منها فيما بعـد ، سقنا مثالا لظلم لا حد له مـا فعله المنصـور عندما عين لابنه جـعـفـر كاتبا يسـمـى الفضـيل بن عمـران ، وكان رجـلا عفـيـفا دينا ، فدس له عنـد المنصور لأسـبـاب سيـاسـيـة بأنه يعبث بجـعـفـر ، فأمـر المنصـور بقتله من غيـر سؤال ثم تبين للـمـنصـور كـذب المبلغ بعـد إعدام الرجل بالفـعل ، وعندما تساءل ابنه : « مـا يقول أمير المؤمنين فى قتل رجل عفيف ديّن مسلم بلا جرم ولا جناية ؟ » كـان الجواب « هـو أمـيـر المـؤمنين يـفعل مـا يـشاء وهـو أعلم بما يـصـنع !! » أحـمـد أمين « ضحى الإسـلام » المجلد الثانى ص ٤٣ مكتبة النهضـة المصرية ، فإذا ذهب الأسـتاذ مرجليوث D. S. Margoliouth إلى القـول بأن « الحـاكم ليس مـسـؤولا أمـام أحد ، فـالإمام إذا قتل أحد أفراد رعيته فإنه لا يكون مسـؤولا أمام أحد عن ارتكاب جريمة القتل ! » تسـاءل الدكـتور ضـيـاء الريس « فهـل يمـكن أن يقول الإسـلام بذلك ؟ أليس ذلك دليلا على الجـهـل بالإسلام ومبادئه ، ووجود شعور عمـيق بالعداء نحوه يستحق الرد والمناقشة ؟! ص ٢٣٥ أمثلة كثيرة على الخلط بين الواقع والمثال !

(٢) السـيوطى « تاريخ الخلفاء » ص ٢٦٠ .

(٣) المرجع نفسـه ص ٢٥٢ .

(٤) المرجع نفسـه ص ٢٥٠ .

(٥) مروج الذهب للمسعودى ـ المجلد الثانى ـ ص ٣٤٤ .

أخوه سليمان بن يزيد ، وقال بُعداً له ، أشهد أنه كان شروباً للخمر ، ماجناً فاسقاً ، ولقد راودني عن نفسي ! »[1] . وقال الذهبي لم يصح عن الوليد كفر ولا زندقة ، بل اشتهر بالخمر واللواط ! .. وإلى غير ذلك مئات المئات من القصص والأحداث التي تروى عن الحكام طوال تاريخنا ، ممن لم يكن ينطبق عليهم قط الشروط المثالية للحاكم المسلم . بل إننا يمكن أن نستمر في سرد وقائع التاريخ في الدولة الإسلامية لنجد أن المرأة حكمت بالفعل كما حدث في مصر أيام شجرة الدر في نهاية الدولة الأيوبية وبداية عصر المماليك الذين يخالف حكمهم شرطاً آخر هو أن يكون الحاكم حراً لا عبداً ! .

وليس في ذلك انتقاص لنظام الحكم في الإسلام ، فهذه كلها ضروب من الحكم اتخذت زياً إسلامياً في ظاهرها ، لكنها لم تكن كذلك في الحقيقة ، لأن الإسلام يوجب العدل ، والشورى ، ورضا الناس عن الحاكم .. إلخ ، على نحو ما سنعرف بعد قليل .

مرة أخرى علينا ألا نخلط بين الصورة المثالية لما ينبغي أن تكون عليه الدولة في الإسلام ، والصورة الواقعية التي ظهرت في التاريخ الإسلامي . بل إن من الباحثين من يفرق في الجانب النظري نفسه بين ما يمكن أن يسمى « نظريات إسلامية » كالأفكار التي قررها علماء الفقه والكلام والمؤرخون ، وكانت مصادرها القرآن أو السنة أو الإجماع .. وبين مجموعة النصائح والحكم والإرشادات العملية التي توجه إلى الملك أو الأمير أو الحاكم تهديه إلى أن يجعل سياسته حسنة مع الرعية ، وتبين له الطريقة التي ينجح بها أو يستبقي بها ملكه ، ويمكن أن تسمى « بالآداب السياسية » وهي في الغالب مأخوذة من حكم الفرس أو الروم أو الهند[2] .

إن الخلط بين هذين الجانبين « ما ينبغي أن يكون » ، و « ما كان وما هو

---

(١) تاريخ الخلفاء ص ٢٥٠ ـ ٢٥١ .

(٢) د. محمد ضياء الدين الريس « النظريات السياسية الإسلامية » ص ٧ مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٥٢ .

كائن » ، يجعلنا نخطئ كثيراً فى فهم الواقع الذى نعيشه ، وفى تصورنا للمستقبل الذى نرسمه ، مما يترتب عليه الكثير من المجادلات التى هى مضيعة للوقت والجهد ، وكان يمكن أن تتلاشى لو فهمنا المسألة من هذا المنظور(١) .

ويحذر فقيه مصر الأول الدكتور عبد الرزاق السنهورى من الخلط بين هذين الجانبين ، بحيث نعتبر المثال مسؤولاً عما حدث فى أرض الواقع ، يقول :

« نظام الخلافة لا يمكن أن يكون مسؤولاً عن الفتن التى حدثت فى الدولة الإسلامية ، أو عن عدم احترام الحكام لقواعده وأحكامه ، كما أن وقوع الفتن والخلافات ظاهرة يتسم بها تاريخ الدول جميعاً ، ولا يمكن القول إن المسلمين كانوا يشذون عن هذه الظاهرة أو إنهم أخذوا بنظام آخر للحكم . فى رأينا أنه لا محل للزعم الخاطئ والذى يردده كثيرون قائلين إن الخلافة كانت هى مصدر المساوئ التى شهدها التاريخ الإسلامى . فالحقيقة هى أنه إذا بحثنا عن سبب الاستبداد الذى مارسته بعض الحكومات الإسلامية زمناً طويلاً ، فإنه لم يكن نظام الخلافة ، بل هو خروج هؤلاء الحكام عن مبادئه وأهدافه »(٢) .

وسوف نعرض فيما بعد نماذج كثيرة توضح الفرق بين الواقع والمثال فى بناء الدولة الإسلامية ، ونماذج أخرى للخلط بينهما ، مما ينتج عنه الكثير من المشكلات الوهمية التى كان يمكن لنا أن نتفاداها فى سهولة ويسر .

إذا كان هناك « واقع ومثال » فى الدولة الإسلامية ، فإن ما يهمنا فى هذا البحث هو الواقع ، أو ما حدث خلال التاريخ ، وذلك لثلاثة أسباب هى :

---

(١) من ذلك مثلا ما يقوله المرحوم د. محمد يوسف موسى فى كتابه ص ١٦٥ رداً على المستشرقين ومنهم مرجليوث القائل : « أيا كان الحاكم الذى يستقر الرأى على الاعتراف به فإن الرعايا المسلمين ليست لهم حقوق ضد رئيس الجماعة القائم » .
وما يقوله ماكدونالد « لايمكن على الإطلاق أن يكون الإمام حاكما دستوريا بالمعنى الذى نعرفه !» فهو يرى أن هذه الأقوال ليس فيها شئ من الحق مطلقا وإنما هو التحامل والغرض والهوى ... إلخ ، فهذا خلط آخر بين الواقع والمثال ، وسنرى أمثلة أخرى كثيرة فيما بعد .

(٢) د. عبد الرزاق أحمد السنهورى : « فقه الخلافة وتطورها لتصبح عصبة أمم شرقية » ص ٣٩ ـ حاشية ٨ ، ترجمة د. نادية عبد الرزاق السنهورى ، ومراجعة د. توفيق محمد الشادى ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب عام ١٩٨٩ .

الأول : أن ما حدث فى تاريخ الدولة الإسلامية هو الذى أثّر فينا ، ولا يزال ، بل ترسب فى أعماقنا ، حتى أصبحنا ندهش إن قال لنا أحد إن هناك ألواناً أخرى من الحكم اسمها « الحكم الديمقراطى » ، وقلنا له إنه « نظام غربى » لا يصلح لنا! ، أو لجأنا إلى المثال لنقول إن عندنا هذا الضرب من الحكم بأسماء أخرى .

الثانى : أن هناك من يطالب بعودة مثل هذا النوع من الحكم ـ بدافع البحث عن هوية تمكننا من مواجهة النظم العالمية ـ مع الخلط المستمر بين الواقع والمثال والانتقال بحرية من أحدهما إلى الآخر ، فمعرفة الواقع « تساعدنا كثيراً على معرفة أسباب انحرافه عن المثال .

الثالث : أن الدراسة المتأنية للواقع التاريخى لهذه الحقبة تكشف لنا أنها كانت حلقة وسطى بين تاريخنا القديم فى الشرق . حيث ساده طغيان الحاكم المتأله : فى مصر ، وبابل ، وأشور ، وفارس .. إلخ ، وبين الطغيان الحديث والمعاصر الذى تأله فيه الحاكم أيضاً فى هذه البلدان نفسها ! ، وبالتالى فقد ساد الطغيان تاريخنا القديم والوسيط والحديث ، مما جعل الطغيان الشرقى نموذجاً أعلى للطغيان ، وخلق عند المواطن الشرقى طبيعة خاصة تجعله يستسلم بسهولة لمثل هذا اللون من الحكم ، بل ويتقبله ، وأحياناً يسعى إليه دون أن يجد فى ذلك حرجاً ولا غضاضة ! لقد كان أرسطو يقول : إن الرجل الحر لا يستطيع أن يتحمل حكم الطاغية ، ولهذا فإن الرجل اليونانى لا يطيق الطغيان ، بل ينفر منه ، أما الرجل الشرقى فإنه يجده أمراً طبيعياً ، فهو نفسه طاغية فى بيته ، يعامل زوجته معاملة العبيد ولهذا لا يدهشه أن يعامله الحاكم هو نفسه معاملة العبيد .

لكن علينا أن نرجئ مناقشة « الطغيان الشرقى » بصفة عامة إلى نهاية البحث ، وأن نهتم الآن بالطغيان فى تاريخنا الوسيط الذى ارتدى فيه الحاكم عباءة الدين ! . يكفى هنا أن نقول مع الدكتور السنهورى :

« نحن لا نحاول إنكار الحقائق التاريخية ، فتاريخ الخلافة الناقصة ، منذ عهد الأمويين ومن بعدهم ، ملئ بأنواع إساءة السلطة . وإن كان هذا الاستبداد

مصدره خروج هؤلاء الحكام على قواعد الخلافة الشرعية .. »[١] .

وعلينا أن نتبين بوضوح وجلاء ما يقوله لنا هذا الفقيه النابه ، رغم دفاعه القوى عن الخلافة ومحاولته تطويرها لتصبح عصبة أمم شرقية ، من أن:

« ما نسميه اليوم بطريقة الانتخابات لم يعرفها العالم الإسلامى فى صورة عملية واضحة ، وسبب تقصير فقهاء المسلمين فى كل ما يتعلق بالانتخابات هو: تحول الخلافة الشرعية إلى ملكية وراثية فى وقت مبكر .. »[٢] .

ثانيا : بذور ديمقراطية :

توفى النبى ﷺ دون أن يحدد من يخلفه ، فثار الخلاف بين المسلمين على منصب الحاكم قبل أن يوارى الثرى جثمانه الطاهر ، والواقع أن هذا الخلاف كان أمراً طبيعياً وظاهرة صحية بين المهاجرين والأنصار ، فكأننا أمام أحزاب سياسية تتناقش وتتجادل ، وتنتهى إلى رأى تأخذ به الأغلبية . على هذ النحو اجتمع الفريقان تحت سقيفة بنى ساعدة[٣] ، ليختاروا خليفة ، فرشح الأنصار من بينهم سيد الخزرج « سعد بن عبادة » الذى قام فيهم خطيباً فقال : « يا معشر الأنصار لكم سابقة فى الدين ، وفضيلة فى الإسلام ليست لقبيلة من العرب .. نحن أنصار الله ، وكتبة الإسلام ، وأنتم يا معشر المهاجرين رهط نبينا .. »[٤] . وأسرع أبو بكر وعمر ومجموعة من المهاجرين إلى السقيفة خشية ألا ينظر الأنصار فى الأمور إلا من جانب واحد هو جانبهم[٥] . ودار نقاش طويل حاول البعض أن يصل فيه إلى حل وسط ، فدعا « الحباب بن المنذر » إلى رأى ثالث ، هو إمكان اقتسام السيادة ، أو تعدد الإمارة ، أى أن يكون هناك خليفتان ، وذلك

---

(١) د. السنهورى « فقه الخلافة » ص ٣٩ .

(٢) المرجع نفسه ص ١٣٥ ـ حاشية ١ .

(٣) هى ظلة كانت بالقرب من دار « سعد بن عبادة » كانوا يجتمعون تحتها ـ وكانت له الرياسة .

(٤) د. حسن إبرهيم حسن : « تاريخ الإسلام » المجلد الأول ص ٣٥٢ ـ مكتبة النهضة ط ١٣ عام ١٩٩١ .

(٥) أحمد أمين « فجر الإسلام » ص ٢٥٢ ، وانظر فى حجج الفريقين بالتفصيل ص ٢٥٢ ـ ٢٥٣ ـ ط ١٤ عام ١٩٨٦ ، مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة .

حين قال : «منا أمير ومنكم أمير »[١] ، وكثر اللغط وتعالت الأصوات على حد قول ابن كثير[٢] ، « وما درى الحاضرون فى هذا الاجتماع أنهم يعقدون أهم « « اجتماع » أو « مؤتمر » فى تاريخ الإسلام كله . وما أشبهه « بجمعية وطنية » أو تأسيسية تبحث مصير أمة لأجيال عديدة لاحقة ، وتضع دستوراً يكون أساساً لحياتها فى المستقبل .. »[٣] ، إلى أن حسم عمر بن الخطاب النقاش بحجج قوية ، منها أن رسول الله أمر أبا بكر أن يؤم الناس ، و «أنه ثانى اثنين إذهما فى الغار » ، ثم تساءل فى براعة : « من منكم تطيب نفسه أن يتقدم أبا بكر ؟ ، فقالت الأنصار : « نعوذ بالله أن نتقدم أبا بكر!! »[٤] ، فقال : ابسط يدك يا أبا بكر نبايعك فبسط يده فبايعه ! ثم بايعه المهاجرون والأنصار تحت السقيفة فيما يسمى بالبيعة الأولى أو البيعة لخاصة أو الصغرى . وقد وصف الأستاذ ماكدونالد B. D. Macdonald اجتماع السقيفة بقوله :

« إن هذا الاجتماع يذكر إلى حد بعيد بمؤتمر سياسى دارت فيه المناقشات وفق الأساليب الحديثة »[٥] .

ثم وقف أبو بكر فى اليوم التالى ـ فيما يسمى بالبيعة العامة ـ خطيباً يلقى على الناس بياناً يحدد فيه برنامجه السياسى :

« أيها الناس ، إنى قد وليت عليكم، ولست بخيركم ، فإن أحسنت فأعينونى ، وإن أسأت فقومونى ، الصدق أمانة ، والكذب خيانة ، والضعيف فيكم قوى عندى حتى أزيح عنه علته إن شاء الله، والقوى فيكم ضعيف حتى آخذ الحق منه إن شاء الله .. »[٦] .

ورغم نجاح الخليفة الأول بالأغلبية المطلقة ، فقد كانت هنك ضروب كثيرة

(١) د. محمد ضياء الدين الريس : « النظريات السياسية الإسلامية » ص ٢٥ مكتبة الأنجلو المصرية عام ١٩٥٢ .
(٢) ابن كثير « البداية والنهاية » المجلد الخامس ص ٢١٦ ـ دار الكتب العلمية بيروت ـ عام ١٩٨٥ .
(٣) د. محمد ضياء الدين الريس « النظريات السياسية الإسلامية » ص ٢٣ ـ مكتبة الأنجلو المصرية عام ١٩٥٢ .
(٤) ابن كثير « البداية والنهاية » المجلد الخامس ص ٢١٦ .
(٥) نقلا عن د. محمد ضياء الدين الريس فى كتابه السالف الذكر ص ٢٤ .
(٦) ابن كثير « البداية والنهاية » المجلد الخامس ص ٢١٨ ، وتاريخ الخلفاء ص ٦٩ .

من المعارضة . ويحاول البعض إخفاءّها دون أن ندرى لذلك سبباً ، مع أنها ظاهرة صحية ، وكأن أى ضرب من المعارضة أو الرأى المخالف شذوذ لا يجوز ذكره !! : كانت هناك آراء معارضة لاختيار أبى بكر ، فلم يبايعه « سعد بن عبادة » وخرج إلى الشام ، وكذلك الزبير بن العوام (ابن عمة الرسول) ، وكذلك على بن أبى طالب الذى قال لأبى بكر معترضاً : « لقد أفسدت علينا أمرنا لم تستشر ولم ترع لنا حقاً .. ! »(١) ، ولم يغضب أبو بكر أو ينفعل ، أو يجد فى هذا القول « جريمة لا تغتفر ! » ، بل أجاب فى هدوء الرجل « الديمقراطى » الذى يتقبل الرأى الآخر بصدر رحب : « بلى ! ولكنى خشيت الفتنة ، وكان للمهاجرين والأنصار يوم السقيفة خطب طويل ، ومجاذبة فى الإمام .. » على ما يروى المسعودى(٢) . وقيل إن علياً بايعه بعد موت فاطمة بعشرة أيام ، وقيل بعد وفاة النبى بسبعين يوماً ، وقيل بعد ثلاثة أشهر أو سنة ، وقيل غير ذلك(٣) .

وعلى الرغم من أن خلافة أبى بكر لم تستمر أكثر من عامين وثلاثة أشهر كانت الدولة فيها لا تزال تتخلق ، فإنها وضعت الكثير من البذور الديمقراطية المهمة :

١ ـ فأبو بكر لم يتول الحكم بحد السيف ، على نحو ما فعل الأمويون والعباسيون فيما بعد ، وإنما بعد نقاش ديمقراطى حر كانت فيه حرية الرأى مكفولة للجميع ، فدار بين الفريقين نقاش طويل أدلى فيه كل فريق بدلوه ، وعرض حججه فى الهواء الطلق .

٢ ـ كانت هناك معارضة حقيقية ، فبعض المسلمين رفض أن يبايع أبا بكر ، والبعض الآخر بايعه بعد فترة طويلة! دون أن يكون « المعارض » شاذاً أو هادماً للنظام أو متآمراً .. إلى آخر الألقاب التى ظهرت بعد ذلك ، واستمرت معنا حتى الآن .

---

(١) المسعودى « مروج الذهب ومعادن الجوهر » المجلد الثانى ص ٣٠٧ .
(٢) المرجع السابق ص ٣٠٨ ، وانظر أيضا عمر فروخ « تجديد التاريخ » ص ١٤٢ ـ دار الباحث بيروت عام ١٩٨٠ .
(٣) مروج الذهب للمسعودى ، المجلد الثانى ص ٣٠٩ .

٣ ـ فى خطابه بعد البيعة ، وضع أبو بكر أساساً مهماً من أسس الديمقراطية ، وهو مراقبة الشعب للحاكم ومحاسبته إن أخطأ ، وذلك يعنى بالطبع أن بقاء الحاكم رهن بسيرته وبرضا الناس عنه ! .

٤ ـ نحن أمام نظام جديد للحكم لا يزال يتشكل ، بعد عهد النبوة ، فليس هناك لقب معروف للحاكم ، أو اسم متفق عليه من الجميع .

٥ ـ ولك أن تقول الشئ نفسه بالنسبة لدخل الحاكم أو راتبة ، فمن أين ينفق؟ وكم من المال يأخذ ؟ تلك مسألة بالغة الأهمية ظهرت فى عهد أبى بكر وعمر ، ولم تظهر بعد ذلك قط ، إذ كان بيت المال هو بيت الخليفة أيضاً ، فلم يحدث أن حدد مبلغ من المال ـ بعد عهد الخلفاء الراشدين ـ للخليفة الأموى أو العباسى أو من جاء بعد ذلك طوال التاريخ الإسلامى ، فهو من حقه أن يغرف من بيت المال كما يشاء .

أما فيما يتعلق بلقب الحاكم ، فبعد أن بويع الصديق ناداه بعض الناس يا خليفة الله! » ، لكن أبا بكر نهى عن ذلك ، وقال « لست خليفة الله ، لكنى خليفة رسول الله .، لأن الاستخلاف حق فى الغائب ، أما الحاضر فلا »[١] .

أما فيما يتعلق براتبه ، فلما بويع الخليفة الأول أصبح وعلى ساعده أبراد وهو ذاهب إلى السوق فالتقى به عمر وسأله : أين تذهب ؟ . قال أبو بكر : إلى السوق ، فقال : وماذا تصنع في السوق ، وقد وليت أمر المسلمين ؟! . قال أبو بكر : فمن أين أطعم عيالى ؟ ، فقال : انطلق يفرض لك أبو عبيدة . ففرضوا له قوت رجل من المهاجرين وكسوة للشتاء وأخرى للصيف .. إلخ[٢] .

مرة أخرى لابد أن نضع فى أذهاننا أن نظام الحكم فى هذا العهد المبكر كان

---

(١) مروج الذهب ـ المجلد الثانى ص ٣٠٩ .

(٢) تاريخ الخلفاء ص ٧٨ ـ وقد روى البعض أنهم جعلوا له « ألفين » فقال : زيدونى فإن لى عيالا ، وقد شغلتمونى عن التجارة فزادوه خمسمائة ، أو كانت ألفين وخمسمائة ، ولا يعنينا أن نعرف بالدقة كم جعلوا لأبى بكر ، لكن الذى يعنينا هو أن المسلمين فى عهد أبى بكر وضعوا هذا المبدأ . أى تقدير راتب للخليفة هو وأهله حتى يتفرغ لخدمة الأمة وإدارة شئونها ، لكن المبدأ لم يتطور بعد ذلك فى عهد الأمويين والعباسيين !!

يتخلق ويتشكل ، بعد عهد للنبوة لا قياس عليه ، ويسير سيراً حثيثاً نحو بناء الدولة وقيام حكومة لم يعرفها العرب فى الجاهلية ، « فلم يكن للعرب نوع من الحكومات المعروفة الآن ، ولم يكن لهم قضاء يحتكمون إليه ، أو شرطة تقر الأمن والنظام ، أو جيش يدرأ عنهم الأخطار الخارجية .. إلخ[١] . « فهذه كلها أمور جديدة أضف إليها : كيف يتولى الحاكم؟ كيف يكون لقبه؟ كيف يحاسب على أعماله ؟! كيف يتحدد راتبه ؟! كيف تكون «البيعة» ؟[٢] .

ولما أحس أبو بكر أنه موشك على لقاء ربه جمع الناس ، وقال لهم : « إنه قد نزل بى ماترون ، ولا أظنني إلا ميتاً لما بى من مرض ، وقد أطلق الله أيمانكم من بيعتى ، وحل عنكم عقدتى ، وردَّ عليكم أمركم ، فأمروا عليكم من احببتم .. »[٣] .

ومعنى ذلك أن أبا بكر ، عندما شعر بقرب وفاته دعا الناس إلى اختيار حاكم جديد ، يرتضون حكمه ونزاهته دون أن يفرض عليهم أحداً ، وهو يرى أن بيعته انتهت وهم فى حل منها . غير أن المسلمين بعد أن تشاوروا فى الأمر لم يستطيعوا الإجماع على إسناد الحكم إلى واحد منهم ، فرجعوا إليه ووكلوه فى أن يختار لهم من يرى فيه صلاحاً وخيراً للأمة ، فطلب إمهاله حتى ينظر فى الأمر وراح يجرى مشاوراته مع أولى الأمر ، وكبار الصحابة من المهاجرين والأنصار معاً ، فجعل يدعوهم واحداً بعد الآخر ، ليقف على آرائهم فى هذا الأمر الخطير ، ثم خرج عثمان ليعلن على المسلمين أن الرأى قد استقر على ترشيح عمر بن الخطاب ، وسألهم إذا كانوا يقبلون مبايعته ، فأقبل أكثرهم على بيعته ، ولم يحاول أحد فرض رأيه على من رفض البيعة .

والحق أن أبا بكر عندما رشح عمر بن الخطاب ، وضع مبادئ أساسية فى

(١) د. حسن إبراهيم حسن « تاريخ الإسلام » المجلد الأول ص ٤٦ .

(٢) من الخطأ أن نقارن بين « البيعة » و « العقد الاجتماعى » ، ذلك لأن البيعة حقيقة تاريخية . أما العقد الاجتماعى فهو افتراض عقلى لبناء الكيان السياسى .

(٣) تاريخ الخلفاء ص ٧٨ ـ ولا يفهم من العبارة أن الخليفة يظل حاكما حتى نهاية حياته ، إذ الأمر متروك لرضا الناس وموافقتهم .

الحكم « الديمقراطى » بعضها جديد تماماً ، عندما قال فى كتابه : « إنى استعملت عليكم عمر بن الخطاب ، فإن برّ وعدل فهذا علمى به ، وإن جار وبدل فلا علم لى بالغيب ، والخير أردت.. » .

ويلاحظ فى اختيار عمر بن الخطاب أمران خطيران :

الأول : أن أبا بكر علّق خلافة عمر على رضا الناس .

الثانى : أن أبا بكر لم ينتخب أحداً من أبنائه أو أقاربه(١) .

فضلاً عن أن أبا بكر لم يعلن أن عمر لا يخطئ ، بل قال : « إن بر وعدل » فهذا ما أعرفه عنه ، وإن جار وتغير سلوكه ، فهو احتمال إلا يعلمه لا الله .

وعندما تولى عمر الخلافة حدد سياسته فى هذه العبارة الجامعة

« الا من رأى منكم فىّ اعوجاجاً ، فليقومه . ما أنا إلا أحدكم ، منزلتى منكم كمنزلة ولى اليتيم منه ومن ماله.. » .

وقد كان عمر شخصية فذة ، فمثلاً لم يكن هناك قضاء فى عهد أبى بكر ، « ولكن عندما تولى أبو بكر الخلافة أسند القضاء إلى عمر بن الخطاب فظل سنتين لا يأتيه متخاصمان لما عرف به من الشدة والحزم »(٢) .

وفى بداية عهد عمر ظهرت مشكلة تسمية الحاكم مرة أخرى ؛ فبم ينادونه ؟

قال له المغيرة : يا خليفة الله .

قال له عمر: ذاك نبى الله داود .

فقال : يا خليفة رسول الله .

قال : ذاك صاحبكم المفقود .

قال : يا خليفة خليفة رسول الله .

قال : ذاك أمر يطول ..

---

(١) د. حسن إبراهيم « تاريخ الإسلام » المجلد الأول ص ٣٥٥ .

(٢) المرجع نفسه ص ٣٩٥ .

قال : يا عمر !

قال : لا تبخس مقامي شرفه ، أنتم المؤمنون وأنا أميركم .

فقال المغيرة : يا أمير المؤمنين ..

وبذلك كان عمر أول من تلقب بهذا اللقب .

كذلك جمع عمر الناس بعد توليه وقال : كنت تاجراً ، وقد شغلتموني بأمركم هذا ، فما ترون أن يحل لي من المال ؟ فقال علي : ما يصلحك ويصلح عيالك بالمعروف ، ليس لك من هذا المال غيره ، فقال « القول ما قال علي » . والذى يعنينا هنا هو تحديد راتب للخليفة يكفيه هو وأهله حتى يتفرغ لخدمة الأمة وإدارة شؤونها ، وهو أمر حيوى حتى نفصل بين المال العام والخاص ، وإن كان عمر نفسه كان مثالاً نادراً للحاكم الزاهد الناسك الذي يقول : « لا يحل لي من مال الله إلا حلتان حلة للشتاء ، وحلة للصيف ، وقوت أهلي كرجل من قريش ليس باغناهم ..»[1] ولك أن تقارن ذلك باستمتاع هشام بن عبد الملك (١٠٥ ـ ١٢٥هـ) بالكساء حتى أنه « لم يلبس ثوباً قط وعاد إليه .. حتى أن ملابسه لا يحملها إلا سبعمائة بعير من أجلد ما يكون من الإبل وأعظم ما يحمل عليها من الجمال .. وكان مع ذلك يتقللها ! ،ولقد أحصى أحد الفقهاء والمقربين من هشام ـ في خزانته ـ بعد موته اثنى عشر ألف قميص . وقيل لم يكن في ملوك بني مروان أعطر ولا ألبس من هشام خرج حاجاً فحمل ثياب ظهره ستمائة جمل ! »[2] وقارن :

> « كان عمر يضع إزاراً فيه اثنتا عشرة رقعة ، وكان في عام الرمادة لا يأكل إلا الخبز والزيت حتى اسودّ جلده . ويقول لنفسه : بئس الوالي أنا إن شبعت والناس جياع ! » ،

إلى أخر تلك القصص الكثيرة التي رواها ابن كثير في البداية والنهاية كما رواها غيره[3] .

« كان عمر إذا أراد أن ينهى الناس عن شئ تقدَّم إلى أهله فقال : لا أعلمن

---

(١) ابن كثير « البداية والنهاية » المجلد السابع ص ١٣٨ .

(٢) د. حسين عطوان ، الوليد بن يزيد ص ١٦٨ ـ ١٦٩ ، دار الجيل بيروت ١٩٨١ .

(٣) ابن كثير . المرجع السابق ص ١٣٩ .

أحداً وقع فى شئ مما نهيت عنه إلا أضعفت له العقوبة »[1] .

وما يهمنا الآن أن هذه البداية الممتازة للحكم الإسلامى بذرت الكثير من البذور الديمقراطية . منها أن بيعة الحاكم مرهونة برضا الناس ، وأن موافقة الشعب هى الأساس فى بقاء حكمه ودوامه ، ومنها أهمية رقابة الناس للحاكم ومحاسبتهم وتوجيههم إن أخطأوا ، فليس ثم تأليه للحاكم ، وإنما هو بشر يخطئ ويصيب ، ومنها تحديد راتب معين للحاكم ، أى الفصل بين المال العام والخاص ، ومنها حرية الفكر والتعبير عن الرأى ، وحرية النقد والمعارضة لا بل والترحيب بها ، حتى قال عمر لمن نقده : « **ويل لكم إن لم تقولوها ، وويل لنا إن لم نسمعها** » ! ، فالحريات فى ذلك العصر الأول كانت مكفولة للأفراد ، حتى كان من واجبات كل مجتهد أن يبدى معارضته أو نقده لأخطاءغيره ، حتى لو كان ذلك الغير هو الخليفة ذاته[2] . وقصة المرأة التى اعترضت عمر وهو ينهى عن المغالاة فى المهور فى إحدى خطبه فى المسجد معروفة مشهورة حتى قال : « **أصابت امرأة وأخطأ عمر !** »[3] .

ومن المبادئ الأساسية الأخرى التى وضعها عمر أنه كان يحصى أموال عماله قبل توليتهم ، فإذا انتهت ولايتهم أحصى ثروتهم من جديد ، وما زاد صادره ورده إلى بيت المال ، إلا إذا اتضح له أن هذه الزيادة أتت إلى العامل بطرق مشروعة[4] ، وهو ما نسميه الآن بإقرارات الذمة المالية والكسب غير المشروع .. إلخ .

غير أن هذه المبادئ الأساسية ـ لسوء الطالع ـ توقفت عند هذا الحد . فهذه البذور الديمقراطية البالغة الأهمية لم تنم ، ولم تزدهر ، بل ماتت بموتهما اثنتا عشرة سنة ، عهد أبى بكر وعمر ، اقترب فيها المثال من الواقع ، وكاد أن يتحقق لولا أنه اعتمد على الشخصية الفذة للخليفة ، ومن ثم لم يتحول إلى قوانين

---

(١) تاريخ الخلفاء للسيوطى ص ١٣٩ .

(٢) د. عبد الحميد متولى « أزمة الفكر السياسى الإسلامى » ص ٤٤ ـ ٤٥ الهيئة المصرية العامة للكتاب عام ١٩٨٥ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) د. حسن إبراهيم « تاريخ الإسلام » جـ١ ص ٣٧٨ .

ومؤسسات وقواعد عامة تحكم المدينة ، فقتلت المحاولة مع مقتل عمر ! [1] . وهذا ما كان يعنيه الجاحظ عندما امتدح عهد «أبى بكر وعمر رضى الله عنهما ، وست سنين من خلافة عثمان ، كانوا على التوحيد الصحيح ، والإخلاص المحض ، مع الألفة واجتماع الكلمة على الكتاب والسنة . وليس هناك عمل قبيح ، . ولا بدعة فاشية ، ولا نزع يد من طاعة ولا حسد ولا غل ، ولا تأول ، حتى كان الذى كان من قتل عثمان .. »[2] .

بويع عثمان سنة ٢٣هـ ، فخطب فى ا لناس خطبة طويلة ، غير أن « هذه الخطبة لا تبين لنا السياسة التى عول عثمان على انتهاجها فى إدارة شؤون الدولة ، وإنما هى عبارة عن نصائح تتعلق بالدين لا بالسياسة ، كان عثمان لا يريد أن يُلزم نفسه بسياسة خاصة يطمئن إليها المسلمون ، وغيرهم من أهالى الدول الإسلامية فى عهده .. » [3] وكان هذا أول خروج عن المثال ! ، وفى خلافته عيّن عثمان أقرباءه منهم عمه الحكم بن أبى العاص ـ وهو الذى طرده الرسول من المدينة ـ ومنهم الوليد بن عقبة أخو عثمان لأمه الذى عيّنه والياً على الكوفة ، وكان يشرب حتى صلاة الفجر ، فيصلى بالناس أربعاً ! .

وقد روينا قصته من قبل ، وهو ممن أخبر النبى أنه من أهل النار ! ، وعبد الله بن أبى سرح على مصر ، ومعاوية على الشام ، وعبدالله بن عامر على البصرة .. إلخ[4] ، فكان هو الخروج الثانى عن المثال ! .

---

(١) وما يقال هنا عن اعتماد الحكم على شخصية الحاكم ، نزاهته هو ضميره هو .. إلخ ، لا على قوانين عامة مكتوبة ، يقال على عهد عمر بن عبد العزيز الذى لم يدم سوى سنتين فحسب (٩٩ ـ ١٠١ هـ) .

(٢) رسائل الجاحظ ص ٢٣٩ (رسالة فى النابتة) دار مكتبة الهلال بيروت ١٩٨٧ ، وانظر أيضا رسائل الجاحظ . تحقيق عبد السلام هارون ص ١٣٩ ـ مكتبة الخانكى ـ القاهرة .

(٣) د.حسن إبراهيم « تاريخ الإسلام جـ ١ ص ٢١٠» .

(٤) رفض الناس ما فعله عثمان من عزل كثير من الصحابة وتولية جماعة من أقربائه من بنى أمية ، وأغلظوا له فى القول وطلبوا منه أن يعزل عماله ويستبدل غيرهم من السابقين ومن الصحابة حتى شق عليه ذلك جدا . « البداية والنهاية لابن كثير » جـ ٧ ص ١٧٣ .

ـ لم يكن يتحمل النقد ، فحين سخر أبو ذر الغفارى عندما تساءل عثمان : أترون بأساً أن نأخذ مالاً من بيت مال المسلمين فننفقه فيما يقوينا من أمورنا ونعطيكموه ؟ ، قال له عثمان « ما أكثر أذاك لى ! ، غيب وجهك عنى فقد أذيتنا » ، فخرج أبو ذر إلى الشام ، فكتب معاوية إلى عثمان أن أبا ذر تجتمع إليه الجموع ، ولا آمن أن يفسدهم عليك . فكتب إليه عثمان ليحمله على بعير عليه قنب يابس ويرسله إلى المدينة ، وقد تسلخت بواطن أفخاذه![1] . وكان عمرو بن العاص أول الناصحين لعثمان بالاعتزال . وعندما خطب عثمان يسترضى الناس صاح به عمرو من صفوف المسجد : اتق الله يا عثمان ، فإنك قد ركبت أموراً ، وركبناها معك ، فتب إلى الله نتب معك ! وترك عثمان فى المدينة ومضى إلى فلسطين وهو يقول : « والله إنى ما كنت لألقى الراعى فأحرضه على عثمان ! »[2] ؛ فكان ذلك ثالث خروج عن المثال !

ـ لم يحمل ولاته على التقشف ، والبعد عن موطن التهمة والريبة كما فعل عمر . وكان هو نفسه غنياً ينعم بما ينعم به الأغنياء ، يسكن فى داره التى بناها فى المدينة بالحجر والكلس .. وجعل أبوابها من الساج ، واقتنى أموالاً وجناناً وعيونا بالمدينة .. ويوم قتل كان عنده من المال خمسون ومائة ألف دينار ، وألف ألف درهم ، وقيمة ضياعه بوادى القرى وحنين وغيرهما مائة ألف دينار ، وخلف خيلاً كثيراً وإبلاً .. »[3] ، فكان ذلك رابع خروج عن المثال .

ـ لم يكن يقبل الشكوى من عماله ، وكثيراً ما تدخل على بن أبى طالب ، يطلب منه التحقيق فيما يشكو منه الناس ، ومن ذلك أنهم ضربوا واليه على الكوفة وهو سكران وانتزعوا خاتمه وأتوا عثمان للشكوى ، لكنه زجرهم .. إلخ[4] واشتكى المصريون مما صنع ابن أبى سرح بهم « فخرج من أهل مصر سبعمائة رجل ، فنزلوا بالمسجد وشكوا إلى الصحابة فى مواقيت الصلاة ، فقام

---

(١) مروج الذهب ـ المجلد الثانى ص ٣٤٤ .
(٢) المرجع نفسه ص ٣٤٩ .
(٣) عباس محمود العقاد « عبقرية على » ص ٥٧ ـ مكتبة نهضة مصر بالفجالة .
(٤) المرجع نفسه ص ٣٤١ ـ ٣٤٢ .

طلحة بن عبد الله فكلم عثمان بكلام شديد ! ، فأرسلت عائشة رضى الله عنها إليه فقالت : تقدم إليك أصحاب محمد ﷺ وسألوك عزل الرجل فأبيت إلخ »[١] . فكان ذلك خامس خروج عن المثال . وعندها « لم يبق أحد فى المدينة إلا حنق على عثمان » على ما يقول السيوطى[٢] . ثار الناس عليه وتجمهروا حول قصره «وكانت مدة حصار عثمان فى داره أربعين يوماً أو أكثر قليلاً .. »[٣] ،طلبوا منه أحد أمور ثلاثة : إما أن يعزل نفسه أو يسلم إليهم مروان بن الحكم أو يقتلوه[٤] . لكنه رفض العروض الثلاثة أن يسلم قريبة أو أن يستقيل ، وقال عبارته الشهيرة « ما كنت لأخلع سربالاً سربلنيه الله »[٥] وكان ذلك أول إعلان بأن عباءة الخلافة يرتديها الحاكم بتفويض من الله ، فلا يخلعها بناء على طلب الناس ! » وكتب إلى معاوية بالشام ، وإلى ابن عامر بالبصرة وإلى أهل الكوفة يستنجدهم فى بعث جيش يطرد هؤلاء من المدينة .. »[٦] وكان ذلك سادس خروج عن المثال ! .

وهكذا نتبين أن حال الدولة الإسلامية قد تغير فى عهد عثمان ، وأن هذا التغير أثار روح المعارضة لسياسة الحكومة والاستياء من تصرفاتها ، وبعث على التمرد عليها فى المدينة ، وفى جميع الأمصار »[٧] .

وكانت الثورة ، وتسوَّر الناس الدار وأحرقوا الباب ودخلوا عليه وكان منهم محمد بن أبى بكر الذى أمسك بلحيته وهو يقول : « على أى دين أنت يا نعثل ؟ »[*] قال : على دين الإسلام ولست بنعثل ، ولكنى أمير المؤمنين فقال :

---

(١) المرجع نفسه ص ٣٤٥ ـ ٣٤٦ .

(٢) تاريخ الخلفاء . ص ١٥٧ ـ وانظر الحوار الذى دار بينه وبين على بن أبى طالب لتعيينه أقاربه « البداية والنهاية » جـ ٧ ص ١٧٥ ـ ١٧٦ .

(٣) تاريخ الخلفاء ص ١٥٨ .

(٤) البداية والنهاية جـ ٧ ص ١٩٨ .

(٥) المرجع نفسه ص ٢٠٦ .

(٦) المرجع نفسه ص١٩٢ .

(٧) د . حسن إبراهيم ـ تاريخ الإسلام ـ المجلد الأول ص٢٩٣ .

(*) نعثل : الشيخ الأحمق ـ ونعثل رجل من أهل مصر كان طويل اللحية ، قيل إنه كان يشبه عثمان . وشاتمو عثمان كانوا يسمونه نعثلا ـ لسان العرب ـ لابن منظور ، المجلد الحادى عشر ـ دار صادر بيروت .

غـيـرت كـتـاب الله ، وإنا لا نقـبـل أن نقـول يوم القـيـامـة : ﴿ **رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلاْ** ﴾ (الأحزاب ٦٧) (١)، « وفى حديث عائشة اقتلوا نعثلاً، قتل الله نعثلاً ! تعنى عثمان ، وكان هذا منها لما غاضبته وذهبت إلى مكة » (٢).

وهكذا كان الحكم يتـحـول شيـئاً فشـيـئاً من الخـلافة إلى الملك . ومن هنا فـقـد كان « العقاد » عى حق تماماً عندما قال :

« كان الموقف بين الخـلافة والملك ملتبساً مـتشابكاً فى عهـد عثمان ، كـان نصفه ملْكاً ونصفه خلافة . أو كان نصـفه إمارة دنيوية .. وهـكذا تقابل الضـدان اللذان لا يتفقان ، وبلغ الخلاف مداه . »(٣) .

ومن هـذا فـإن الأسـتـاذ العـقـاد يذهـب إلـى تصـور الخـلاف التـالـى بين على ومعاوية على أنه صـراع بين الخلافة والنظام الملكى أو بين الخلافـة الدينية والدولة الدنيوية يقول :

« لم تكن المسـألة خـلافـاً بين علـى ومـعـاوية على شـئ واحـد ينحـسم فـيـه النزاع بانـتـصـار هـذا أو ذاك .. ولكنهـا كـانت خلافـاً بين نظامين مـتـقـابلين متنافـسين : أحدهما يتمرد ولا يستقر ، والآخر يقبل الحـكومة كما استجدت ويميل فيها إلى البقاء والاسـتـقرار .. أو هـى كما كانت صـراعاً بين الخلافـة الدينية كما تمثلت فى على بن أبى طالب ، والدولة الدنيوية ، كما تمثلت فى معاوية بن أبى سفيان»(٤)

ولـقـد حـسـمت الدولة الأمـوية الموقف تمامـاً ، فـقـضت نـهـائيـاً علـى البـذور الديمقـراطيـة ومنعـتـهـا من النمـاء ، وأخـذت النزعـة الاسـتـبـدادية فى الإقـبـال بل والإيغـال ! ، وتشـبـه خلفـاء بنى أمـيـة بالملوك وأبهـتـهـم ، فكان قـصـر الخليفـة فى دمـشـق غـاية فى الأبهـة ، وقـد ازدانت جـدرانه بالفـسـيـفـسـاء ، وأعـمـدته بالرخـام والذهـب، وسـقـوفـه بالذهـب المرصـع بـالجـواهـر ، ولطفت جـوه النافـورات ، والمياه الخارجـيـة والحـدائق الغـنـاء ، بـأشـجـارهـا الظليلة الوارفـة ، وكان الخلـيـفـة يجلس فى البـهـو الكبـيـر ، وعلـى يمـيـنه أمـراء الـبـيت المالـك ، وعلـى يسـاره كبـار رجـال الدولة

---

(١) البداية والنهاية جـ ٧ ص ١٩٣ .

(٢) لسان العرب لابن منظور ـ المجلد الحادى عشر .

(٣) عباس محمود العقاد « عبقرية على » ص ٥٦ ـ مكتبة نهضة مصر بالفجالة .

(٤) عباس محمود العقاد « عبقرية على » ص ٥٥ .

ورجال البلاد ، ويقف أمامه من يريد التشرف بمقابلته من رسل الملوك وأعيان البلاد ، ورؤساء النقابات والشعراء والفقهاء وغيرهم !(١) . وهكذا حدث الانفصال التام بين الواقع والمثال .

ثالثا : من الخلافة إلى الملكية المستبدة

أما أن الأمويين استولوا على الملك عنوة ، فهذا ما يقوله معاوية صراحة ودون مواربة ، فهو عندما قدم إلى المدينة عام الجماعة تلقاه رجال قريش فقالوا :

« الحمد لله الذى أعز نصرك ، وأعلى كعبك » ، لكنه لم يرد عليهم ، حتى صعد المنبر فقال : « أما بعد فإنى والله ما وليتها بمحبة علمتها منكم ، ولا مسرة بولايتى ، ولكنى جالدتكم بسيفى هذا مجالدة ..»(٢) .

فهو منذ البداية ينفى أنه تولى الحكم برضا الناس ، بل ويستخف بهذا الرضا ، ثم استمر فى خطبته معلناً انفصال الواقع عن المثال تماماً عندما يقول إنه حاول السير على طريق أبى بكر وعمر لكن نفسه أبت :

«ولقد رُضت لكم نفسى على عمل أبى قحافة ، وأردتها على عمل عمر فنفرت من ذلك نفاراً شديداً.»(٣) .

ولماذا يسير على نهج غيره وقد ملك ناصية الدنيا والدين ؟ : « أيها الناس اعقلوا قولى ، فلن تجدوا أعلم بأمور الدنيا والآخرة منى ! »(٤) . وكثرت الأحاديث النبوية التى تدعم ملكه(٥) ، على نحو ما سيقوم الشعراء فيما بعد بتدعيم ملك خلفائه وإضفاء صفة القداسة عليهم ! .

---

(١) د. حسن إبراهيم حسن « تاريخ الإسلام » المجلد الأول ص ٤٣٨ ـ ٤٣٩ مكتبة النهضة المصرية ـ القاهرة ١٩٩١ .

(٢) العقد الفريد لابن عبد ربه ـ المجلد الرابع ـ ص ١٧٠ ، طبعة دار الكتب العلمية بيروت ط ٣ عام ١٩٨٧ .

(٣) المرجع نفسه ص ١٧١ .

(٤) البداية والنهاية جـ ٨ ص ١٣٤ ، وانظر أيضا د. محمد ماهر حمادة « الوثائق السياسية والإدارية للعصر الأموى » ص ١٢٧ ـ مؤسسة الرسالة ـ دار النفائس بيروت .

(٥) مثل « اللهم علم معاوية الكتاب والحساب وقه العذاب » و « اللهم اجعل معاوية هادياً مهدياً واهد به » ، و « لا تذهب الأيام والليالى حتى يملك معاوية » و « إن ملكت فأحسن » .. إلخ . وانظر لابن كثير « البداية والنهاية » جـ ٨ ص ١٢٤ ، وص ١٢٥ ـ ١٢٦ وص ١٣٤ .. إلخ .

لقد وضع الأمويون منذ بداية حكمهم ثلاث نظريات تبرر استيلاءهم على السلطة :

الأولى : أن الخلافة حق من حقوقهم ، وأنهم ورثوها عن عثمان بن عفان لأنه نالها بالشورى ، ثم قُتل ظلماً ، فخرجت الخلافة منهم ، وانتقلت إلى غيرهم فقاتلوا حتى استردوها ، ولقد عبر الشعراء عن هذه الفكرة فقال الفرزدق لعبد الملك بن مروان :

تراث عثمان كانوا الأولياء له سربال ملك عليهم غير مسلوب

ويقول للوليد :

كانت لعثمان لم يظلم خلافتها فانتهك الناس منها أعظم الحرم

وغير ذلك كثير مما قاله الأخطل لبشر بن مروان ، وما قاله الفرزدق أيضاً لهشام بن عبد الملك .. إلخ(١) .

الثانية : أنهم أشاعوا فى أهل الشام ، بصفة خاصة ، أنهم استحقوا الخلافة لقرابتهم لرسول الله ﷺ . « فقد كان الشيوخ من أهل الشام يقسمون لأبى العباس السفاح أنهم ما علموا لرسول الله قرابة ، ولا أهل بيت يرثونه غير بنى أمية ، حتى وليتم الخلافة ..» على ما يروى المسعودى(٢) .

الثالثة : ثم استقروا على النظرية التى حكموا على أساسها ، ودعموا بها ملكهم الاستبدادى ، وهى أن الله اختارهم للخلافة وآتاهم الملك ، وأنهم يحكمون

(١) راجع نماذج كثيرة من هذا الشعر فى كتاب الدكتور حسين عطوان « الأمويون والخلافة» ص ١٣ ـ ١٥ دار الجيل عام ١٩٨٦ .

(٢) مروج الذهب ـ المجلد الثالث ص ٤٣ ، وقد عبر الشاعر عن ذلك بقوله :

أيها الناس اسمعوا أخبركم
عجبا زاد على كل عجب
عجبا من عبد شمس أنهم
فتحوا للناس أبواب الكذب
ورثوا أحمد فيما زعموا
دون عباس بن عبد المطلب

بإرادته ، ويتصرفون بمشيئته . وأحاطوا خلافتهم بهالة من القداسة ، وأسبغوا على أنفسهم كثيراً من الألقاب الدينية ، فقد كان معاوية فى نظر أنصاره « خليفة الله على الأرض » ، و« الأمين والمأمون » ، وإمام الإسلام »(١) .

ولكى يؤكدوا هذه النظرية الأخيرة أشاعوا مذهب الجبر ، فالسلطة يتم تحديدها من الله ، وليس للناس فيها رأى ولا مشورة ، والخليفة هو « خليفة الله » (ابتداء من عبد الملك بن مرون) ، وأن على الناس الاستسلام والطاعة(٢) .

وكان زياد بن أبى سفيان الذى عينه معاوية والياً على البصرة أول من بشر بهذا المذهب(٣) ، يقول فى خطبته المسماة «البتراء » التى أعلن فيها أن الله اختارهم للخلافة وأنهم يحكمون بقضائه ويعملون بإذنه :

« أيها الناس إنا أصبحنا لكم ساسة ، وعنكم ذادة ، نسوسكم بلسطان الله الذى أعطانا ، ونذود عنكم بفئ الله الذى خول لنا ، فلنا عليكم السمع والطاعة فيما أحببنا ولكم علينا العدل فيما ولينا .. »(٤) .

ولقد تبارى الشعراء فى دعم هذه النظرية الثالثة و شرحها ، وأعنى بها «نظرية التفويض الإلهى » لبنى أمية لكى يمارسوا الحكم ، فهم أجدر الناس به وأقدرهم عليه . من ذلك قول الأخطل لعبد الملك بن مروان :

وقد جعل الله الخلافة فيكم	بأبيض ، لا عارى الخوان ولا جدب
ولكن رآه الله موضع حقها	على رغم أعداء وصدادة كذب*

---

(١) د. حسين عطوان « الأمويون والخلافة » ص ١٩ ـ ٢٢١ ـ دار الجيل عام ١٩٨٦ .

(٢) د. عبد العزيز الدوى « الديمقراطية فى فلسفة الحكم العربى » فى كتاب « الديمقراطية وحقوق الإنسان فى الوطن العربى » ص ١٩٥ ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ١٩٨٦ .

(٣) « ومن هنا فقد أيدت الدولة الأموية مذهب الجبرية عند الجهم بن صفوان » وحاربت مذهب الحرية عند معبد الجهنى وغيلان الدمشقى » د. حسين حنفى « الجذور التاريخية لأزمة الحرية والديمقراطية فى وجداننا المعاصر » فى الكتاب السابق ص ١٨٣ .

(٤) العقد الفريد لابن عبد ربه ـ المجلد الرابع ـ ص ١١٩ ـ ٢٠١ .

(*) الصدادة تعنى : المعارضون ، والخوان ما يوضع عليه الطعام .

وقوله لبشر بن مروان :

أعطاكم الله ما أنتم أحق به ... إذ الملوك على أمثاله اقترعوا

وقول جرير لعبد الملك مؤكداً أن الله حباه الخلافة لأنه أحق بها وأجدر :

الله طوقك الخلافة والهدى ... والله ليس لما قضى تبديل
ولى الخلافة والكرامة أهلها ... فالملك أفيح والعطاء جزيل

وقوله له أيضاً :

أنت الأمين أمين الله لا سرف ... فيما وليت ولا هيابة ورع*
أنت المبارك يهدى الله شيعته ... إذا تفرقت الأهواء والشيع
يا آل مروان إن الله فضلكم ... فضلا عظيما على من دينه البدع

وقوله أيضاً :

والله قدر أن تكون خليفة ... خير البرية وارتضاك المرتضى
أعطاك ربك من جزيل عطائه ... ملكا كعوب قناته لم ترفض**

وقول الفرزدق له جازماً أن الله جعل له الخلافة ونصره على أعدائه نصراً عزيزاً[١] :

(*) الورع : الجبان .

(**) أى ملكا لا تنكسر عصاته .

(١) ويروى المسعودى فى « مروج الذهب » جـ ٣ ص ٧٦ ، أن عبد الله بن مازن دخل على يزيد بعد وفاة معاوية وهو ينشد :

الله أعطاك التى لا فوقها
وقد أراد الملحدون عوقها
عنك فيأبى الله إلا سوقها
إليك حتى قلدوك طوقها

فيقول له يزيد : ادن منى يا ابن مازن ! حتى جلس قريبا منه ! وعلينا أن نلاحظ وصف المعارضين بالإلحاد والزندقة وهى التهمة التى ستتكرر كثيرا لقتل أى معترض أو مفكر يمكن أن يكون له رأى مخالف ! ولنلاحظ أيضا ترحيب الخليفة ، وكان لا يزال فى مرحلة الحزن على والده ، بإضفاء القداسة على شخصه الكريم !! وانظر أيضا البداية والنهاية جـ ٩ ص ٧٥ .

فـالأرض لـله ولاها خليـفـتـه ... وصـاحب الله فيهـا غيـر مغلوب
فـأصبح الـله ولـى الأمـر خيـرهم ... بعد اخـتلاف وصدع غيـر مشعوب

ومنها أيضاً قول جرير للوليد بن عبد الملك مصرحاً أن الله اصطفاه للخلافة ورفع قومه على غيرهم بكثرة محامدهم ومحاسنهم :

يكفى الخليـفـة أن الله سـربله ... سـربـال ملك به تـزجى الخـواتـيم
يـا آل مـروان إن الـلـه فـضـلـكم ... فضـلا قـديمًا وفى المسعـاة تقديم

وقوله له مجاهراً بأن الله آتاه الخلافة :

ذو العـرش قـدر أن تكـون خليـفـة ... ملَكْتَ فـاعلُ علـى المنابر واسلم

وقول الفرزدق له معلنا أن الله جعل له الخلافة ودفعت إليه دفعاً :

حـبـاك بـهـا الله الذى هو سـاقـهـا ... إليـك فـقـد أبلاك أفـضـل مـا يبلى

وهناك عشرات من الشعراء الآخرين منهم الأحوص ، وعدى بن الرقاع ، وكثير بن عبد الرحمن الذى أعلن صراحة أن الأمر فى مسألة الخلافة وتعيين الحاكم ، يقدره الله وليس للأمة فيه رأى ولا للناس مشورة(١) :

ومـا الناس أعطوك الخلافة والتـقى ... ولا أنت فـاشكره يـثـبـك مـثـيـب

ولقد أطلنا فى عرض بعض هذه النماذج(٢) ، لنؤكد أمرين :

الأول : أنه مع الدولة الأموية سوف تبدأ نغمة التفويض الإلهى فى الظهور ، وهى التى سوف تتأكد بوضوح تام عند العباسيين ، حتى يقول المنصور بصراحة ووضوح : «أنا سلطان الله فى أرضه .. » ! ، ويرفع الشعراء أيضاً من نغمة التقديس إلى التأليه ، فلا يجد ابن هانئ الأندلسى (٩٣٨ـ ٩٧٣م) بعد ذلك

(١) ومن هنا فإن كل من يقول إن « السيادة للأمة » وإنها مصدر السلطات ، ولا بقاء للحاكم إلا برضاها ، وليس للخليفة عند المسلمين أى صفة تقديس ... إلخ د. محمد يوسف موسى ص ١٢٣ ـ ١٣٢ ـ ١٣٣ ، إنما يخلط فى حديثه بين الواقع والمثال !

(٢) وهى بصفة عامة مأخوذة من كتاب الدكتور حسين عطوان السالف الذكر ، وقد عرض لنماذج أخرى كثيرة من الشعر الأموى ـ قارن ص ٣٠ ـ ٤٧ .

أى حرج فى أن يقول للخليفة الفاطمى المعز لدين الله(*) :

مـا شـئـت لا مـا شـاءت الأقـدار	**فـأحكم فـأنت الواحـد القـهـار**
وكـأنما أنـت النبى مـحـمـد	**وكـأنما أنصـارك الأنصـار**

وأن يقول أيضاً :

ندعـوه منتـقـمـا عـزيزا قـادرًا	**غـفـار مـوبقـة الذنوب صـفـوحـا**
أقـسـمت لـولا دعـيت خـليـفـة	**لدعـيت من بعـد المسيح مسيحا**

الثانى : أن استعداد الشرقيين لتأليه الحاكم ليس وليد اليوم ، وإنما هو أمر موغل فى القدم منذ أن كان فرعون هو الإله ، أو هو ابن الإله ، الذى لا راد لقضائه ، فهو يعرف كل شئ بما فى ذلك مصلحة الشعب نفسه ، ثم مروراً بالعصر الوسيط حيث الخليفة الذى عينه الله بحكمته ليسوس الناس ويروضهم لما فيه صلاحهم فى الدنيا والآخرة ، إلى أن اخترعنا فكرة الزعيم الأوحد ، والمنقذ الأعظم ، والرئيس المخلص ، ومبعوث العناية الإلهية ، والمعلم والملهم الذى يأمر فيطاع ، لأنه يعبر عن مصالح الناس ويعرفها خيراً منهم ! ، والذى استعار صفة من صفات .الله « لا يسأل عما يفعل وهم يسألون » ! وهو العليم بكل شئ ، الذى يسمع كل شئ بأجهزته البارعة فى التنصت ، ويرى كل شئ من خلال عيونه المبثوثة فى كل مكان ! .. وهكذا نشأت بيننا زعامة تجب المؤسسات وتعلو على الرقابة وتتجاوز المحاسبة والمراجعة . فلم الدهشة والعجب ؟

وطد معاوية ملكه ، وقضى على معارضيه ، ولم يتورع عن أن يستخدم فى سبيل هذه الغاية أحط السبل من قتل وغدر ورشوة وخيانة .. ! فقد « اتهم سيدنا معاوية بقتل سيدنا الحسن بن على رضى الله عنهما بالسم الذى دس له عن طريق زوجته جعدة بنت الأشعث ، وقد كان معاوية دس إليها : « أنك إن احتلت فى قتل الحسن ، وجهت إليك بمائة ألف درهم ، وزوجتك من يزيد ! ، فكان ذلك الذى بعثها على سمه . فلما مات ، وفى لها معاوية بالمال ، وأرسل لها : إنا نحب

(*) ومع ذلك قُتل غيلة وهو فى طريقه إلى مصر .

حياة يزيد ، ولولا ذلك لوفينا لك بتزويجه .. » .

وليست هذه هى الحادثة الوحيدة « فقد اتهم سيدنا معاوية بقتل الأشتر بدس السم فى طعامه .. واتهم سيدنا معاوية بقتل حجر بن عدى الكندرى .. وواتهم سيدنا معاوية بقتل عبد الرحمن بن خالد .. إلخ »(١) .

« وسيدنا معاوية هو أول من جعل الخلافة ملكية وراثية فى أسرته دون أن يكترث برأى الآخرين ! ، فأصبح الحاكم مستبداً يستمد سلطته من التفويض الإلهى لا من الناس ، ويرسى قواعدها بقوة السيف وحده ! ، وهو نفسه قد صرح بوضوح بأنه لم يتول الخلافة بمحبة الناس ورضاهم ، «بل جالدتكم بسيفى هذا مجالدة ! » . وكان عماله مثله ، فعندما أرسل إليهم يطلب رأيهم فى أمر أخذ البيعة ليزيد « وليا للعهد » ، قام يزيد بن المقنع ، فلخص الموقف الأموى من الخلافة فى عبارة موجزة بليغة عندما جمع فأوعى ! .

قال :

« أمير المؤمنين هذا » وأشار إلى معاوية ..

« فإن هلك ، فهذا » وأشار إلى يزيد .

« فمن أبى ، فهذا » وأشار إلى سيفه ! .

فقال له معاوية : « اجلس ، فإنك سيد الخطباء » !!(٢) .

ثم راح يأخذ البيعة ليزيد على مضض من الناس ، وعندما قال قائل منهم ـ«إنى أبايع وأنا كاره للبيعة ! » قال له معاوية : « بايع يا رجل ، فإن الله يقول ﴿ **فعسى أن تكرهوا شيئاً ويجعل الله فيه خيراً كثيراً** ﴾ » (النساء ١١٩). ثم كتب إلى مروان بن الحكم عامله على المدينة « أن أدع أهل المدينة إلى بيعة يزيد ، فإن أهل الشام قد بايعوا »(٣) ، وأصبحت البيعة مجرد إجراء شكلى أقرب ما يكون

(١) محمود شاكر « التاريخ الإسلامى » جـ ٤ ص ٢٢ ، المكتبة الإسلامية ـ بيروت عام ١٩٩١

(٢) العقد الفريد لابن عبد ربه ـ المجلد الخامس ص ١١٩ ـ دار الكتب العلمية بيروت عام ١٩٨٧ .

(٣) المرجع نفسه .

إلى «الاستفتاءات » العصرية التى يجريها الرؤساء فى بلادنا وتكون نتيجتها ٩٩,٩٪ . ولا أدل على ذلك من وقعة الحرّة « الشهيرة ـ تلك النقطة السوداء فى تاريخ يزيد ، وما أكثر النقاط السوداء فى تاريخه ـ التى قتل فيها خلق من الصحابة ، ونهبت المدينة ، وافتض فيها ألف عذراء ، وإنا لله وإنا إليه راجعون! »(١) وكان قائد يزيد « مسلم بن عقبة المرى » يأخذ البيعة من أهل المدينة على أنهم « عبيد ليزيد . وسماها نتنة » . ومن قال : « أبايعه على سنة الله ورسوله ضرب عنقه بالسيف »(٢) . وبعد أن استباحت جيوش يزيد المدينة ثلاثة أيام ، وقتل فيها خلق كثير من الناس « من بنى هاشم ، وسائر قريش ، والأنصار ، وغيرهم من الناس»(٣) ، اتجهت جيوشه إلى مكة فرمت الكعبة بالمنجانيق من الجبال حتى انهدمت(٤) . وذلك لإجبار الناس على السمع والطاعة ، وعلى أن يكونوا عبيداً لفرعون الصغير !! ، مع الاعتذار للفراعنة الذين لم يكونوا قط على هذا القدر من العته ! ، ولم يكن واحد منهم كيزيد الذى لخصه المسعودى فى هذه العبارة الجامعة :

> « ليزيد أخبار عجيبة ومثالب كثيرة من شرب الخمر ، وقتل ابن بنت الرسول ، ولعن الوصى ، وهدم البيت وإحراقه ، وسفك الدماء ، والفسق والفجور، وغير ذلك مما قد ورد فيه الوعيد باليأس من غفرانه!»(٥) .

ولا أظنك بحاجة إلى أن تسأل بعد ذلك عن موقف معاوية وابنه من المعارضين ، فيكفى أن تعرف وقعة الحرّة الشهيرة السالفة الذكر ! ، والحق أن المعارضة التى كان يطلبها عمر ويحث الناس عليها ، لم يعد لها أثر قط ، بعد أن انفصل الواقع عن المثال تماماً ، وإن المثال لم يتحول إلى قوانين ومؤسسات هى التى تحكم ، وإنما اعتمد على شخصية الحاكم فحسب بحيث يموت بموته ،

---

(١) تاريخ الخلفاء ص ٢٠٩ ، ولا يملك المرء إلا أن يقارن بين ما فعله يزيد فى مدينة الرسول التى قال عنها « ومن أخاف المدينة أخافه الله ولعنته الملائكة » وبين ما فعله صدام فى دولة الكويت .. ليسأل نفسه من جديد : أليس تاريخنا موصولا غير مقطوع ؟!

(٢) مروج الذهب جـ ٣ ص ٧٩ .

(٣) المرجع نفسه .

(٤) مروج الذهب الجزء الثالث ص ٨٠ .

(٥) المرجع نفسه ص ٨١ .

ولهذا فإننا نجد معاوية ـ كما سيفعل كثيرون بعده ـ يوصى ابنه يزيد محذراً من ثلاثة رفضوا بيعته : « لست أخاف عليك غير عبد الله بن عمر ، وابن الزبير ، والحسين بن على . أما عبد الله بن عمر فرجل قد غلبه الورع . وأما الحسين فأرجو أن يكفيه الله بمن قتل أباه وخذل أخاه . أما ابن الزبير فإنه خِبٌّ ضَبّ(*) ، فإن ظفرت به فقطعة إرباً إرباً .. »(١) .

ونحن لا نحاول أن نؤرخ لبنى أمية ـ أو لغيرهم من الحكام والولاة ، فى التاريخ الإسلامى ـ لكننا نعرض نماذج لنظام من الحكم تغيب فيه الرقابة والمحاسبة ، وتنتفى فيه حرية الرأي والمعارضة ، ويكون فيه الحاكم ممسكاً بالسيف فى يمينه والمال فى يساره ، يغدقه على الأتباع والمحاسيب والأنصار والمنافقين فلا نجد أمامنا سوى استبداد مطلق ، وطغيان أحمق ، وظلم لا يقبله أحد !

تكاد عبارة اللورد أكتون Acton الشهيرة « السلطة المطلقة مَفْسدة مطلقة » لا تنطبق على حاكم فى التاريخ قدر انطباقها على « عبد الملك بن مروان » (الذى حكم من ٧٣ ـ ٨٦هـ) المؤسس الثانى للدولة الأموية ، فقد عرف عنه قبل أن يتولى الحكم الزهد والورع ، يقول عنه السيوطى : « كان عابداً زاهداً ناسكاً فى المدينة قبل الخلافة(٢) . » وقال نافع : لقد رايت المدينة وما بها شاب أشد تشميراً(*) ، ولا أفقه ولا أنسك ، ولا أقرأ لكتاب الله من عبد الملك بن مروان »(٣) . ومن هنا فقد عرف عبد الملك بن مروان بحمامة المسجد لمداومته على تلاوة القرآن(٤) .

(*) أى : مراوغ مخادع .
(١) العقد لفريد ـ المجلد الرابع ص ١٧٥ ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٩٨٧ .
(٢) تاريخ الخلفاء ص ٢١٦ .
(*) أشد تشميرا : أكثر جدية .
(٣) المرجع نفسه .
(٤) د. عبد المنعم ماجد « التاريخ السياسى للدولة العربية » ص ١٠٤ ـ مكتبة الأنجلو المصرية عام ١٩٨٢ .

وعندما التقى عبد الملك بن مروان فى مسجد الرسول بأحد جنود الجيش الذى أرسله يزيد بن معاوية لمقاتلة عبد الله بن الزبير راح يؤنبه تأنيباً شديداً : « أتدرى إلى من تسير ؟ ، إلى أول مولود فى الإسلام(١) ، وإلى ابن حوارى رسول الله ، وإلى ابن ذات النطاقين ، وإلى من حنّكه رسول الله .. ثكلتك أمك ! ، أما والله لو أن أهل الأرض أطبقوا عل قتله لأكبهم الله جميعاً فى النار! »(٢) منتهى التقوى والورع !فلننظر إليه عندما أصبح صاحب سلطة مطلقة :

ـ عندما علم أنه بويع بالخلافة « أفضى الأمر إليه ، والمصحف فى حجره فأطبقه وقال : هذا آخر عهدنا بك ! » .. وهكذا بدأ خلافته ! .

ـ ثم عرض عبد الملك سياسته بوضوح شديد فى خطبة شهيرة عام ٧٥ فقال:

« أما بعد ، فلستُ بالخليفة المستضعف (يعنى عثمان) ولا الخليفة المداهن (يعنى معاوية) ولا الخليفة المأفون (يعنى يزيد) ، ألا إنى لا أداوى أدواء هذه الأمة إلا بالسيف حتى تستقيم لى قناتكم .. الا إن الجامعة(*) ، التى جعلتها فى عنق عمرو بن سعيد عندى ، والله لا يفعل أحد فعله إلا جعلتها فى عنقه. والله لا يأمرنى أحد بتقوى الله بعد مقامى هذا إلا ضربت عنقه . ثم نزل»(٣) .

ـ وقف عبد الملك بن مروان على منبر الرسول فى المدينة ليعلن أنه لا يكترث برضا الناس ولا يأبه بحبهم له :

« يا معر قريش ، إنكم لا تحبوننا أبداً ، وانتم تذكرون يوم الحرّة ، ونحن لا نحبكم أبداً ونحن نذكر مقتل عثمان »(٤) .

أى أن الكراهية متبادلة ، لكن ذلك لا أهمية له مادامت

(١) عبد الله بن الزبير ، أمه أسماء بنت أبى بكر ، وهو أول مولود ولد للمسلمين بعد الهجرة ، وقد فرحوا لولادته فرحا شديدا ، لأن اليهود كانوا يقولون : سحرناهم فلا يولد لهم ولد ! فحنكه رسول الله ﷺ بتمرة لاكها فى فمه بعد ولادته . وسماه عبد الله ، وكناه أبا بكر باسم جده الصديق ـ انظر تاريخ الخلفاء ص ٢١١ .

(٢) تاريخ الخلفاء ٢١٢ .

(*) الجامعة : القيد يجمع اليدين إلى العنق .

(٣) العقد الفريد ، المجلد الرابع ص ١٧٨ ـ وتاريخ الخلفاء ص ٢١٨ ـ ٢١٩ .

(٤) تاريخ الخلفاء ص ٢١٥ .

« الجامعة عندى والسيف فى يدى » ! مما يذكرك بعبارة كرومويل : « تسعة مواطنين من أصل عشرة يكرهوننى .. ؟! وما أهمية ذلك إن كان العاشر وحده مسلحاً ؟! » (١) .

ـ لكن ماذا فعل مع عبد الله بن الزبير بعد الكلمات الرقيقة الجميلة التى قالها عنه قبل أن يتولى السلطة ؟! . وضع ترتيبات محكمة : فقد جهز له جيشاً من أربعين ألف مقاتل على رأسه الحجاج بن يوسف فحاصره بمكة شهراً ، ورماه بالمنجانيق ، وخذل ابن الزبير أصحابه وتسللوا إلى الحجاج ، فظفر به وقتله وصلبه عام ٨٣هـ ، وهو التاريخ الذى تدعمت فيه خلافة عبد الملك بن مروان « وصحت ! » على ما يروى السيوطى(٢) .

ـ وبعد عامين فقط من حكمه عين الحجاج أميراً على العراق ، فكان ساعده الأيمن! . وليس ثمة ما يدعو إلى الوقوف طويلاً للتعريف بالحجاج ، أو للحديث عن جبروته وشراسته وقسوته (والأمويون مدينون له فى تثبيت ملكهم) ، لكن يكفى أن نقول إن المبدأ الأساسى الذى كان يسير عليه ، والذى أخذ به نفسه ، وأخذ الآخرين به أيضاً ، هو مبدأ الطاعة المطلقة لولى الأمر ! ، فالأمر الذى يصدره الحاكم لا يناقش ولا يجادل . بل ينفذ فوراً مهما يكن تافهاً أو بغير معنى! وإلا أصبح دمه حلالاً للحاكم . والحجاج نفسه يضرب مثلاً للأمر التافه الواجب النفاذ وإلا أهدر دم المواطن :

« والله لا آمر أحداً أن يخرج من باب من أبواب المسجد ، فيخرج من الباب الذى يليه إلا ضربت عنقه !!»(٣) .

ما أرخص عنق المواطن ، وما أشد جبروت الحاكم ، اليوم وأمس وغداً ! . إلغاء كامل لآدمية الإنسان ، فلا نقاش ولا سؤال ولا استفسار ، بل طاعة عمياء خرساء أسوأ من طاعة العبيد ! ، لأنها طاعة الدواب ! ، أى امتهان لكرامة المواطن !، وما الذى يفعله حكام اليوم سوى ما فعله حكام الأمس ؟

واتساقاً مع هذا الوقف فإننا نرى عبد الملك بن مروان ـ وهو على فراش الموت ـ يوصى ابنه الوليد بالحجاج خيرا .

---

(١) موريس دوفرجيه « الدكتاتورية » ص ٣٣ ، ترجمة د. هشام متولى .

(٢) المرجع نفسه .

(٣) د. محمد ماهر حمادى « الوثائق السياسية والإدارية للعصر الأموى » ص ٥٥ .

« .. وانظر الحجاج فأكرمه ، فإنه هو الذى وطأ لكم المنابر ، وهو سيفك يا وليد ويدك على من ناواك . فلا تسمعن فيه قول أحد ، أنت إليه أحوج منه إليك ، وادع الناس إذا مت إلى البيعة ، فمن قال برأسه هكذا ، فقل بسيفك هكذا »(١) .

ولعل هذا هو ما عناه المسعودى عندما قال : « كان لعبد الملك إقدام على الدماء ، وكان عماله على مثل مذهبه كالحجاج بالعراق ، والمهلب بخراسان وهشام بن إسماعيل بالمدينة وغيرهم . وكان الحجاج من أظلمهم وأسفكهم للدماء .. »(٢) .

ويروى المسعودى أن الوليد بكى وهو يستمع إلى وصية أبيه الأخيرة ، فنهره لمارأى فيه من ضعف : « يا هذا ، أحنين حمامة ؟ إذا مِتُّ فشمر واتزر ، والبس جلد النمر، وضع سيفك على عاتقك ، فمن أبدى ذات نفسه لك فاضرب عنقه ، فمن سكت مات بدائه»(٣) .

وقد عمل الوليد بالنصيحة ، « فكان جباراً عنيداً ظلوماً غشوماً ! » ، على ما يقول المسعودى(٤) ، وأضفى على نفسه هالة من القداسة حتى حرّم على الناس مناقشته ومخالفته ، ومنعهم من مناداته باسمه ! ، وخوفهم وقتلهم على ذلك !(٥)، وقام بذلك خطيباً على المنبر فقال :

« إنكم كنتم تكلمون من كان قبلى من الخلفاء بكلام الأكفاء(٦) وتقولون : يا معاوية ، ويا يزيد . وإنى أعاهد الله : لا يكلمنى أحد بمثل ذلك إلا إلا أتلفت نفسه !، فلعمرى إن استخفاف الرعية براعيها سيدعوها إلى الاستخفاف بطاعته والاستهانة بمعصيته »(٧) .

---

(١) مروج الذهب للمسعودى ـ المجلد الثالث ص ١٧٠ ، وانظر السيوطى فى تاريخ الخلفاء ص ٢٢٠ .

(٢) المرجع السابق جـ ٣ ص ٩٩ .

(٣) المرجع السابق ص ١٧٠ ، فى البداية والنهاية : « ما هذا ؟ أتحن حنين الجارية والأمة ؟! » جـ ٩ ص ٧١ .

(٤) المرجع نفسه ص ١٦٦ .

(٥) د. حسن عطوان « الأمويون والخلافة » ص ١٤٥ .

(٦) « وكان شخص فرعون الإلهى يعتبر أقدس من أن يخاطبه أحد مباشرة . من كان بشرا عاديا لا يستطيع التكلم » مع « الملك وإنما هو يتكلم فى حضرة الملك !! » . ما قبل الفلسفة ص ٩٣ .

(٧) اقتبسه الدكتور حسين عطوان فى كتابه السالف ص ١٤٦ .

والوليد بن عبد الملك هو الذى كان يستفسر فى عجب : « أيمكن للخليفة أن يحاسب ؟!»[1] .

إلى أن جاء أخوه يزيد بن عبد الملك فأجاب عن السؤال ببساطة شديدة بأن « أتى بأربعين شيخاً فشهدوا له : ما على الخليفة حساب ولا عذاب»[2] .

ولا نريد أن نتتبع خلفاء بنى أمية أو سيرهم ، فهى معروفة مشهورة فى التاريخ ، لكننا نريد أن نسوق عدة ملاحظات هامة :

١ ـ إننا أمام نظام استبدادى ما فى ذلك من شك ، « والسلطة المستبدة هى تلك التى تمارس حكم الناس دون أن تكون هى ذاتها خاضعة للقانون ، فالقانون فى نظر هذه السلطة قيد على المحكومين دون أن يكون قيداً على الحاكم .. ومن هنا ففى وسع هذه السلطة أن تتخذ ما تشاء من إجراءات أو مواجهة الأفراد لمصادرة حرياتهم أو ممتلكاتهم[3] ، فحياة المواطن ملك يمين الحاكم لا ينقذه إلا الله ، أو الذكاء وسرعة البديهة التى تخلصه من الموقف ! . تأمل هذه القصة : « أتى عبد الملك برجل كان مع بعض من خرج عليه . فقال : اضربوا عنقه . فقال الرجل: يا أمير المؤمنين ما كان هذه جزائى منك . فقال : ما جزاؤك ؟ فقال والله ما خرجت مع فلان إلا بالنظر إليك ، وذلك أنى رجل مشئوم ، ما كنت مع رجل قط إلا غلب وهزم ، وقد بان لك صحة ما ادعيت .. فضحك أمير المؤمنين وخلى سبيله ! »[4] وهكذا كان أمير المؤمنين « يطلق بعض الخوارج لظرفهم ودعابتهم» ! ، أما من أصر على إعلان رأيه بصراحة فقد انتهى أمره ! . « ودخل الحرورى(*) على الوليد وعنده أشراف أهل الشام ، فقال له الوليد : ما تقول فىّ؟ فقال : ظالم جائر جبار ! . قال : وما تقول فى عبد الملك ؟ قال جبار عات ! . قال : فما تقول فى معاوية ؟ . قال ظالم . قال الوليد لابن الريان السياف : اضرب

---

(١) تاريخ الخلفاء ص ٢٢٣ .

(٢) المرجع نفسه ص ٢٤٦ .

(٣) د. محمد الشافعى أبو راس « نظم الحكم المعاصرة » ص ٣١٨ عالم الكتب بالقاهرة ـ عام ١٩٨٤ .

(٤) اقتبسه د. عطوان ص ١٢٨ ـ ١٢٩ .

(*) الحرورى : نسبة إلى الحرورية ، طائفة من الخوارج .

عنقه فضرب عنقه ! » فالمعارضة وإبداء الرأى ضرب من الفدائية والاستشهاد ! . والخطير فى الأمر أنه ليس ثمة ما يمكن أن يرجع إليه المواطن أو يشكو إليه . فالمستبد هو المرجع النهائى « تكون السلطة استبدادية ما دامت لا تخضع فى تصرفاتها للقانون ، ولا يجد الفرد قضاء يبطل تصرفاتها إذا صدرت على خلاف ما يقضى به القانون القائم »(١) . وحتى فى القصة السابقة عندما راجع عمر بن عبد العزيز الوليد وقال له : « كان لك أن تسجنه حتى يراجع الله عزو وجل » فهذه أخلاقيات عمر ، ولا علاقة لها بأى قانون قائم ، فلا قوانين مع المستبد ! بل إن عمر بن عبد العزيز نفسه ، وكان والياً على المدينة فى عهد الوليد ، جلد خبيب بن عبد الله بن الزبير حتى مرض ثم مات ، وذلك بأمر من الوليد لأنه كان يبشر بسقوط دولة بنى أمية» (٢) .

٢ ـ موضوع البيعة كان مسألة صورية تماماً ، ولا ينبغى أن نقول إنه أقرب إلى

«عقد الوكالة مثله مثل سائر العقود ، يقوم على إيجاب من الأصيل وقبول من «الوكيل»(٣) .

وكذلك ينعزل الوكيل بعزل موكله . كما تنتهى وكالته بموته ، وكذلك ليس له أن يقيم غيره مقامه إلا برضا الأمة وموافقتها .. »(٤) .

فهذا حديث عن « المثال » ، أما الواقع فهو أمر مختلف تماماً ! وقد رأينا من قبل « كيف كان السيف أصدق أنباء من الكتب » ، وسوف نرى أيضاً كيف كانت البيعة صورية ، بل قد تكون البيعة لطفل صغير على نحو ما حدث عندما عهد هارون الرشيد بولاية العهد من بعده لابنه الأمين سنة ١٧٥ هـ ، وكان الابن فى الخامسة من عمره (٥) . وسوف نكتفى عند الأمويين بهذا المثل الصارخ على شكلية البيعة وعدم قيمتها من عهد سليمان بن عبد الملك الذى « كان من خيار

---

(١) د. محمد الشافعى أبو راس « نظم الحكم المعاصرة » ص ٣١٨ .

(٢) قارن د. عطوان فى كتابه السالف ص ٣١٩ .

(٣) د. محمد يوسف موسى « نظام الحكم فى الإسلام » ص ١١٨ .

(٤) المرجع نفسه .

(٥) د. أحمد مختار العبادى « فى التاريخ العباسى والفاطمى » ص ٨٧ ـ دار النهضة العربية ـ بيروت .

ملوك بنى أمية على ما يروى السيوطى[١] .

فهذا الملك «الخير» يجبر الناس على أن يبايعوا على مظروف مختوم ، فلما حضرته الوفاة : « دعا بقرطاس ، فكتب فيه العهد ودفعه إلى أحد رجاله . وقال : اخرج إلى الناس فيبايعوا على ما فيه مختوماً . فخرج فقال إن أمير المؤمنين يأمركم أن تبايعوا لمن فى هذا الكتاب ، قالوا : ومن فيه ؟! قال : هو مختوم لا تخبرون بمن فيه حتى يموت ! قالوا : لا نبايع ، فرجع إليه فأخبره ، فقال انطلق إلى صاحب الشرطة والحرس ، فاجمع الناس ومرهم بالبيعة ، فمن أبى اضرب عنقه ، فبايعوا » !![٢] .

أرأيت إلى أى حد تبلغ الاستهانة بالمواطنين والاستخفاف بعقول الرعايا ؟ ، أيمكن أن يقال بعد ذلك إنه كانت هناك « بيعة » أو « موافقة » أو« رضا » أو ما شئت من مصطلحات القبول بين الناس والحاكم ؟ .

٣ ـ علينا هنا أن نحذر الخلط بين الحكم على الخليفة بأنه « مستبد » من الناحية السياسية أو من حيث علاقته بشعبه ، وبين أعمال أخرى جيدة قد تنسب إليه ، فقد كان عبد الملك بن مروان الخليفة القوى الذى أسس الدولة الأموية ، وجعلها مستقرة ، فهو أول من كسا الكعبة بالديباج وأول من ضرب الدنانير للناس عام ٧٥هـ ، وأول من نقل الديوان من الفارسية إلى العربية ، وأول من رفع يديه على المنبر ، وأول من كتب فى صدر الطوامير(*) ﴿ قل هو الله أحد ﴾ .. إلخ ، لكنه أيضاً أول من غدر فى الإسلام ، وأول من نهى عن الكلام بحضرة الخلفاء ، (**) وأول من نهى عن الأمر بالمعروف . إلخ وهكذا ، فيما يقول السيوطى « تمت له عشرة أوائل ، منها خمسة مذمومة »[٣] . ونحن نتحدث عن الجانب المذموم ، وهو أنه كان « طاغية » من الناحية السياسية .

وقد يكون لابنه الوليد بن عبد الملك أعمال أخرى مجيدة ، « فقد فتحت فى أيامه فتوحات عظيمة ، وكان مع ذلك يختن الأيتام(***) ، ويرتب لهم المؤدبين ،

---

(١) تاريخ الخلفاء ص ٢٢٥ .

(٢) المرجع نفسه ص ٢٢٦ ـ ٢٢٧ .

(*) الطوامير : جمع طامور أى الصحيفة .

(**) لاحظ أن شخصية فرعون المقدسة كانت تحرم على الناس الحديث معه مباشرة ! كما سبق أن ذكرنا منذ قليل .

(٣) تاريخ الخلفاء للسيوطى ص ٢١٨ .

(***) يختن : أى يزوج .

ويرتب للزمنى من يخدمهم ، وللأضراء من يقودهم(**) ولقد عمّر المسجد النبوى ووسعه ورزق الفقهاء والضعفاء والفقراء ، وحرّم عليهم سؤال الناس ، وفرض لهم ما يكفيهم ،وضبط الأمور أتم ضبط »(١) . وقال ابن أبى عبلة : « رحم الله الوليد ، وأين مثل الوليد ؟! فتح الهند والأندلس ، وبنى مسجد دمشق ، وكان يعطينى قطع الفضة ، أقسمها على قراء مسجد بيت المقدس » !(٢) ومع ذلك «فإن عهد الوليد يعد أسوأ العهود السابقة واللاحقة . إذ كان أكثرها تسلطاً واستعباداً ، وأشدها تعسفاً واضطهاداً ، لأن الوليد كان جافاً متعنتا مستبداً ، وقد بدأ كبره وعجبه قبل أن يلى الخلافة »(٣) . « وعندما استخلف زجر الناس عن التفكير فى السياسة ومزاولتها وخنقهم خنقاً ، وقاتل بقايا الجماعات المعارضة ، وسحقها سحقاً . وقد بدأ عهده بتخويف أهل الشام والأمصار الأخرى محذراً من الفتنة ومتوعداً بالفناء والإبادة كل من يهتف بمعاداته ، أو يتوانى فى موالاته .. وهو القائل فى خطبته الأولى :

« أيها الناس ، عليكم بالطاعة ولزوم الجماعة ، فإن الشيطان مع الفرد ، أيها الناس من أبدى ذات نفسه ضربنا الذى فيه عيناه . ومن سكت مات بدائه ! وكان جباراً عنيداً »(٤) .

٤ ـ لم يكن هناك شئ اسمه حرية الفكر ، ذلك لأن الفكر المخالف لرأى الحاكم ، لاسيما إذا مس السياسة ولو من بعيد ، نهايته محتومة ، وما زلنا نعانى هذه الآفة حتى يومنا الراهن(٥) . ولنذكر مثالاً واحداً فى عهد الأمويين ما دمنا نتحدث عنهم . وسوف نذكر مثالاً واحداً فقط عند حديثنا عن العباسيين أيضاً ،

(**) الزمنى : المريض زمنا طويلاً أو الضعيف لكبر سنه ، والأضراء : جمع ضرير .
(١) تاريخ الخلفاء ص ٢٢٣ .
(٢) المرجع نفسه ص ٢٢٤ .
(٣) د. حسين عطوان « الأمويون والخلافة » ص ١٣٧ ـ ١٣٨ .
(٤) ابن كثير « البداية والنهاية » جـ ٩ ص ٧٥ .
(٥) عشرات المفكرين قتلوا وسجنوا وشردوا فى أنحاء متفرقة من الوطن العربى ، ولكن المنظر البشع كان قتل الكاتب « سليم اللوزى » وسلخ يده ، رسالة موجهة إلى كل كاتب فى الوطن العربى ليعرف مصيره المحتوم . أليس تراثنا موصولاً ؟! .

كانت ليلة عيد الأضحى لسنة ١٢٠ هـ ، وفى صلاة العيد ، وقف « خالد بن عبد القسرى » وإلى الكوفة يخطب على المنبر خطاباً جامعاً قال فى نهايته « أيها الناس اذهبوا وضحوا بضحاياكم ، تقبل الله منا ومنكم أم أنا فإنى مضح اليوم بالجعد بن درهم ، فإنه يقول ما كلّم الله موسى تكليماً ، ولا اتخذ خليلاً ! تعالى الله عما يقول علواً كبيراً»(١) . ثم نزل واستل سكيناً وذبحه أسفل المنبر ! . وكانت جريمة « الجعد » المعلنة للناس نفى الصفات عن الله تعالى ، وأياً ما كان موقفنا من رأى « الجعد بن درهم » فلا أظن أحداً يوافق على أن يكون فكره مبرراً لأن يذبح أسفل المنبر ، وأن يضحى به كما يضحى بالشاة ! . ومن هنا فإنك تجد من المؤرخين ما يشبه الإجماع على أن « ذبح » الجعد كان لأسباب سياسية ارتدت ـ كالمعتاد ـ زى التدين الزائف(٢) . يقول الدكتور عبد الحليم محمود شيخ الأزهر الأسبق : « أحقيقة قتل الجعد من أجل عقيدته ؟ ، لقد كان يقول بالجبر ، وفى ذلك خير شفيع له عند « بنى أمية » . ولكنه كان أستاذا لـ « مروان بن محمد » فهل اقتصر على الثقافة والدين فحسب ؟ ألم يتدخل فى السياسة ؟ .. إننا حقاً لنشك فى أن الحامل لـ « هشام ابن عبد الملك » الخليفة الأموى(٣) على قتل جعد كان العقيدة، ويغلب على الظن أن الحامل على ذلك إنما هو السياسة قاتلها الله!(٤) .

---

(١) يروى ابن كثير فى ترجمته للجعد بن درهم أنه صاحب البيتين الشهيرين الآتيين ، وأنه قالهما عن الحجاج بن يوسف :

أسد علىّ وفى الحروب نعامة
فزعاء تفزع من صفير الصافر
هلا برزت إلى غزالة فى الوغى
بل كان قلبك فى جناحى طائر

انظر « البداية والنهاية » جـ ٩ ص ٣٦٤ ـ ٣٦٥ ، و « مروج الذهب للمسعودى » جـ٣ ص ١٦٨ ـ ١٦٩ .

(٢) انظر مقالنا « و ... تقبل الله منا ومنكم ! » جريدة الوطن الكويتية ـ ١٢ أكتوبر عام ١٩٨٨ .

(٣) أرسل هشام بن عبد الملك الخليفة الأموى إلى واليه بالكوفة خالد بن عبد الله القسرى أمراً بقتل الجعد فحبسه خالد ، وإذا بكتاب آخر من هشام يأمره بقتله وصادف ذلك عيد الأضحى فضحى به كما ذكرنا !!

(٤) « التفكير الفلسفى فى الإسلام » الجزء الأول ص ١٩٢ ـ ١٩٣ ، مكتبة الأنجلو المصرية عام ١٩٦٤ .

رابعا : الطاغية العباسى :

كان « السفاح » هوأول خلفاء بنى العباس ، ومن اسمه نعرف أعماله ومأثره ! . بويع فى الكوفة عام ١٣٢هـ ، وقف خطيباً يقول للناس : « استعدوا ، فأنا السفاح المبيح والثائر المبير »(١) . ويروى لنا السيوطى كيف استولى على الحكم « بالبيعة أيضاً » « قتل فى مبايعة السفاح من بنى أمية وجندهم مالا يحصى من الخلائق ، فتوطدت له الممالك إلى أقصى المغرب ! » (٢) .

وهكذا تكون البيعة كما كانت فى السابق : إعلاناً جبرياً بالموافقة ! ، أو هى استسلام قهرى للحاكم .

ويدخل على السفاح شاعر صعلوك هو سديف بن ميمون ، وعنده سليمان ابن هشام بن عبد الملك ، وقد أكرمه ، فقال سديف (وهو مولى أبى العباس السفاح) :

لا يغرنك ما ترى من الرجال	إن تحت الضلوع داء دويا
فضع السيف وارفع السوط حتى	لا ترى فوق ظهرها أمويا

فقال سليمان : « قتلتنى يا شيخ ! » وأخذ السفاح سليمان فقتل ودخل شبل بن عبد الملك مولى بنى هاشم على السفاح ، وعنده كبار بنى أمية مستسلمين ، بعد أن انهارت دولتهم فينشده قصيدة خبيثة يحرضه فيها على قتل خصومه السياسيين يقول فيها :

أصبح الملك ثابت الأساس	بالبهاليل من بنى العباس
بالصدور المقدمات قديما	والرؤوس القماقم الآراس*

(١) كانت أول خطبة للسفاح « الحمد لله الذى اصطفى الإسلام لنفسه دينا ، واختاره لنا ، وأيده بنا ، وجعلنا أهله وكهفه والقوام به ، والذابين عنه والناصرين له » ! ، « البداية والنهاية » جـ ١٠ ص ٤٢ . لاحظ منذ البداية أن الله اختارهم !! والغريب أن لقب السفاح أطلق أيضا على صدام حسين ، كما لقب بسفاح بغداد . فما أشبه الليلة البارحة ! ، «تاريخ الخلفاء » ص ٢٥٧ ـ والمبير هو المهلك .

(٢) المرجع نفسه ص ٢٥٧ .

(*) القماقم : جمع قمقم ـ والآراس : الأصل .

أقصـهـا أيهـا الخليـفـة واحـسم	عنك بـالسـيـف شـأفـة الأرجـاس
فلـقـد سـاءنـى وسـاء سـوائى	قـربهـم من مـجـالـس وكـراسى
واذكـروا مـصـرع الحـسين وزيد	وقـتـيـل بـجـانب المهـراس
اقـبلـن ، أيهـا الخليـفـة نـصـحـى	واحـتـيـاطى لأمـركم واحـتـراسى

فيستجيب هذا الخليفة « المبير » لنصح الشاعر ، الفصيح والدماء تغلى فى عروقه ، فيأمر باغتيالهم جميعاً ، ثم لا يخجل أن يجلس على البساط الذى لفهم به ، فيتناول طعامه فوقهم ، وهم يتقلبون فى جراحاتهم ، ويئنون بآلامهم ، ويسبحون بدمائهم ومازال قائماً لا يتحرك عنهم حتى فاضت نفوسهم إلى بارئها شاكية ظلم الإنسان وجبروته(١) .

ولقد استهل الرجل حكمه بإخراج جثث خلفاء بنى أمية من قبورهم وجلدهم وحرق جثثهم ، ونثر رمادها فى الريح (٢) . ولم يكن ذلك فى بداية عهده بالحكم فحسب ، وإنما كانت سياسته التى سار عليها ، « كان السفاح سريعاً إلى سفك الدماء ، فاتبعه فى ذلك عماله بالمشرق والمغرب » (٣) ، ومع ذلك كان الرجل شديد التدين وكان نقش خاتمه « الله ، ثقة عبد الله ، وبه يؤمن » (٤) .

لما أتى أبو العباس برأس مروان ووضعها بين يديه سجد فأطال السجود ثم رفع رأسه ، فقال : « الحمد لله الذى لم يبق ثأرى قبلك ، وقبل رهطك ، الحمد لله الذى أظفرنى بك ، وأظهرنى عليك » (٥) .

---

(١) « الكامل فى التاريخ » لابن الأثير ، الجزء الثالث ص ٥٠١ ـ ٥٠٢ ، دار إحياء التراث بيروت ، مع أنه يقال فى صفاته أنه « كان كريما حليما وقوراً ، عاقلا كاملاً ، كبير الحياء ، حسن الأخلاق ! » .

(٢) منذ سنوات قليلة وفى بعض البلاد العربية « الثورية » نبشت القبور وأخرجت الجثث لتذروها الرياح بحجة أن تراب الوطن الطاهر يجب ألا يضم الخونة ! . أليس تاريخنا واحدا متصلا ؟! ألا يمكن أن تجد نظيرا لأفعال طغاتنا الأقدمين ، مع فروق ضئيلة جدا ـ يتطلبها العصر ـ عند طغاتنا المحدثين والمعاصرين ؟! .

(٣) « تاريخ الخلفاء » ٢٥٧ .

(٤) د. حسن إبراهيم « تاريخ الإسلام » الجزء الثانى ص ٢٥ .

(٥) « مروج الذهب للمسعودى » الجزء الثالث ص ٢٧١ .

وفعل قواده مثلما فعل « كنت مع عبد الله بن على أول ما دخل دمشق ، دخلها بالسيف ، وأباح القتل فيها ثلاث ساعات ، وجعل جامعها سبعين يوماً اسطبلاً لدوابه وجماله . ثم نبش قبور بنى أمية فلم يجد فى قبر معاوية إلا خيطاً أسود ، ونبش قبر عبد الملك بن مروان فوجد جمجمة .. أما هشام فقد وجده صحيحًا فأخرجه وضربه بالسوط وهو ميت ، وصلبه أياماً ثم أحرقه ، ودق رماده، ثم ذره فى الريح(١) ، ولم تنج النساء .. « فقد أرسل امرأة هشام ابن عبد الملك ، مع نفر من الخرسانية إلى البرية ماشية حافية حاسرة عن وجهها وجسدها عن ثيابها ثم قتلوها . ثم أحرق ما وجده من عظم ميت منهم ، وأقام بها عبد الله خمسة عشر يوماً .. »(٢) واستمر القائد الهمام فى القتل والتنكيل « .. ثم تتبع عبد الله بن على بنى أمية من أولاد الخلفاء وغيرهم ، فقتل منهم فى يوم واحد اثنين وسبعين ألفاً عند نهر بالرملة ، وبسط عليهم الأنطاع(*)(٣) ، ومدّ عليهم سماطاً فأكل وهم يختلجون عنه ، وهذا من الجبروت والظلم الذى يجازيه الله عليه !(٤) . حتى إذا ما فرغ من طعامه : » قال : ما أكلت أكلة أطيب من هذه الأكلة ! » ثم حفر بئراً وألقاهم فيه(٥) .

لم يستمر حكم السفاح سوى أربع سنوات وتسعة أشهر ومات ابن ثلاث وثلاثين سنة ، بويع بعده أخوه أبو جعفر المنصور عا ١٣٦ هـ بعهد منه . وكان المنصور « فحل بنى العباس هيبة وشجاعة وحزماً ورأياً وجبروتاً .. إلخ » على ما يقول السيوطى(٦) ، ولم يكن المنصور صاحب لهو ، بل كان رجلاً جاداً « ..جماعاً للمال ، تاركاً اللهو واللعب ، كامل العقل ، جيد المشاركة فى العلم

---

(١) « البداية والنهاية جـ ١٠ ص ٤٧ .
(٢) المرجع نفسه .
(*) الأنطاع : جمع نطع . وهو بساط من الجلد .
(٣) المرجع نفسه .
(٤) د. أحمد مختار العبادى « فى التاريخ العباسى والفاطمى » ص ٤٣ ـ دار النهضة العربية ـ بيروت .
(٥) « تاريخ الخلفاء » ص ٢٥٩ .
(٦) المرجع نفسه .

والأدب ، فقيه النفس ، قتل خلقاً كثيراً حتى استقام ملكه!(١) . وكان مولد المنصور فى السنة التى مات فيها الحجاج بن يوسف ، وهى سنة خمس وتسعين .. »(٢) . فكلما مات طاغية ولد فى أثره من هو أعتى منه حتى لا تنقطع سلسلة الطغاة من تاريخنا ! .

كيف استهل المنصور خلافته ؟! . « كان أول ما فعل أن قتل أبا مسلم الخراسانى صاحب دعوتهم وممهد مملكتهم ..»(٣) وبعد ثلاث سنوات شرع فى بناء مدينة بغداد وقتل « الراوندية » ، وبع ثلاث سنوات بدأ علماء الإسلام فى هذا العصر فى تدوين الحديث ، أما هو فقتل الأخوين محمد وإبراهيم ابنى عبد الله بن الحسين « وجماعة كثيرة من آل البيت ، فإنا لله وإنا إليه راجعون ! »(٤) .

وقف المنصور يوم عرفة خطيباً يحدد برنامجه السياسى فقال :

« أيها الناس ، إنما أنا سلطان الله فى أرضه ، أسوسكم بتوفيقه وتسديده وتأييده ، وحارسه على ماله ، أعمل فيه بمشيئته ، وإرادته وأعطيه بإذنه ، فقد جعلنى الله عليه قفلاً، إذا شاء أن يفتحنى فتحنى لإعطائكم(٥) ، وإذا شاء أن يقفلنى عليه أقفلنى »(٦) .

ولا بأس أن يستشير المنصور ، فما خاب من استشار ! . لا مانع مثلاً ، أن يلقى بعمه فى السجن ، ويرسل إليه يأخذ رأيه ! ، « فأرسل المنصور إلى عمه عبد الله بن على ، وهو محبوس ، أن هذا الرجل قد خرج ، فإن كان عندك رأى فأشر به علينا ، وكان ذا رأى عنده ، فقال : إن المحبوس محبوس الرأى ! »(٧) .

---

(١) « مروج الذهب للمسعودى » المجلد الثالث ص ٣١٧ .
(٢) « تاريخ الخلفاء » ص ٢٦٠ .
(٣) المرجع نفسه . ص ٢٦١ .
(٤) كان المنصور فى غاية البخل ، عندما استمع الناس إلى هذه الخطبة تهامسوا فيما بينهم : « أحال أمير المؤمنين بالمنع على ربه » ! « تاريخ الخلفاء » ص ٢٦٤ .
(٥) « العقد الفريد » لابن عبد ربه ، المجلد الرابع ص ١٨٦ ، و « تاريخ الخلفاء » ص ٢٦٣ .
(٦) « الكامل فى التاريخ » لابن الأثير جـ ٣ ص ٥٦٦ ، دار إحياء التراث العربى ـ بيروت عام ١٩٨٩ (تحقيق على شيرى) .
(٧) د. حسن إبراهيم « تاريخ الإسلام » الجزء الثانى ص ٣٥ .

ويؤخذ على المنصور ميله لسفك الدماء ، وإن لم يكن قد بلغ فى ذلك ما بلغه أخوه أبو العباس من قبله ، ومما يؤخذ عليه أيضاً غدره بمن آمنه ، الأمر الذى يحط شأنه فى نظر التاريخ ، فقد غدر ثلاثاً : بابن هبيرة وقد أعطاه الأمان ، وبعمه عبد الله بعد أن آمنه ، وغدر بأبى مسلم بعد أن طمانه(١) .

ويحدد المنصور ، فى إحدى خطبه ، برنامجه السياسى بوضوح لا لبس فيه :

« .. أخذ بقائم سيفه ، فقال : أيها الناس ، إن بكم داء هذا دواؤه ، وأنا زعيم لكم بشفائه ، فليعتبر عبد قبل أن يعتبر به ! »(٢) .

ومع ذلك فقد كان الرجل جاداً لا يعرف الهزل ، فلم يعرف قصره اللهو والعبث ، وكان يومه منظماً تنظيماً دقيقاً : ينظر فى صدر النهار فى أمور الدولة وما يعود على الرعية من خير ، فإذا صلى العصر جلس مع أهل بيته ، فإذا صلى العشاء ، نظر فيما يرد إليه من كتب الولايات والثغور ، وشاور وزيره ومن حضر من رجالات الدولة ، فإذا مضى ثلث الليل انصرف سماره ، وقام إلى فراشه ، فنام الثلث الثانى ، ثم يقوم من فراشه ليتوضأ ، ويجلس فى محرابه حتى مطلع الفجر ، ثم يخرج فيصلى بالناس ، ثم يدخل فيجلس فى ديوانه ويبدأ عمله كعادته كل يوم ! (٣) .

وذلك لا يمنع من تعذيب المنصور لأبى حنيفة وحبسه وجلده ودس السم له فى النهاية لرفضه ولاية القضاء ! ، بل إنه يذهب بعيداً إلى حد الأخذ بالشبهات فى كل ما يمس الملك ، ويحاسب أشد محاسبة على ما يظنه يجرى فى نية الأفراد الذين قد يصل جزاؤهم على مثل هذه الشبهات حد الإعدام ! . وهكذا اشتهر عن المنصور أنه قتل الكثيرين ظلماً وعدواناً(٤) ، وكان يطلب من الناس فى نهاية

---

(١) « العقد الفريد » لابن عبد ربه ، الجزء الرابع ص ١٨٥ .
(٢) د. حسن إبراهيم « تاريخ الإسلام » جـ ٢ ص ٣٥ .
(٣) أحمد أمين « ضحى الإسلام » الجزء الثانى ص ٤٦ .
(٤) العقد الفريد جـ ٤ ص ١٨٦ . وعبارة « الإحسان إليكم ! » تذكرنا بعبارة الخديوى توفيق لعرابى أمام قصر عابدين « أنتم عبيد إحساناتنا » لاحظ « عبيد » و « إحسان » لتجد أنه ليس هناك حقوق للمواطنين ، بل أخلاق وكرم وأريحية من الحاكم فقط !! .

خطبه « أن أدعوا الله أن يوفقنى إلى الرشاد ، وأن يلهمنى الرأفة بكم ، والإحسان إليكم .. »(١) .

كما طلب منهم بعد قتل أبى مسلم : « أيها الناس ! لا تخرجوا عن أنس الطاعة إلى وحشة المعصية ، ولا تسروا غش الأئمة ، فإن من أسر غش إمامه أظهر الله سريرته فى فلتات لسانه ، وسقطات أفعاله ، وأبداها الله . إن من نازعنا هذا القميص أوطأناه ما فى هذا الغمد .. ومن نكث بيعتنا فقد أباح دمه لنا »(٢) .

واستمر جبروت المنصور وطغيانه أكثر من عشرين عاماً (١٣٦ ـ ١٥٨ هـ) وقد كتب فى وصيته لابنه المهدى « إنى تركت لك الناس ثلاثة أصناف : فقيراً لا يرجو إلا غناك ، وخائفاً لا يرجو إلا أمنك ، ومسجوناً لا يرجو الفرج إلا منك ! » .. ثم تولى ابنه المهدى الذى امتدت خلافته عشر سنوات (١٥٨ ـ ١٦٩هـ) الذى اتخذ بعد أبيه سياسة لينة يداوى بها الجراح والنفوس ، ويجمع بها الشمل ، فردَّ معظم الأموال التى صودرت على عهد أبيه ، وأطلق سراح المسجونين السياسيين لاسيما العلويين منهم .. إلخ!(٣) لكنه شدد على الطاعة فى أول خطبة له ، بعد أن بويع بالخلافة ، قال : أيها الناس من طاعتنا نهبكم العافية ، وتحمدون العاقبة ، اخفضوا جناح الطاعة لمن نشر معدلته فيكم وطوى الإصر عنكم .. والله لأفنين عمرى بين عقوبتكم والإحسان إليكم »(٤) .

وتولى الهادى بعد أبيه فأقام فى الخلافة سنة وأشهرا ، وكان فظاً غليظاً اشتهر بالشراسة ! كان أبوه قد أوصاه بقتل الزنادقة فجدَّ فى أمرهم ، وقتل منهم خلقاً كثيراً(٥) ومع ذلك فقد كان الهادى يحب الغناء والشراب واللهو فقرب إليه

---

(١) مروج الذهب جـ ٣ ص ٢٣٦ ، والبداية والنهاية جـ ١٠ ص ٧٣ .
(٢) د. أحمد مختار العبادى « فى التاريخ العباسى » ص ٦٧ .
(٣) تاريخ الخلفاء ص ٧٢٢ .
(٤) تاريخ الخلفاء ص ٢٧٩ .
(٥) د. إبراهيم أيوب « التاريخ العباسى » ص ٥٧ الشركة العالمية للكتاب ـ بيروت ١٩٨٩ ـ وانظر أيضًا د. أحمد مختار العبادى « فى التاريخ العباسى والفاطمى » ص ٧٧ ـ درا النهضة العربية ـ بيروت .

إبراهيم الموصلى المغنى العراقى المشهور وابنه اسحق الموصلى ، ولقد أعطى إبراهيم الموصلى خمسين ألف دينار لأنه غناه ثلاثة أبيات أطربته . ولهذا كان إبراهيم يقول : « والله لو عاش لنا الهادى لبنينا حيطان دورنا بالذهب ! »(١) . وكانت أمه الخيزران سيدة متسلطة مستبدة بالأمور تغدو المواكب بابها ، فزجرها الهادى ،وكلمها بكلام وقح : لئن وقف ببابك أمير لأضربن عنقه ! أما لك من مغزل يشغلك ؟! . بعث إليها بطعام مسموم فأطعمت منه كلباً فمات ، فعملت على قتله ! ، وقيل إن أمه الخيزران سمته عندما علمت أنه عزم على قتل الرشيدلتعهد الخلافة إلى ولده ! .

ثم تولى هارون الرشيد بعد موت أخيه الهادى عام ١٧٠ هـ . « كان أبيض طويلاً جميلاً مليحاً فصيحاً له نظر فى العلم والأدب ! » وما يهمنا شدة تدينه « كان يصلى فى خلافته فى كل يوم مائة ركعة إلى أن مات ، لا يتركها إلا لعله ، ويتصدق من صلب ماله كل يوم بألف درهم ! »(٢) ، وكان يحب العلم وأهله ويعظم حرمات الإسلام ويبغض المراء فى الدين ! ، ومع ذلك فأخبار الرشيد يطول شرحها . له أخبار فى اللهو واللذات المحظورة ، والغناء ، سامحه الله ! »(٣) إليك بعضها لأنها مثل على نزوات الخليفة ، فإذا غاب القانون وهو كلى لم يبق سوى النزوة التى هى بطبيعتها جزئية : عندما أفضت الخلافة إلى الرشيد وقعت فى نفسه جارية من جوارى المهدى فراودها عن نفسها ، فقالت لا أصلح لك ، إن أباك قد طاف بى ، لكنه شغف بها ، فأرسل إلى أبى يوسف قاضيه الشهير والملقب « بفقيه الأرض وقاضيها ! » ـ فسأله الرشيد : أعندك فى هذا شئ ؟! .

وجاءه الجواب :

« اهتك حرمة أبيك ، واقض شهوتك ، وصيّره فى رقبتى »(٤) . لاحظ استعداد الفقيه القاضى للفتوى أيا كان نوعها لإرضاء شهوات الحاكم ! .

(١) تاريخ الخلفاء ص ٢٨٠ .
(٢) المرجع نفسه ص ٢٨٤ .
(٣) تاريخ الخلفاء ص ٢٨٦ .
(٤) المرجع نفسه ص ٢٩١ .

وقال الرشيد لأبى يوسف : إنى اشتريت جارية ، وأريد أن أطأها الآن قبل الاستبراء ، فهل عندك حيلة ؟ قال : نعم ! ، تهبها لبعض ولدك ثم تتزوجها ! »[1] .

ولهذا لم يكن ثمة ما يمنع « فقيه الأرض وقاضيها » أن يأخذ أجره من أموال المسلمين فوراً : « دعا الرشيد أبا يوسف ليلاً فأفتاه فأمر له بمائة ألف درهم فقال أبو يوسف : إن رأى أمير المؤمنين أمر بتعجيلها قبل الصبح ! فقال : عجلوها ! فقال بعض من عنده : إن الخازن فى بيته والأبواب مغلقة . فقال أبو يوسف : فقد كانت الأبواب مغلقة حين دعانى ففتحت !! »[2] .

لكن لم تكن حياة هارون الرشيد كلها ناعمة هادئة ، فقد فشت الدسائس فى قصره ، وكثرت السعايات ، مما أفزعه وجعله يشعر أنه صار مغلوباً على أمره لاسيما مع البرامكة ، وأنهم شاركوه فى سلطانه بشكل أخل بتوازن الدولة وسلامتها ، مما اضطره إلى التخلص منهم . ولقد كان العباسيون عموماً حساسين من هذه الناحية السياسية ، ولهذا قتلوا كل من شكو فى إخلاصه . وهذا هو ما يهمنا ، فهذا الشعور هو الذى دفع المنصور للإطاحة بأبى مسلم ، والرشيد إلى نكبة البرامكة ، والمأمون إلى التخلص من الفضل بن سهل ، والمعتصم إلى قتل قائده الأفشين[3] .

---

(١) تاريخ الخلفاء ص ٢٩١ .

(٢) المرجع نفسه ص ٢٩٢ ، ولاحظ إهدار المال العام ، وانعدام التفرقة بينه وبين المال الخاص .

(٣) د. أحمد مختار العبادى « فى التاريخ العباسى والفاطمى » ص ٨٩ .

خـاتمـة

لابد أن ننتبه جيداً إلى عدة حقائق مهمة من الأحداث التاريخية التى روينا بعضاً منها فيما سبق :

١ ـ كانت الهوة تزداد اتساعاً بين الواقع والمثال حتى اختفى المثال تماماً ، وإنْ ظل فى بطون الكتب وشروح المفكرين ونظرياتهم من أقدم العصور حتى الآن . من أعجب العجب أن نجد واحداً من أكبر الباحثين المؤلفين المسلمين القدامى فى المسائل المتعلقة بنظام الحكم ، ألا وهو « أبو الحسن الماوردى » المتوفى عام ٥٤٠هـ ـ بعد أن وضع كتابه الشهير « الأحكام السلطانية » ـ يوصى بعدم نشره إلا بعد وفاته !! ، وذلك خوفاً من بطش الخلفاء العباسيين وطغيانهم !! ، وهكذا نجد أن بعض الباحثين من العلماء كان يكتب فى جو من الخوف والرهبة ، كعادة الكتاب فى دولة الطغيان ، بينما كان البعض الآخر يكتب بدافع الزلفى والرغبة[١] .

٢ ـ لا شك أن حرية الرأى كانت تتصل اتصالاً كبيراً بمزاج الخليفة ، فمثلاً كان المنصور ضيق الصدر سياسياً واسع الصدر علمياً ، يأخذ بالظنة فى كل ما يتعلق بالملك ، ويحاسب أشد المحاسبة ، حتى ما توهمه فى النية والضمير ، ويجزى على ذلك بالقتل السريع ، لا يرحم خارجاً عليه ، بل ولا من توسم فيه خروجاً ، ولا من حاول أن ينتزع منه سلطة ، ولو كان هو مانحها[٢] . ومعنى ذلك أنه كان ينشد الطاعة المطلقة والاستسلام الكامل ! ، ولقد سبق أن تحدثنا عن « الطاعة البابلية » ، وكيف أن أوامر القصر كأوامر «أنو» لا تتبدل ، « والعصر

---

(١) د. عبد الحميد متولى ، « أزمة الفكر السياسى الإسلامى » ص ٥٠ ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٥ .

(٢) أحمد أمين « ضحى الإسلام ـ الجزء الثانى ص ٤٧ ـ مكتب النهضة المصرية ـ الطبعة العاشرة .

الذهبي هو عصر الطاعة » فما الجديد الذى حدث بين الحضارة القديمة والحضارة الوسيطة ؟! ما الذى طرأ على النظام السياسى من تغيير ؟! ، أليس الحاكم هو صاحب الكلمة العليا ؟! . استمر فى سير التاريخ إلى الحقبة المعاصرة لترى « أن صدام حسين هو رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ، والقائد العام للقوات المسلحة ، ورئيس مجلس قيادة الثورة ، والأمين العام للقيادة القطرية .. إلخ »[١] .

أكثر من عشر وظائف أساسية ، وصورة بالحجم الكبير على مدخل كل قرية عراقية ينبعث من الصورة ضوء النيون القوى خلال الليل !![٢] .

٣ ـ من السمات الأساسية للطاغية أن لا يكترث برضا الناس أو موافقتهم على حكمه ، فالمهم إجبارهم على « السمع والطاعة » . هكذا كان حكم بنى أمية ابتداء من معاوية وابنه يزيد إلى عبد الملك بن مروان .. إلخ ، وهكذا كان حكم العباسيين ابتداء من « السفاح » إلى « المنصور » .. إلخ ، بل هكذا كان تاريخنا كله ، وما البيعة إلا مسألة شكلية صورية مثلها مثل الاستفتاءات المعاصرة التى تنتهى بفوز الحاكم بنسبة ٩٩,٩٩٪ ، ولا يمكن لمنصف أن يقول إن البيعة كانت تعنى ولاية الخليفة برضا الناس أو اختيارهم أو محبتهم ، فلن نجد مناسبة إلا ويعبّر الناس عن كراهيتهم للحكم إذا أمنوا أو إذا جازفوا حين يضيق بهم الحال !. « لقى المنصور أعرابياً بالشام ، فقال أحمد الله يا أعرابى الذى رفع عنكم الطاعون بولايتنا أهل البيت ، قال : إن الله لا يجمع علينا حشفاً وسوء كيل : ولايتكم والطاعون ! »[٣] وعندما أفتى مالك بن أنس رحمه الله فقال للناس « إنما بايعتم مكرهين وليس على مكره يمين »[٤] ، كان ما كان! ، جلده المنصور وهو عارى الجسد غير مستور العورة تشهيراً به ! فلا أهمية لرضا الناس أو اختيارهم أو كراهيتهم للحاكم ! . و « تسعة مواطنين من أصل عشرة يكرهوننى ؟! وما

---

(١) جمهورية الخوف ص ١٨١ ـ سمير الخليل و أحمد رائف ـ الزهراء للإعلام العربى ـ ١٩٩١ .

(٢) المرجع نفسه ص ١٨٢ .

(٣) تاريخ الخلفاء ص ٢٦٥ .

(٤) المرجع نفسه ص ٢٦١ .

أهمية ذلك إن كان العاشر وحده مسلحاً ؟! » على ما يقول أحد الطغاة ! . المهم أن تكون مسلحاً ، شاكى السلاح على الدوام ، تستل السيف فى غمضة عين(١) .

ولهذا فإن المعز لدين الله الفاطمى عندما دخل القاهرة ، وخطب فى الناس فى الجامع الأزهر ، سألوه عن حسبه ونسبه ، فأخرج من جيبه مجموعة من الدنانير الذهبية ونثرها فوق رؤوسهم ، وهو يقول : هذا حسبى ! ، ثم أخرج سيفه من غمده ، وهو يقول : وهذا نسبى !! . ويعجب الدكتور العبادى لم وقف هذا الموقف؟ ، ولِمَ لم يخبرهم أنه من نسل النبى ؟ ، مع أن المعز كان كثيراً ما يفخر بالانتماء إلى الرسول عن طريق على بن أبى طالب وفاطمة الزهراء .. »(٢) . لكن النسب المشرف يقوم بدوره فى إضفاء القداسة على الحاكم ، وأنه يستمد منه السلطة ، ويكشف عن أحقيته فى الحكم ، فمنه لا من الشعب تصدر السيادة ، لكن يبقى عليه بعد ذلك كله أن يبرهن على صحة هذا الادعاء بالسيف ، فهو «أصدق إنباء من الكتب ! » ، وعلينا أن نتذكر باستمرار أن شاعرنا العربى يقول «إنما العاجز مَنْ لا يستبد » !! . فالاستبداد قوة ، وفحولة ، وسطوة ، وسيطرة ، وهيمنة . أما الديمقراطية فهى « مساواة » ورخاوة وسيادة للقانون الذى هو بطبيعته كلى ، وكبح نزوات الحاكم .. وهى كلها أمور تضعف الحاكم فى بلادنا وتجعله عاجزاً كما قال الشاعر !(٣) .

---

(١) اقترب أحد الخوارج من الهادى ليقتله ، وكان بمفرده ، فصاح : اقتلاه ! فظن الخارجى وراءه حراساً ، فالتفت فاستل الهادى سيفه بسرعة وقتله !! ـ د. العبادى ص ٧٦ .

(٢) د. أحمد مختار العبادى « فى التاريخ العباسى والفاطمى » ص ٢٧٧ .

(٣) الشاعر هو عمر ابن أبى ربيعة والبيتان هما :

ليت هندا أنجزتنا ما تعد
وشفت أنفسنا مما تجد
واستبدت مرة واحدة
إنما العاجز من لا يستبد

والشئ نفسه يمكن أن نقوله عن « كليب بن ربيعة » سيد بنى ربيعة فى الجاهلية الذى أضرم نار حرب البسوس ، فكان أول ضحاياها ، وكان جبارا لا يجرؤ أحد أن يتحدث فى مجلسه ، وبعد وفاته رثاه أخوه المهلل بالأبيات الآتية :

نبئت أن النار بعدك أوقدت
واستتب بعدك يا كليب المجلس
وتكلموا فى أمر كل عظيمة
لو كنت شاهد أمرهم لم ينبسوا !!

فنحن فيما يبدو نمتدح الطغاة والجبابرة منذ الجاهلية !!

٤ ـ يتفرع عن الخاصية السابقة خاصية أخرى موجودة فى طغاتنا طوال التاريخ ، وهى أنهم لا يخضعون للمساءلة أو المحاسبة أو الرقابة ؟! . ومن ذا الذى يستطيع أن يسأل فرعون ، أو جلجامش ، و المنصور أو صدام أو .... إلخ . الحاكم عندنا لا يسأل عما يفعل لكنه يسأل غيره ، فهو إما أنه إله ، كما حدث قديماً ، أو أنه يحكم بتفويض من الله ، أو أنه هبط على الناس فى ليلة مظلمة حالكة السواد على رأس قواته المسلحة ، يسوقه قدر أحمق الخطى ! ، وما أن يجلس على منصة الحكم حتى تتفتق عبقريته الكامنة وتنكشف مواهبه المدفونة ، التى لم يكن لها وجود من قبل ، وهو فى جميع الأحوال يتحول إلى شخصية غير عادية ، شخصية لها ضرب من القداسة ، فكيف يمكن أن يسأله بشر ؟! . يقول د. العبادى :

« تغيرت نظرية الخلافة فى عهد العباسيين ، وأصبحت تشبه تماماً نظرية الحق الإلهى التى كانت سائدة بين الفرس قديماً أيام الساسانيين والتى سادت أوروبا فى بداية العصور الحديثة باسم Divine Right of Rule وقد اندمجت هذه النظرية فى نفوس المسلمين حتى صارت عقيدة يؤمنون بها .. »(١) .

وذلك لأن العباسيين استندوا فى سلطانهم إلى مبدأ القرابة من الرسول ، ونادوا بفكرة العائلة المختارة المطهرة من الرجس ، ورفضوا مبدأ الانتخاب ، وأكدوا أن الخليفة ظل الله على الأرض ، وليس للناس إلا الطاعة ، كما تأثرت الخلافة العباسية بمفاهيم الحكم الساسانى ، وبعدت أكثر وأكثر عن مفهوم الشورى ، واتجهت نحو الحكم المطلق(٢) . ويشرح الدكتور حسن إبراهيم الفكرة نفسها فى شئ من التفصيل فيقول :

« لقد كان الفرس يقولون بنظرية الحق الملكى المقدس ، بمعنى أن كل رجل لا ينتسب إلى البيت المالك ويتولى الملك يعتبر مغتصباً لحق غيره ، لذلك أصبح الخليفة العباسى فى نظرهم يحكم بتفويض من الله لا من الشعب فى أرضه » ،

وذلك يخالف ما كانت عليه الخلافة فى عهد الراشدين الذين استمدوا سلطانهم من الشعب(٣) .

---

(١) أحمد مختار العبادى ، المرجع السابق ص ٣١ .

(٢) د. عبد العزيز الدورى « الديمقراطية فى فلسفة الحكم العربى » ص ١٩٦ .

(٣) د. حسن إبراهيم « تاريخ الإسلام » الجزء الثانى ص ١٠٦ .

ولقد أقام العباسيون حـقهم فى الملك ـ كما قلنا ـ على أساس أنهم ورثوا بيت الرسـول ، وعملوا على الاحتفاظ بالخلافة فى دولة ثيوقراطية أساس السـيادة فيها لزعماء الدين ليظهـروا بذلك الفرق بين السلطتين فى عهدهم وفى عـهد الأمويين من قبلهم[١] وعلى هذا لـم يقبلوا أن يكونوا ملـوكاً فـحـسـب ، بل أرادوا أولاً أن ينظر إليـهم علـى أنهم أمـراء دينيـون ، وأن يدرك الناس أن حكومـتـهم دينيـة فـقـد حلت مـحل الأمويين سلطة ربانية[٢] ، ذات مظاهـر دينية : « كـان الخليفة مـصدر كل قوة ، كما كـان مرجعـاً لكل الأوامر المتـعلقة بإدارة الدولة . واحـتجب الخليـفة عن الناس ، واتخذ الوزير والسياف فأحيطت شخصيته بالقداسة والرهبة »[٣] .

وعلى ذلك فإذا ما قرأنا عبارة كهذه :

« الخليفة مسؤول سياسياً ويخضع لمبدأ العزل ، وليست له حصانة تقف حائلاً دون محاسبته سياسياً ، فللأمة حق نقده . فضلاً عن أنه مسؤول جنائياً عن جميع أفعاله سواء ما يتعلق منها بمنصب الخلافة وما لم يتعلق .. ويخضع الخليفة أيضاً للمساءلة المدنية ، فهو يخضع لأحكام المعاملات الشرعية ، فلا يجوز للإمام أن يتعدى على حقوق الأفراد ، فإن فعل ذلك كان لمن أضير بفعله حق اللجوء إلى القضاء للمطالبة بحقه »[٤] أو عندما نقرأ ما يقوله الإمام محمد عبده : « الخليفة عند المسلمين ليس بالمعصوم ، ولا هو مهبط الوحى، ولا من حقه الاستئثار بتفسير الكتاب والسنة »[٥] . و« إذا كانت الأمة هى التى نصبته ، والأمة هى صاحبة الحق فى السيطرة عليه ، وهى التى تخلعه متى رأت ذلك من مصلحتها فهو حاكم مدنى من جميع الوجوه .. »[٦] .

---

(١) المرجع نفسه .

(٢) « ولهذا فقد اعتقد الناس فى العصر العباسى أن الخليفة إذا قتل اختل نظام العالم ، واحتجبت الشمس وامتنع المطر وجف النبات ! . انظر : الفخرى فى الآداب السلطانية ص ١٢٥ (نقلا عن د. إبراهيم أيوب « التاريخ العباسى » ص ٢١٢ ـ الشركة العالمية للكتاب ـ بيروت عام ١٩٨٩ .

(٣) د. حسن إبراهيم « تاريخ الإسلام » جـ ٢ ص ٢٠٧ .

(٤) د. محسن العبودى « رئيس الدولة بين النظم المعاصرة والفكر السياسى الإسلامى » ص ٢٥٠ وما بعدها ـ دار النهضة العربية القاهرة ١٩٩٠ .

(٥) الإمام محمد عبده ـ « الإسلام والنصرانية » ص ٨٢ .

(٦) المرجع نفسه ص ٨٣ ـ ٨٤ .

وكذلك عندما نقرأ للفقيه الأكبر الدكتور السنهورى : « أن عقد الخلافة عقد حقيقى يجب أن تتوافر فيه أركان العقود وشروطها . والركن الأول هو الرضا وحرية الإرادة من الطرفين ، من الخليفة باعتباره الطرف الأول ، ومن أهل الحكم والعقد وسائر المسلمين باعتبارهم الطرف الثانى .. إلخ . وبالتالى الخليفة أوالحاكم المسلم ليس مطلق السلطة يملك جميع السلطات كما يزعم البعض » !!(١) . أو عندما يقول « الخليفة كأى حاكم فى الإسلام ليس ممثلاً للسلطة الإلهية وهو لا يستمد سلطانه من السيادة الإلهية ، وإنما هو يمثل الأمة التى اختارته ، ويستمد منها سلطته المحدودة ..»(٢) ، أو قوله :

> « فكأن السيادة الإلهية والحق فى التشريع أصبح بعد انقطاع الوحى وديعة فى يد الأمة ، لا فى يد الطغاة من الحكام والملوك ، كما كان الشأن فى الدولة المسيحية التى ادعى ملوكها حقاً إلهياً .. »(٣) « فالأمة الإسلامية تملك سلطة التشريع بطريق الإجماع ، أما ولى الأمر ، وهو الخليفة ، فلا يملك من هذه السلطة شيئاً »(٤) . فالخليفة فى الإسلام لا يمكن أن يعطى لنفسه حق التعبير عن الإرادة الإلهية ، أو أنه لا يملك أن يصدر تشريعاً لأن سلطة التشريع لجماعة المسلمين .. إلخ »(٥) .

فلابد أن نتذكر أن هذه العبارات الجميلة تتحدث عن « المثال » بينما نحن نتحدث عن الواقع ، ما حدث فى التاريخ ، وهو الذى يهمنا الآن ؛ لأنه للأسف همزة وصل بين الماضى السحيق ، والحكم المعاصر الذى لا يزال يعتصر قوانا وكرامتنا !!(٦) .

---

(١) د. السنهورى « فقه الخلافة وتطورها » ص ٦٢ .
(٢) المرجع نفسه ص ٧٢ .
(٣) المرجع نفسه ص ٧١ .
(٤) المرجع نفسه ص ٦٩ .
(٥) المرجع نفسه فى الصفحة نفسها .
(٦) « ودخلنا فى دولة الناصرية ، وتحول الحكم إلى استبدادية عسكرية ، وفرضت الرقابة على الصحف ، وكل صورة من صور حرية الرأى ، وأصبح لمصر سيد واحد ، وكان الإخوان أول الأمر شركاء شيعة عبد الناصر ، فلما تم له النصر عصف بهم ، فلم يستثن إلا الشيخ الباقورى الذى أعلن انفصاله عنهم قبل أن يدخل الوزارة » د. حسين مؤنس « باشوات وسوبر باشوات » صورة مصر فى عصرين ، ص ٦٤ ـ دار الزهراء للإعلام العربى ـ القاهرة ١٩٨٤ .

وإذا كـان الشـعب فـى أى نظام دسـتورى هـو السـيـد ، من حـيـث إنه المصـدر النهائى للسلطة السياسـيـة ، استطعنا أن نقول فى حسم قاطع إن نظام الحكم فى تاريخنا الطويل لـم يكن يعرف شـيئاً عن « النظام الدسـتـورى » ، لأن الشـعب كان فيـه غائبـاً تمامـاً ، فـبسـبب النزعة الاسـتـبـدادية التـى عرفت عن حكم الخلفـاء منذ عـهـد الأمويـين ـ فـيـمـا يرى الأسـتـاذ الأكـبر الدكـتـور السـنهـورى ـ أغـفل علمـاء المسلمين القـدامى الاهتـمـام بالبحـوث الدسـتـورية ، فبـقى جانب الـفقه الإسـلامـى المتعلق بالقانون العام فى حالة طفولة بسبب هذا العزوف[١] .

الحاكم يحكم وفقاً لضـميره ، والكتابات السياسية الـقليلة التى كتبت اهتمت بالنصـائح التى تقـدم للحـاكم ليـكون أخلاقـيـا ، واشـتـرطت عليـه أن يكون عـادلاً مـسـتـقـيـمـاً عفـاً ، وأن يراعى ضـمـيـره ، وأن يتقى الله فى عـمله ، أعنى أنهـا عنيت بأخلاقيات الحاكم « متى صلح صلحت الرعية ومتى فسد فسدت » !! .

٥ ـ لا يكون أثر الطغـيان سلباً على حـرية الفكر فحسـب ، وإنما يكون كذلك أيضـاً على أخـلاق المفكرين والأدباء والشـعـراء والفـقـهاء .. إلـخ ، فيـتـجـه بهم إلى الرياء النفاق والتزلف ! ، يقول أحمد أمين[٢] :

« إن الأدب اتجه معظمه ، فى العصر العباسى ، إلى مشايعة رغبات القصر ، يذم الشعراء من ذمهم الخلفـاء ، ويمدحون من رضوا عنه ، فإذا خرج مـحـمـد بن عبد الله على المنصور هجاه ابن هرمه » . وإذا رضى المعتـصم عن الأفشين ، فقصائد أبى تمام تتـرى فى مـدحـه . وإذا غـضب عليه وصلبه ، فـقـصـائد أبى تمام أيضـاً تقـال فى ذمـه وكـفـره . ويرضـى » الرشـيـد عن الـبـرامكة فـهـم مـعـدن الـفـضل ، ويقتلهم فهم أهل الزندقة والشرك . وهكذا وقف الأدب أو أكثره يخدم الشهوات والأغراض ، وقـديماً هـجا الفرزدق الحجاج بعد أن مدحـه فقيل له ، كيف تهـجوه وقـد مـدحـتـه ؟ فـقـال : نكون مع الواحـد منهم مـا كان الله مـعـه ، فـإذا تـخلى عنه انقلبنا عليه ! (ولو قال نكون مع الواحد ما كان الحاكم معه لكان أصدق !!) .

---

(١) د. السنهورى « فقه الخلافة وتطورها » ص ٦٣ ـ ٦٤ ، وانظر أيضا الدكتور عبد الحميد متولى « أزمة الفكر السياسى الإسلامى » ص ٥١ .

(٢) ضحى الإسلام جـ ٢ ص ٣٥ ـ ٣٦ .

ومن خرج عن خط المديح لمن يرضى عنه الحاكم وهجاء من يغضب عنه ، عوقب على خروجه أشد عقاب ، وأنشأ العباسيون إدارة للبحث عن الزنادقة ، وتعقبهم ، ومعاقبتهم ، وأفرطوا فى قتل المتهمين ، ومنهم من قتل ظلماً وعدواناً وكان الداعى إلى قتله أسباباً سياسية ، لكنهم نفذوا أغراضهم تحت شعار الزندقة استمالة للجمهور كما فعلوا فى ابن المقفع وصالح بن عبد القدوس الذى سبق أن ذكرناه . لكن ابن المقفع يحتاج إلى وقفة خاصة : ابن المقفع صاحب المكانة الرفيعة فى الأدب العربى، والحظ العظيم من الثقافة العربية واليونانية والفارسية، حتى أنه كان أول من ترجم كثيراً من كتب أرسطو فى المنطق والجدل والقياس والمقولات(١) . هذا الرجل تجرأ وكتب « رسالة فى الصحابة » أرسلها إلى المنصور بدأها بمدحه ، وتفضيله على الأمويين ، لكنه تجرأ وعيّن من نفسه مشيراً يشير إلى « ولى النعم » ! أشار عليه بالاهتمام بالجنود فى خراسان وضمان أرزاقهم ، وأن يضع لهم قانوناً يعصمهم من جور العمال والحكام ، ويضمن لهم حياة هادئة ! ، ثم انتقل إلى أهل العراق فأوصى بهم أمير المؤمنين خيراً ، لأنهم ظلموا أيام بنى أمية ! وليس ذلك فقط بل إنه انتقل إلى الأحكام الفقهية فرأى أن يصدر الخليفة كتاباً يلزم الفقهاء على اختلافهم بالأخذ به فلا يكون فى الأحكام تناقض ولا فى القضاء اضطراب ! ، ثم انتقل إلى أهل الشام فطلب إلى الخليفة أن يحتاط فى سياسته فيشتد عليهم فى عدل .. الخ . فماذا يكون جزاء هذه « الوقاحة » ؟ أرسل المنصور إلى والى البصرة سفيان بن حبيب يأمره بقتله ، فدعاه الأخير إلى ديوان الحكومة ، وأدخله المقصورة وإذا بها تنور وقال له : « والله لأقتلنك قتلة يسير بذكرها الركبان » ! ، وأخذ يقطّع من جسمه أجزاء ويضع كل قطعة فى النار وهو يراها تحترق حتى مات(٢) ، وقيل للناس إن ابن المقفع قتل بسبب الزندقة « أما أنا فأرجح جداً أن الذى قتله ليست الزندقة .. وإنما هذه الرسالة التى تسمى رسالة الصحابة .. »(٣) .

---

(١) طه حسين « من تاريخ الأدب العربى » الجزء الثانى ص ٤٤٤ .

(٢) البداية والنهاية جـ ١٠ ـ ص ٩٩ .

(٣) طه حسين ، المرجع السابق ص ٤٤٥ .

فعلـينا أن نتذكـر باستمـرار أن أُسَّ البلاء فى مـجال الفكر أن يـجتمع الـسيف والرأى الذى لا رأى غيره فى يد واحدة . فإذا جلالك صاحب السيف صـارمه وتلا عليك باطله ، زاعـماً أنه هـو وحده الصـواب المحض والصدق الصـراح ، فمـاذا أنت صانع إلا أن تقول له « نعم » ، وأنت صاغر ؟ هذه صورة رسـمها أبو العلاء بقوله:

جلوا صـــارمـــا وتـلـوا باطـلا وقـالـوا : صـدقنا ، فـقلنا : نعم !

وهكذا كانت الحال فى جانب من تراثنا ، هو الجـانب السياسى ، وهو الجانب الذى نريد أن نطمـسه ليمـوت ! ، فقـد يكون للأمير أو الوزيـر رأى ورأيه فى رأسه والسياف إلى جواره ، ثم يمثل المخالف بين يديه وفى مثوله هذا يكون الختام[1] . بل قـد يحاسب الحـاكم المفكر أو الشـاعر علـى أفكار دارت فى رأسه أو فى سـريرة نفسه دون أن يعلنـها أو ينطق بهـا . وهنـاك عـشرات الأمـثلة : « بشـار بن برد » ، وقصة « الحلاج » الشهيرة[2] ، وابن المقفع الذى عرضنا له الآن تواً !! .

فالخلفاء عمومـاً إن سمـحوا بـحرية الرأى فى كل شئ ليسـوا يسمـحون بها فى نقد الحـاكم أو معارضتـه أو إضعاف ملكه ، فإذا مس المـفكر هذه الناحية فالعـقوبة شديدة ،

« .. ومن رأيى أن أبا حنيفة ، ومالك بن انس ، والثورى ، لم يعاقبوا للسبب الذى يذكر عادة وهو عدم رغبتهم فى تولى القضـاء[3] ، لكن لأن امتناعهم مظهر من مظاهر عدم تعـاونهم مع الدولة القـائمـة ، والجمـهور يرى أن هؤلاء إذا امـتنعـوا فلأن الدولة ظـالمة لا تحكم بالعدل ، ولأن امـتناعهم قد يدل علـى رغبتـهم الخفـية

---

(١) د. زكى نجيب محـمود « تجديد الفكر العربى » ص ٣٣ ـ دار الشروق بالقاهرة .

(٢) المرجع نفسه ص ٣٤ .

(٣) مـجرد الامـتناع عن المشاركـة جريمة ، وهذا بـالضبط هو مـا حدث عـام ١٩٥٤ ، بالنسبـة لواحـد من أعظم من أنجبت مـصـر من فـقهاء القـانون « عـبد الرزاق السنهـورى » امـتنع فأرســـلوا له مجـموعة مـن العمال لـتضربه فـى مكتبـه ولتهتـف « يحيا الجـهل وليسـقط العلم » !! .

فى نصـرة أعداء العباسـيين كالـعلويين ، ومن هذا البـاب توسيع أمـر الزندقـة ، وإنشاء الإدارة الخاصة بهم ، فهم ، وقد أخذوا على أنفسهم حماية الدين وصبغوا الخلافة صبغة دينية ، وربطوا الأمـرين أحدهما بالآخر ، قد رأوا التشدد فى هذا الأمر كالتشدد فى سابقه .. »(١) .

٦ ـ فى مثل هذه الدولة ليس هناك « كبير » أو شخصية محترمة .. إلخ ، سوى « السيد الأوحد » ، أما بقية الأفراد فهم ، بمعنى أو بآخر ، عبيد هذا السيد فيمكن لأى شخص أن يسجن أو يدس له السم فى طعامه ، أو يضرب ، أو يجلد ، فلا كرامة ، ولا اعتبار ، ولا قيمة إلا اللذات العلّية وحدها ! ، بل إنه يمكن أن يعصف بمن سبق لهم أن ساعدوه أو عاونوه أو من مدحوه ، كما عصف المنصور بأبى مسلم الخراسانى بعد أن مكن العباسيين من تثبيت ملكهم !(٢) ويروى أحمد أمين عن عصر العباسيين عموماً أنهم قتلوا وأهانوا الكثير من الوزراء الذين كانوا يعملون معهم يقول :

« .. قلّ أن نرى وزيراً فى العصر العباسى مات حتف أنفه ، فأول وزير لأول خليفة عباسى قد أوعز الخليفة السفاح إلى أبى مسلم الخراسانى بقتله ففعل ، واستوزر أبو جعفر المنصور أبا أيوب سليمان الموريانى ثم قتله ، وقتل أقاربه ، واستصفى أموالهم ، ونكبة الرشيد للبرامكة الذين كان منهم الوزراء معروفة مشهورة ، واستوزر المأمون الفضل بن سهل ثم أوعز بقتله .. وهكذا » وبلغ الحال من تعرض الوزراء فى ذلك العصر للقتل . أن كان القرّاد فى الشارع يقول لقرده : أتريد أن تكون عطاراً فيومئ برأسه أن نعم ! فيعدد له الصنائع ، وهو

---

(١) أحمد أمين « ضحى الإسلام » ـ الجزء الثانى ص ٤٦ .

(٢) ومن مآثر عبد الناصر التى لا تنسى عصفه دون رحمة بكل من أيدوه من كبار الصحفيين وعلى رأسهم محمود أبو الفتح وأحمد أبو الفتح ، ومصطفى أمين وعلى أمين. « د. حسين مؤنس باشوات وسوبر باشوات : مصر بين عصرين » ص ٦٤ ـ دار الزهراء للإعلام العربى .

يومئ برأسه موافقاً .. فيقول له فى النهاية أتشتهى أن تكون وزيراً ؟!

فيومئ برأسه : لا! ويصيح ويعدو من يد القرّاد فيضحك الناس »(١)

وما زال الأمر على هذا النحو حتى يومنا الراهن!(*) .

---

(١) أحمد أمين « ضحى الإسلام » الجزء الثانى ص ٤٢ ـ ٤٣ . وفى استطاعتك أن تقرأ تصوير « صلاح عبد الصبور » الرائع فى « مأساة الحلاج » كيف استغل الحكام الدين ، وكيف لجأوا إلى رشوة الجماهير الفقيرة الساذجة الجاهلة ، وهى التى يروى القصة على لسانها :

صفونا ... صفا ... صفا

الأجهر صوتا والأطول ، وضعوه فى الصف الأول ،

ذو الصوت الخافت والمتوانى ، وضعوه فى الصف الثانى

أعطوا كلا منا ديناراً من ذهب قانى

براق لم تلمسه كف من قبل

قالوا : صيحوا زنديق كافر ! صحنا : زنديق كافر !

قالوا : صيحوا فليقتل ، إنا نحمل دمه فى رقبتنا

قالوا : امضوا ، فمضينا .

الأجهر صوتا والأطول يمضى فى الصف الأول ،

ذو الصوت الخافت والمتوانى ، يمضى فى الصف الثانى

المؤلفات الكاملة ص ١٥٤ .

(*) « كثيرا ما يظهر صدام حسين وهو يزدرى مجموعة من الوزراء مسؤولى الحرب المرتبكين : إنه يوبخهم بكل قسوة لأنهم لم يتطوعوا بحماس للذهاب إلى خنادق الجبهة ... » . « جمهورية الخوف » ص ١٨٣ ، بل كثيرا ما نرى الوزير وقد أعفى من جميع مناصبه فى سطر واحد فى الصحيفة ، كما حدث مع حلمى مراد ، أو يزج به فى السجن بتهمة الاشتراك فى ثورة مضادة ... إلخ .

الباب الرابع

فرار من الطاغية ... !

« ما الإنسان دون حرية يا ماريانا ..؟

قولى لى : كيف أستطيع أن أحبك إذا لم أكن حراً ؟

كيف أهبك قلبى إذا لم يكن ملكى ؟ »

الشاعر الإسبانى : لوركا

الفصل الأول
في أوروبا : الديمقراطية

« * ماذا تفعل لو كنت ملكاً .. ؟

ـ لا أفعل شيئاً .. !

* ومن الذى يحكم .. ؟

ـ القوانين .. ! »

فرنسوا كيناى ـ **F. Quesnay**

أولا : رجل المحار :

كافحت المدن اليونانية قديماً ، ضد الطغيان بطرق شتى ، وسوف نسوق فيما يلى ضرباً من « الحصانة » التى ابتكرتها مدينة أثينا لحماية نفسها من الطغاة ، وقد أخذت بها مدن يونانية أخرى ، كما أخذت بها بعض المدن الرومانية ! .

وسوف نسوق فيما يلى حادثاً تفصيلياً من مدينة أثينا على وجه التحديد : تصارعت فى أثينا أحزاب سياسية فى القرن السادس قبل الميلاد[1] ، منها ما يسمى بحزب الشاطئ المؤلف من التجار وأصحاب السفن ، ومنها حزب «السهل» الذى يتزعمه أصحاب الأراضى من الأغنياء خصوم صولون Solon المشرّع الشهير . وكان هناك أخيرا رجل ألف حزباً ادعى أنه يمثل عامة الشعب ـ رغم أن الرجل نفسه كان من أسرة أرستقراطية ! ، وهذا الرجل هو بيزستراتوس Pei-sistratus أحد أقارب صولون ، وهو من أصدقائه أيضاً ، وأطلق على هذا الحزب اسم « حزب الجبل » الذى يتألف من تحالف العمال فى المدن والفلاحين فى القرى . وزعم أن هدفه ـ المعلن ـ توزيع الأراضى على الفقراء ! ، لكن هدفه الخفى هو أن يصل « بيزستراتوس » إلى منصة الحكم على أكتاف العامة[2] ، على نحو ما يفعل كثير من الطغاة حتى يومنا الراهن ! .

وقف الرجل يوماً ـ فى الجمعية الوطنية Ecclesia يكشف عن جرح غائر فى جسده مدعياً أن أعداء الشعب أرادوا اغتياله ، لأنه يدافع عن مصالح العامة[3] . وطلب من الجمعية أن تعمل على حمايته والمحافظة على حياته ، وذلك بإعداد

---

(١) يرى أرسطو أن حزب أهل الساحل أو الشاطئ كانوا يميلون إلى الاعتدال ، أما حزب أهل السهل فقد كان يريد إقامة حكومة أقلية . أما الحزب الثالث ـ حزب أهل الجبل ـ بزعامة « بيزستراتوس » فقد كان يبدى حماسا للحكم الديمقراطى ! انظر المجلد الثانى من مجموعة مؤلفاته Aristotle, The Complete Works, Vol. 2, p. 2348 .

(٢) Andrewes, Geek Tyrants, p. 101

(٣) يرى أرسطو أنه هو الذى طعن نفسه لكى يقنع الناس بإعطائه حرسا خاصا ! انظر دستور الأثينيين رقم ١٤ ـ ومجموعة المؤلفات السابقة ـ المجلد الثانى ص ٢٣٤٩ .

حرس خاص يحميه ! ، وكان العضو الوحيد من أعضاء الجمعية الذى انبرى يعارض هذا المطلب ، أنه يعرف أبعاده الخبيثة ، هو « صولون » ـ أحد الحكماء السبعة !ـ فقد احتج بشدة على ما يطلبه قريبه وصديقه ، وذلك أنه كان حكيماً عليماً بأساليب قريبه ، ولذلك اتهمه بأنه جرح نفسه بيده ، وأنه يريد استخدام الحرس الخاص لكي يفرض سيطرته واستبداده فيما بعد ، ثم صاح صولون منذراً مواطنيه فيما يروى « ديوجنس اللايرتى » .. « يا أهل أثينا : إننى أكثر حكمة من بعضكم ، وأكثر شجاعة من بعضكم الآخر : فأنا أكثر حكمة من أولئك الذين لا يدركون الحيلة التى لجأ إليها بيزستراتوس ، وأكثر شجاعة من أولئك الذين يعرفون مقاصده لكنهم يخشون الإعلان عنها ! »(١) .

ورغم هذا التحذير القوى انخدعت الجمعية ، ووافقت على طلب بيزستراتوس ، وسمحت له باتخاذ حرس خاص مؤلف من خمسين رجلاً ، ثم استطاع بعد ذلك أن يجمع أربعمائة من الجنود والأنصار ، واستولى على هضبة الأكروبول Acropolis وأعلن نفسه حاكماً أوحد لأثينا ! وصفقت له جماهير الشعب المخدوعة بعد أن ذاع صيته بين المواطنين ، وازداد نفوذه باعتناقه مجموعة من المبادئ الديمقراطية التى يدافع بها عن الطبقات الفقيرة ، ويطالب بتقسيم الأرض ، فلما أمسك بزمام الحكم انتشر الذعر بين الطبقات الأرستقراطية على اعتبار أن قائد الغوغاء قد وصل إلى الحكم ! ، ففر عدد كبير منهم إلى مدينة يونانية مجاورة ، وبدأ آخرون فى تأسيس مستعمرة قريبة يعيشون فيها وتصبح تابعة لأثينا ، والغريب أن الطاغية نفسه قد ساعدهم على تأسيسها !! .

أما « صولون » فقد انسحب معلنا « أن الأثينيين يبدو كل منهم بمفرده وكأنه ثعلب ، ولكنهم عندما يجتمعون لا يختلفون عن قطيع من الأوز ! » فاتهمه حزب الطاغية بالجنون ، لهذا قرر أن يترك أثينا ، ويبحر إلى مصر ثم إلى قبرص، فأرسل إليه الطاغية رسالة ننشر جزءاً منها :

« من بيزستراتوس إلى صولون »

---

(١) Diogenes Laertis, Lives of Eminent Philosophers Vol. I, p. 51 Trans. by R. D. Hicks. وانظر أيضا أرسطو المرجع السابق .

« لست الرجل الوحيد الذى استهدف إقامة الطغيان فى بلاد اليونان .. ومهما يكن من شئ فأنا لم أرتكب أية جريمة ضد الله أو الإنسان .. إننى أترك الأثينيين يدبرون شؤونهم ، وفقاً للتنظيم الذى وضعته أنت ، وإن كنت أعتقد أنه من الأفضل لهم أن يكون لهم حاكم واحد ، من أن يعيشوا فى ظل الديمقراطية ، إننى على الأقل ، لن أسمح لأى إنسان أن يوسع من حقوقه ..

« أنا لا ألومك لأنك فضحت خططى ومقاصدى ، فقد فعلت ذلك من منطلق الولاء للمدينة ، وليس بدافع أى عداء نحوى ، كذلك لأنك تجهل نوع الحكم الذى أنوى إقامته ، ولو أنك عرفته لكنت قد تسامحت معى ، وما ذهبت إلى منفاك الاختيارى ! ، ولهذا فإننى أرجو منك العودة إلى أرض الوطن وأن تثق فى وعدى بأن « صولون » لن يناله أى أذى من بيزستراتوس »(١) .

ويروى ديوجنس اللايرتى أن صولون كتب رداً يقول فيه :

« أنا على يقين من أنه لن يلحق بى أى ضرر على يديك ، لأننى كنت صديقك قبل أن تصبح طاغية . وليس لى الآن مصلحة فى منازلتك تجاوز ما يكنه أى أثينى من كراهية للطغيان . وسواء أكان من الأفضل لهم أن يعيشوا تحت حكم رجل واحد أو فى ظل حكم ديمقراطى ، فهذه مسألة لابد أن يقررها كل واحد منا بنفسه . إننى أسلّم أنك من بين الطغاة أفضلهم . لكننى أعتقد أنه ليس من الأفضل لى أن أعود إلى أثينا . لقد قدمت للأثينيين المساواة فى الحقوق المدنية . ورفضت أن أكون طاغية عندما أتيحت لى الفرصة ، فكيف أنجو من لوم الضمير لو أننى عدت الآن ، وصادقت على كل ما تفعل..؟!»(٢) .

وكان ذلك آخر عهد صولون بالسياسة ، فهو عندما عاد إلى أثينا وضع أسلحته خارج باب داره كرمز لاعتزاله الأعمال السياسية ، وانقطع بالفعل فى أيامه الأخيرة للشعر !! .

(١) Diogenes Laertius: Ibid, p. 53-55

(٢) Ibid, p. 67-69

أما « بيزستراتوس » فقد حكم أثينا خمس سنوات ، ثم استطاع النبلاء والتجار وكبار الأغنياء من زعماء حزبى « السهل » و « الشاطئ » توحيد قواهم وإسقاط الطاغية ، وأرغموه على الفرار من أثينا .

لكن الرجل ظل يعمل فى منفاه للعودة إلى أثينا ، فتزوج ابنة أحد الأرستقراطيين من ناحية ، ولجأ من ناحية أخرى إلى حيلة جديدة هذه المرة وهى استغلال المشاعر الدينية ، مما جعل صولون يقول إن نجاحه فى استغلال الدين يدل على نفسية الجماهير ومستواها العقلى(١) ، أما الحيلة الجديدة فهى أن جنوده ساروا إلى مدينة أثينا تتقدمهم امرأة جميلة تدعى « فيا Phyia » طويلة القامة ترتدى زىّ الإلهة أثينا إلهة المدينة ، وهى جالسة على المحفة فى عظمة ومن حولها الأعوان والأنصار يهللون ، ويعلنون أن الإلهة أثينا قادمة بنفسها لتعيد بيزستراتوس إلى هضبة الأكروبول Acropolis أى إلى مقعد الحكم ! وهى حيلة أدهشت لبساطتها « هيرودوت » وحيّرته لأن الأثينيين صدّقوها بسذاجة وذلك يتناقض مع ما اشتهروا به من ذكاء !!(٢) .

وهكذا عاد الطاغية مرة أخرى ليحكم أثينا تسع عشرة سنة بما عُرف عنه من ذكاء وثقافة ومهارة إدارية ، وجاذبية شخصية . وأعد العدة لينقل الحكم بعد وفاته إلى ابنه الأكبر هيبياس Hippias وكان يساعده فى إدارة الحكومة شقيقه هيباركوس Hipparchus الذى بالغ فى الانهماك فى الملذات ، وتبذير المال العام ، حتى أدت مغامراته الغرامية إلى اغتياله ! ، فخاف شقيقه على نفسه وراح يكثر من الجواسيس ، ويستخدم وسائل العنف والإرهاب إلى أن شعر الأثينيون بوطأة الحكم الفردى وقويت حركة المعارضة ، وصار الجميع يمجدون ذكرى قاتلى

---

(١) أما أرسطو فهو يقول فى « دستور الأثينيين » إنها طريقة فى غاية السذاجة ، ويصف المرأة بأنها ممشوقة القوام جميلة كانت تعمل بائعة زهور فى تراقيا ، وانها كانت تقف إلى جانب الطاغية فى مركبته وهو يدخل المدينة !! . انظر دستور الأثينيين رقم ١٤ ـ مجموعة مؤلفاته ـ المجلد الثانى ص ٢٣٤٩ .

(٢) A. Andrewes: Op. Cit. P. 101

هيباركوس كأنهما من أبطال الحرية![1] .

أصبح حكم الطغيان أشد وطأة بكثير ، فيما يقول أرسطو فى دستور الأثنيين ، لأن هيبياس Hippias بسبب انتقامه لأخيه عمد إلى نفى وتشريد الكثيرين ، ولم يعد يثق بأحد وراح يقسو فى معاملة الجميع[2] . إلى أن تمكن الشعب من طرد أسرة بيزستراتوس من أثينا بعد أن حكموا المدينة بعد وفاة أبيهم سبعة عشر عاماً ، ودام سلطانهم تسعاً وأربعين سنة بما فى ذلك سنوات حكم أبيهم[3] .

بعد أربع سنوات من زوال حكم الطغاة كان كليستين Cleisthenes قد تزعم حركة الشعب ، وقام بالكثير من الإصلاحات والتجديدات الدستورية ، ووضع قوانين جيدة ، ليحمى الجماهير وما لديهم من إرادة طيبة ، ومن هذه القوانين الجديدة قانون يسمى برجل المحار Ostracism أو نفى المواطن الذى يشعر الشعب بأنه خطر عليه ! .

وهكذا وضع الأثينيون ، بسبب طغيان « بيزستراتوس » وأسرته ، نظاماً غريباً يحميهم من الطغاة الذين يستميلون مشاعر الجماهير وعواطفهم سواء الدينية ، أو الاجتماعية أو الاقتصادية لكى يصلوا إلى منصة الحكم ! فقد اعتادوا أن يعقدوا اجتماعاً محوراً فى منتصف الشتاء من كل عام يقرر فيه الشعب عن طريق « الجمعية الوطنية أو الشعبية » ما إذا كان سيستخدم طريقة تصويت المحار Ostrakophoria بعد ذلك بعدة أسابيع ضد مواطن معيّن أم لا ! ، وكانوا يسمون هذا المواطن برجل المحار ، وسبب هذه التسمية أنهم كانوا يكتبون اسمه على قطعة من المحار ، فإذا أحضر العدد المناسب ، ووافق على نفى هذا المواطن ، كان على رجل المحار أن يغادر أثينا فى غضون عشرة أيام ويظل منفياً عشر سنوات . حتى تضمن المدينة عدم تأثيره على جماهير الشعب أو العامة ، أو أن

---

(١) أندروز : « طغاة الإغريق » ص ١١٤ ـ ١٢١ ، وأرسطو « دستور الأثينيين » رقم ١٨ المجلد الثانى ص ٣٥٢ ـ وانظر أيضا د. محمد كامل عياد « تاريخ اليونان » الجزء الأول ص ٢٤٠ ـ ٢٤٥ ـ دار الفكر دمشق ١٩٨٥ .

(٢) أرسطو : « دستور الأثينيين » رقم ٢٢ المجلد الثانى ص ٢٣٥٤ ـ ٢٣٥٥ .

(٣) المرجع السابق .

يقوم باستغلال عاطفة قومية أو وطنية .. إلخ ، فى سبيل الوصول للحكم والانفراد به ، وإقامة طغيان أو حكم استبادى كما فعل « بيزستراتوس » . ولهذا لم تكن توجه إليه أية تهمة لأنه بالفعل لم يرتكب أية جريمة ، وإنما ما يفعله المواطنون هو احتراس وقائى ، ضد جاذبيته الشخصية ، أو فصاحته أو بلاغته فى الخطابة أو قدرته على إثارة الجماهير أو ما سوف يسميه ماكس فيبر Max Weber بالكاريزما Charisma أو تلك القدرة الخارقة التى يملكها بعض القادة فتجعلهم قادرين على سحر الجماهيرمما يجعلها تنبهر بشخصية القائد وتندفع إلى تقديسه(١) وقد تكون هناك طرق أخرى لحماية الجماهير من هذه الشخصيات المسيطرة الآمرة ، غير طردها من المدينة ، مثل توعية الجماهير ورفع مستواها الثقافى ، وإعطاء قادة الفكر حرية أكثر فى نقد هذه الشخصيات ، وتعرية أهدافها ، والكشف عن نواياها ، كما تستطع أثينا أن تجد طريقة سوى نفى من تستشعر فيه خطراً على الديمقراطية أو إمكان إقامة حكم طغيان فى المدينة .

ومع ذلك لم تكن أثينا تصادر ممتلكاته أو تستولى على أمواله ، وإنما كان من حقه أن يظل مالكاً لها يستثمرها بطريقة ما ويستفيد منها . وذلك يختلف عما كان يحدث فى المدن الرومانية ، عندما يقومون بنفى شخص ما ، فقد كان يترتب على هذا النفى مصادرة ممتلكاته وإلغاء وضعه الاجتماعى تماماً(٢) .

ثانيا : الديمقراطية المباشرة

لم تكتف أثينا بهذا الجانب السلبى ـ حماية نفسها من الطغاة(٣) ، وإنما

---

(١) كما حدث فى كثير من بلدان العالم الثالث والأمثلة كثيرة : نكروما فى غانا وسوكارنو فى أندونيسيا ، وعبد الناصر فى مصر ... إلخ ، قارن مثلا :
Dictionary of Modern Thought p. 77 (Fontannica Press) .

(٢) Encyclopaedica Britannica Vol. 8 p. 1037 (art, Ostracism)

(٣) يمكن أن نقول أن ما فعله الشعب الإنجليزى عندما خذل « ونستون تشوشل » بعد قيادته الحكيمة له ، وانتصاراته الهائلة فى الحرب العالمية الثانية ، وما فعله الشعب الفرنسى من خذلان مماثل لـ « شارل ديجول » هو صورة حديثة « تعبر عن هذا الجانب السلبى من حماية الشعب لنفسه ، وخوفه من أن يتحول القائد الظافر إلى طاغية » !! .

تجاوزت ذلك إلى مرحلة إيجابية ارتضت فيها لنفسها ضرباً من الديمقراطية هو ما يسمى «بالديمقراطية المباشرة » ، وكانت أول محاولة فى تاريخ الإنسان ليقيم حكماً يرتضيه العقل ويقبله ، ويحترم قيم الإنسان وكرامته ! وهى تجربة ظلت قروناً طويلة تصحح نفسها ، ويضيف إليها المفكرون والفلاسفة حتى وصلت إلى صورتها الراهنة فى الفكر الغربى :فى إنجلترا ، وفرنسا ، والولايات المتحدة وغيرها ! ، ثم جاء تفكك الاتحاد السوفيتى ، وانهياره ، يعلن أنه لا بديل للتجربة الديمقراطية مهما قلنا عن محاسن الاشتراكية ومساوئ الرأسمالية! .

غير أن التجربة الديمقراطية التى بدأت عند اليونان ، كانت فى غاية البساطة ؛ فمدينة أثينا تجتمع بشعبها كله ، لا هيئة منتخبة ولا طائفة أو طبقة ، ، فى جمعية شعبية ecclesia تضم كل من تتوافر فيهم الشروط ، وهى أن يكون مواطناً (لا مقيماً) أثينيا ، من أبوين أثينيين ، حراً ، ذكراً ، يبلغ العشرين من عمره ، وهى شروط فصلها أرسطو فى كتابه « السياسة » عندما كتب فصلاً قائماً بذاته عن المواطنة والدستور (فى الكتاب الثالث الذى يبدأ من ١٢٧٤ ب) .

وتتولى هذه الجمعية الشعبية أو الوطنية سلطات البرلمانات الحديثة . لاسيما السلطة التشريعية ، ومراقبة أعمال الحكومة ، أما رجال الدولة أنفسهم وغيرهم ممن يشغلون الوظائف العامة ، كالموظفين العموميين والقضاة ، وقادة الجيش والضباط .. إلخ ، فيختارون بالانتخاب . حيث يتم انتخاب ضعف العدد المطلوب ، ثم تجرى القرعة بينهم لاختيار العدد المطلوب . ويعد دستور صولون Solon الذى عطله الطاغية بيزستراتوس عندما تولى زمام الحكم نقطة البداية فى مراحل التطور الديمقراطى فى أثينا ، إلى أن بلغت آخر وأكمل تطور لها بعد الإصلاحات والتجديدات التشريعية التى قام بها كلستين Cleisthenes عام ٥٠٧ ق . م وأشرنا إليها منذ قليل .

غير أن هذه الديمقراطية المباشرة قد أخطأت فهم المقولات الأساسية للديمقراطية على ما فى ذلك من مفارقة ! فإذا كانت الديمقراطية تعنى ـ حتى لغوياً ـ حكم الشعب ، فإن أثينا لم تقف على المدلول الحقيقى لمصطلح الشعب ،

واحتاج الأمر إلى قرون طويلة ، لكى يتضح هذا المعنى ويستقر ! وإذا كان جناحا الديمقراطية هما الحرية والمساواة ـ أو كما يقول جورج بيردو « إذا كانت الديمقراطية لا تقوم من دون الحرية ، فهى لا تقوم كذلك دون المساواة ! » ـ فإن الديمقراطية الأثينية أخطأت فهمهما معاً ! .

أما أن مفهوم الشعب لم يكن محدداً تحديداً وافياً فى أثينا ، فهذا واضح من الفئات التى استبعدت منه : الأجانب ، والأرقاء ، والنساء . ومن هنا اقتصرت الحقوق السياسية على المواطن الأثينى الذكر الحر ! ، ولقد سبق أن رأينا كيف أن أرسطو خصص فصلاً فى الكتاب الثالث من « السياسة » لتحديد المواطنة ، « وتعريف المواطن »(١) ، ونفى أن يكتسب المقيم خاصية المواطنة بحق الإقامة وحدها « فالعبيد والأجانب يشتركون فى هذه الخاصية مع المواطنين ، لكنهم ليسوا مواطنين ، وانتهى إلى التعريف السالف الذكر ، وهو الذى كان شائعاً عند اليونان بصفة عامة »(٢) . وهذا الفهم المعيب للشعب هو الذى ساد الديمقراطية الرومانية .

ففقهاء القانون يفرقون بين مصطلح « الشعب » بمدلوله الاجتماعى الذى ينصرف إلى جميع الأفراد الذين ينتمون إلى جنسية الدولة ، والشعب بمدلوله السياسى الذى لا يمتد إلى كل هؤلاء الأفراد ، وإنما يقتصر على من لهم حق الانتخاب أو هيئة الناخبين ؟ أو ما سمى فيما بعد باسم « مبدأ الاقتراع العام » ، وعلى ذلك فكلما اقترب مصطلح الشعب بمدلوله السياسى من مفهوم الشعب فى حقيقته الاجتماعية كان أكثر تعبيراً عن المبدأ الديمقراطى !(٣) .

---

(١) Aristotle, Politics, 1274-B وقد فصلنا ذلك فى بحثنا « مسيرة الديمقراطية .. رؤية فلسفية » عالم الفكر ـ مجلد ٢ ـ عدد ٢ .

(٢) وهو واضح أيضا من كراهية أفلاطون وأرسطو للنظام الديمقراطى ، فأفلاطون يفهم هذا النظام على أنه « حكم الغوغاء والدهماء ومن على شاكلتهم » ، وأرسطو يفهم الشعب فى الحكم الديمقراطى بأنه حكم جمهرة المواطنين الفقراء ! . ويبدو أن كلمة Demos اليونانية التى تعنى الشعب كانت تحتمل هذا المعنى .

(٣) د. محمود عاطف البنا « الوسيط فى النظم السياسية » ص ١٦٨ ـ ١٦٩ ، ط ١ عام ١٩٨٨ ـ دار الفكر العربى بالقاهرة .

لهذا كافحت البشرية طويلاً فى سبيل الوصول إلى مبدأ الاقتراع العام Universal Suffrage الذى يجعل حق التصويب والاشتراك فى الانتخابات ، حقاً لكل مواطن راشد ، بغض النظر عن مستواه العلمى ، أو انتمائه الطبقى .. الخ ، بحيث لا يشترط فى الناخب سوى بلوغ سن الرشد والأهلية فقط ، فلا تكون قد صدرت ضده أحكام مخلّة بالشرف .. إلخ .

ومعنى ذلك أن البشرية جاهدت طويلاً فى سبيل إلغاء الرق وتحريمه وكانت هناك مراحل طويلة ، وصعوبات جمة فى سبيل الوصول إلى هذه الغاية وتحقيق هذا المبدأ الإنسانى الديمقراطى فى الوقت نفسه ! (١) .

ثم كافحت البشرية كذلك ، ولا تزال ، فى سبيل تحرير المرأة وإعطائها حقوقها السياسية ، فهى كما قيل بحق : « آخر الرقيق فى عالم البيض » ، ويريد الإنسان أن يحقق شعار « لا تمييز : لا فى اللون ، ولا فى الجنس ! » إذ لا يزال وضع المرأة فى كثير من شعوب العالم ، على نحو ما كانت عليه عند اليونان »(٢).

وهكذا كانت الديمقراطية المباشرة عند اليونان ، والرومان أيضاً ، ذات طابع خاص يبعدها عن الديمقراطية الحقيقية ويدنيها من النظام الأرستقراطى . وذلك أن الذين كانوا يسهمون فى الحياة السياسية وحكم المدينة هم أقلية ضئيلة من السكان لهم حق التمتع بصفة « المواطن » أما الأرقاء الذين يقومون بأعباء الحياة الاقتصادية ، وكذلك النساء . إلخ ، فلم يكن لهم نصيب فى حكم المدينة ، بل كان محرماً عليهم الاشتراك فى الحياة السياسية . ويتضح من ذلك أن هذه الديمقراطية لم تكن سوى شكل فقط ، أو هى بداية بسيطة جداً للفكرة التى سوف تتطور وتترسخ فى أذهان الذين عانوا طويلاً من حكم الفرد ، وذاقوا العذاب من الطغاة ! .

---

(١) انظر بحث لنا بعنوان « مسيرة الديمقراطية ... رؤية فلسفية » فى مجلة عالم الفكر بالكويت ـ فقد عرضنا فيه هذه المراحل بشئ من التفصيل .« تحت الطبع » .

(٢) انظر دراسة لوضع المرأة فى المجتمع اليونانى فى كتابنا « أفلاطون والمرأة » لاسيما الباب الأول .

ثالثا : استئناف المسيرة في العصر الحديث :

توقفت الديمقراطية المباشرة عند اليونان والرومان حتى قبل أن تدخل أوروبا بحر الظلمات فى العصر الوسيط ، لكن تجربة الديمقراطية ، ظلت فيما يبدو قابعة فى وجدان الإنسان ، لم تمح قط ، بل صارت تتعمق وتتأصل كلما أوغلت البشرية السير فى دهاليز الطغاة !

كانت الفكرة الرئيسية التى سادت العصر الوسيط هى فكرة الخضوع للسلطة ، ولقد سبق أن رأينا كيف أيد رجال الدين ، بل أعلام المسيحية ، كالقديس بولس والقديس بطرس ، وفلاسفتها ، فكرة الخضوع والاستسلام « للسلاطين النابغين » الذين فرضتهم الإرادة الإلهية عل الناس ! ، فذلك هو ترتيب الله فى زعمهم ! ، وازداد الأمر سوءاً بظهور الإقطاع ، فأصبح المواطن خاضعاً لأكثر من « سيد » : السيد الإقطاعى ـ الحاكم ـ الملك أو الإمبراطور ! وظهر الأقنان إلى جانب « العبيد » . وهكذا تضاءل مفهوم الشعب السياسى ، بل كاد ينعدم مع توقف مسيرة الديمقراطية ! .

وفى عصر النهضة بدأ النظام الإقطاعى يترنح ، وراح مكيافللى Machiavelli (١٤٥٩ ـ ١٥١٧) يعالج السياسة بمعزل عن الأخلاق ، والدين ، ليهتم بكيفية تحقيق الغاية فقط بغض النظر عن الوسيلة ، وإن انحازت نصائحه إلى جانب الأمير الحاكم .

وفى عصر النهضة أيضاً ، ومع بداية العصر الحديث ، نشأت الدولة القومية وعملت النظم الملكية فى فرنسا وألمانيا وإنجلترا وغيرها من الدول الأوروبية على تأكيد سلطانها ، وتركيز السلطة فى يد الملك ، وقد شجعها على ذلك ظهور الطبقة البرجوازية الجديدة ، طبقة التجار والصناع .. إلخ ، فغدا سلطان الملوك مطلقاً ، فاستبدوا وأهدروا الحقوق والحريات ! .

لكن من قلب النظام الإقطاعى نفسه ، راحت بذور الديمقراطية التى ظلت قروناً مغمورة فى وجدان الإنسان ، تكافح للظهور مرة أخرى ! ، فعلى الرغم من

أن نظام الحكم فى إنجلترا ، مثلاً ، كان نظاماً ملكياً مطلقاً ! ، « إلا أن نظام الإقطاع أجبر الملك على الاجتماع بأمراء الإقطاع فى المناسبات الهامة لطلب المشورة والنصيحة ، بل والمشاركة فى نفقات الحرب أو غيرها . وهكذا استقر نظام جديد يدعى إليه الأشراف والأساقفة ثم ازدادت سلطات المجلس فانتقلت من « المشورة » إلى « التشريع » إلى الإشراف على القضاء ، إلى أن أصبحت له السلطة العليا فى المحاكم حتى سمى باسم « المجلس الأعظم Magnum Concil-ium » ، وأصبح يجتمع سنوياً ، وبصفة منتظمة ، واتسعت دائرة اختصاصاته .. إلخ ، إلى أن ثار النبلاء والأشراف والأساقفة فى عهد الملك جون وصدر « العهد الأعظم أو المجناكارتا Magna Carta » ، واستقر المجلس بعد هذا التطور ، فبعد أن كان استشارياً أصبحت القاعدة أنه لا يجوز للملك أن يلغى قانوناً صدر عن هذا المجلس الذى سمى باسم مجلس اللوردات House of Lords . ثم أضيف إلى هذا المجلس فارسان عن كل مقاطعة وممثلون عن المدن الهامة ، حتى أصبح يتألف من خمس فئات . وتكتل نواب المقاطعات والمدن حتى انفصلوا فى مجلس خاص هو مجلس العموم ! ، ولم تقدر طبقة اللوردات فى بداية الأمر أهمية ذلك المجلس ، فلما ثبتت أهميته سارع أبناؤها إلى الدخول فيه فصار شأنه يزداد شيئاً فشيئاً حتى جاوز شأن مجلس اللوردات !(١) .

لكن الأمر لم يكن سهلاً ميسوراً على هذا النحو ، فلم تسر الأمور رخاء كما قد يظن القارئ ! فإذا كان الأشراف كافحوا ، ودخلوا فى صراع مع الملك من قبل ، فقد تجدد الصراع الآن فى القرن السابع عشر ، على نحو أشد عنفاً فى عهد الملكين جيمس الأول (١٦٠٣ ـ ١٦٢٥) وشارل الأول (١٦٢٥ ـ ١٦٤٩) حتى تحول الصراع إلى حرب أهلية عام (١٦٤٢ ـ ١٦٤٥) ، ثم تجددت مرة أخرى (١٦٤٧ ـ ١٦٤٩) لتنتهى بإعدام الملك شارل الأول فى ٣٠ يناير ١٦٤٩ . وتولى أحد أعضاء البرلمان ، أوليفر كرومويل (١٥٩٩ ـ ١٦٥٨) زعامة البلاد(٢) .

---

(١) قارن إمام عبد الفتاح إمام : « توماس هوبز : فيلسوف العقلانية ص ٦٨ ـ ٦٩ دار التنوير ـ بيروت ١٩٨٥

(٢) المرجع السابق ص ٧٠ .

غير أن هذا الصراع الدموى الذى أثاره الحكم الملكى المطلق فى انجلترا ، فضلاً عن ظاهرة انتشار الحكم الملكى المطلق فى أوروبا كلها ،، أظهر اتجاهين متعارضين ، الأول يؤيد السلطة المطلقة ، ويثنى عليها مثلما فعل توماس هوبز (١٥٨٨ ـ ١٦٧٩) Thomas Hobbes فى إنجلترا والأب جاك بوسويه (١٦٢٧ ـ ١٧٠٤) Jacques Bossuet فى فرنسا . أما الاتجاه الآخر فهو ينادى بالثورة على الطغيان مثلما فعل جون لوك (١٦٣٢ ـ ١٧٠٤) John Locke وبعده جون استيوارت مل (١٨٠٦ ـ ١٨٧٣) J.S. Mill فى إنجلترا . ومونتسكيو (١٦٨٩ ـ ١٧٥٥) Montesquieu وروسو (١٧١٢ ـ ١٧٧٨) Rousseau فى فرنسا .

أهم فكرة ظهرت بين هؤلاء الفلاسفة ، وكان لها آثار بالغة الخطورة هى فكرة العقد الاجتماعى Social Contract التى تفسر نشأة الدولة على أساس التعاقد الذى يتم بين الأفراد كجماعة أو بينهم وبين الحكام(١) . وهى فكرة كانت ملاذاً لجأ إليه المفكرون الذين يسعون للدفاع عن المذهب الفردى ضد المذهب المطلق ، وذلك لأن الملوك كانوا يلجأون فى تبرير سلطانهم إلى القول بأنهم يستمدونه من الله مباشرة ، فهم ظل الله على الأرض ، أو أنهم يحكمون على أقل تقدير باسمه ، وبتفويض منه ، وبالتالى ، فهم يحاسبون أمامه فقط ، لا أمام الناس ! . ومن هنا كان النظام الأبوى البطرياركى Patriarchalism هو النظام الطبيعى للمجتمع الذى يرتد فى النهاية إلى العهد القديم من الكتاب المقدس ، على نحو ما سنرى فى قضية « فيلمر » بعد قليل ! .

ومن هنا أصبحت نظرية « العقد الاجتماعى » هى الوسيلة الوحيدة المتاحة لرفض هذه المزاعم ، وربما أمكن القول بإنها « حيلة » يلجأ إليها المفكرون لإنكار تلك الصيغة الدينية التى تضفى القداسة على الحاكم ، والقول على العكس من

---

(١) قد تكون فكرة العقد نفسها قديمة من الناحية التاريخية ، لكن ظهورها على هذا النحو فى القرن السابع عشر أوجد أساساً آخر لتفسير السلطة غير التفسير الدينى ـ وذلك هو الأساس الذى اقيمت عليه الديمقراطية فيما بعد .

ذلك أن الناس ولدوا أحراراً متساوين أمام الله ، وأمام القانون الطبيعى ، وأن اهتماماتهم واحدة ، وليس المجتمع المدنى نفسه سوى وسيلة لحماية هذه الاهتمامات وصيانتها . أما سلطة الملك أو الحاكم ، بصفة عامة ، فهى تنبع تماماً من الموافقة الشعبية ورضا الناس . وهذا المجتمع المدنى صنعه الإنسان ، وليس مجرد نمو طبعى مثل الأسرة أو الشجرة أو خلية النحل ، ومن ثم فإن الملوك كغيرهم من البشر يخضعون للقانون الطبيعى ، ولأوامر الله ووصاياه ، كما يخضعون لبنود العقد التى يفترضها مقدماً إنشاء السلطة ، وكانت تلك طريقة أخرى للقول بأن سلطة الملوك مشروطة وليست مطلقة . ومن ثم فإنه عندما أعلن مجلس العموم البريطانى فى يناير عام ١٦٨٩ اتهامه للملك السابق جيمس الثانى أنه « انتهك العقد الأصلى القائم بين الشعب والملك ! » ، « فإنه فعل ذلك اعتقاداً منه أن هذا الانتهاك جريمة تستوجب العقاب بصفة مستمرة ، وهو عقاب يفرضه القانون الطبيعى ، ومن هنا قيل إن تاريخ فكرة العقد هو إلى حد كبير ، تاريخ القانون الطبيعى نفسه »(١) .

رابعا : فلمر .. وجون لوك :

يعد الموقف الذى عبر عنه سير روبرت فلمر Sir Robert Filmer (١٥٨٨ ـ ١٦٥٣) المنظر السياسى الإنجليزى الذى تولى الفيلسوف الإنجليزى جون لوك J. Locke (١٦٣٢ ـ ١٧٠٤) الرد عليه ، بل وتفنيد نظريته ، مثلاً نموذجياً لآخر محاولات أنصار الحكم المطلق القائم على أساس « الحق الإلهى » استعادة قوى هذا الحكم ومنعه من الانهيار ، كما يعد الجانب الإيجابى عند لوك فى الرسالة الثانية التى عرض فيها نظريته السياسية ، أول محاولة لوضع أسس اللبرالية السياسية التى دعمها « مل » الأب والابن فيما بعد ، وأقيمت عليها الديمقراطية فى الولايات المتحدة ، مما جعل الأمريكيين أنفسهم يصفونه بقولهم إنه «

---

(١) Poter Laslett: Social Contract . In Encyclopaedia of philosophy Vol, 7, p. 466

فيلسوف أمريكا » وواضع الأسس لفكرها السياسى[1] .

فى كتابه الشهير « رسالتان فى الحكم » خصص جون لوك الرسالة الأولى لعرض وتفنيد بعض « المبادئ الزائفة » ، على حد تعبيره ، التى أشاعها فلمر الذى كتب كتاباً بعنوان « الحكم الأبوى Pariarcha » (نشر بعد وفاته عام ١٦٨٠) دافع فيه عن الحكم المطلق الذى يستند إلى الحق الإلهى ، حيث ذهب إلى أن البشر ليسوا أحراراً بالطبع ، أو على تعبيره

« ما من إنسان يولد حراً لأن العناية الإلهية قد أخضعتنا لإرادة الحاكم المطلقة ، فنحن جميعاً نولد عبيداً » ،

ويستحيل أن يكون للعبيد حق التعاقد ، لقد كان آدم حاكماً فرداً مطلقاً ، وتلك حال جميع الحكام من بعده ! .

لقد بدأت الأبوة منذ « آدم » واستمرت كأساس للأمن والنظام فى العالم من خلال شيوخ إسرائيل .

« فلم يكن لآدم وحده بل للشيوخ اللاحقين أيضاً ، السلطة الملكية على أولادهم باسم الأبوة »[2] .

وهذه السيادة على العالم كله التى كان ينعم بها آدم بأمر من الله بات ينعم بها شيوخ إسرائيل بحق وراثى منحدر منه . وهى تشبه فى أثرها ومداها السيادة المطلقة التى يتمتع بها أى ملك منذ بداية الخليقة ، وهى السلطة على أرواح العباد، وعلى إعلان الحرب أو إقرارالسلام .

ولما كانت السلطة الملكية منبثقة من الشريعة الإلهية ، وليس ثمة شريعة دنيا تحد منها ، فقد كان آدم سيد الجميع »[3] .

وينتهى « فلمر » كما انتهى كل من أيد الحكم الثيوقراطى إلى أنه

« ينبغى أن يكون الملك فى نظام الحكم الملكى فوق القوانين ، فالمملكة الكاملة

---

(١) د. زكى نجيب محمود « حياة الفكر فى العالم الجديد » ص ١٤ دار الشروق بالقاهرة عام ١٩٨٢ .

(٢) جون لوك : « فى الحكم المدنى » ص ١٠ ـ ترجمة د. ماجد فخرى ـ اللجنة الدولية لترجمة الروائع ـ بيروت عام ١٩٥٩ .

(٣) المرجع نفسه ص ١١ .

هى التى يحكم الملك كل شئ فيها بحسب إرادته المحضة ! »[١] .

فكأن الرجل يريد للطغيان أن يسترد عرشه الذى راح يفقده مع تقدم العلم وتطور النظم الاجتماعية ، وحجته الوحيدة : الكتاب المقدس ، فقد كان آدم أباً وملكاً وسيداً على أسرته ، وكان الابن ، والمحكوم ، والخادم ، والعبد شيئاً واحداً . كما كان للأب حق التصرف فى أولاده وخدمه وبيعهم .. هكذا وهب الله الأب الحق أو الحرية فى التنازل عن سلطته على أولاده لمن يشاء ، فقد أراد الله أن تحل السلطة غير المحدودة فى آدم ، وأن تشمل جميع أفعاله الإرادية .. ثم ورث الملوك هذه السلطة عن آدم حتى يومنا الراهن ! .

وباختصار شديد تسير حجة فلمر الغريبة لاستعادة حكم الملوك المطلق على النحو التالى : إن الله خلق آدم وحده ، وصنع المرأة من أحد أضلاعه ، وهكذا تناسل الجنس البشرى منهما . كما أن الله خلع على آدم السلطة على المرأة وأولاده المنحدرين من صلبهما ، كما أعطاه السلطة على الأرض لكى يسخرها بإرادته ، وعلى المخلوقات التى تدب عليها حتى لا يتاح لأى امرئ أن يطالب بشئ ما ، أو يتمتع بشئ ما ، ما دام آدم حيا إلا على سبيل الهبة أو بإذن منه . وهكذا كان آدم ملكاً على العالم كله . فلم يكن لأى عضو من سلالته حق امتلاك شئ إلا كمنحة منه أو بإذنه أو بالوراثة عنه » ! .

غير أن جون لوك يناقش هذه الفكرة فى صفحات طويلة تشكل الرسالة الأولى من كتابه ويجعلها بعنوان « فى بعض المبادئ الفاسدة فى الحكم » ، وهو يرفضها لعدة اعتبارات منها :

١ ـ أن ما يقوله « فلمر » من أن كل فرد يصبح ، بحكم المولد ، مسخراً بمحض ولادته لمن يلده .. إلخ ، فكرة بالغة الخطأ ، وذلك لأن إنجاب الأب لأبنائه لا يجعلهم عبيداً له . ولقد ترتب على فكرة « فلمر » أن الناس يولدون عبيداً ، وما دام قد تم تفنيدها فإنه يلزم عن ذلك أن البشر جميعا يولدون أحرار ! .

---

(١) المرجع نفسه .

٢ ـ إن من الخطأ القول بأن التسلط على الأولاد هو مصدر كل سلطة فى الحكم ، فهناك كثرة من الأحكام المتسلطة لا صلة لها بعلاقة الأب بأبنائه داخل الأسرة ! .

٣ ـ ومن ناحية أخرى فإن سلطة الأب على أبنائه تستمر ما داموا لم يبلغوا سن الرشد . أما فى مرحلة النضج فإنهم يصبحون مسؤولين عن أنفسهم ، ومعنى ذلك أن سلطة الأب ليست مطلقة وإنما هى مؤقتة ومحدودة بفترة معينة هى التى يكون فيها الأبناء قصراً(١) .

٤ ـ العلاقة بين الملك ورعاياه ليست شبيهة بالعلاقة بين الأب وأبنائه . فالأولى علاقة سياسية فى حين أن الثانية علاقة أخلاقية .

٥ ـ إذا كانت السلطة المزعومة قد خلعت على أدم فى الوصية الخامسة ، « أكرم أباك وأمك »(٢) ، فمن الواضح أن هذه الوصية تعطى السلطة للمرأة أيضاً لأنها لم تتحدث عن الأب فقط بل عن الأم كذلك ! .

٦ ـ حتى إذا افترضنا أنه كان لآدم حق إلهى أعطاه إياه الله ، فلا يعنى ذلك أنه يورث بل ينتهى بموته ، ذلك لأن الحق المنبثق عن وصية إلهية صريحة لا يتجدد إلا بتجدد هذه الوصية(٣) .

٧ ـ لو سلمنا جدلاً بمبدأ السلطة الملكية المطلقة المنحدرة عن أدم ، فإن المشكلة السياسية الكبرى ستكون تعيين الوريث الشرعى لآدم ، وصاحب الحق فى هذه السلطة فى دولة معينة ، وفى فترة محددة ، ولما كنا جميعاً ورثة لآدم بحكم كوننا من أولاده فلنا جميعاً حق متساو فى هذه السلطة المطلقة ! .

---

(١) جون لوك « فى الحكم المدنى » ص ٤٤ ، و ص ٥٧ ، وأماكن متفرقة من ترجمة د. ماجد فخرى .

(٢) « أكرم أباك وأمك ، كما أوصاك الرب إلهك لكى تطول أيامك » ... سفر التثنية ـ الإصحاح الخامس ـ أية ١٦ .

(٣) المرجع نفسه .

كان هذا هو الجزء السلبى فى فلسفة لوك السياسية الذى يشكل الرسالة الأولى ، وهو يفيد فى دحض محاولة إعادة الطاغية أو الملك المستبد باسم الحق الإلهى .

ويمكن أن نقول إن نظرية لوك السياسية تسير فى طريق مضاد تماماً لفكر « فلمر » ، وهى تلخص فى عبارة واحدة : « جميع أشكال الحكم محدودة فى سلطتها ، وهى لا توجد إلا برضا المحكومين » والأساس الذى يبنى عليه لوك هذه القاعدة هو أن كل إنسان يولد حراً ! .

والواقع أن « موضوع الحرية الإنسانية » كان الشغل الشاغل لجون لوك ، فجميع مؤلفاته الأساسية التى تعرض فكره السياسى ، تدور حول هذا الموضوع، فكتابه « رسالة فى التسامح » عام ١٦٨٩ كتبه دفاعاً عن الحرية الدينية ، ، وكتابه « رسالتان فى الحكومة» عام ١٦٩٠ كتبه دفاعا عن الحرية السياسية و « قيمة المال ١٦٩١ » كتبها دفاعاً عن الحرية الاقتصادية ، فكل مؤلف من مؤلفاته عبارة عن دراسة لمبدأ من مبادئ الحرية البشرية[١] .

ويبدأ لوك فى رسالته الثانية ـ التى تعرض الجانب الإيجابى فى فلسفته السياسية بعد أن فند محاولة فلمر ـ بسؤال هام هو : « ما السلطة السياسية ؟ » ويجيب

> « أعنى بالسلطة السياسية : حق التشريع وإصدار القوانين ، وتنفيذ عقوبة الإعدام ، وما دون ذلك من عقوبات ، للمحافظة على الملكية الخاصة وتنظيمها ، واستخدام قوة الجماعة فى تنفيذ مثل هذه القوانين ، وفى الدفاع عن الدولة ضد العدوان الخارجى ، ولا يكون ذلك إلا من أجل الصالح العام » (فقرة ٣) .

ثم بين لنا أنه لكى نفهم هذا التعريف فهماً جيداً فلابد أن ندرس الوضع الطبيعى الذى كان البشر فيه وهو وضع « الحرية التامة » وهو أيضاً « وضع المساواة » ، فالحرية الطبيعية مشتقة من المساواة الطبيعية ، إذ ليس ثمة ما هو

---

(١) Robert A. Goldwin: John Locke in History of Philosophy Les Strauss. p. 476. ed by .

أوضح من أن الكائنات من نفس النوع والرتبة تولد مستمتعة بكل مميزات الطبيعة ، وبكل قواها ، ولهذا ينبغى أن تتساوى كل التساوى فيما بينها دون أن يسخّر أحدها للآخر أو أن يخضع له (فقرة ٤)(١) .

وهكذا يظهر ، لأول مرة ، الأساسان الجوهريان للديمقراطية : الحرية والمساواة فى دراسة فلسفية متأنية تمت ترجمتها ، عملياً ، فى « الإعلان الأمريكى للاستقلال » الذى صدر أثناء ثورة المستعمرات الأمريكية فى سبيل الحكم الذاتى ، والحياة الوطنية ، عبر أصدق تعبير عن روح العصر الجديدة ، وجاء متفقاً مع ما طالب به جون لوك(٢) .

لقد راح لوك يغوص بحثاً عن الأساس الذى تعتمد عليه هذه الأفكار البالغة الأهمية : حق الحياة ـ حق الملكية ـ حق الحرية ـ المساواة .. إلخ ، فكان ما أسماه بحالة الطبيعة (والتسمية لهوبز وإن كانت الفكرة مختلفة) فهى الحالة التى كان فيها الإنسان حراً ، لكنها مع ذلك لم تكن حالة من الإباحية .. ذلك لأن حالة الطبيعة يحكمها قانون الطبيعة الملزم (فقرة ٦) فلا ينبغى أن نفهم حرية البشر على أنها تعنى أن الناس لا يضبط سلوكهم أى قانون ، إذ فى جميع حالات الموجودات القادرة على الأخذ بالقوانين لا تكون هناك حرية ما لم يكن هناك قانون (فقرة ٥٧) فحرية الإنسان الطبيعية هى : ألا يكون هناك سوى قانون الطبيعة قاعدة له (فقرة ٢١) . وهذا عكس ما فهمه أفلاطون وأرسطو من الحرية فى النظام الديمقراطى التى تعنى ـ فى رأيهما الميل مع الهوى ! . إننا نجد لوك يرى أنه حتى فى حالة الطبيعة فإن العقل هو هذا القانون الطبيعى الذى يعلم جميع البشر إذا استشاروه ، إنهم جميعاً متساوون أو مستقلون ، ولا ينبغى لأحد أن يلحق أذى بحياة غيره أو صحته أو حريته أو ممتلكاته .. ولما كان الجميع

---

(١) Ibid. p. 477

(٢) روبرت م. ماكيفر « تكوين الدولة » ص ٢٣٢ ، ترجمة د. حسن صعب ـ دار العلم للملايين .

مزودين بملكات طبيعية واحدة مشتركة ، فلا يمكن أن نفترض أن هناك إنساناً يخضع لغيره ، أو أن يكون هناك من له الحق فى تدمير غيره ، كما لو كان قد خلق من أجل أن يستخدمه الآخر ، فى حين أن المراتب الدنيا من الكائنات الأخرى، قد خلقت من أجلنا (فقرة٦)(١) .

ولا يجعل لوك من حالة الطبيعة حالة حرب كما فعل هوبز (رغم تأثره الشديد بفكرته عن العقل والمساواة والحرية فى حالة الطبيعة(٢) . يقول : « الفرق واضح جداً بين حالة الطبيعة وحالة الحرب ، رغم أن بعض الكتاب قد خلط بينهما ، فهما يختلفان كما تختلف حالة السلم ، والإرادة الطيبة ، والعون المتبادل ، والبقاء ، عن حالة العداء ، والمكر ، والعنف ، والتدمير المتبادل » (فقرة ١٩) .

إن أول انطباع نكوّنه عن عرض لوك لحالة الطبيعة هو أن الناس كانوا يعيشون فى محبة ، فى العصور الأولى للبشرية ، قبل قدوم المجتمع المدنى ، فيستمتعون بالحرية الطبيعية ، وبالمساواة فى جو من السلام والنية الطيبة تحت قانون خيّر هو قانون الطبيعة(٣) .

هكذا يقرر لوك حقوق الإنسان الطبيعية

> « دليل العقل الطبيعى يقضى بأن للبشر منذ ولادتهم الحق بالبقاء ، وما يلحق به من مأكل ومشرب وما شابه من أمور .. وقد أعطيت لهم الأرض وكل ما عليها من أجل بقائهم ورفاهيتهم . ومع أن جميع الثمار الطبيعية التى تنتجها ، والوحوش التى تقتات عليها ملك للبشر جميعاً ، لأنها من نتاج الطبيعة التلقائى، فليس لأى فرد حق أصلى فى الاستئثار بشئ منها دون سائر البشر » (فقرتا ٢٥ ، ٢٦).

ففى أصل الملكية الكلية العامة التى تحدث عنها لوك « ليس لأحد فى الأصل ملكية خاصة يستعبد بها بقية البشر » (الفقرة ٢٦) غير أن ذلك لا يعنى أن لكل إنسان حصة فى ملكية كل شئ ، فليس ثمة ملكية خاصة ، لكن إذا كانت

Robert Goldwin: Op. Cit. p. 478 (١)
Ibid (٢)
Ibid (٣)

الأرض قد أعطيت للبشر مشاعاً ، يعنى أنه لا أحد فى البداية يملك شيئاً ، فكيف يمكن لأى فرد أن يملك شيئاً ؟!

« الأرض ، وكل ما عليها من المخلوقات الدنيا ملك مشترك بين البشر ، إلا أن لكل فرد حق الملكية الخاصة وهو حق لا ينازع فيه منازع » (ف٢٦) .

إن الإنسان الفرد لا يملك ذاته أو شخصه فحسب ، وأنما هو يملك أيضاً نشاطه أو « عمله » الذى هو ملك له وحده » (ف٢٦) فالملكية التى يحوز عليها الفرد فى البداية هى ملكية شخصية ، وملكية عمله ، وهما الأصل فى الملكية الطبيعية ، بل هما الأساس فى كل ملكية أخرى فى حالة الطبيعية. وإذن كل ملكية شخصية ، وملكية عمله وهما الأصل فى الملكية الطبيعية ، بل هما الأساس فى كل ملكية أخرى فى حالة الطبيعة . وإذن كل ملكية أخرى هى مشتقة من هذا الأصل ، أعنى من الملكية الطبيعية الأصلية غير المشتقة »(١) .

ومعنى ذلك أنه فى العصور الأولى الموغلة فى القدم كانت هناك أراض شاسعة غير منزرعة ، وقلة من البشر ، كما كانت هناك موارد طبيعية كثيرة تمدهم بوفرة من الطعام والفواكه والحيوانات . وفى هذه الحالة من الوفرة : فإن التفاح ، مثلاً ، الذى تجمعه يصير ملكاً خالصاً لك لأنك لم تجمع إلا ما ينتمى إليك وحدك ، (أعنى التفاح المعلق على الشجر أو المطروح الملقى على الأرض) وقد ينازعك آخرون فى ملكيته زاعمين أن هذه التفاحات مازالت فى حالتها العامة المشتركة ، وأنك حرمتهم من فرصة جمعها لأنفسهم . وعلى الرغم من أن هذا الاعتراض قد يكون ، فى غير هذه الحالة ، صحيحاً ، فإننا نتغاضى عنه تماماً فى حالة الوفرة لأن من ينازعك إنما يعلن أن التفاحات ليست مشاعاً ، فإذا كان التفاح هو كل ما يريد فلا يزال منه الكثير الذى يمكن أن يلتقطه . وعندما تزعم أن التفاح أصبح فعلاً فى حوزتك فذلك يعنى أن هناك جهداً أو نشاطاً أو عملاً (هو الالتقاط أو الجمع أو قطفه .. إلخ) قد مزجته به :

« وكل تغير عن الحال التى أوجدتها الطبيعة ، واختلط به عمل فقد انضاف إليه شئ من ذاته فهو ملك له .. هذا العمل هو ملك صاحبه الذى لا ينازعه فيه أحد .

---

(١) Ibid, p. 486-7.

فلا يحق لأى فرد سواه أن يطالب بما قد اختلط به ، لاسيما إذا وُجد منه مقدار كاف لا يختلف فى صوره ، ويمكن للآخرين الانتفاع به.. » (الفقرة ٢٦) .

وملكية الأرض هى فى الأصل مشاع وتكتسب بالطريقة ذاتها

« ليس فى تملك قطعة من الأرض إساءة إلى أحد ما دام هناك الكثير من الأرض الصالحة ، ولذلك لا يتضاءل نصيب الآخرين من الأرض من جراء الاستئثار بقطعة منها .. إذ كيف يمكن لإنسان أن يزعم أنه إذا شرب غيره جرعة من الماء بالغاً ما بلغ قدرها فقد الحق به ضرراً ما دام قد بقى النهر بكامله يروى غليله منه ؟! وأمر الأرض ، وأمر الماء سيان حيث يوجد مقدار واف منهما » (ف٣٢) .

الملكية ، إذن تتحول من العام إلى الخاص عن طريق ما يبذل من جهد وعمل

« فالعمل أساس الحق فى الامتلاك ، ومن يتحرش بما قد أصلحه سواه بعمله وتعبه فإنه يرمى إلى الاستيلاء على ثمرة جهد الآخرين دون وجه حق » (ف٣٣) .

فإذا ما أحطت قطعة من الأرض مثلاً بسياج وقمت بحرثها وريها وزراعتها .. إلخ ، فقد امتزج عملى (الذى هو جزء من ذاتى) بهذه القطعة فأصبحت مالكها الوحيد » ! والظاهر أنه استخلص رأيه هذا من المثال الذى ضربه المستعمرون الأوائل فى بلد جديد مثل أمريكا ! .

ويترتب على هذا الأصل للملكية الخاصة أن الحق سابق حتى على المجتمع البدائى ، إنه حق يأتى به الفرد فى شخصه هو إلى المجتمع ، ومن ثم فالمجتمع لا يخلق الحق ، وإنما هو ينظمه داخل حدود معينة ! .

لكن ينبغى علينا ألا نستنتج من ذلك أن الملكية هى الحق الطبيعى الوحيد ، إذ الواقع أن كتاباته تدل على أن الحقوق الطبيعية من وجهة نظره كثيرة ، منها الحياة ، والحرية ، والملكية .. إلخ . وأهم ما يميزها أنها خصائص للفرد تولد معه، وبالتالى فهى حقوق قبل كل من المجتمع والحكومة ولا يمكن نقضها ، أو التنازل عنها ! ، بل إن المجتمع نفسه وجد لحمايتها ! ، ولا يمكن فرض قيود على حقوق الإنسان فى الحياة ، والحرية ، والملكية إلا بهدف حماية حقوق الآخرين الذين

يتمتعون بنفس هذه الحقوق ! ، ومن ثم كان العقد الاجتماعى الذى ينظم العلاقة بين المحكومين والسلطة الحاكمة بهدف المحافظة على هذه الحقوق الطبيعية للإنسان والذى يؤدى إلى التزامات متبادلة قِبلَ كل منهما : فالسلطة الحاكمة تلتزم قبل الأفراد بتنظيم حياة الجماعة ، وإقامة العدل ، وعدم المساس بحقوقهم التى لم يتنازلوا عنها عند دخولهم طرفاً فى العقد ، وبذلك تكون السلطة الحاكمة مقيدة ، وسلطاتها غير مطلقة .

وهنا نجد مجموعة كبيرة من المبادئ الأساسية التى ساندت مسيرة الديمقراطية فيما بعد منها :

١ ـ أن الناس جميعاً أحرار وهم سواء فى حقهم فى الحرية .

٢ ـ الحقوق الطبيعية ليست منحة من أحد ، وإنما هى خصائص للذات البشرية .

٣ ـ أن الناس جميعاً متساوون ولا مراتب ولا درجات ولا فئات بين البشر .

٤ ـ السلطة السياسية قامت على أساس التعاقد المبنى على التراضى بين طرفى العقد، فلا يستطيع أحد أن ينتزع السلطة ليحكم رغماً عن إرادة المحكومين ، وإلا أصبح مغتصباً، « فالاغتصاب ليس إلا الاستيلاء على ما هو من حق امرئ آخر » (الفقرة ١٩٧) .

وإذا كان الاغتصاب عبارة عن ممارسة فرد لسلطة هى من حق شخص آخر كان طغيانا . فالطغيان هو ممارسة السلطة التى لا تستند إلى أى حق والتى يستحيل أن تكون حقاً لشخص ما بحيث يجعل الحاكم ـ أيا ما كان اسمه ـ إرادته قاعدة للسلوك عوضاً عن القانون (الفقرة ١٩٩) .

أما الملوك أو الحكام الذين ليسوا طغاه فإنهم يتقيدون عن رضا بالقيود التى تفرضها عليهم قوانين بلادهم . وباختصار يبدأ الطغيان عندما تنتهى سلطة القانون . » (الفقرة ٢٠٢) .

خامسا : إسهامات شتي:

تميزت نهاية القرن السابع عشر فى إنجلترا بنشر كتابات جون لوك السياسية ، التى كان لها أثر واسع المدى فى الفكر السياسى فى أوروبا وفى الولايات المتحدة فى أن معاً ، وإن كانت إنجلترا نفسها قد أقبلت على فترة هدوء - ولعلها ركود - فأصبح الفكر الإنجليزى محافظاً ، بل وراضياً . إذ على الرغم من نظام الحكم الذى يخدم مصالح طبقة واحدة ويشيع فيه الفساد ، فإنه كان ليبراليا ، بل وأفضل بكثير من نظم الحكم التى كانت سائدة فى بقية الدول الأوروبية . وبذلك انتقل مركز الثقل ، فى مجال النظرية السياسية ، إلى فرنسا منذ أول القرن الثامن عشر حتى قبيل الثورة الفرنسية .، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى حكم لويس الرابع عشر (١٦٣٨ - ١٧١٥) الملقب « بالملك الشمس » أو « بالملك الأعظم » الذى حكم فرنسا حكماً مطلقاً يقوم على « الحق الإلهى » عبر عنه الأب جاك بوسويه Jacques Bossuet (١٦٢٧ - ١٧٠٤) بقوله « ليس العرش الملكى عرش إنسان ، ولكنه عرش الله ذاته »(١) . وأدى حكمه إلى تدهور البلاد وإشرافها على الإفلاس ، ففى الخارج وقفت أوروبا كلها ضد طموحاته ، وفى الداخل تمزق المجتمع إلى أشراف يستأثرون بالمناصب الرفيعة فى الدولة ، وكنيسة تمتلك ثروة طائلة تبلغ خمس أراضى فرنسا ، وكادحين لا يجدون قوت يومهم . فضلاً عن الضرائب الباهظة الجائرة التى تفتقر إلى المساواة ، وطبقة وسطى انتشرت فى المدن ونظرت إلى النبلاء ورجال الكنيسة نظرة احتقار وازدراء .. إلخ . فى هذه الظروف مست الحاجة إلى نقد هذا النظام ، بل وتقويض الدعائم التى يقوم عليها والتى ترتكز ، أساساً إلى الحكم المطلق ، وعدم المساواة ، وعدم التسامح الدينى ، وانعدام الحريات .. غير أن النقد يحتاج إلى أساس نظرى، وجاءت كتابات لوك السياسية لتزود الفكر الفرنسى بهذا الأساس ، فكانت الدعامة التى قامت علها حركة التنوير الفرنسية فى القرن الثامن عشر . فبفضل

(١) اقتبسه جورج سباين « تطور الفكر السياسى » الكتاب الرابع ص ٧٣٦ ، ترجمة على إبراهيم السيد ، ومراجعة راشد البراوى - دار المعارف بمصر .

إقامة فولتير فى إنجلترا فيما بين عامى ١٧٢٦ و ١٧٢٩ ، وإقامة مونتسكيو فيها عشر سنوات بعد ذلك ، أصبحت فلسفة لوك أساس حركة التنوير الفرنسية ، وأصبح الإعجاب بالحكم الإنجليزى الفكرة الأساسية لليبرالية الفرنسية .. وأصبحت المبادئ الواردة فى « رسالات فى الحكم » (المستكملة قطعاً بمؤلفات إنجليزية أخرى) بديهيات النقد السياسى والاجتماعى »[١] .

١ـ مونتسكيو (١٦٨٩ـ ١٧٥٥)

من نافلة القول أن الفلاسفة والمفكرين لم يشكلوا جماعة منظمة تأخذ على عاتقها دعم الديمقراطية ،و محاربة الطغيان ، وتقديم سبل الفرار منه . بل على العكس يمكن القول بأن تأثيرهم كان فردياً ، وربما متناثراً بطبعه . فقد تجد فكرة هنا ، وفكرة هناك ، لكنها تتجمع فى النهاية لتصب فى نهر الفكر البشرى المتدفق ، ولهذا فقد تستفيد الديمقراطية من الذين نقدوها ـ وقد يكون النقد عنيفاً فى بعض الأحيان ـ لكنهم أمدوها ، رغم ذلك ، بدعم غير مباشر ! ، ومن هؤلاء مونتسكيو . فهو رغم إيمانه بالحكم الديمقراطى النيابى ، فقد أخذ بمجموعة من الأفكار المعارضة للديمقراطية بمعناها الدقيق : أخذ ، مثلاً ، بالنظام الطبقى الذى يميز الأُفراد بسبب المولد أو الثروة وأيد وجود امتيازات لطبقة النبلاء ومع إيمانه بمبدأ الانتخابات العامة فقد منع أولئك الذين انحطوا إلى الدرك الأسفل من النذالة والدناءة ، فانعدمت فيهم كل إرادة خاصة ، من المشاركة بالإدلاء بأصواتهم لاختيار ممثليهم ! ولقد ذهب مونتسكيو إلى أن هناك فئة من الناس المميزين من حيث الثروة أو الميلاد أو الجاه ينبغى المحافظة عليها ، وعلى ما لديهم من امتيازات ، ومن ثم فإذا لم يعطوا سوى صوت واحد مثلهم مثل أفراد عامة الشعب أصبحت حريتهم العامة فى خطر لهذا كان من الضرورى حماية امتيازات هذه الفئة والحيلولة دون زوالها ، وذلك بإعطاء النبلاء امتيازات على الصعيد التشريعى بحيث يشكلون هيئة تشريعية مستقلة تتمتع بحق نقض القرارات التى تتخذها هيئة التمثيل الشعبى ، كما يفترض فى هيئة النبلاء أن تكون وراثية ، كما يتعين منح هذه الهيئة سلطة قضائية : إذ لما كان النبلاء عرضة

---

(١) المرجع السابق ص ٧٤٠ .

للحسد والغيرة ، فمن الواجب أن يحاكموا من قبل أندادهم ، تجنباً لصدور أحكام جائرة ضدهم . إذ لا يجوز مقاضاتهم أمام محاكم عادية ، وإنما أمام الهيئة المكونة من نبلاء(١) .

ومع ذلك كله فقد أثر مونتسكيو فى مسيرة الديمقراطية ومحاربة الطغيان تأثيراً قوياً على الأقل من ثلاث زوايا :

الزاوية الأولي : محاربة الرق

سبق أن ذكرنا أن فقهاء القانون يفرقون بين مصطلح « الشعب » بمدلوله الاجتماعى الذى ينصرف إلى جميع الأفراد الذين ينتمون إلى دولة ما ، والشعب بمدلوله السياسى الذى لا يمتد إلى كل هؤلاء الأفراد ، وإنما يقتصر على من لهم حق مباشرة الحقوق السياسية ، وأنه كلما اقترب مصطلح الشعب بمدلوله السياسى من مفهوم الشعب فى حقيقته الاجتماعية كان أكثر تعبيراً عن المبدأ الديمقراطى . غير أن وجود الرق يجعل الهوة بين المفهومين أكثر اتساعاً ، كما يجعل التطبيق الديمقراطى معيباً . ومن هنا كانت محاربة مونتسكيو للرق تدعيماً غير مباشر للديمقراطية .

ويفند مونتسكيو جميع المبررات التى ظهرت طوال التاريخ لتبرير وجود الرق ، ويبدأ بما ذكره أرسطو من أن الرق مفيد للسيد وللعبد معاً ، فيقول إنه « غير مفيد للسيد ولا للعبد، غير مفيد للسيد لأنه لا يستطيع صنع شئ عن فضيلة، وغير مفيد للعبد لأنه يخلق فى العبيد جميع أنواع العادات السيئة ، إذ يتعود (العبد) دون أن يشعر فقدان جميع الفضائل الخلقية ، لأنه يصبح عاتياً ، متسرعاً ، قاسياً ، غضوباً شهوانياً جائراً »(٢) . وهو يؤمن مع « جون لوك » بأن الناس جميعاً ولدوا أحراراً ، ومن ثم

---

(٢) الدكتور مهدى محفوظ « اتجاهات الفكر السياسى فى العصر الحديث » ص ١١٤ ـ ١١٥ ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع عام ١٩٩٠ .

(١) مونتسكيو « روح الشرائع » المجلد الأول ص ٣٤٩ ـ ترجمة عادل زعيتر ـ دار المعارف بمصر عام ١٩٥٣ .

« فلا يجوز أن تُخمد الطبيعة البشـرية أو تُذل ، كما أن وجود العبيد مـخالف لروح النظام فى الديمقراطية »(١) .

كما يفند « مونتسكيو » أيضاً مصادر الرق الثلاثة التى ذكرها « جوستنيان» فى مـدونته عندمـا يقول إن الـرق يأتى من ١ ـ أسـرى الحـرب ٢ ـ من المدينين ٣ ـ من بيع الأب لأبنائه نتـيجة إمـلاق ، « وليسـت هـذه الأسبـاب التى أدلى بها الفقـهاء موافقـة للصـواب مطلقاً ..»(٢) . فـمن حيث المصدر الأول : فـإننا نجد أن القـتل لا يباح فى الحرب إلا فى حالة الضـرورة ، بمعـنى أن الجندى إذا وقع أسـيراً فلا يجوز قتله ، ومن هنا فإنك إذا مـا جعلت من أسـير عبـداً ، فإنك لا تسـتطيع أن تدعى أنك تعفـيه من « القـتل » وأن تمنحه «الحـياة » . إذ لم يكن ثـمة « ضـرورة » فى قـتله ، وكل ما تستطيع الحرب أن تفرضـه على الأسرى هو أن يطمئن المنتصـر ان هـؤلاء الأسرى لم يعـودوا قادرين على إيقـاع الضـرر أو إنزال الأذى ، ومـا يقتـرفه جنوده بعد ذلك من قتل ، بعد انتـهاء القتال ، فـهو « أمر نبـذته أمم العـالم كلها ، إذ لم يرد ذكر للأمم التى تأكل أسراها ! »(٣) .

أما المصدر الثانى : « فليس من الصـحيح أن يسـتطيع الرجل الحر بيع نفسه ، فـالبيع يفتـرض ثمناً ، فـإذا مـا باع المرء نفسـه ، أصـبـحت جـميع أمـواله (عندمـا يتحول إلى عبد) ملك سيده ، فلا السـيد يدفع شـيئاً ولا العبد يقبض شيئاً .. وإذا كـان لا يجوز للرجل أن يقـتل نفـسه لتـملصـه بهذا مـن وطنه ، فإنه لا يبـاح له أن يبيع نفسـه أيضاً ، فـحرية كل مواطـن جزء من الحـرية العامة حـتى أن هـذه الصـفة فى الحكومة الشـعبية قسم السـيادة »(٤) .

أما المصـدر الثالث : « فهو يسـقط مع المصدرين الآخرين ، فـإذا كان الرجل لا يستطيع بيع نفسه كانت قدرته على بيع ابنه الذى لم يولد أقل من ذلك ، وإذا كان

---

(١) المرجع السابق ص ٣٥٠ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) المرجع نفسه ص ٣٥١ .

لا يمكن تحويل أسير الحرب إلى عبد كان إمكان تحويل أولاده إلى عبيد أقل من ذلك »[1].

وفضلاً عن ذلك كله فقد ندد « مونتسكيو » بالمتعصبين من الأوروبيين الذى أباحوا استرقاق الزنوج لاعتقادهم أن الله . وهو ذو حكمة بالغة ! لا يمكن أن يكون قد وضع روحاً طيبة فى جسد أسود حالك السواد . وكأن اللون هو الجوهر الذى تقوم عليه الإنسانية »[2] .

الزاوية الثانية : كراهية الاستبداد

لم يخرج مونتسكيو فى تقسيمه لأشكال الحكم عن التراث التقليدى فى الفكر السياسى ، فقد قسمها ثلاثة أنواع ، كل واحد منها يتميز بطبيعة وبمبدأ . ويقصد بالطبيعة الشخص أو الجماعة التى تملك السيادة فى الدولة . ويقصد بالمبدأ الوجدان الذى يسرى فى القائمين بالحكم إذا كان لهذا الحكم أن يعمل على أفضل وجه . أما الأنواع فهى : الجمهورية ، والملكية ، والاستبداد . وهو يعود فيقسم النظام الجمهورى إلى نوعين : جمهورية ديمقراطية عندما تكون السلطة العليا بيد الشعب ، وجمهورية أرستقراطية ، عندما تكون السلطة العليا محصورة فى يد فئة قليلة من الشعب . أما الحكم الملكى فهو نظام تكون فيه السلطة العليا فى يد شخص واحد هو الملك، لكنه يحكم وفقاً لقوانين مقررة تنشئ قنوات من خلالها تسرى السلطة الملكية . أما الاستبداد فهو نظام حكم الفرد الواحد[3] ، وفقاً لأهوائه ورغباته دون التقيد بقواعد أو قوانين . فهو لا يسترشد ولا يتوجه إلا بإرادته الخاصة وأهوائه الشخصية .

ومبادئ هذه الحكومات مختلفة : فالفضيلة السياسية ، أو حب الوطن

---

(١) المرجع نفسه .

(٢) المرجع نفسه ص ٣٥٤ .

(٣) اختفت كلمة الطاغية أو « الطغيان » من قاموس المصطلحات السياسية الحديثة ، فلم تعد تستخدم إلا نادرا لاسيما إذا كان الحديث عن الأنظمة القديمة أو عن « الطغيان فى الشرق » !

وقوانينه ، والاستعداد للتضحية بالذات ، هى مبدأ الحكم الجمهورى . أما الشرف ـ بمعنى النخوة والطموح والقيام بالأعمال العظيمة التى تتناسب مع المرتبة الاجتماعية والعسكرية لصاحبها ـ فهو مبدأ الحكم الملكى . أما مبدأ الحكم الاستبدادى فإنه يكمن فى خوف الرعايا ، ورعبهم ، وخضوعهم أمام سلطة السيد المستبد .

ويرى مونتسكيو أن الملكية هى النظام العصرى لحكم بلاد متوسطة الحجم، ومبدأ الملكية هو كما ذكرنا « الشرف » ، وهو معنى لا يوجد إلا فى مجتمع يقوم على أساس وجود امتيازات وتفضيلات لقلة من الناس ،

« فإن لم يكن هناك ملك ، فلن تكون هناك طبقة نبلاء ، وإن لم تكن هناك طبقة نبلاء ، فلن يكون هناك ملك ، وإنما سيكون هناك طاغية مستبد »(١) .

ويهمنا هنا بصفة خاصة ، رأيه فى الحكم الاستبدادى الذى يخلو من كل فضيلة . إنه نظام يقوم على خوف المواطنين ورعبهم من السيد الحاكم ، ولا يحتمل أية سلطات وسطى . إنه يلقى بالناس فى هوة الذل والمهانة ، ولا يحافظ على وجوده إلا بسفك الدماء ، والطاعة التى يتطلبها من رعاياه هى الطاعة العمياء. والتربية والتعليم فى النظام الاستبدادى لا تهدف إلا إلى تكوين أفراد يدينون بالولاء والإخلاص للحاكم ، ويتميزون بالطاعة العمياء فى تنفيذ أوامره ، ويعوزهم التفكير المستقل . والطاعة العمياء تفترض الجهل فيمن يطيع بل وفيمن يأمر ، لأنه لا يفكر ولا يتروى بل عليه فقط أن يريد(٢) . وتقتصر التربية على بث الخوف فى قلوب الرعية وتلقين بعض مبادئ الدين البسيط ، يقول :

« كل بيت فى الدولة المستبدة إمبراطورية منفصلة ، وتكون التربية القائمة هناك على عيش الإنسان مع الآخرين محدودة جداً ، وهى تقتصر على إلقاء الخوف فى قلوب الناس ، وتلقين الروح بعض مبادئ الدين البسيطة جداً . ذلك أن المعرفة ستكون خطرة ، والتنافس نحساً . ولم يستطع أرسطو الاعتراف بوجود

---

(١) مونتسكيو « روح الشرائع » المجلد الأول ص ٣١ من ترجمة عادل زعيتر السالفة الذكر .

(٢) مونتسكيو « روح الشرائع » المجلد الأول ص ٥٦ .

فضائل خاصة للعبيد . فالتربية فى الدولة المستبدة كانها عدم ، فلابد من انتزاع كل شئ ، ولا عطاء لشئ ما ، وجعل الفرد عضواً فاسدا ، ابتغاءجعله عبداً مطيعاً (١) ، فرعايا الدولة الاستبدادية مجردون من كل فضيلة خاصة لهم ، « وليس فى الدول الاستبدادية عظمة نفس ، لأن الحاكم فيها لن يعطى عظمة لا يملكها هو نفسه ، إذ لا يوجد عنده مجد . وإنما فى النظام الملكى يشاهد حول الأمير رعاياه يتلقون إشعاعاته »(٢) .

وهكذا يميل الاستبداد إلى هدم الدولة ذاتها بهدمه لروح المواطن الذى هو أساس هذه الدولة ، وما أشبه الحاكم المستبد هنا بما كان يفعله همج «لويزيانة»(*) ، الذين كانوا يلجأون عندما يريدون قطف الثمار إلى قطع الشجرة نفسها ثم يجمعون ثمارها(٣) ! ، وفى الدولة الاستبدادية تقل القوانين بل تنعدم ، ولابد أن يكون المحكومون جهالاً ، جبناء ، محطمى النفوس . وبدلاً من أن يربى الناس على أساس الاحترام المتبادل ، يكونون حيث لا يستجيبون إلا للترهيب والتخويف . ويتساءل مونتسكيو :

« إن الناس يحبون الحرية ، ويكرهون القهر والعنف ، والطبيعة البشرية تثور على الحكومة المستبدة بلا انقطاع ، كما أن الناس تنفر من الطغاة وتحقد عليهم فلماذا إذن يعيش معظم الناس فى العالم تحت الاستبداد ؟ ويجيب قائلاً إن هذا يفسر بأمرين : الأول هو أن الإمبراطوريات الواسعة تحكم حكماً استبدادياً فيما يكون الحكم فيها قوى النفوذ . والثانى هو الأهم لأن الشرط الوحيد لقيام الاستبداد هو الشهوات الإنسانية وهذه موجودة فى كل مكان(٤) ولهذا فإننا نراه يربط بين الأقاليم الحارة التى تنمو فيها الشهوة مبكراً ، وانتشار الاستبداد فيها ، ففى تركيا يبدأ البلوغ فى الخامسة عشرة من العمر »(٥) .

---

(١) المرجع نفسه .

(٢) المرجع السابق ص ٩١ .

(*) لويزيانة Louisiana ولاية فى جنوب الولايات المتحدة عاصمتها باتون روج Baton Rouge أصبحت الولاية رقم ١٨ عام ١٨١٢ .

(٣) مونتسكيو « روح الشرائع » المجلد الأول ص ٩١ .

(٤) د. عبد الرحمن بدوى : موسوعة الفلسفة ـ الجزء الثانى ص ٤٨٩ ـ ٤٩١ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت عام ١٩٨٤ .

(٥) « روح الشرائع » المجلد الأول ص ٩٩ .

ويتحدث « مونتسكيو » عن خصائص الدولة المستبدة فيقول إن الحاكم المستبد يعتبر نفسه الدولة . « وسلامة الدولة ليست شيئاً آخر غير سلامته ، وإن شئت فقل سلامة القصر الذى يعيش فيه ، وكل ما لا يهدد القصر أو العاصمة رأساً لا يؤثر فى النفوس الجاهلة»(١) . وبما أنه القانون والدولة والحاكم فإنه لا يكون شيئاً إذا تنحى عن الحكم أو جلس غيره على العرش ! وبما أن الخوف هو مبدأ الحكومة المستبدة، فإن السكون والصمت هو هدفها وليس ذلك سلاماً أبداً ، بل هو أقرب إلى صمت المدن التى يوشك العدو أن يستولى عليها ! »(٢) و « للدين فى هذه الدولة من التأثير ما ليس فى سواها ، فهو فزع يضاف إلى فزع ..»(٣) و

« الحكام فى الدول المستبدة يسيئون استعمال الزواج على الدوام ، فتكون لديهم نساء كثيرات غالباً ، وذلك فى قسم العالم الذى ينتشر فيه الاستبداد كآسيا على وجه الخصوص ، وهم يكون لديهم ولد كثير لا يمكنهم أن يحملوا حباً لهم ، كما لا يمكن لهؤلاء الأولاء أن يتحابوا »(٤) .

ولما كانت الحكومة المستبدة حكومة ظالمة فلابد أن تكون لها أيد تمارس بها الظلم ، والواقع أنه يستحيل على هذه الأيادى أن تنسى نفسها فتمارس هى نفسها الظلم، وتعمل لحسابها الخاص ، وتغرف بدورها من أموال الدولة ، ولذا يكون اختلاس الأموال الأميرية أمراً طبيعياً فى الدول المستبدة(٥) . ومن العادات المستقرة فى الدول الاستبدادية ألا يدخل إنسان على من كان أعلى منه مرتبة دون أن يقدم إليه « هدية » ، ولو كان المهدى إليه هو الملك نفسه ، وهكذا نجد ، مثلاً ، أن عاهل المغول لم يكن يتقبل عرائض رعاياه إلا ومعها بعض الهدايا ، أما من لا يدفع منهم شيئاً فترفض عرائضهم(٦) !

« وهذا ما يجب أن يحدث فى دولة لا يعد أحد فيها مواطناً ، فى دولة يسودها المبدأ القائل : إن الأعلى غير مدين للأدنى بشئ ، فى حكومة لا يعتقد الناس فيها

---

(١) المرجع نفسه ص ٩٣ .

(٢) المرجع نفسه ص ٩٤ .

(٣) المرجع السابق نفسه.

(٤) « روح الشرائع » المجلد الأول ص ٩٧ .

(٥) المرجع نفسه ص ١٠٠ .

(٦) المرجع نفسه ص ١٠٢ .

أنهم مرتبطون بشئ إلا ما يفرضه بعضهم على بعض من العقوبات ، فى حكومة تكون ذات أعمال قليلة ، ويندر أن يحتاج أحد منها إلى المثول بين يدى شخص عظيم .. وفى النظام الجمهورى تكون الهدايا أمراً كريهاً[1] ، وذلك لعدم احتياج الفضيلة إليها ، وفى النظام الملكى يكون الشرف عاملاً أقوى من الهدايا ، أما فى الحكومة المستبدة ، حيث لا شرف ، ولا فضيلة ، فلا يشرع أحد فى العمل إلا عن أمل فى رغد العيش »[2] .

الزاوية الثالثة : فصل السلطات :

الحرية السياسية التى نادى بها مونتسكيو لم تكن تعنى حرية التصرف وفق الأهواء الشخصية ، بل تعنى أن لكل مواطن أن يعمل كل ما تسمح به القوانين . ذلك لأنه لو أبيح للمواطن أن ينتهك القوانين ويتجاوزها لما بقيت هناك حرية ، لأن الجميع سيبيحون لأنفسهم انتهاك القوانين بدورهم . ولاتتوافر الحرية السياسية إلا حين لا تنقضها تجاوزات السلطة ، ولكى لا تتجاوز السلطة حدودها لابد أن تكون هناك سلطة كابحة لها ، ومن هنا جاء مبدؤه الشهير « لابد للسلطة أن تحد السلطة » . ويوجد فى الدولة ثلاث سلطات :

أ ـ **السلطة التشريعية** : (تشريع القوانين لعلاقات الأفراد فى المجتمع) .

ب ـ **السلطة التنفيذية** : (وهى تشمل أيضاً الشؤون الخارجية) ومهمتها تنفيذ القوانين الصادرة عن السلطة السابقة . وحفظ الأمن بالداخل . وحماية البلاد من الاعتداءات الخارجية .

جـ ـ **السلطة القضائية** : وهى التى تقوم بتطبيق القوانين على المنازعات التى تنشأ بين الأفراد والفصل فى الخصومات وفرض العقوبات على كل من يخالف نصوص القوانين[3] . ولقد أكد مونتسكيو أن الفصل القاطع بين

---

(١) فرض أفلاطون فى « محاورة القوانين » عقوبة الإعدام على من يقبلون هدايا ليقوموا بواجبهم ! وكأنه كان يعتبرها « رشوة » كما نقول الآن .

(٢) « روح الشرائع » المجلد الأول ص ١٠٣ .

(٣) الدكتور مهدى محفوظ « اتجاهات الفكر السياسى فى العصر الحديث » ص ١١٢ .

هذه السلطات الثلاث فى الدولة هو الشرط لوجود الحرية ، يقول :

« إذا اتحدت السلطة التشريعية مع السلطة التنفيذية فلن تكون هناك حرية ، إذ يخشى أن نفس الحاكم ، أو نفس مجلس الشيوخ (الهيئة التشريعية) يسن قوانين استبدادية من أجل أن ينفذها استبدادياً . ولن تكون هناك حرية أيضاً إذا كانت سلطة القضاء غير منفصلة عن السلطة التشريعية ، والسلطة التنفيذية ، إنها إذا كانت مرتبطة ، بالسلطة التشريعية ، فإن السلطة على حياة المواطنين وحريتهم ستكون اعتباطية ، إذ سيكون القاضى مشرعاً أيضاً . وإذا ارتبطت بالسلطة التنفيذية ، فيمكن أن تكون للقاضى سلطة البطش . وسيضيع كل شئ لو أن نفس الشخص ، أو نفس الهيئة من الرؤساء أو من النبلاء أو من الشعب مارست هذه السلطات الثلاث معاً : سلطة تشريع القوانين ، وسلطة تنفيذ القوانين العامة ، وسلطة الفصل فى الجرائم والمنازعات بين الأفراد[١] .

وإذا أراد الحكام أن يكونوا مستبدين بدأوا بتجميع السلطات فى شخصهم دائماً.. »[٢]

٢ـ روسو (١٧١٢ـ١٧٧٨)

الفكرة التى ناضل « لوك » من أجل الدفاع عنها ضد « فلمر » ـ وهى أن الناس أحرار بالطبيعة ـ كانت مسلمة عند « روسو » ، فهو يفتتح بها كتابه «العقد الاجتماعى » وكأنها بديهية لا تحتاج إلى عناء البرهنة أو التدليل عليها : « يولد الإنسان حراً ، لكننا نراه مكبلاً بالأغلال فى كل مكان .. »[٣] وهو يرد هذا الوضع السيئ إلى الأنظمة السياسية والاجتماعية الفاسدة التى سلبت الناس حريتهم الطبيعية ، بحجج وأعذار شتى ، وجعلتهم مجرد قطيع من الماشية « ولكل قطيع راعيه الذى يحرسه ليفترسه »[٤] .

لقد دعم « روسو » مسيرة الديمقراطية ، وأمدها بكثير من العناصر الهامة . صحيح أنه كان يؤمن بنوع خاص منها هو « الديمقراطية المباشرة » ، إلا أن هناك

---

(١) « روح الشرائع » المجلد الأول ص ٢٢٨ ـ ٢٢٩ .

(٢) المرجع نفسه ص ٢٢٩ ـ ٢٣٠ .

(٣) J. J. Rousseau: The Social Contract, P. 49 Eng. Trans. by Maurice Cranston, Penguin Book.

(٤) Ibid., p. 51.

أفكاراً عامة ومشتركة وأساسية بين جميع أنواع الديمقراطية ، منها : أن يكون الحكم للشعب برضا الناس وموافقتهم ، وبالاتفاق بينهم من ناحية ، وبين الحاكم من ناحية أخرى . وهو ما أسماه « روسو » بالعقد الاجتماعى ، ومنها أن يكون مفهوم الشعب عاماً وشاملاً لا يقتصر على فئة أو طبقة أو هيئة معينة ، ومنها أن تسود المساواة بين جميع أفراد الشعب ، وأن تتوافر للجميع حرية إبداء الرأى والمناقشة ، وحق الاقتراع العام ، وأن تكون القوانين ممثلة للإرادة العامة لا لإرادة شخص أو مجموعة من الأشخاص . إلخ ، وسوف نعرض فيما يلى لبعض هذه الأفكار فى شئ من الإيجاز .

والأساس الذى يرتكز عليه « روسو » فى رفضه للنظم الاستبدادية التى تحيل البشر إلى عبيد للحاكم ، هو أن تكوين الدولة لابد أن يعتمد على الاتفاق الحر بين الناس ،

« فما دام الإنسان ليس له سلطة طبيعية على إخوانه من البشر ، وما دامت القوة لا تمنح الحاكم أى حق ، ترتب على ذلك أن أى سلطة مشروعة بين الناس ينبغى أن تقوم على أساس الاتفاق »(١) .

لكن ألا يجوز أن يكون الخضوع لقوة الحاكم هو نفسه ضرباً من ضروب الاتفاق ؟ . يجيب روسو بالنفى ،

« .. فالخضوع للقوة هو فعل من أفعال الضرورة ، لا من أفعال الإرادة .»(٢)

وبالتالى لا يمكن أن يقوم الخضوع لقوة الحاكم على أساس الاتفاق . و هنا يفند « روسو » فكرة المفكر والمشرع الهولندى جروتيوس Grotius, Hugo (١٥٨٣ - ١٦٤٥) التى يقول فيها « إذا كان فى استطاعة الفرد أن يتنازل عن حريته ، ويصبح عبداً لسيد ما ، فلم لا نقول إن شعباً بأسره يمكن أن يتنازل عن حريته ليصبح رعية لملك ما ؟ » . ويرد «روسو» بأن التنازل عن شئ هو إعطاؤه أو بيعه ، والإنسان الذى يصبح عبداً لآخر لا يعطى نفسه بل يبيعها ، على الأقل ، من أجل قوته ، لكن ما هو المقابل الذى يبيع الشعب نفسه من أجله ؟ ، من المستبعد جداً أن يوفر الملك الطعام لشعبه ، لأنه ، على العكس ، يستمد طعامه

Ibid., P. 53 . (١)

Ibid., P. 52 . (٢)

منه ، والملوك ، كما يقول رابليه Rabelais لا يرضـون بالقليل من الطعام ولا يعيشون على الكفاف ! فهل يتنازل الناس عن حريتهم ، ويبيعون أنفسهم للملك، لكى يأخذ ممتلكاتم أيضاً ؟! .

لكن قد يقال إن الحاكم المستبد ، أو الطاغية ، يضمن لرعاياه السكينة والسلام ، لا القوت والطعام . غير أنها حجة يرد عليها بأن الشعوب تخوض الحروب ، فى الخارج ، لإشباع طموح حكامها ونهمهم الذى لا يرتوى ، كما أن قهر أعوانه ، فى الداخل ، ومطالبهم المزعجة ، ومنازعاتهم هى التى تعكر صفو السلام والهدوء فى حياة المجتمع ، وتتسبب فى تعاسة الناس وشقائهم ! وحتى لو افترضنا ، جدلاً ، أن الحكم الاستبدادى يوفر الهدوء والسكينة للناس ، ألا يكون هذا الهدوء ، وتلك السكينة ، أشبه بصمت السجون ، أيكون ثمة قيمة لسكينتك وأنت فى زنزانة السجن ؟! أيكفى ذلك لأن تكون سعيداً ؟ أتكون الزنزانة فى هذه الحالة ، أمراً مرغرباً فيه ؟ ألم يكن اليونانيون المسجونون فى كهف السيكلوب Cyclops(*) ، يعيشون هادئين فى سلام ، وهم ينتظرون دورهم ليلتهمهم هذا المارد ؟!(١) .

ويعتقد « روسو » أن الحكم التعسفى ، لكى يصبح حكماً مشروعاً ، لابد أن يكون لكل جيل جديد الحرية فى قبوله أو رفضه ، إلا أن الحكم فى هذه الحالة يكف عن أن يكون تعسفياً(٢) . إن تنازل الإنسان عن حريته ـ يعنى أنه يتنازل عن إنسانيته ، أى أن يتنازل عن حقوقه وواجباته كإنسان .ولا يمكن أن يكون هناك

(*) السيلكوب ، وهى تنطق باليونانية كيكلوب ، تعنى حرفيا « العين المستديرة » ، وهو فى الأساطير اليونانية عملاق بعين واحدة فى جبهته . ويروى هزيود أن هذا النوع من العمالقة هو الذى أعطى زيوس Zeus كبير الآلهة أسلحته الخاصة من الرعد والبرق . أما « هوميروس » فقد روى فى الأوديسه أن « أوديسيوس » وقع أسيراً ، هو واصحابه أثناء رحلة العودة من حرب طرواده ، فى قبضة زعيم السيكلوب واسمه بوليفموس Poly-phemus وانه سجنهم فى كهف فى جبل أثينا فى صقلية ، وظل يلتهمهم واحداً إثر الآخر، حتى تمكن أوديسيوس أن يفقأ عينه ويهرب مع من تبقى من رجاله .

(١) J. J. Rousseau: Op. Cit, p. 54

(٢) Ibid., P. 55

مقابل Quid Pro Quo لمن يتنازل عن كل شئ . إذ الواقع أن مثل هذا التنازل مضاد لطبيعة الإنسان ذاته ، فلو أنك انتزعت منه حرية الإرادة كلها ، فإنك تنتزع عنه كل مغزى أخلاقى فى أفعاله . وأخيراً فإن الاتفاق الذى تكون فيه السلطة المطلقة فى جانب ، والطاعة المطلقة فى جانب آخر هو اتفاق باطل وضد المنطق(١) .

وهكذا ينتهى « روسو » إلى إن حق الاستعباد ، من أية زاوية نظرنا إليه ، هو حق باطل ، لا لأنه لا يمكن تبريره فحسب ، وإنما لأنه لغو ولا معنى له . والواقع أن كلمة « حق » وكلمة « استعباد » كلمتان متناقضتان ، إحداهما تلغى الأخرى . وسواء أكان الأمر بين إنسان وإنسان ، أو بين إنسان وشعب بأسره ، من الخلف المحال ، دائماً ، أن نقول :

> « إننى أعقد معك اتفاقاً بموجبه يكون كل شئ على حسابك وكل شئ فى صالحى ، وسوف أحترمه مادام يروق لى ذلك ، وسوف تحترمه أنت مادام يروق لى أيضاً ! »(٢) ! .

الاتفاق السليم ـ وهو ما سماه « روسو » بالعقد الاجتماعى ـ إنما يقوم على موافقة جميع الإرادات الحرة لجميع أفراد الشعب ، بحيث يكون الالتزام الاجتماعى للفرد داخل الجماعة التزاماً حراً وذاتياً . إنه نوع من الاتحاد يحمى شخصية كل فرد وممتلكاته ، ويدافع عنها باستخدامه القوة العامة للمجتمع ويطيع فيه الإنسان الفرد نفسه فقط ، بالرغم من أنه متحد مع الباقين ، وبالتالى فإنه يبقى محتفظاً بأقصى درجات حريته(٣) . ويقول روسو :

> « إننا إذا استبعدنا من الميثاق الاجتماعى ما ليس من جوهره فسوف نجد أنه يتقلص إلى العبارة التالية : « يسهم كل منا فى المجتمع بشخصه ، وبكل قدرته تحت إدارة الإرادة العامة العليا ، ونلتقى على شكل هيئة كل عضو فيها جزء لا يتجزأ من الكل »(٤) .

وهكذا تظهر « الجمهورية » أو الهيئة السياسية التى يطلق عليها أعضاؤها

---

(١) Ibid.,

(٢) Ibid., P. 58

(٣) د. مهدى محفوظ « اتجاهات الفكر السياسى فى العصر الحديث » ص ١٤٧ ـ المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ـ بيروت عام ١٩٩٠ .

(٤) J. J. Rousseau, Op. Cit., p. 21

اسم « الدولة » أما المشاركون فإنهم يتخذون بصورة جماعية اسم « الشعب » ، ويسمون فرادى باسم « المواطنين » بمقدار ما يشاركون فى قوة السيادة ، وباسم « الرعايا » من حيث إنهم يخضعون لقوانين الدولة(١) .

ومن المهم هنا أن نلاحظ أن « روسو » يدافع عن الشعب ككل أو ما يسميه أحياناً باسم « عامة الشعب » أو الشعب كافة ، دون أن يهتم بطبقة معينة كالأشراف أو النبلاء ، على نحو ما فعل « مونتسكيو » ، فالفضائل الخلقية موجودة بأعظم صفاء وأشد نقاء بين عامة الشعب ، يقول فى كتابه « إميل » :

«عامة الشعب هم الذين يؤلفون الجنس البشرى ، وما ليس بالشعب يستأهل بشق الأنفس أن يؤخذ فى الاعتبار . والإنسان هو الإنسان فى شتى الدرجات ، وإن كان الامر كذلك ، فإن الدرجات الأوفر عدداً هى التى تستحق أقصى ما يمكن من الاحترام»(٢) .

ولا يكون هناك مبرر لوجود الحكومة إلا إذا ظلت السيادة فى يد الشعب ، فكل قانون لابد أن يجيزه التصويت المباشر لجميع المواطنين

« عندما يقترح قانون فى الجمعية الشعبية ، فليس ما يطلب من الشعب هو الموافقة على القانون المقترح أو رفضه، بل بيان ما إذا كان ينسجم مع الإرادة العامة التى هى إرادة الشعب . وعندما يدلى كل فرد صوته ، فإنه يدلى برأيه فى هذا القانون المقترح وتعرف الإرادة العامة بعدد الأصوات . وعندما يتغلب ، إذن ، الرأى المعارض لرأيى ، فذلك لا يدل على شئ سوى أننى كنتُ مخطئاً ، وأن ما ظننت أنه الإرادة العامة لم يكن كذلك ، ولو أن رأيى الخاص هو الذى تغلب لكنت فعلت غير ما كنت أردت . وفى تلك الحالة لا أكون حراً ، وهذا يفترض فى الحقيقة أن جميع صفات الإرادة العامة مازالت كامنة فى الأغلبية ، وعندما يبطل ذلك لا تعود الحرية ممكنة مهما كان الجانب الذى يقف المرء فى صفة»(٣) .

ومع ذلك فإن روسو يحذرنا من طغيان الأغلبية ، وهى فكرة سوف يهتم بها « دى توكفيل » اهتماماً شديداً فى كتابه «الديمقراطية فى أمريكا » . كما سوف يقف عندها « جون ستيوارت مل »

---

(١) Ibid., P. 62

(٢) اقتبسه جورج سباين فى كتابه « تطور الفكر السياسى » الكتاب الرابع ص ٧٨١ .

(٣) J. J. Rousseau, Op. Cit., p. 153 - 4

طويلاً فى كتابه عن الحرية . ومن أجلها رفض « روسو » الديمقراطية النيابية ، لأنه رأى أنها تعطى الأغلبية سلطة مطلقة ، ومن ثم تجد الأقلية نفسها مضطرة إلى الإذعان . وهكذا فضل الديمقراطية المباشرة:

« ما الشروط الصعبة التى ينبغى أن تتحقق فى مثل هذا النوع من الحكم ؟ . أولاً : وجود دولة صغيرة جداً يكون الشعب فيها سلس القيادة ، ويمكن فيها لكل مواطن أن يعرف بسهولة جميع المواطنين الآخرين . ثانيا : بساطة كبيرة فى الطباع والأخلاقيات تحول دون تشعب الأمور والخوض فى المسائل الشائكة . وبعدئذ يتطلب الأمر كثيراً من المساواة فى المراتب والثروات إذ من دونها لا يمكن للمساواة فى الحقوق والسلطة أن تدوم طويلاً . وأخيراً القليل من الترف أولا شئ منه البتة .. »(١) .

هذا هو نمط الديمقراطية المباشرة ، فى دولة صغيرة ، الذى يقترحه «روسو» ، وهو يقوم على اتفاق بين الأفراد يتنازل فيه كل منهم للمجموع عن حقه فى السيادة ، بحيث تشترك إرادة الفرد مع إرادة الآخرين لخلق ما يسمى بالإرادة العامة General Will ، وبهذه الإرادة العامة يستطيع الشعب أن يحمى نفسه من أطماع الإرادات الخاصة . ويتم ذلك بالخضوع للقوانين التى تتجلى فيها حرية المواطن ، ذلك لأنه عندما يطيع القوانين فإنما يطيع الإرادة العامة التى هى إرادته وإرادة الجميع . وإذا ثار على القوانين ، وجب رده بالقوة إلى الطاعة لأن ثورته تعنى تمرده على إرادته هو(٢). ويسير « روسو » قدماً لتحديد معنى الحرية فيقول :

« لا تعتمد الحرية على أن يفعل الفرد ما يريد بإرادته الخاصة بقدر ما تعتمد على الا يخضع لإرادة شخص أخر . وهى تعتمد اكثر على عدم خضوع الآخرين لإرادتى الخاصة ، ففى الحرية العامة ليس لأحد الحق فى أن يفعل ما تحرمه عليه حرية الآخرين : إن الحرية الحقة لا تدمر نفسها قط . وهكذا نجد أن الحرية من دون العدالة هى تناقض حقيقى ، فلا حرية بغير قوانين ، ولا حرية عندما يكون أى شخص فوق القانون .. والشعب الحر يطيع ، لكنه لا يخدم . لديه قضاة ، لكن ليس فيه سادة ، هو لا يطيع شيئاً سوى القوانين ، وبفضل قوة القوانين

---

(١) J. J. Rousseau, Op. Cit., p. 113

(٢) د. مهدى محفوظ « اتجاهات الفكر السياسى فى العصر الحديث » ص ١٤٩ .

فإنه لا يطيع البشر »(١) .

ويقول فى مكان آخر :

« لابد لنا أن نضيف أن الإنسان يكتسب من المجتمع المدنى الحرية الأخلاقية ، وهى وحدها التى تجعل الإنسان سيد نفسه ، ذك لأن سلوك الإنسان لو حكمته الشهوة وحدها فهذه هى العبودية ، فى حين أن الحرية هى طاعة القانون الذى نلزم به أنفسنا »(٢) .

ونحن هنا نلمح بواكير فكرة هيجل الشهيرة فى تعريف الحرية بأنها « التحديد الذاتى Self - Determination » ، وهى الفكرة التى اعتمدت هى نفسها على فكرة كانط فى استقلال الإرادة Autonomy التى تُشرِّع لنفسها قانوناً تسير عليه ، فكأن الحرية هى أن يطيع الإنسان نفسه أو إرادته الكلية . فهو عندما يطيع القانون الذى اشترك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فى سنه ، فإنه فى الواقع يطيع نفسه ، وعندما يعصى هذا القانون ، بما يترتب على هذا العصيان من عقاب ، فإنه يطلب العقاب لنفسه . وهكذا يصبح سلوك الفرد وحريته صورة مصغرة للديمقراطية ، وهو أن يحكم المرء نفسه بنفسه ! ، وتكون الديمقراطية السياسية أن يحكم الشعب نفسه بنفسه ، وعندئذ فقط يكون حراً .

٣ـ إمانويل كانط I. Kant (١٧٢٤ ـ ١٨٠٤)

انتشرت آراء « روسو » فى بلدان أوروبية كثيرة ،وفى أوضاع سياسية مختلفة فيما بينها أتم الاختلاف ، فى نهاية القرن الثامن عشر ، وبداية التاسع عشر ، فقد واصل المفكرون الألمان اهتمام روسو بالحرية وكيفية تحققها ، « ويقف كانط وهيجل ، على التوالى ، شاهدين على مدى تأثير روسو ، رغم انتقادات هيجل لنظرية روسو عن الحرية ، وانتقادات كانط لآرائه السياسية على أسس مشابهة »(٣) .

أما كانط ، الذى كان معاصراً لروسو ، فهو يعترف صراحة أنه مدين له فى

---

(١) J. J. Rousseau, Op. Cit., p. 32

(٢) Ibid., P. 49

(٣) Charles Vere Ker: The Development of Political Thery, p. 203. Hutchinson University Library.

صياغة فلسفته الأخلاقية ، كما أنه قد عبر عن فكرة « روسو » نفسها وهو يضع الأسس السياسية فى بناء الدولة ، يقول :

« لقد كنت بطبعى طلعة ومولعاً بالعلم، ووضعت فيه شرف الإنسان . وكنت أزدرى العوام الجهال . فردنى روسو إلى الصواب . وعلمنى أن أرغب عن متاع الغرور ، وأن أضع فى مكارم الأخلاق كرامة الإنسان على الحقيقة ، لقد كان روسو أشبه بنيوتن الأخلاق ، لقد استكشف فى العنصر الأخلاقى ما يمسك على الطبيعة الإنسانية وحدتها ، كما أن نيوتن قد وجد المبدأ الذى يربط قوانين الطبيعة الفيزيقية بعضها ببعض ..»(١) .

ولا شك أن كانط أسهم بكثير من الأفكار الهامة التى غذت فكرة الديمقراطية دون أن يتعمد ذلك على نحو مباشر ، فالأخلاق الكانطية ، بما لها من سمو ورفعة ، أبرزت قيمة الإنسان فى هذا العالم ، ولعل أهم ما جاءت به تأكيدها لفكرة الكرامة البشرية ، وهى القيمة الأخلاقية التى ينبغى أن تكون أرفع القيم جميعاً . وكذلك فكرة الإلزام المتصلة بها، وهو إلزام عجيب يفرض الطاعة ، لكنه فى الوقت نفسه ، يعمل من الداخل لا من الخارج ، كقانون مطلق يعطيه الكائن لنفسه .. وإلى غير ذلك من أفكار لخصها فى ثلاث قواعد أساسية للأخلاق هى نفسها أوامر مطلقة .

القاعدة الأولى : « اعمل بحيث تكون قاعدة سلوكك قانوناً عاماً للناس جميعاً »(٢) . وهكذا يصبح السلوك الأخلاقى هو ما يتفق مع العقل ، لأنه ما يمكن لنا تعميمه دون أن نقع فى تناقض أو دون أن نلغى الفعل نفسه ، ومن هنا كان الانتحار ، أو عدم الوفاء بالوعد ، أو الامتناع عن سداد الديون إلخ كلها رذائل أخلاقية . لأنها إذا أصبحت قانوناً عاماً للناس جميعاً فإنها فى حالة الانتحار تؤدى

---

(١) اقتبسه إميل بوترو فى كتابه « فلسفة كانط » ص ٣٠٠ ـ ترجمة د. عثمان أمين ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ القاهرة عام ١٩٧٢ .

(٢) كانط « تأسيس ميتافيزيقا الأخلاق » ص ٦١ ـ ترجمة د. عبد الغفار مكاوى ـ الدار القومية بالقاهرة عام ١٩٦٥ .

إلى هلاك البشر ، وبالتالى إلى إلغاء الانتحار نفسه ، وقل مثل ذلك فى عدم الوفاء بالوعد أو الامتناع عن سداد الدين .

القاعدة الثانية : اعمل بحيث تعامل الإنسانية دائما ، سواء فى شخصك أو فى شخص غيرك على أنها غاية فى ذاتها ، ولا تعاملها أبداً كما لو كانت مجرد وسيلة(١) « وهى قاعدة هامة فى معاملة الآخرين ، بحيث لا نهبط بهم إلى مرتبة الأشياء أو الجماعات التى نتخذها وسائل لتحقيق أغراضنا ، بل لابد أن نعاملهم «كغاية » باستمرار ، لكن كيف يمكن أن أعامل الآخرين على أنهم غاية دون أن أنزل بنفسى إلى دور الوسيلة ؟! أستطيع ذلك لو أن جميع الإرادات اتفقت والتقت فى غايات ، ولو أن إرادتى اتفقت مع الإرادة العامة . ومن هنا كانت هذه الفكرة أساس كل تشريع عملى .. »(٢) .

القاعدة الثالثة : « اعمل بحيث تشرّع قاعدة عملك ، وبإرادتك قانوناً عاماً شاملاً للناس جميعاً » . وهنا نجد كانط يؤكد أن السلوك الأخلاقى لا يقوم على العواطف أو الدوافع والميول ، بل على علاقة الكائنات العاقلة بعضها ببعض . بحيث ينبغى أن تكون إرادة الموجود العاقل إرادة مُشّرعة ،

> « إذ لو كان الأمر على خلاف ذلك لتعذر على الكائن العاقل أن يتصور أنه غاية فى ذاته ، هكذا يربط العقل كل مسلّمة من مسلّمات الإرادة ، بوصفها مصدر تشريع كلى عام . بكل إرادة أخرى .. وهو فى ذلك يصدر عن فكرة الكرامة التى للكائن العاقل الذى لا يخضع لغير القانون الذى يضعه لنفسه »(٣) .

ولقد انعكست هذه القواعد الأخلاقية فى فكر كانط السياسى . لاسيما فى الأسس السياسية التى وضعها لبناء الدولة ، فهى فى رأيه تقوم على ثلاثة مبادئ عقلية :

١ ـ حرية كل عضو من أعضاء المجتمع بوصفه إنساناً (الحرية من حيث هو

---

(١) أ. كانط « تأسيس ميتافيزيقا الأخلاق » ص ٧٣ .

(٢) إميل بترو : المرجع السابق ص ٣١٧ .

(٣) كانط « تأسيس » ص ٨١ .

إنسان) وهو هنا يتفق مع « روسو » فى أن الحرية جزء من ماهية الإنسان لا يستطيع أن يتنازل عنه ، وإن هو فقدها فَقَدَ معها إنسانيته ، (وسوف يجعلها هيجل بعد ذلك ماهية الإنسان نفسها) ، فالحق الفطرى الوحيد هو الحرية ، بالمقدار الذى به يمكن أن يتعايش المرء مع حرية الغير وفقا لقانون كلى . وهو حق مكفول للإنسان بما هو إنسان ، أى بمقتضى إنسانيته[1] . ولا شئ يساعد الإنسان على النمو وتطوير ملكاته وقدراته كما تساعده الحرية ، وليس هناك شئ يتطلبه التنوير قدر ما يتطلب الحرية ، وإنما يتطلب من ضروب الحرية ذلك الضرب الذى يتصف بأنه أكثرها تجرداً من الضرر ، وهو حرية الاستخدام العلنى للعقل فى جميع الأمور[2] . ومن هنا فقد راح كانط فى مقاله الشهير « ما التنوير؟ »[3] ، يهاجم تقييد الحريات ، وينتقد فكرة « الطاعة » التى تتردد على ألسنة الكثيرين من المسؤولين عن شؤون الدولة ؛ « فالقائم على خزانة الدولة يقول : لا تفكر ، بل ادفع ، والضابط يقول : لا تفكر بل نفذ ، والكاهن يقول : لا تفكر بل آمن .. وفى كل ذلك تقيد للحرية .. مع أن الاستخدام العلنى للعقل ينبغى أن يكون فى كل وقت حراً ، فهو وحده الذى يستطيع أن ينشر التنوير بين الناس .. »[4] . ولهذا فقد جعل شعار التنوير « تشجع واستخدم عقلك ! هذا هو شعار التنوير »[5] . والدولة التى تجبر مواطنيها على « الطاعة العمياء » إنما تعاملهم على أنهم أطفال قصر لم يبلغوا سن الرشد بعد ، كما أن الحاكم الذى يقوم بتقرير ما هو خير وما هو شر ، ما هو صواب وما هو خطأ بالنسبة

---

(١) د. عبد الرحمن بدوى « إمانويل كانط : فلسفة القانون والسياسة » ص ٣٢ ـ وكالة المطبوعات بالكويت عام ١٩٧٩ .

(٢) صفحات خالدة من الأدب الألمانى ـ ص ٨١ ، ترجمة د. مصطفى ماهر ـ دار صادر بيروت عام ١٩٧٠ .

(٣) ترجمها الدكتور مصطفى ماهر فى كتابه السالف الذكر ـ كما ترجمها الدكتور عبد الغفار مكاوى فى الكتاب التذكارى الذى أصدرته جامعة الكويت عن الدكتور زكى نجيب محمود .

(٤) المرجع السابق فى نفس الصفحة .

(٥) المرجع السابق ص ٧٩ .

للأفراد، هو أسوأ أنواع الطغاة ، لأن كل فرد ينبغى عليه أن يفعل وفقاً للأهداف العقلية ، وينبغى أن تكون لديه الشجاعة للاعتماد على عقله(١) .

٢ ـ المساواة لكل فرد من أفراد المجتمع بوصفه أحد رعايا الدولة ، وهو مترتب على المبدأ السابق ؛ « فمبدأ الحرية الفطرية يشمل فى داخله : المساواة الفطرية »(٢) . ويعنى ذلك المساواة أمام القانون ، كما يعنى أن تكون جميع التزاماتنا تجاه الدولة واحدة ، كما يعنى ثالثاً أنه إذا خالف أحد الأشخاص القانون، وجب أن يعامل بنفس الطريقة التى يعامل بها أى شخص آخر ، بغض النظر عن الطبقة التى ينتمى إليها ، فليس هناك قانون للأغنياء وآخر للفقراء . كما تعنى المساواة ، أخيراً ، أنه يجب على جميع المواطنين المشاركة بصورة متساوية فى الواجبات التى تفرضها الدولة(٣) . وفضلاً عن ذلك فإننا نجد كانط ـ تأكيداً لمبدأ المساواة ـ يرفض الامتيازات الموروثة ، سواء أكانت امتيازات الطبقة أو المراتب أو الأسر أو غيرها ، فكل عضو من أعضاء الدولة من حقه

« أن يصل إلى أية درجة من الدرجات التى يمكن أن يحصل عليها عن طريق موهبته ، واجتهاده ، وحظه السعيد ، ويجب على أقرانه ألا يقفوا فى طريقه عن طريق الامتيازات الموروثة أو امتيازات المنزلة ، وبالتالى يعوقونه هو وأبناءه بصورة غير محدودة »(٤) .

٣ ـ أن يكون كل فرد فى المجتمع سيد نفسه، وأن يعتمد على نفسه باعتباره مواطناً (أى الاستقلال من حيث هو مواطن) .« فلا يكون الفرد مواطناً إذا كان تابعاً لغيره ، معتمداً على سيده » ، بل لابد أن يكون ذا وجود مستقل معتمداً على حقوقه وملكاته وقواه حتى يكون عضواً عاملاً فى الدولة . والفرد الذى يتميز بالاستقلال هو مواطن إيجابى نشط ، وهو وحده الذى له حق التصويت ، إذ ما قيمة حق التصويت إذا كان يعطى لفرد لا يكون سيد نفسه ؟! لن يكون حراً، فى هذه الحالة ، فى اتخاذ أى قرار . ولا فى إصدار تشريع يتفق مع العقل .

(١) قارن : د. محمود سيد أحمد « داسات فى فلسفة كانط السياسية » ص ٤٥ ـ دار الثقافة للنشر والتوزيع ـ بالقاهرة عام ١٩٨٨ .

(٢) د. عبد الرحمن بدوى المرجع السابق ص ٣٢ .

(٣) د. محمود سيد أحمد المرجع السابق ص ٤٩ ـ ٥٠ .

(٤) اقتبسه د. محمود سيد أحمد فى كتابه السابق ص ٥١ .

وليست هذه المبادئ الثلاثة قوانين تصدرها الدولة ، وإنما هى قواعد عقلية لابد أن تكون فى ذهن المشرع ، وهى فى النهاية التعبير السياسى لقواعد كانط الأخلاقية ، وبمراعاتها ينال كل إنسان الاحترام لشخصه ، ويحقق كرامته ، ويعامل كغاية لا كوسيلة . وهذه القواعد الشاملة لابد أن تشكل مجموعة التشريعات العامة . حتى تتصف الإرادة «بالاستقلال الذاتى » Autonomy «والشمول University »(١) .

هذه مجموعة من الأفكار المتناثرة التى دعمت فكرة الديمقراطية ، ربما بطريق غير مباشر ، عندما أكدت على كرامة الإنسان ، وحريته ، واستقلال إرادته، ومعاملته كغاية لا وسيلة لإشباع ميول الآخرين وشهواتهم ، وبالتالى فأى حكم دكتاتورى مرفوض من أساسه . لأنه ـ على أقل تقدير ـ سوف يعامل الناس كأدوات لإرضاء أطماعه .

٤ـ هيجل (١٧٧٠ـ ١٨٣١) :

الصورة التقليدية الشائعة عند كثير من شراح هيجل أنه كان معارضاً للديمقراطية ، فقد نظر إلى الدولة على أنها شخص أعلى يحدد ماهية المواطن ويزوده بالمبادئ ووسائل السلوك السياسى والأخلاقى ، فهو لا يوجد كموجود يحدد نفسه بنفسه ، وإنما كموجود تحدده الدولة فيما يقول الفيلسوف الفرنسى التومائى جاك ماريتان Jacque Maritai (١٨٨٢ ـ ١٩٧٥) وكثيرون غيره(٢)، والواقع أن هذه تفسيرات خاطئة لنظرية هيجل السياسية ، وقد يكون بعضها مغرضاً لأسباب شتى ! : فما تعارضه الدولة(٣) ، وما قد تلجأ إلى قهره هو أهواء الفرد ونزواته ، أما إرادته ، الحقيقة الأصيلة فهى تصل إلى تحررها الكامل فى الدولة ولن نطيل فى مناقشة هذا الموضوع ، إذ يكفى أن نشير إلى بعض الأفكار الهيجيلية الأساسية :

---

(١) Charles Vereker: Op. Ci. p. 204

(٢) انظر : مناقشة مستفيضة لهذه الآراء فى كتاب « هيجل .. والديمقراطية » ص ١٩ ـ ٢٧ ، تأليف : ميشيل متياس ، ترجمة د. إمام عبد الفتاح إمام ـ دار الحداثة ـ بيروت عام ١٩٩٠ .

(٣) أصول فلسفة الحق ص ٥٤ ، ترجمة د. إمام عبد الفتاح إمام ـ دار التنوير بيروت عام ١٩٨٣ .

١ ـ أساس الدولة عند هيجل هو القانون : فما يحكم ويحدد حياة الفرد فى الدولة ليس عاملاً خارجياً ، ولا قوة خارجة عن الفرد ، وإنما هو القانون ، القانون الذى يدركه المواطن عن وعى بوصفه موجوداً عاقلاً حراً . لكن ذلك لا يعنى القانون الذى يصدره الحاكم بإرادته التعسفية ، أو أية إرادة جزئية أخرى ، بل القانون الذى يتفق مع العقل ؛ «لأن مضمون القانون هو الحق ، أو ينبغى أن يكون هو الحق » وهناك شروط أربعة أساسية للتحديد العقلى للحق بحيث يصبح قانوناً، أعنى تشريعاً ، وهى :

أ ـ لابد أن يكون عاماً وشاملاً ، أعنى أن يطبق بلا استثناء ولا تمييز على جميع الأعضاء فى الدولة ، وبالتالى فهو المبدأ الأقصى للعدالة الذى تحسم ، فى النهاية ، بناء عليه جميع المشاحنات بين الناس .

ب ـ لكى يكون القانون مشروعاً « لا بد أن يعرف على نحو كلى » لأنه إذا ما كان القانون سوف يطبق تطبيقاً إلزامياً على كل مواطن ، فلابد لكل مواطن أن يعرف مضمونه ، وإلا فسوف يكون من الصعوبة القصوى أن نعتبر المواطنين مسؤولين أمام بنود هذا القانون « فالقانون يختص بالحرية ، أعنى بأثمن وأقدس شئ فى الإنسان ، والشئ الذى لابد أن يعرفه الإنسان هو : هل هناك قوة تضغط عليه أم لا » (أصول فلسفة الحق ـ ملحق فقرة ٢١٥) .

جـ ـ لا يكون قانون ما مشروعاً ما لم تدعمه وتنفذه سلطة عامة ، ومهمة هذه السلطة أن تتحقق من أن العدالة قد أخذت مجراها فى الحالات التى ينشب فيها بين المواطنين صراع أو ينتهك فيها القانون .

د ـ لا يكون القانون مشروعاً ما لم يتمثل روح الشعب كواقع تاريخى ويعبر عنه ، أعنى مستمداً من قيمه وطموحاته وإلهاماته ، وعاداته وتقاليده ، ونظرته العامة إلى الحياة ، وتأثير وضعه الجغرافى على مزاجه الثقافى(١) .

٢ ـ الحكومة التى يدافع عنها هيجل هى حكومة القانون . ويصبح هذا القانون موجوداً بالفعل ، عن طريق الدستور الذى لا يحدد فقط تنظيم المجتمع ،

---

(١) هيجل والديمقراطية ص ٢١٤ ـ ٢١٦ .

بل أيضاً نوع المؤسسات التى تزدهر بداخلها شخصية المواطن النامية وتصل إلى النضج . ومن هنا فقد دان هيجل الاستبداد ، كما دان وجهة النظر التى تقول إن القوة هى أساس الدولة ، أو لابد أن تكون هى الأساس الذى تقوم عليه . الاستبداد يعنى أية حالة يغيب فيها القانون ، وحيث تعتبر الإرادة الجزئية ـ بما هى كذلك ، سواء أكانت إرادة الملك أو جماعة من الغوغاء ـ قانوناً ، أو أنها ، على الأصح ، تحل محل القانون ، فى حين أن سيادة الدولة إنما توجد للحظة مثالية فى الحكومة الدستورية الشرعية ، وهى مثالية المجالات الجزئية ، والوظائف الجزئية (فلسفة الحق ٢٧٨ ـ وقارن أيضاً فقرة ٢٥٨) .

٣ ـ يكون الدستور عقلياً إذا ما عبر عن غاية الإنسان القصوى ، ألا وهى الحرية « إن غاية العقل المطلق أن تتحقق الحرية بالفعل » (ملحق للفقرة رقم ٢٥٨) . وعلى ذلك فإننا لا نستطيع أن نقبل أن يوصف الدستور بالعقلانية ، وبالتالى أن نقول إنه مشروع ، مالم يوفر شرطاً كافياً لبلوغ الحرية . وباختصار لا يكون الدستور عقلياً إلا إذا :

أ ـ جسَّد إرادة الشعب وعبَّر عنها .

ب ـ شجع وعزز حرية المواطنين .

جـ ـ ضمن الوحدة والانسجام بين سلطات الدولة ومؤسساتها المختلفة(١) .

٤ ـ ينبغى للدستور العقلى الحقيقى أن يأخذ بالمبدأ الذى يقول إنه ينبغى على المواطن أن يُقبل كموجود عاقل ، أعنى بوصفه شخصاً . وهو بما هو كذلك ينبغى أن يعامل كغاية فى ذاته ، ولا يعامل أبداً وسيلة . (قارن فكرة كانط السابقة) .

ويرى هيجل أن هذا المبدأ هو المبدأ الأساسى فى الدولة . وهذا يعنى من زاوية الفلسفة السياسية أنه لابد أن تعامل الدولة أعضاءها كأشخاص . غير أن الشخص هو موجود ذو حقوق ، ولا يستطيع أن يبلغ شخصيته ما لم تحترم الدول الحقوق وتصونها .

---

(١) المرجع نفسه ص ٤٩ ـ ٥٠ .

٥ ـ المواطن عند هيجل يشارك فى العملية السياسية ، أعنى فى صياغة القوانين وتنفيذها بطريقتين ؛ مباشرة وغير مباشرة :

أ ـ يشارك بطريقة غير مباشرة بواسطة السلطة التشريعية التى هى مجلس للمقاطعات أو الطبقات أو الفئات ينتخب الشعب أعضاءه .

ب ـ يشارك المواطن على نحو مباشر فى العملية السياسية عن طريق التصويت العلنى ، بإبداء رأيه الشخصى الخاص فى المسائل المتعلقة بشؤون الدولة .

تلك ، بإيجاز شديد ، مجموعة من الأفكار الهيجيلية الأساسية التى حاربت طغيان الحاكم واستبداده ، وأرادت إقامة دولة على أساس عقلى متين ، أما القول بأن هيجل كان ينتقد الديمقراطية ، فالسبب فى ذلك هو أنه كان يضع فى ذهنه ، أساساً ، نظرية « روسو» عن الدولة . ولا مجال هنا لمناقشة هذه النظرية التى تقوم ، فى رأى هيجل ، على إرادة جزئية تعسفية[١] .

٥ـ جون ستيوارت مل J. S. Mill (١٨٠٦ ـ ١٨٧٣)

كان « مل » رائداً عظيماً من رواد الحركة اللبرالية السياسية فى إنجلترا دعمها من جميع جوانبها بكل ما كتب (وقد ترجمنا معظم هذه الكتب)[٢] ؛ لهذا سوف نكتفى بأن نقف عند ثلاث أفكار هامة هى :

١ـ الحرية والسلطة :

ناقش جون ستيوارت مل العلاقة بين الحرية والسلطة بصفة عامة دون أن يقتصر على دراسة حرية الفرد أو سلطة الحاكم . فامتدت فكرته عن السلطة

---

(١) قارن مناقشة هذه النظرية وانتقادات هيجل فى كتاب « هيجل .. والديمقراطية » السالف الذكر ص ٦٧ وما بعدها .

(٢) ترجمنا له بالاشتراك مع الزميل الدكتور ميشيل متياس كتابه « مذهب المنفعة العامة » وكتابه عن الحرية فى كتاب يصدر المجلد الأول منه قريبا بعنوان « أسس الليبرالية السياسية » على أن يشمل المجلد الثانى « الحكم النيابى » و « استعباد النساء » وأصدرته مكتبة مدبولى بالقاهرة عام ١٩٩٦ .

لتشمل بالدرجة الأولى سلطة المجتمع ، ليتعرف على الحدود التى تقف عندها حتى لا تمس الحرية الفردية الأثيرة عنده . ولقد استهدف من هذه الدراسة أن يؤكد مبدأ واحداً ، هو ما يسميه «بالتحكم » فى معاملات المجتمع لسلوك الفرد بطريق القهر والسيطرة ، سواء أكانت الوسائل المستخدمة هى القوة البدنية فى صورة عقوبات مشروعة أو إكراه أخلاقى يمارسه الرأى العام(١) . وهو يعرف هذا المبدأ على النحو التالى :

«الغاية الوحيدة التى تسوغ للناس ، أفراداً أو جماعات ، التدخل فى حرية الفعل، لأى عضو هى : حماية أنفسهم منه ، ومعنى ذلك أن الغرض الوحيد الذى تستخدم فيه السلطة بطريقة مشروعة ضد الفرد هو منعه من الإضرار بالآخرين أو إيذاء غيره »(٢).

أما تدخل السلطة ـ سواء أكانت سلطة الدولة أو المجتمع ـ لإجبار الفرد على عمل معين ـ أو الامتناع عن هذا العمل ـ بحجة أنه سيكون من الأفضل له أن يفعل ذلك ، أو لأن تدخلنا سيجعله أكثر سعادة . فهو تدخل مرفوض من أساسه، لأن الجانب الوحيد من سلوك الفرد الذى يكون مسؤولاً عنه أمام المجتمع هو ما يمس الآخرين ، أما ما يمس صاحب السلوك نفسه ـ أعنى استقلاله وما يتعلق بشخصه فهو حر ، وله فيه حق مطلق لا تحده حدود ، فللفرد سيطرة كاملة على نفسه ؛ على بدنه وعقله(٣) والواقع أن « مل » يعتقد أن هناك ، فى المجتمع ، منطقة خاصة بالفرد تهم الفرد وحده . ولا تؤثر إلا فى نفسه فحسب ، وتلك هى منطقة الحرية البشرية . وهى تشمل :

أ ـ مجال الوعى الباطنى الذى يطالب بحرية الضمير بأوسع معانيها ، وحرية الفكر ، والشعور ، والحرية المطلقة للرأى .. إلخ .

ب ـ حرية التذوق والسعى وراء أهدافنا ، وتخطيط حياتنا على نحو يتناسب

---

(١) « مل » « الحرية » ص ١٤٤ ، وقد نشر الكتاب عدة مرات ـ وسوف نشير إلى الطبعة التى قام على نشرها ، وقد قمنا بترجمته ضمن كتاب « أسس الليبرالية السياسية » مكتبة مدبولى ـ بالقاهرة. Saxe Com. Man and The State: The Political Philosopers p. 135-261, Pocket Library, 1954

(٢) Ibid.

(٣) Ibid., 145

مع شخصيتنا وطباعنا ، وحرية العمل الذى نهواه ، متحملين ما ينتج عن هذه الحريات من نتائج ، ما دام ما نفعله لا يلحق بالآخرين أذى .

جـ ـ حرية اجتماع الأفراد بعضهم ببعض ، وحرية الاتحاد والتعاون لتحقيق غرض لا يتضمن إلحاق الأذى بالآخرين ، على أننا نفترض ، بالطبع ، أن يكون الأفراد المجتمعون بالغين ناضجين . ولم يضطرهم أحد إلى الاجتماع لا بالإكراه ولا بالغش .

والمجتمع الذى لا توجد فيه هذه الحريات ، ولا تحترم فى جملتها ، لا يمكن أن يكون حراً ، مهما كان شكل الحكومة ، كما أنه لا يكون حراً حرية كاملة ما لم توجد فيه هذه الحريات ، على نحو مطلق ، وبلا تحفظ(١) .

وينبهنا «مل » إلى أن نظريته هذه إنما تستهدف التطبيق على الموجودات البشرية الناضجة فى ملكاتها فحسب ، ومن ثم فهو يستبعد الأطفال ، والمراهقين والقصَّر الذى لم يبلغوا بعد سن الرشد ، وهى سن يحددها القانون للرجال والنساء ، ذلك لأن القصّر يحتاجون إلى رعاية الآخرين ، ولابد من حمايتهم من إيذاء أنفسهم بقدر ما نحمى الآخرين من الأضرار الخارجية .

غير أن « مل » للأسف الشديد ، يدخل فى نطاق « القصر » ما أسماه بالمجتمعات المتخلفة ؛ « حيث يمكن اعتبار الشعب نفسه فى سن القصور ! » وهو يشرح هذه الفكرة لينتهى إلى نتيجة هى فى رأينا بالغة الخطورة ، يقول :

« ولهذا فإن نظام الاستبداد مشروع كنمط من أنماط الحكم فى حكم الهمج والبرابرة ، شريطة أن تكون الغاية المنشودة هى إصلاحهم ، فالحرية ، من حيث المبدأ ، لا يجوز منحها للدولة قبل أن يتهيأ الناس فيها ، وتكون لديهم القدرة

---

(١) كان « مل » على وعى كامل بأن هناك مجموعة كبيرة من الأعمال الإيجابية التى تتم لصالح الآخرين ، ولابد من إجبار الفرد على القيام بها ـ وذلك مثل : الإدلاء بالشهادة أمام المحاكم ، أو الالتحاق بالجيش للدفاع عن الوطن ، وغير ذلك من الأعمال الجماعية ، والخيرية ، التى من شأنها تحقيق صالح المجتمع . قارن مثلا كتابه السابق ص ١٤٧ ـ ١٤٨ ، وفى ترجمتنا السابقة ص ١٣١ ـ ١٣٢ .

على تحسين أوضاعهم بالمناقشات الحرة على قدم المساواة .. »(١) .

غير أن هذه النتيجة التى ينتهى إليها «مل » هى ، كما قلنا ، بالغة الخطأ والخطورة فى آن معاً وذلك للأسباب الآتية :

أولاً : ليست الحرية مما يمنح أو يمنع للإنسان حسب ظروفه وأحواله ، ذلك لأن الحرية هى « ماهية الروح » كما قال هيجل بحق :

« فكما أن ماهية المادة هى الثقل ، فإننا من ناحية أخرى يمكن أن نؤكد أن ماهية الروح هى الحرية ، والناس جميعاً يسلمون بأن الروح تمتلك ، ضمن ما تمتلك من خواص ، خاصية الحرية . والفلسفة تعلمنا أن كل صفات الروح لا توجد إلا بواسطة الحرية »(٢) .

ومن هنا فإن تنازل الإنسان عن حريته للحاكم ، أو لأى شخص آخر ، أنما يعنى أن يتنازل عن إنسانيته ، أى أنه يتنازل عن حقوقه وواجباته كإنسان فيما يرى « روسو »(٣) .

ثانياً : فإذا قيل إن « مل » يقصد ممارسة الحرية لا الحرية ذاتها ، قلنا إن هذه الممارسة لكى تتم على نحو سليم ، فإنها تحتاج إلى دربة ومران وجهد ووقت ، صحيح أن الإنسان كثيراً ما يسئ استخدام حريته عن جهل أو بسبب سيطرة الغريزة ، أو الميل مع الهوى .. إلخ ، لكنه يحتاج إلى تصحيح نفسه ، وإلى أن يتعلم من أخطائه ، ولهذا قيل إن الديمقراطية ، التى هى التطبيق العملى للحرية ، هى ممارسة بالدرجة الأولى .

ثالثاً : إن عبارة « مل » السابقة التى يقول فيها إنه « لا يجوز منح الحرية للدولة قبل أن يتهيأ الناس لها .. إلخ » تذكرنا فى الحال بالمغالطة التى كان ينشرها بعض المستبدين كحجة يبررون بها استبدادهم عندما يقولون إن الناس يحتاجون إلى « فترة انتقال قبل ممارسة الديمقراطية » ! فترة انتقال يتعلمون

---

(١) Ibid., P. 143

(٢) هيجل « العقل فى التاريخ » ص ٨٦ ترجمة د. إمام عبد الفتاح إمام - الطبعة الثالثة - دار التنوير - بيروت عام ١٩٨٣ .

(٣) J.J. Rousseau: The Social Contract, p. 58, Penguin Book.

فيها أصول الديمقراطية وقواعدها قبل ممارستها ! ، وهى مفارقة غريبة تشبه قول القائل : « إن عليك أن تتوقف عن قيادة السيارة حتى تتعلم فن القيادة الصحيح » !!.

رابعاً : فى ظنى أن المستعمر لن يجد حجة لاحتلال الشعوب المتخلفة أقوى من حجة « مل » : إن هذه الشعوب غير قادرة على أن تحكم نفسها بنفسها ، وهى « قاصرة » لا تعرف مصلحتها الخاصة ، وسوف نقوم نحن بهذا الدور ! وهى نغمة سادت الدول الاستعمارية فى القرن التاسع عشر ! .

خامساً : ما يقوله « مل » من أن هذه الشعوب : « ليس أمامها سوى الخضوع والطاعة لحكام مثل « أكبر » و « شارلمان » ، لو صادفهم الحظ ووجدوا حكاماً مثلهما »(١) . يعيد إلى الذاكرة خرافة « المستبد العادل » التى ناقشناها من قبل وبينا أنها « كالدائرة المربعة » ، تناقض فى الألفاظ ! ، حتى لو سلمنا جدلاً بإمكان وجوده ، وأنه سيقوم «بأعمال جليلة » لصالح الناس ، فما قيمة كل هذه الأعمال إذا ضاع الإنسان ؟ .

٢ـ حرية الفكر والمناقشة :

يعتقد « مل » أن حرية الفكر والمناقشة ، وما يستتبعهما من حرية للنشر ، هى إحدى ضمانات الأمن ضد حكومة الطغيان ، والحكومات الفاسدة بصفة عامة، ولهذا فهو يذهب إلى أنه لا يجوز الحد من حرية الفكر والمناقشة ، أو السيطرة على تعبير الناس عن آرائهم بشتى الصور بالغاً ما بلغت الحجة التى تقال أحياناً عن فساد «ر أى ما » أو إجماع الناس على خطئه :

> « فإذا انعقد إجماع البشر على رأى ، وخالفه فى هذا الرأى فرد واحد ، ما كان حق البشرية فى إخراس هذا الفرد ، بأعظم من حقه فى إخراس البشرية ، إذا تهيأت له القوة التى تمكنه من ذلك .. إن الضرر الناجم عن إسكات التعبير عن الرأي ، يعنى أننا نسرق الجنس البشرى كله ، نسرق الأجيال القادمة والجيل

---

(١) J. s. Mill: on Liberty, p. 145

الحاضر : نسرق الذين يخالفون الرأى أكثر من الذين يوافقون عليه . ذلك أن هذا الرأى ، إن كان صواباً ، فقد حرمنا هذه الأجيال من فرصة استبدال الحق بالباطل . وإن كان خطأ فقد حرمناهم أيضاً من نفع عظيم ، وأعنى به الإدراك الأكثر وضوحاً للحق، والتمكن منه عندما يصطدم بالخطأ»(١) .

وهو يشرح هذه الفكرة نفسها بتفصيل أكثر على النحو التالى :

أولاً : الرأى الذى تحاول السلطة إخماده قد يكون صواباً . صحيح أن من يريدون إخماده ينكرون صحته ، لكنهم غير معصومين من الخطأ ، وليس لهم الحق فى حسم الأمر نيابة عن البشرية بأسرها ، وأية محاولة لإسكات المناقشة تتضمن الزعم بالعصمة من الخطأ . ولسوء الطالع فإن الغالبية العظمى من البشر لا يقيمون وزنا لقابليتهم للوقوع فى الخطأ ، مع أن الأمثلة عليها صارخة طوال التاريخ ! ، فكثيراً ما حارب الناس آراء بعينها لأسباب مختلفة ، وأنكروا صحتها ثم اعتنقوها بعد ذلك ، وكانوا على استعداد ، مرة أخرى ، لمحاربة من ينكرها ! كما هى الحال عندما دان الأثينيون سقراط ، ودان اليهود المسيح ، بل دان المسيحيون أنفسهم « لوثر » و « كالفن » وغيرهما من المصلحين ! .

والواقع أن الحقيقة تربح كثيراً من أخطاء من يفكر لنفسه ، مع الدراسة الجادة ، وإمعان النظر ، أكثر مما تستفيد من الآراء الصحيحة التى يقول بها أولئك الذين لم يعتنقوها إلا لأنهم لا يريدون أن يكلفوا أنفسهم عناء التفكير :

« على أنى لا أريد أن أقول إن الهدف الوحيد ، أو حتى الرئيسى ، من إطلاق حرية التفكير هو تكوين مفكرين عظام فحسب ، بل على العكس ، أن الهدف الأكبر ، وربما اللازم أكثر ، هو تمكين الطبقة المتوسطة من الناس ، من بلوغ المكانة العقلية التى تؤهلهم لها قدراتهم »(٢) .

ثانياً : إذا كان الرأى الذى أخرسناه خاطئاً ، فإنه قديكون مشتملاً على جزء من الحقيقة ، وهو ما يحدث فى كثير من الأحيان . وما دام الرأى العام ، أو الشائع، حول موضوع ما ، قلما يشتمل على الحقيقة بأسرها ، كانت الطريقة

---

(١) Ibid., P. 151

(٢) Ibid., P. 189

الوحيدة لإبراز ما تبقى من الحقيقة هى إتاحة الفرصة للآراء المتعارضة لأن تتصارع(1). وفضلاً عن ذلك كله : فكيف يجوز لنا أن نحكم على خطأ رأى ما دون أن نعرضه للمناقشة الحرة ، وللنقد البناء ، من جميع جوانبه ؟ ، كيف نتأكد من ذلك إذا كان هذا الرأى لم يعرض فى الهواء الطلق ، أو لم يخضع للفحص الدقيق ؟ فإذا اتضح خطؤه فما الضرر الذى يعود علينا من مناقشته ؟ ، ألا تمكننا هذه المناقشة من تدعيم الرأى الصواب ؟! .

ثالثاً : فإذا ما افترضنا أن الرأى الشائع الذى قلناه لفترة طويلة ماضية ، لم يكن صواباً فحسب ، وإنما يشتمل على الحقيقة كلها ، فإنه ما لم يتعرض لمناقشة قوية وجادة ، فسوف يتحول عند معظم المؤمنين به إلى اعتقاد راسخ ، بل ميت ، بطريقة مبتسرة ، دون أن يفهم أحد أسسه العقلية التى يرتكز عليها .

رابعاً : وليس ذلك فحسب ، بل إن هذا الرأى الشائع الذى اعتبرناه صواباً ، يصبح هو نفسه فى خطر الضياع ، أو الضعف ، ويحرم من التأثير الحيوى على الأخلاق والسلوك . ويتحول ، بمضى الزمن ، إلى اعتقاد شكلى لا يؤدى إلى شئ طيب ، ولا يرجى من ورائه أى خير أو نفع ، بل إنه ليرتطم بالقاع فيمنع نمو أى اقتناع حقيقى مخلص ، يمكن أن يأتى به العقل ، أو التجربة الشخصية(2) .

٣ـ طغيان الأغلبية :

كان المفكر الفرنسى الكسس دى توكفيل Alexis de Tocqueville (١٨٠٥ ـ ١٨٥٩) أول من نبه الأذهان إلى طغيان الأغلبية ، وذلك فى كتابه الهام «الديمقراطية فى أمريكا » الذى صدر الجزء الأول منه عام ١٨٣٥ ، والثانى عام ١٨٤٠ ، فهو يرى أن من أهم مشكلات المجتمع الديمقراطى التى تشكل تهديداً خطيراً للحرية ، هذا الطابع الدكتاتورى والاستبدادى للأغلبية . وللرأى العام ،

---

(١) Ibid., P. 180

(٢) A. Lexis de Tocqueville "Democracy in America" Trans by reey in: " Great Political Thinkers" by William Ebenstein, p. 536. Oxford 1966.

الذى ينعكس على حرية الفرد . ولقد تأثر « مل » بهذه الفكرة تأثراً ظاهراً اعترف به هو نفسه . ومن ثم فمن الضرورى أن نقف قليلاً عند فكرة « توكفيل » قبل أن نعرض لرأى « مل » .

يعتقد « توكفيل » أنه لابد أن تكون هناك باستمرار فى كل مجتمع قوة أو سلطة تسود الجميع وتحكم أعضاء هذا المجتمع ، « لكننى أعتقد أن الحرية تتعرض لخطر ما لم تشكم هذه السلطة قيود تعطل انطلاقها أو تجبرها على أن تخفف مما تمارسه من عنف »(١) ، ذلك لأن السلطة التى لا حد لها ، ولا قيود عليها ، هى بطبيعتها سيئة ، بل إنها تشكل منزلقاً خطرا لا تؤمن عواقبه » ؛ لأن البشر غير مؤهلين لاستخدام السلطة بحرص وحذر ، إن الله وحده هو القادر على كل شئ صاحب السلطة المطلقة ، لكنه بحكمته وعدالته قادر ، دائماً ، على ممارسة سلطته بقدر من المساواه ، فى حين أنه لا توجد سلطة على الأرض تستحق التكريم لذاتها ، أو تستوجب الطاعة لما تمثله من حقوق ، بحيث أوافق على أن يكون لها سلطان شامل بغير ضابط . إننى عندما أرى حق الحكم المطلق يمنح للناس ، أو للملك ، للأرستقراطية أو الديمقراطية ، لحكم الفرد أو حكم الجمهور ، لا أستطيع أن أمنع نفسى من أن ألمح بذور الطغيان ، وأجدنى أرحل قدماً إلى بلاد لديها مؤسسات فيها بارقة أمل ..»(٢) .

ثم يطبق « توكفيل » هذه الفكرة على الديمقراطية فى أمريكا على نحو ما شاهده بنفسه :

> « إننى أعتقد أن الشر الأكبر فى المؤسسات الديمقراطية الحالية فى الولايات المتحدة لا ينشأ من ضعف هذه المؤسسات ، بل من المغالاة فى قوتها، ولست أنزعج من الإفراط فى الحرية الى تسود هذه البلاد ، قدر انزعاجى من عدم كفاية الضمانات الموجودة ضد الطغيان ..»(٣) .

---

(١) Ibid.
(٢) Ibid., P. 536
(٣) Ibid., P. 537

ويسوق « توكفيل » أمثلة لما يقول :

« عندما يلحق الأذى بفرد ، أو بحزب فإلى من يتجه بالشكوى لرفع هذا الأذى ؟ . إنه إذا ما اتجه إلى الرأى العام ، وجد أن هذا الرأى العام يشكل الأغلبية. وإذا ما اتجه إلى الهيئة التشريعية ، وجد أنها تمثل الأغلبية ، وتطيع أوامرها طاعة تامة . وإذا ما اتجه إلى السلطة التنفيذية ، وجد أنها معينة من قبل الأغلبية لتكون أداة طيعة فى خدمتها . وإذا ما اتجه إلى المحلفين ، وجد أنهم الأغلبية ، وقد منحت حق الفصل فى القضايا القانونية . بل إن القضاة أنفسهم تنتخبهم الأغلبية فى بعض الولايات . فمهما كان الشر الذى يصيبك جائراً أو غير معقول ، فإن عليك أن تذعن له قدر استطاعتك »(١) .

هذه الكلمات التى تدق ناقوس الخطر ، وقف « مل » يتأملها طويلاً ، ثم راح يدعمها بكل ما استطاع من قوة فى دراسته الممتعة عن « الحرية » ؛ « فقد أصبحت فكرة طغيان الأغلبية تندرج الآن بين الموضوعات السياسية النظرية بوصفها شراً ينبغى على المجتمع أن يحترس منه »(٢) .

ويعتقد « مل » أن طغيان الأغلبية كان ينظر إليه برعب ، فى البداية ، شأنه شأن ألوان الطغيان الأخرى ، وإن كانت هذه النظرة جعلته يقتصر على السلطات العامة ، غير أن المفكرين أدركوا أنه عندما يتحول المجتمع نفسه ليصبح طاغية ، أعنى المجتمع بأسره ضد أعضائه الذين يؤلفونه فرادى . فإن وسائل طغيانه لا تنحصر فيما قد يقوم به من أعمال على أيدى الموظفين الرسميين :

« ومن ثم فلا يكفى حماية الفرد من طغيان الحاكم، وإنما ينبغى حمايته أيضاً من طغيان الرأى العام والشعور السائد أو حمايته من ميل المجتمع إلى أن يفرض إرادته وأفكاره على الأفراد الذين يرفضونها . كذلك ينبغى حماية الفرد من محاولة إعاقة نموه ، ومنع تكوين شخصيته الفردية التى لا تنسجم مع طرائق المجتمع ، إجبار جميع الشخصيات على أن تكيف نفسها مع النموذج الذى يعده المجتمع »(٣)

ويرى «مل» أن هناك حداً للتدخل المشروع الذى يقوم به الرأى العام فى

(١) Ibid.
(٢) J. s. Mill: on Liberty, p. 138
(٣) Ibid., P. 139

استقلال الفرد ، ومن هنا كانت المشكلة فى العثور على هذا الحد ، والمحافظة على الوقوف عنده ، حتى تخلق الظروف المناسبة للعمل الإنسانى ، ونحميه فى الوقت ذاته من طغيان الأغلبية التى كثيراً ما تتمثل فى سطوة الرأي العام(١) .

وهكذا ، تتمثل المشكلة فى هذا السؤال العملى : أين نضع هذا الحد الذى يقف عنده الرأى العام لتدخله فى شؤون الفرد واستقلاله ؟ ، وهو « أعظم سؤال فى المسائل الإنسانية على حد تعبير « مل »(٢) . والإجابة شديدة الغموض ، لم يحرز البشر فى حلها تقدماً يذكر ، والسبب أن الناس تضع قواعد تبدو لهم واضحة بذاتها ولا تحتاج إلى تبرير ، وذلك مثل واحد على تأثير العادات الاجتماعية وسحرها اللذين يمنعانهم من الشك ، أدنى شك ، فى احترام قواعد السلوك التى يفرضها بعضهم على بعض .

غير أن « مل » يحاول فى صفحات طويلة البحث عن « هذا الحد » إلى أن يعرفه بأنه « منع الفرد من الإضرار بالآخرين أو إلحاق الأذى بغيره » ، فيما عدا ذلك لا يجوز للمجتمع أن يتدخل فى شؤون الفرد واستقلاله وممارسته لحريته ، أما إذا كان سلوك الفرد مؤذياً لنفسه « فقد تكون هناك مبررات قوية للاعتراض أو الاحتجاج على سلوكه، أو مناقشته ، أو مجادلته أو إقناعه أو استعطافه أو التوسل إليه ، لكنها لا تبرر إكراهه أو إجباره أو تهديده ، أو إيقاع الضرر به إن هورفض تغيير سلوكه(٣) .

والواقع أن الحياة فى المجتمع تحتم على كل فرد أن يراعى خطاً معيناً من السلوك نحو بقية الأعضاء ، يعتمد هذا السلوك على ما يلى :

أولاً : على كل فرد أن يراعى عدم الإضرار بمصالح الآخرين ، أو على الأقل تلك المصالح التى تعتبر حقوقاً ، إما بنص القانون أو بالفهم الضمنى .

---

(١) المرجع السابق ص ١٣٩ ـ وقارن د. زكى نجيب محمود « أهو شرك من نوع جديد ؟ » فى كتابه « رؤية إسلامية » ص ٣٠٧ ـ دار الشروق بالقاهرة عام ١٩٨٧ .

(٢) Ibid., P. 139 وأسس الليبرالية السياسية ص ١٢٨ ـ ١٢٩ .

(٣) Ibid., P. 144 وترجمتنا العربية السابقة .

ثانياً : على كل فرد أن يتحمل نصيبه (وهو نصيب يحدده مبدأ عادل منصف) فى الأعباء التى يفرضها الدفاع عن المجتمع والتضحيات التى تتطلبها حماية أعضائه من الأذى والتحرش به .

ومن حق المجتمع أن يفرض هذين الشرطين على أعضائه بالغاً ما بلغت محاولتهم للتملص منهما . ومتى أضر أى جزء من سلوك الفرد بمصالح الآخرين حق للمجتمع أن يتدخل لمنعه ، لكن لا مجال لهذا التدخل إذا كانت تصرفات الفرد لا تمس مصالح شخص آخر غير مصالحه هو الخاصة(١) .

أما إذا كانت تصرفات الفرد الخاصة سيئة فيما يمس مصالحه هو ، أو إذا كان فظاً قليل الكياسة ، فإن لنا الحق فى استهجان هذه التصرفات ، لكن ليس إلى الحد الذى يجعلنا نضطهد شخصيته الفردية ، فلسنا مضطرين إلى مصاحبته بل لنا الحق فى تجنبه ، ومن حقنا أيضاً أن نحذر الآخرين منه ،

« فكل من يظهر بمظهر الطيش أو العناد ، أو الغرور ، وكل من لا يستطيع الحياة بوسائل معتدلة، ومن لا يستطيع كبح جماح نفسه من الانغماس فى ملذات ضارة ومؤذية ، وكل من يجرى وراء اللذات الحيوانية ، على حساب المتع الوجدانية والعقلية ، لابد أن يتوقع أن ينظر إليه الآخرون على إنه فى مرتبة منحطة ، وأن يكون نصيبه ضئيلاً فى المشاركة فى مشاعرهم النبيلة ، وليس له حق الشكوى أو التذمر من ذلك .. وذلك هو الجزاء الوحيد الذى يمكن لهذا الشخص أن يناله من جراء تصرفاته الذاتية التى تمس مصالح الآخرين فى علاقاتهم به »(٢) .

تلك كانت بعض الأفكار الهامة التى أغنى بها « مل » الحركة اللبرالية بصفة عامة ، والفكر الديمقراطى بصفة خاصة ، وربما انتقد « مل » كغيره من الفلاسفة النظام الديمقراطى من هذه الزاوية أو تلك ، لكن ذلك لم يكن إلا لحرصه الشديد

(١) Ibid., P. 215

(٢) Ibid., P. 218

على الحرية البشرية التى كان يعتقد أنها أثمن كسب حققه الإنسان فى رحلته الطويلة على الأرض . فإذا كان التاريخ هو تحقق الروح ، كما يقول هيجل، وإذا كانت ماهية الروح هى الحرية ، كان معنى ذلك أن تقدم التاريخ يعنى تقدماً فى تحقيق الحرية ، أو هو الوعى بهذه الحرية التى تحققت ، فالشعوب المتقدمة هى الشعوب التى تشعر بنفسها حرة ، وتتمسك بهذه الحرية فتنتج علماً ، وفناً، وفلسفة .

الإنسان هو الحرية ، أو هو مدار ما يتمتع بها ، كما عبر سارتر فى صيغة وجودية خالصة : « لست السيد ، ولست العبد ، ولكنى أنا الحرية التى أتمتع بها ! » .

خاتمة

وقفنا عند إسهامات مختلفة دعم بها الفلاسفة مسيرة الديمقراطية ، دون أن يكون هناك اتفاق تم فيما بينهم على ذلك ، بل ربما دون أن يقصدوا دعمها على نحو مباشر ، لكنهم بإعلائهم لقيمة الإنسان ، ودفاعهم عن كرامته ، وضرورة معاملته كغاية لا وسيلة ، أى كموجود ذى قيمة فى ذاته ، وليس مجرد أداة لإشباع رغبات الآخرين ، سواء أكانوا حكاماً أو مواطنين عاديين . كذلك بإدراكهم أن ماهية الإنسان هى الحرية ، وأنه ينحط إلى مرتبة الحيوان والجماد إذا سلبت منه هذه الحرية . وإعلانهم أن أى تنظيم سياسى إنما يقوم على اتفاق بين الناس ورضاهم ، وقبولهم له . وإنه لا يجوز أن يفرض عليهم بالغاً ما بلغ سمو السلطة التى تفرضه .. إلخ . ذلك كله كان دعماً لمسيرة الديمقراطية فى الغرب ، وفراراً من نظم الطغيان التى كافحت بين الحين والحين لتطل برأسها من جديد ، مرة فى صورة الحكم الفاشى (الإيطالى والألمانى معاً) الذى رفع شعاراً هو « نقاء الدم أعلى من العقل والحقيقة » ، وهذا النقاء يتجسد فى بطل أو « زعيم » يقود الأمة ، ويحقق أهدافها وآمالها ويخلصها مما تعانيه من ذل سياسى ، كما حدث فى إيطاليا وألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى ! .

ومرة أخرى فى صورة الحكم الشمولى الذى طبقه الاتحاد السوفييتى المنحل بالحديد والنار ، لكنها كلها أنظمة فاسدة تقتل الإنسان وتحيله إلى هيكل بلا نخاع !، لهذا اندحرت وتوارت فى خجل ، فى الوقت الذى واصلت فيه الديمقراطية مسيرتها الظافرة ، تمكن لنفسها فى الأرض ، كتجربة إنسانية وحيدة وأساسية يحكم بها الإنسان نفسه بنفسه لنفسه . وتصحح أخطاءها ، وتعالج ما يظهر أمامها من مشكلات ، وتتنوع أشكالها وصورها ، وتتعدد ألوانها واتجاهاتها ، وتختلف تطبيقاتها من بلد إلى بلد ، لكن يبقى الأساس واحداً : « أن يحكم الشعب نفسه » ، وأن يكون هو وحده مصدر السلطات ، وتكون الحرية والعدالة والمساواة مكفولة للجميع بغير تمييز فى اللون أو الجنس أو الدين .

الفصل الثاني
الطغيان الشرقي

« السيد نام ...

كيف أصدق أن الهرم الرابع مات ؟

القائد لم يذهب أبداً ..

بل دخل الغرفة كي يرتاح .. ! »

نزار قبانى

أولا : ظاهرة .. وتفسيرها :

رأينا طوال هذا البحث كيف كان تاريخنا كله يحكمه الطغاة من أقدم العصور إلى عصرنا الحاضر ، فهو حكم استمر لعدة آلاف من السنين ، حتى أصبحت لفظتا « الشرق » و « الطغيان » مترادفتين ، أو كالمترادفتين ، فهما تصادفانك متجاورتين متلاصقين في جميع الكتابات السياسية . صحيح أن أمما كثيرة غيرنا حكمها طغاة ، منذ أقدم العصور أيضاً ، كما كانت الحال فى اليونان القديمة ، على سبيل المثال ، حتى كان هناك عصر أطلق عليه المؤرخون اسم «عصر طغاة اليونان» ويؤرخون له منذ اعتلاء « كبسيلوس Cypselus » طاغية كورنثة الشهير عام ٦٥٠ ق.م . وينتهى بطرد أبناء الطاغية بيزستراتوس Pesis-tratus من أثينا عام ٥١٠ ق . م . أى ما يقرب من قرن ونصف وقعت فيها المدن اليونانية تحت سيطرة حفنة من الطغاة : « غير أن الملاحظ المدقق يجد أن نظام الحكم المطلق فى الشرق أكثر شمولاً وأشد ظلماً من نظيره فى الغرب ، وهكذا يظهر الاستبداد الشرقى على أنه الصورة الأشد قسوة للسلطة المطلقة »(١) ولقد سبق أن رأينا عبادة الحاكم فى مصر القديمة ، وبابل ، وفارس .. إلخ حتى أن الإسكندر بعد أن غزا الشرق طلب من اليونانيين أن يسجدوا له كما يفعل الفرس معه ، وكما كانوا يفعلون مع حكامهم من قبل ، ورأينا أيضاً كيف كان فرعون الإله ، و ابن الإله ، هو باعث الحركة ، والنشاط ، والقوة والحيوية والصحة لا فى شعب مصر فحسب ، بل فى الطبيعة أيضاً ، فهو إذا ما تولى العرش ، حدث انتعاش فى كل شئ ، فيرتفع منسوب المياه فى مجرى النيل ، ويرتوى الزرع والضرع ، وتعم البهجة جميع الكائنات ، حتى تنتشى النباتات وتزدهر الطبيعة بأسرها . أما إذا مات اضطربت ظواهرها ، واختل نظام الكون ، واحتجبت

---

(١) Karl Wittfogel: Oriental Despotism: A. Comparative Study of Total Power P. 1. New Haven, 1957.

الشـمس وكفَّ المطر ! بل قـد تؤدى وفـاتـه إلى انهيـار الناس ، ونظـام الحكم ، والإمبراطورية بأسرها ! ولم تكن هذه الظاهرة الغريبة التى تربط بين قوة الحاكم وجبروته من ناحية ، وحيوية الشعب ، ومسار الطبيعة ذاتها من ناحية أخرى ، مقتصرة على مصر وحدها ، وإنما وجدت فى بلدان وشعوب شرقية عديدة ، وفى عصور مختلفة ، على نحو ما كانت معتقدات الناس ، مثلا ، فى العصر العباسى !(١) .

ومن الطبيـعى ألا نجد مثل هذا الارتباط بين شخصية الحاكم ومسار الطبيعة، أو التوحيد بينه وبين الناس فى هوية واحدة ، إلا فى نظام الطغيان وحده، فيستحيل أن ينهار الناس أو يسقط الحكم ، عندما يموت الحاكم فى دولة ديمقراطية ، بالغاً ما بلغ حبهم له و تعلقهم به (فقد حدث ، مثلاً أن حزن الأمريكيون بعد أن اغتيل كنيدى بغتة ، لكنهم لم ينهاروا . كما حدث أن أسقط الإنجليز تشرشل رغم احترامهم وتقديرهم له ، وفعل الفرنسيون الشئ نفسه مع ديجول) أما الطاغية عندنا فهو الشعب ، وهو مصدر كل السلطات ، بطريق مباشر ، أو غير مباشر ، وأى نقد لسلوكه أو هجوم على سياسته ، هو نقد وهجوم على البلد بأسره لأنه هو البلد . الحرية له وحده ، والنقد يصدر من جانبه فحسب ، ولا يجوز لأحد غيره أن يجرؤ على ممارسته(*) . إنه يمد الحبل

---

(١) ولم يجد الحاكم بأمر الله (٩٨٥ ـ ١٠٢١) سادس الخلفاء الفاطميين فى مصر ، أى غضاضة فى ادعاء الألوهية ، ولم ينقذ البلاد من شره سوى أخته « ست الملك » التى دست له رجلين اغتالاه وأخفيا أثره ! .

(*) يروى الأستاذ مصطفى أمين أن عبد الناصر أراد أن يضع « أنيس منصور » فى السجن الحربى لأنه تجرأ وكتب مقالا يتهم فيه « فلانا » بأنه حرامى ، وعندما قلت له : « ولكنى كنت معك من أسبوع واحد فى بيتك وقلت لى إن فلانا هذا حرامى بالفعل ، وأنه يستغل نفوذه ؟ قال الرئيس : معلش . أنا أشتمه ، أما أنتم فلا .. ! » . ويستطرد مصطفى أمين قائلا : « كان بين مكتب الرئيس فى منشية البكرى وبين مجلس الأمة ميكروفون يسمع منه الرئيس ما يدور فى الجلسات ! وفتح عبد الناصر الميكروفون فإذا بنائب المحلة الكبرى يهاجم الوزراء هجوما عنيفا ، وقال لى عبد الناصر إنه فى هذه اللحظة فكر أن يذهب إلى مجلس الأمة ليضرب نائب المحلة ، لكن النائب سكت فجأة ! وهدأ عبد الناصر وعدل عن ضرب النائب ! . جريدة الأخبار عدد ٣ اغسطس عام ١٩٩٣ .

السُرى إلى جميع أفراد المجتمع فيتنفسون شهيقاً كلما تنفس ، ولا تعمل خلاياهم إلا بأمره ، إنه يملأ كل ذرة غبار فى الجو من حولهم ، فهو « الزعيم الأوحد » ، و « الرئيس المخلّص » و «مبعوث العناية الإلهية » و « القائد والمعلم » والملهم الذى يأمر فينصاع الجميع لأمره . وهو يعبر عن مصالح الناس ، ويعرفها أفضل منهم ، لأنهم « قُصّر » لم يبلغوا سن الرشد بعد ، وأنى للقاصر أن يعرف الصواب من الخطأ ، أو أن يفرق بين الحق والباطل !

وانبعثت هذه الظاهرة الغريبة ، التوحيد بين الحاكم والشعب ، ليصبح « الكل فى واحد » ، فى الليلة التى مات فيها عبد الناصر ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ ، عندما ذهل العالم لذلك الذى صنعه العرب على امتداد أقطارهم ، ولاسيما ما فعله المصريون من بكاء وعويل على نحو هستيرى ، « وعاشت الأمة العربية ، ومصر بالذات ، ثلاثة أيام كئيبة »(١) ثم كانت الجنازة التى سار فيها ملايين البشر ، يبكون ويصرخون ويلطمون الخدود .. إلخ » . ومن وجهة النظر الغربية فإن ما جرى فى أسبوع وفاة عبد الناصر بدا غير مفهوم على الإطلاق لدى العقل الأوروبى ، إذ كان صعباً على قوم تخضع حياتهم لعمليات حسابية عقلية ، أن يفهموا تلك الحالة من الاكتئاب الجماعى التى بدت لهم كوباء انتشر خلال ساعات معدودة ، فاستسلم الناس له ، بحيث فقدوا القدرة على تمييز ما يفعلون ، فغاب عقلهم الواعى ، وتركوا قيادتهم لمجموعة من الانفعالات الحادة . ولأن صورة عبد الناصر فى المنظور الغربى الاستعمارى ، بل وفى منظور آخرين ممن يعادون هذا الغرب الاستعمارى ، كانت صورة دكتاتور وطاغية يحتقر الشعب بقسميه : الواعى وغير الواعى . المتكلم والصامت ، المتحرك والصابر ، فيعامل الأولين بالمعتقلات والسجون ، ووسائل القهر والتعذيب ، كتعبير عن ازدرائه لإرادتهم . ويُخضع الآخرين لعمليات غسل مخ عنيفة ، تحول بينهم وبين الوعى بمصالحهم . فقد كان طبيعياً عند تطبيق المحكات العقلانية الأوروبية أن يفرح المصريون لموت الطاغية الذى احتقرهم وعذبهم وامتهن إرادتهم . أو أن يكتفوا

---

(١) صلاح عيسى « مثقفون وعسكر » ص ٥٠٢ مكتبة مدبولى بالقاهرة عام ١٩٨٦ .

بالترحم عليه انصياعاً للمشاعر الدينية التى تؤثم الشماتة فى الموت ، فإذا حتّم الأمر بعض المبالغة ، فليكن الدمع قليلاً . أما أن تنتشر تلك الحالة العنيفة من « الاكتئاب الجماعى » فإن الأمر يصبح عسيراً على الفهم(١) .

ولقد عكف المفكرون ، والكتاب على تحليل هذه الظاهرة الغريبة فى محاولة لإيجاد تفسير لها ، وظهرت بالفعل عدة تفسيرات مختلفة ، كان أضعفها القول إن مواكب الدموع العربية ، عامة ـ والمصرية بصفة خاصة ـ التى ودعت عبد الناصر ، كانت تقديراً لإيجابيات الرجل ، وخاصة سياسته المعادية للاستعمار ، وإنجازاته الاجتماعية المتقدمة .. إلخ .

١ ـ إن هذه الظاهرة نفسها تكررت فى يومى ٩ و ١٠ يونيو عام ١٩٦٧ بعد هزيمة بشعة لم يكن فيها شئ من « الإنجاز » بقدر ما كان الدمار والانهيار كاسحاً ؛ فقد خرج الناس فى الشوارع يطالبون عبد الناصر بالبقاء فى منصبه وألا يتنحى ! وذلك :

أ ـ بعد أن ضاع خُمس الأراضى المصرية .

ب ـ وبعد أن أضاع ما كان بيد العرب من الأراضى الفلسطينية إلى الضفة الغربية وغزة حيث التهمتها إسرائيل ، وأصبح غاية المنى والأمل عند العرب اليوم أن يعود الوضع إلى ما كان عليه قبل ١٩٦٧ ـ أى قبل أن تضيع غزة والضفة والجولان ـ وهو حلم عسير المنال .

جـ ـ وبعد قتل آلاف المصريين والعرب ، وإصابة وتشويه وفقدان آلاف غيرهم ، فى مسرحية تافهة لم تدر فيها معركة حقيقية واحدة .

د ـ الأخطر من ذلك كله تحطيم نفسية الإنسان المصرى ، والعربى عموماً ، بعد أن كان أكبر قوة ضاربة فى الشرق الأوسط ، عندما اكتشف أن عالم عبد الناصر لم يكن سوى أبنية من الورق تهدمت فى ست ساعات ، وجاء السقوط سريعاً وخاطفاً بينما عنتريات عبد الناصر الكلامية لم تغادر الآذان بعد ! .

---

(١) المرجع السابق ص ٥٠٤ ـ ٥٠٥ .

٢ - إن هذه الظاهرة نفسها تكررت أيضاً عندما نظم السودانيون لعبد الناصر استقبالاً بالغ الحرارة ، حين سافر يشهد مؤتمر القمة فى الخرطوم الذى عقد فى أغسطس ١٩٦٧ . وبعد ما يقرب من شهرين على الهزيمة حتى قالت الصحف الغربية - وخاصة الأمريكية - وهى تبدى دهشتها لهذا الاستقبال الحار : إنه لأول مرة فى التاريخ يحظى قائد مهزوم بذلك الاستقبال الذى يندر أن يحظى به الغزاة المنتصرون !(١) .

لهذا كله فإن علينا أن ننتقل إلى تفسيرات أخرى لهذه الظاهرة الغريبة .

ثانيا : طبيعة العبيد:

كانت هناك محاولات كثيرة لتفسير « الطغيان الشرقى » ، وللوحدة التى جعلت الحاكم الشرقى يبتلع كل شئ فى الدولة ، والاستسلام العجيب من جانب المواطنين لهذا الضرب من الحكم الذى انفرد به الشرق . فذهب البعض إلى القول إن الشرقيين هم بطبيعتهم « عبيد » ، يعشقون الطغيان ، ويستمتعون بالقسوة، ويخلقون الطاغية إذا عزَّ وجوده . ولقد نقل المقريزى عن كعب الأحبار قوله للخليفة عمر بن الخطاب :

> « إن الله عندما خلق الدنيا جعل لكل شئ شيئاً ، فقال الشقاء انا لاحق بالبادية، وقالت الصحة وأنا معك .. وقالت الشجاعة انا لاحقة بالشام ، فقالت الفتنة وأنا معك .. وقال الخصب أنا لاحق بمصر ، فقال الذل وأنا معك ! »(٢) .

غير أن هذه العبارة الأدبية لا تضع نظرية فلسفية ، وإن كانت تشير إلى ما كان يعانى منه المصريون من قهر الحكام ، وقسوتهم وظلمهم ، ثم استسلام المواطنين لهذه المعاناة وتقبلهم للقهر والقسوة فى استكانة ذليلة ! .

اما أقدم نظرية تفسر حكم الطاغية فى الشرق واستسلام المواطنين فهى نظرية أرسطو الذى نقل هيراركية الوجود من ميتافيزيقاه إلى مجال السياسة

---

(١) المرجع السابق ص ٥٠٥ .

(٢) المرجع السابق ص ٥٠٦ .

والاجتماع ، فذهب إلى أن شعوب العالم ليست على صنف واحد ، وإنما هى تنقسم ثلاثة أقسام ، يتربع الشعب اليونانى على قمتها ، وما يهمنا هو أنه كان يعتقد أن هناك أناساً مهيئين بطبيعتهم لأن يكونوا عبيداً ، فقد خلقوا لخدمة غيرهم ، فالتفرقة بين الأدنى والأعلى موجودة فى الطبيعة ، وفى جميع الأشياء . ومن الأفضل أن يحكم الجانب الأعلى ، وأن يطيع الجانب الأدنى . ومن هنا فإننا نجد أن بعض الناس هم بطبيعتهم « سادة » وبعضهم الآخر عبيد ، فالرق بالنسبة لهؤلاء نافع بقدر ما هو عادل . وينتهى أرسطو من ذلك إلى الحكم على بعض الأجناس بأنهم رقيق بالطبع ، والبعض الآخر بأنهم أحرار بالطبع . وقد جعل من الإغريق السادة الأحرار . فهم لا يجوز استرقاقهم لأنهم ورثوا الروح العالية والشجاعة . أما الشرقيون فهم بطبيعتهم عبيد(١) ، وعلاقة السيد بالعبد هى علاقة الطاغية ، أو الحاكم المستبد برعاياه ، ما دام هذا الحاكم لا يعترف بحقوق لهؤلاء الرعايا ، ولا ينظر إليهم إلا بوصفهم موجودات دنيا ، أو مجرد أدوات يسخرها لأغراضه ويأمرها فتطيع ! .

ومن هنا فإننا نجد المعلم الأول فى رسالة إلى تلميذه الإسكندر الأكبر ينصحه فيها بمعاملة اليونانيين معاملة القائد ، فى حين أن عليه أن يعامل الشرقيين معاملة السيد لعبيده !

وهو يعتقد أن الأزواج فى الشرق يعاملون زوجاتهم على أنهن جوار ، والأعجب من ذلك كله أن الشرقيين يستسلمون لطغيان الحاكم على أنه أمر طبيعى لا يجدون فيه غضاضة ، فهم لا يحتجون ولا يتذمرون ، فى حين أن الرجل الأوروبى الحر لا يستطيع أن يتحمل هذا الضرب من الحكم فيفر منه بشتى الطرق ، يقول : « يتمثل الطغيان بمعناه الدقيق فى الطغيان الشرقى ؛ حيث نجد

> لدى الشعوب الآسيوية ، على خلاف الشعوب الأوروبية ، طبيعة العبيد ، وهى لهذا تتحمل حكم الطغاة بغير شكوى أو تذمر ! »(٢) .

---

(١) أرسطو « الأخلاق » ١١٦٦ ـ ب ، ومجموعة مؤلفاته ـ المجلد الثانى ص ١٨٣٤ .

(٢) أرسطو « السياسة » ١٢٨٥ ـ أ .

ولقد ظلت نظرية أرسطو عن « الطغيان الشرقى » سائدة فى الفكر السياسى مع تعديلات طفيفة . ففى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ذهب مونتسكيو (١٦٨٩ ـ ١٧٥٥) إلى أن الاستبداد نظام طبيعى بالنسبة للشرق ، لكنه غريب وخطر على الغرب . غير أن « مونتسكيو » يضيف إلى ذلك الربط بين الاستبداد والدين ، فيرى : « أن الحكومة المعتدلة هى أصلح ما يكون للعالم المسيحى ، وأن الحكومة المستبدة هى أصلح ما يكون للعالم الإسلامى ! »(١) . دون أن يفسر لنا من أين جاءت هذه القسمة الغريبة التى تجعل الديمقراطية هى الحكم المناسب للعالم المسيحى (وهو هنا يقصد العالم الغربى على وجه التحديد ، فالدولة المسيحية فى الشرق لابد أن تكون حكومة استبداد بحكم المقدمة السابقة» ، والحكم الاستبدادى هو أنسب أشكال الحكم للعالم الإسلامى . لا شك أنه لم يقرأ شيئاً عن الإسلام الذى يدعو إلى حرية العقيدة ، والتفكير ، وإلى الشورى بين الناس دون أن يذهب قط إلى « طاعة السلاطين الفائقة » لأنهم ترتيب من الله كما قال القديس بولس .ولم يقل الإسلام إن كل سلطة سياسية هى مستمدة من الله ، وهو المبدأ الذى يبرر الطاعة المطلقة ، والاستسلام الكامل للطاغية أينما وجد . ولم يصف الشعب بأنه مجموعة من «الحمير » يريدون تلقى الضربات كما فعل مارتن لوثر .. إلخ .

لكن لكى نكون منصفين فلابد لنا أن نقول إن العذر الوحيد الذى يمكن أن نتلمسه لمنتسكيو فى فكرته العنصرية الغريبة ؛ هى أن التاريخ الإسلامى كله كان يسيطر عليه الطغاة ، فظن ـ للأسف ـ أن هذا هو ما يدعو إليه الإسلام . وأن الحاكم المسلم لابد أن يكون طبيعته طاغية ، وأن المسلمين لا يصلحون للحكم الديمقراطى ماداموا قد أذعنوا قروناً طويلة لهذا الضرب الكريه من الحكم دون أن يتلمسوا الطريق إلى الحرية ، أو أن يحاولوا أن يستبدلوا بنظام الاستبداد نظاماً من الحكم يحترم آدمية الإنسان ، ويعطيه حريته وكرامته .

---

(١) مونتسكيو « روح الشرائع » المجلد الثانى ص ١٧٨ ، ترجمة عادل زعتر .

أمـا أرسـطو فـقـد كـانت نظريتـه عنصـرية هى الأخـرى ، فـلا شك أن نظرة الاسـتـعـلاء كـانت جـزءاً من التـفكيـر الفلسـفى عند اليـونان ، فـهم وحـدهم الحريصون على القيم الإنسانية والمثل العليا ، وهـم « سادة » ، وبقـية الشعوب « برابرة » و « همج » وعبيد !

غير أن هذه النظرة ، فيما يبدو ، لم تكن نظرة اليـونانيين وحدهم ، إذ يروى هيـرودوت أن قـمـبـيـز ، الإمـبـراطور الفـارسـى الشـهـيـر . كان يـعـد « الأيونيين والأيوليين » عـبـيـداً ورثهم عـن أبيه (١) ويعلق الدكـتـور أحـمـد بـدوى على هذه العبـارة بقولـه « تلك كانت نظرة الغـالب إلى المغلوب فى العـالم القـديم (وهى لم تزل كـذلك حتـى يومنا هذا) يفرض عـليه سلطانـه ، ويسـتـغل أرزاقـه ، ويسوقـه مكرهاً إلى الحرب . »(٢) .

ولم تبـعد نظـرية هيجل عن ذلـك كثـيراً ، فـهـو يعتـقـد أيضـاً أن الطغيـان فى الشـرق يرجع إلى أن « الشرقـيين لم يتـوصلوا إلى معـرفة أن الروح أو الإنسـان ـ بما هو إنسـان ـ حر ، ونـظراً إلى أنهم لم يعـرفوا ذلك ، فـإنهم لم يكونوا أحـراراً . وكل ما عرفوه أن شخـصـاً معيناً حر . (هـو الحاكم الطاغية وبقيـة الشعب عبيد له بالطبيعـة) ، ولكن على هذا الاعتـبـار نفسـه، فإن حـرية ذلك الشخص الواحـد لم تكن إلا نزوة شـخـصـية وشراسة أو انفعالاً مـتهوراً وحشـياً » ، أو ترويضـاً واعتدالاً للرغبـات لا يكون هـو ذاته سـوى عـرض من أعـراض الطبـيـعـة ، أى مـجـرد نزوة كالنـزوة السـابقـة . ومن ثم فإن هـذا الشـــخص الواحــد ليـس إلا طاغية لا إنسـاناً حراً »(٣) .

وهكذا يرد هـيجل عبودية الشـرق إلى انعدام « الوعـى الذاتى » فإن الشـعب فى الصين ليس لـديه عن نفسـه إلا أسـوأ المشـاعـر ، فـهـو لـم يخلق إلا ليـجـر عـربة

---

(١) هيرودت يتحدث عن مصر ص ٥٩ ـ ترجمة د. محمد صقر خفاجة ـ ومراجعة د. أحمد بدوى ـ دار القلم بالقاهرة عام ١٩٦٦ .

(٢) المرجع السابق فى الصفحة نفسها .

(٣) «العقل فى التاريخ » ص ٨٧ من ترجمتنا السابقة .

الإمبراطور ، وهذا هو قدره المحتوم ! وعاداتهم وتقاليدهم ، وسلوكهم اليومى يدل على مبلغ ضآلة الاحترام الذى يكنّونه لأنفسهم كأفراد وبشر »(١) .

وعلى كل حال فإن جميع النظريات التى تفرّق بين البشر ، وتتحدث عن « طبيعة خاصة » عند الشرقيين أو غيرهم هى نظريات ظاهرة الخطأ . إن كل ما نستطيع أن نقوله هو أن الشعوب التى اعتادت حكم الطاغية لعدة آلاف من السنين ، قد نجد لديها استعداداً للتسليم بهذا الشكل من أشكال الحكم أسرع من غيرها ، كما أننا نجدها لا تمانع فى الحديث عن « إيجابيات » الطاغية وتمتدح أعماله « الجليلة » دون أن تجد فى ذلك حرجاً ولا غضاضة ! . ولا شك أن الأمم الشرقية أصبحت تنشد الحكم الاستبدادى ، لطول إلفها له ، ومازال أبناؤها يتسابقون فى تدبيج القصائد لتى تتغنى بأياديه البيضاء على الناس ، ولم يعد « الحاكم الشرقى » يجد حرجاً فى تسخير الصحافة ، والإذاعة والتلفزيون ، وجميع وسائل الإعلام للحديث عن أمجاده وبطولاته وانتصاراته ، حتى لو أنه انهزم هزيمة منكرة ـ فيما أسماه « بأم المعارك » ! ـ ومن مظاهر التقديس للحاكم عندنا أن تتصدر صوره جميع الصحف ، وأن تكون تنقلاته وأخباره ـ حتى ولو كانت مما يمارسه رئيس الدولة فى حياته الروتينية المألوفة ـ هى الخبر الأول فى جميع نشرات الأخبار ، ولا بأس من تكرارها فى كل نشرة ! .

ثالثا : نظرية فيتفوجل Karl Wittfogel (١٨٩٦ ـ ١٩٨٨)

عكف المفكر الأمريكى الجنسية ، الألمانى الأصل ، « كارل فيتفوجل » على دراسة بلدان الشرق ، ونظمها السياسية والاقتصادية ليقف على ما أسمته الماركسية « بالنمط الآسيوى للإنتاج » ، محاولاً صياغة نظرية طموح ، يحاول بها تفسير التاريخ البشرى كله ، عائداً إلى العصر الحجرى لكى يبرهن على وجود صراع دائم بين المجتمعات القائمة على الاقتصاد الفردى الحر والمجتمعات الاستبدادية ذات النمط الشرقى ، والقائمة على اقتصاد الدولة . وفى عام ١٩٥٧ أصدر كتاباً ضخماً فى مجلدين ، قضى فى إعداده ، على ما يقول ، نحو ثلاثين

---

(١) « العالم الشرقى » ص ٩٥ من ترجمتنا السابقة .

عاماً . وعنوان الكتاب الاستبداد الشرقى : دراسة مقارنة للسلطة المطلقة » .

يرى « فيتفوجل » أنه كان من نتيجة الثورة الصناعية والتجارية فى القرنين السادس عشر والسابع عشر ، أن انتشرت التجارة الأوروبية والنفوذ الأوروبى ، فى أرجاء الأرض ، وقام عدد من الرحالة الغربيين ، من الممتازين عقلياً ، وكذلك بعض الأساتذة والعلماء الأوروبيين باكتشاف عقلى لا يقل أهمية عن المكتشفات الجغرافية الكبرى التى تمت فى هذه الحقبة .

فلقد تأمل هؤلاء الرحالة حضارات الشرق الأدنى مصر والشام والعراق وفارس ، وكذلك الهند ، والصين ، ولاحظوا سمة خاصة فيها جميعاً ، وهى تظهر بوضوح فى المجتمعات الشرقية ، ولا توجد فى أوروبا فى العصور القديمة ، ولا فى العصر الوسيط ، ولا فى العصر الحديث . ولقد أطلق الاقتصاديون الكلاسيكيون على هذه السمة اسم « المجتمع الآسيوى أو الشرقى »(١) .

ويظهر العنصر المشترك بين هذه المجتمعات الشرقية المختلفة ، بوضوح ، فى القوة الاستبدادية للسلطة السياسية عندهم ، وبالطبع ، لم تكن حكومة الطغيان مجهولة فى أوروبا ، فقد توافق ظهور النظام الرأسمالى مع ظهور الدولة ذات السلطة المطلقة . غير أن الملاحظ المدقق يجد أن نظام الحكم المطلق فى الشرق كان أكثر شمولاً ، وأشد ظلماً من نظيره فى الغرب ، فبدا لهم الاستبداد الشرقى بوصفه الصورة الأشد قسوة للسلطة المطلقة(٢) .

ولقد اهتم الفلاسفة الذين درسوا الحكومات الشرقية من أمثال مونتسكيو بالآثار المؤسفة للاستبداد الشخصى ، أما الذين درسوا الاقتصاد فقد اهتموا بمراتب الملكية ، ودرجات الإدارة . واندهش الاقتصاديون الكلاسيكيون ، بصفة خاصة ، من الأعمال المائية الهائلة التى تقوم بها هذه الشعوب لأغراض الرى ، ووسائل الانتقال والمواصلات ، كما لاحظوا أن الحكومة فى كل مكان من الشرق

---

(١) Karl Wittfogel: Oriental Despotism, p. 1

(٢) Ibid

كانت أعظم مالك للأرض . ويسوق « فيتفوجل » الكثير من المعلومات ، والتفصيلات الدقيقة عما يسميه « بالنظام المائى » أو « المجتمع المائى الإدارى » . ويستنبط من هذه المعلومات قوانين عامة لهذا المجتمع تنطبق على المكسيك ، وبيرو ، ومصر ، والعراق ، والهند ، والصين .. إلخ . فهو يبدأ بالفكرة نفسها التى أبرزها ماركس عن أهمية الرى الصناعى فى تلك البلدان : ويستنتج منها ضرورة تعبئة العمالة الضخمة لهذا الغرض ، مع إيجاد تقسيم جيد للعمل بين فرقها . ولا يمكن أن يقوم بعملية تعبئة العمل وتقسيمه والاستفادة منه على نطاق البلد سوى سلطة مركزية طاغية ، الأمر الذى لم يحدث بالصورة المستمرة نفسها فى البلاد التى تعتمد على ماء المطر . وفى هذه المجتمعات تكون الدولة ، كما ذكرنا ، هى مالكة الأرض . أما الفلاحون ، فهم منتفعون فقط ، ويترتب على ذلك أن تصبح الملكية الفردية ضعيفة ضعفاً شديداً فى النمط الآسيوى ، وإن كانت موجودة ، غير أن الأشخاص الذين ينتمون إلى جهاز الدولة هم الذين كانوا، فى الأعم الأغلب ، أصحاب الممتلكات الفردية ، ويتوقف دوام المجتمع المائى على تمسك الدولة بمحافظتها على صفتها المالكة الكبرى ـ أى على أن تكون لها اليد العليا بالمقارنة بالملكية الفردية[١] .

وهكذا تعتمد نظرية « فيتفوجل » فى الاستبداد الشرقى على وجود النهر الذى يتطلب بالضرورة قيام سلطة مركزية استبدادية تقوم بثلاث مهام جوهرية لتحقيق الإنتاج الزراعى هى :

١ ـ مهمة توصيل المياه من النهر إلى الأرض .

٢ ـ مهمة حماية الأرض الزراعية من غوائل الفيضان .

٣ ـ مهمة توفير مياه الرى فى فترات التحاريق[٢] .

---

(١) احمد صادق سعد « تاريخ مصر الاجتماعى الاقتصادى » ص ٨ ـ دار ابن خلدون ـ بيروت عام ١٩٧٩ .

(٢) إبراهيم عامر « مصر النهرية » مقال بمجلة الفكر المعاصر ـ أبريل ١٩٦٩ .

ولابد ، لتحقيق هذه المهام ، من شق الترع ، والقنوات ، والمصارف عبر المساحات الواسعة من الأراضى الزراعية لتوصيل المياه إلى الحقول . ولابد أن تكون ضفاف النهر مرتفعة على نحو مناسب ، وهو ما يتم بإقامة الجسور وصيانتها ، وتهيئة الاستعدادات الدائمة لترميمها على وجه السرعة فى حالة وقوع أى انهيار فى جزء منها . ولابد من بناء القناطر والخزانات والسدود ، وكافة وسائل ضبط مياه النهر لحماية الأراضى الزراعية من الفيضان ، من ناحية ، ولحجز جزء من مياهه يمكن استخدامه فى الرى على مدار السنة ، من ناحية أخرى . ثم لابد خلال ذلك كله ، من إقرار نظام شامل للرى يسرى فى طول البلاد وعرضها(١) .

وهذه المهام جميعاً ، والأعمال اللازمة لتحقيقها لا يمكن أن تتم بالجهد الفردى ، مهما بلغ هذا الجهد ، بينما هى أعمال لا غنى عنها للإنتاج الزراعى بأى حال من الأحوال ، ولهذا فإن فيتفوجل يشبهها بأعمال الحرب ، حتى أن بعض البلاد تستدعى رجالها لأعمال السخرة بالتفسير نفسه الذى تدعوهم به للحرب(٢) . ولا يتصور أحد أن يقوم فرد من الأفراد بشق ترعة أو مصرف ، أو بناء خزان أو سد ، أو أن يفرض لنفسه نظاماً خاصاً لرى حقله ، كما لا يتصور أن يقوم أحد بالقتال بمفرده . ومن ثم ، فلابد من وجود عمل جماعى ، وهو فى الوقت ذاته لا يمكن أن تقوم به عائلة أو حتى جماعة قروية ، وإنما هو عمل قومى يتم على مستوى الدولة ، ويتخذ أشكالاً كثيرة ابتداء من السخرة إلى نظام التعاون ، وهكذا يقتضى نظام الرى الموحد قيام سلطة سياسية مركزية استبدادية ، تحولت إلى ما نسميه « بالطغيان الشرقى » ! .

ومن ثم فإن « فيتفوجل » يعتقد أن السلطة المطلقة التى يمارسها الحاكم على الأيدى العاملة من رعاياه . مكنت حكام « سومر » ، و « بابل » ، و « مصر » من بناء قصور ، وحدائق ومقابر هائلة . وهذه السلطة المطلقة هى التى مكنت

---

(١) المرجع السابق .

(٢) K. Wittfogel: Op. Cit,. p. 27.

الحاكم أيضاً من أن يكون الكاهن الأكبر ، وأن يكون إلهاً ، أو ابن الإله ، ومن إقامة المعابد الضخمة والآثار الهائلة التى لا تزال قائمة حتى الآن ، وهى التى لم يكن من الممكن إقامتها إلا بالسخرة ، والسيطرة التامة على أعداد هائلة من الأيدى العاملة . بل لقد انتقل هذا النموذج فى العمل إلى بلدان أصغر ، فبنى « الملك سليمان » ، كما تقول نصوص التوراة ، معبده الجميل بفريق عمل يشبه فريق العمل عند البابليين استمر يعمل أربعة أشهر كل عام(١) .

وهؤلاء الحكام « الطغاة » الذين أقاموا هذه الآثار الهائلة ، كانوا بالضرورة قادرين على التنظيم بكفاءة عالية ، فأوجدوا أدواته الفعالة منها السجلات ، وحروف الكتابة ، ونظام المراقبة الدقيق ، واللوائح والقوانين التى توجه نشاط الأهالى توجيهاً إجبارياً . وفى حين أن التجار ، فرادى أو جماعات ، بادروا بإقامة الاتصالات البرية المنتظمة مع أوروبا الإقطاعية ذات المجتمع اللامركزى ، فإن الدولة هى التى تولت تنظيم البريد فى « العالم المائى » باعتباره مؤسسة سياسية تمكنها من السيطرة على وسائل النقل ، ومن إعداد شبكة كاملة من المخابرات والرقابة . كما أن القدرة على تحريك الأعداد الغفيرة من العاملين قدمت لتلك الدولة فرصة تكوين جيوش مهولة ، أو إرساء المبادئ الأولى للفنون الحربية ونظرياتها(٢) .

تلك كانت الصورة الاقتصادية التى رسمها « فيتفوجل » لمجتمع النهر ، وللمجتمع المائى الذى يعتمد على النهر فى رى أراضيه الزراعية ، وما يستتبع ذلك من مهام تستدعى قيام سلطة مطلقة استبدادية تفرض على الناس العمل الجماعى . لكن ما الصورة السياسية والاجتماعية والأخلاقية لهذا المجتمع ؟ ما الذى يحدث للفرد وتطلعه إلى الاستقلال الذاتى فى ظل هذه السلطة المطلقة ؟ . يجيب بأن السلطة المطلقة التى يمارسها « الطغيان الشرقى » لا تتحمل وجود

---

(١) K. Wittfogel: Ibid., p. 39

(٢) أحمد صادق سعد « تاريخ مصر الاجتماعى والاقتصادى » ص ٨ - دار ابن خلدون - بيروت ١٩٧٩ .

قوى سياسية أخرى بجوارها . ومن ثم فإن هذا الطغيان يعوق نمو أى قوة سياسية على مستوى المؤسسات ، كما أنه ينجح على المستوى السيكولوجى فى إحباط رغبة الإنسان فى العمل السياسى المستقل . ويعتمد هذا النجاح فى نهاية الأمر (وفيتفوجل هنا يتفق مع مونتسكيو فى المبدأ الذى رأى أن الطغيان يقوم عليه) على أن الحكومة المائية تعتمد على مبدأ التخويف[١] .

ومن هنا فإن « الطغيان الشرقى » ـ أو الاستبداد المائى كما يسميه فيتفوجل ـ اضطر إلى أن يحكم معتمداً على العقاب ، وهى خطة من الحكم يبررها القول بأن الأبرياء أو غير الآثمين من البشر قلة من الأفراد . وهو يضرب المثل بحكيم الصين الأكبر «كونفوشيوس » الذى كان يفضل التربية على العقاب ، ومع ذلك كان يعتقد أن « إعداد الحكومة الصالحة يحتاج إلى مئات من السنين حتى يتحول الإنسان السيئ العنيف إلى شخص صالح ، وحتى نستغنى تماماعن عقوبة الإعدام »[٢] .

ولهذا السبب فإن الحكومات المختلفة فى الشرق نظرت إلى العقاب على أنه الوسيلة الجوهرية الوحيدة لنجاح الدولة فى إدارة شؤونها . وهكذا نجد شريعة « مانو » الهندوسية تقر العقاب وبث الرعب باعتبارهما الأساس للسلام والنظام الداخلى ، فالعقاب الذى لابد أن يكون عادلاً بالطبع ، يجبر الأفراد على السلوك المستقيم ، ومن دونه فإن الحدود الموضوعة بين الطوائف سوف تنتهك ، ويتغلب الناس بعضهم على بعض . أما عندما يطل العقاب بسحنته السوداء وعينه الحمراء ، فإن الرعية تخلد إلى الهدوء والسكينة « العالم كله يحافظ على النظام عن طريق العقاب »[٣] ، إذ عن طريق العقاب يحمى الحاكم الضعيف من القوى ، ويمنع الانتهاك الحيوانى للقرابين ، ويحمى الملكية الخاصة من أعدائها . ويحول دون إهانة الطبقة الدنيا للمنزلة الاجتماعية الرفيعة ، فما لم ينزل الملك الطاغية العقاب على من يستحقه ، بلا ملل أو ضجر ، فإن « القوى سوف يشوى الضعيف ،

---

(١) K. Wittfogel: Op. Cit., p. 1137

(٢) Ibid., 138

(٣) Ibid.

كما تشوى السمكة على سيخ من حديد . وسوف يلتهم الغراب فطائر القرابين ، وسوف يلعق الكلب طعام القربان ، ولن تبقى المِلْكية الخاصة لأحد ، وسوف تغتصب الطبقات الدنيا اماكن الطبقات العليا »[١] . وهكذا فإن العقاب هو وحده الذى يحكم الكائنات المخلوقة ، والعقاب هو وحده الذى يحميها جميعاً ، فالعقاب يراقبهم حتى وهم نيام . « إذ الواقع أن العقاب ... هو الملك »[٢] .

وينتقل « فيتفوجل » إلى الحديث عن السلطة المقدسة التى أضفاها طغاة الشرق على أنفسهم ليبرروا مساءلة الناس وعقابهم ، فقد زعم حكام بلاد ما بين النهرين أنهم أخذوا سلطتهم من إنليل Enlil العظيم ، رئيس مجمع الآلهة السومرى الذى قام بتنظيم الكون وإخراجه من لجة العلماء . ويرمز هذا الإله المرعب إلى سلطة القوة والقهر والإرادة المقدسة ، وبالتالى فإن أى معارضة من جانب الأفراد ينبغى أن تسحق تماماً . فلا سبيل أمام الرعية سوى الخضوع والاستسلام . وعلى الرغم من أن « إنليل » يفترض فيه أنه يستخدم قسوته وجبروته بطريقة قانونية مشروعة ، فإن المرء لا يمكن أن يرتاح أبداً لهذا الإله ، لأنه دائماً يشعرنا بالخوف من أن العقاب يترصدنا . ومن هنا يبدو أن استعداد الحاكم للتوحيد بين ذاته وبين الإله إنليل ـ أو الآلهة المنحدرة من صلبه ـ ذو مغزى عميق .ولهذا اعتاد ملوك « سومر » أن يوحدوا مباشرة بينهم وبين إنليل ، لما يمثله من رعب ، ولما يبثه من خوف فى قلوب الناس . ولقد أخذ الطغاة البابليون هذه الفكرة نفسها وعدّلوها ؛ «فحمورابى » صوّر نفسه على أن الذى أعطاه اسمه هو « إنليل » ذاته ، ولهذا أطلق على نفسه « ابن إنليل » وأبوه هو الإله سن Sin إله القمر ، وفى الحالتين فإن طغاة ما بين النهرين يؤكدون صفتهم المرعبة[٣] .

كذلك كان الرعب ، فى رأى هذا المفكر ، ملازماً للاستبداد عند الفراعنة ،

---

(١) Ibid.
(٢) Ibid., 138
(٣) Ibid., 139

وهو رعب ترمز إليه الأفعى السامة أريوس Uraeus التى ترقد ملتفة حول جبهة الملك تهدد أعداءه بالدمار . كما أن أعمال الملك المرعبة يمكن أن تقارن بالأعمال المخيفة للإلهة سخمات Sekmet إلهة الحرب الشرسة فى مصر القديمة التى دمرت أعداء « رع » فسميت « عين رع » كذلك كان فن إدارة الحكم فى الصين القديمة يعبر باستمرار عن حاجته للعقاب المرعب ، وظل حجر الزاوية فى السياسة الرسمية طوال الحكم الإمبراطورى ، حتى أن ما نسميه نحن الآن « وزارة العدل » كان يسمى فى التراث الصينى باسم «وزارة العقوبات »(١) .

غير أن هذه العقوبات لم تكن تعنى العقوبات الأدبية أو الأخلاقية التى تلجأ إلى ضمير الفرد ، فلا وجود لاستقلال الفرد أو ذاتيته ، إنها عقوبات جسدية تستخدم ـ على حد تعبير فيتفوجل ـ « لغة الكرباج » وتلجأ إلى الجلد، والضرب ، والأصفاد والأغلال . يقول « كانت لغة الكرباج هى اللغة المستخدمة بانتظام فى دولة السخرة فى سومر القديمة ، كما أن جميع الموظفين الرسميين فى دولة الفراعنة كانوا يستخدمون العقاب البدنى ، وتظهرنا السجلات فى مصر القديمة ، على أن الموظفين الذين وكل إليهم الإشراف على المشروعات العامة كانوا يسيرون والعصا فى أيديهم. وفى أماكن أخرى كانت الطريقة المؤكدة لحث الناس على العمل الجاد هى تهديدهم بالضرب ! »(٢) كما كانت مقاومة جباية الضرائب منذ الفراعنة تواجه بعنف وقسوة ، وتخبرنا مقطوعة هجائية شهيرة من المملكة الحديثة ، إن الفلاح المصرى الذى يفشل فى تسليم حصته من الغلال « كان يضرب ، ويقيد ، ويطرح به فى القناة »(٣) .

وفى ظل هذا الرعب الشامل كان على أعضاء « المجتمع المائى » أن يشكلوا سلوكهم بحيث يتفق مع مطالب الدولة ، إذا أرادوا أن يكتب لهم البقاء ، فلا ينبغى لهم إثارة الوحش الذى لا قبل لهم بالسيطرة عليه . وهكذا فإن الفطرة السليمة تنصح المرء بأن تكون إجابته على مطالب السلطة المطلقة بكلمة واحدة فقط هى :

---

(١) Ibid.

(٢) Ibid., P. 143

(٣) Ibid.

الطاعة . وهكذا تصبح الطاعة هى سمة المواطن الصالح فى الطغيان الشرقى ، وفى جميع النظم الاستبدادية(١) . صحيح أن الحياة فى أى مجتمع تتطلب قدرا من التناسق والانسجام بين الفرد ومجتمعه ,ولا تكون الطاعة مفقودة تماماً . لكن فى المجتمعات الزراعية الغربية ، مثلاً ، لا تكون الطاعة أبداً هى الفضيلة الأولى للمواطن . ولقد كان المواطن الصالح فى دولة المدينة الديمقراطية عند اليونان يتميز بأربع صفات رئيسية هى : الشجاعة فى القتال ، والتقوى ، والمسؤولية المدنية ، والرأى المتزن . كما كان للقوة الجسدية والشجاعة فيما قبل الفترة الديمقراطية ، تقدير خاص . لكن لم يحدث قط لا فى العصر الهوميرى ، ولا فى العصر الكلاسيكى ، أن كانت الطاعة هى فضيلة الرجل الحر ، اللهم إلا فى ميدان القتال . فى حين كانت الطاعة العمياء ، والاستسلام الكامل ، والخضوع المطلق هى واجبات العبد وقدره الأليم ومصيره البائس . لقد كان المواطن الصالح عند اليونان هو من يعمل فى اتساق وانسجام مع القوانين التى شرعتها الدولة ، دون أن تكون هناك سلطة مطلقة ، تقيد سلوكه على نحو مطلق(٢) .

بل لم يكن ولاء الفارس لسيده الإقطاعى فى العصور الوسطى ينتهى به إلى استسلام كامل أو خضوع مطلق . فالعقد الإقطاعى يلزمه باتباع سيده بطريقة معينة فحسب، كما كانت فضائل الفارس الجيد تنحصر فى قدرته على الفروسية، وبراعته فى القتال ، والشجاعة الفائقة إلى أقصى حد . أما الطاعة التامة أو العمياء فلم يكن لها وجود(٣) .

أما فى حكومة الطغيان الشرقى - أو العلاقة بين المواطنين والحكام فى المجتمع المائى ، فإن الأمر يختلف عن ذلك أتم الاختلاف . يقول فيتفوجل « لقد ناقش ثوركيلد جاكبسن Thorkild Jacobsen موضوع المجتمع والدين فى بلاد

---

(١) Ibid., P. 149

(٢) Ibid.

(٣) Ibid.,

ما بين النهرين ، وانتهى إلى أن الطاعة هى الفضيلة الأولى هناك : « فالحياة الصالحة هى حياة الطاعة » وعلى خلاف المقاتلين فى أوروبا فى العصر الوسيط الذين كثيراً ما كانوا يقاتلون فى جماعات صغيرة ، دون أن يهتموا بدرجات القيادة ، فإن البابليين شعروا « أن الجنود بلا ملك ، أشبه بقطيع الغنم بلا راع »، و « العمال بلا مراقب كالمياه بلا مفتش رى » و «الفلاحون بلا مشرف ، كحقل بلا محراث »[١] . وهكذا كان المتوقع من الرعايا تنفيذ أوامر رؤساتهم ، ومن باب أولى تنفيذ أوامر الملك . فقد كان على هؤلاء جميعاً إعلان الطاعة المطلقة . « فقد اقتنع الأهالى فى بلاد ما بين النهرين بأن السلطة هى دائماً على حق »[٢] ولا يزال الشرقيون جميعاً مقتنعين بذلك ! .

ويمكن أن نجد هذه الأفكار نفسها فى مصر الفرعونية ، فلابد للسفينة من ربان ، وللجماعة من قائد . ولابد لمن يريد البقاء أن يوائم نفسه مع صرح الخضوع والاستسلام . وشرائع الهندوس فى الهند تأمر أتباعها بطاعة السلطة الدينية والدنيوية معاً ، ومن يعارض أوامر الملك يعرض نفسه لصنوف مختلفة من عقوبة الإعدام[٣] .

ومن الطبيعى أن يكون الهدف من التربية إعداد المواطن للخضوع التام ، والطاعة العمياء ، فالتلميذ الجيد هو الابن المطيع . والتربية عند كونفوشيوس تتطلب الطاعة المطلقة للوالد وللمعلم ، وهو الأساس المثالى الذى تبنى عليه الطاعة المطلقة للسادة فى المجتمع ، وبالتالى للحكام من الطغاة .

ويجلس الفرد ، فى بلاد مابين النهرين ، فى المركز تحيط به مجموعة من الدوائر تمثل السلطات المختلفة التى تحد من حرية أفعاله وسلوكه ، وتشكل الدائرة الأقرب والأصغر السلطة فى الأسرة : سلطة الأب ، والأم، والأخ الأكبر ، والأخت الكبرى ، وليست الطاعة للعضو الأكبر فى الأسرة سوى مجرد بداية

---

(١) قارن ما سبق أن ذكرناه فى بداية هذا البحث .

(٢) K. Wittfogel: Op. Cit, p. 150.

(٣) Ibid.

فحسب ، إذ تقع وراء دائرة الأسرة ، دوائر أخرى تمثل سلطات أخرى كالدولة والمجتمع ، وتلزم لكل منها « طاعة مطلقة » ! .

كما كانت الحكمة فى مصر القديمة تربط عن وعى ، بين الطاعة فى المنزل وطاعة الدولة ، فالابن المطيع هو الذى ستكون له مكانة طيبة فى قلب الدولة . وسوف يلقى حديثه قبولاً حسناً عند من يتحدث معه . ومطلب الخضوع فى الهند للسلطات الدينية والدنيوية ، يعززه مطلب الخضوع للوائح الشخصية من الحياة . « وتعنى الطاعة أساساً : طاعة المعلم ، والأب ، والأم ، والأخ الأكبر » . وتصف الكونفوشية ولاء الأبناء(١) ، بأنه

« الإعداد الفريد للطاعة المدنية » ، «فهناك قلة ضئيلة ممن يسلكون سلوكاً صالحاً وطيباً مع والديهم ، وإخوتهم الأكبر سناً ، يمكن أن تميل إلى معارضة رؤسائهم . وليس هناك أحد ممن ينفر من معارضة رؤسائه ، يميل إلى التمرد عليهم »(٢) .

هكذا نجد أن الهدف الأسمى للتربية فى حكومات « الطغيان الشرقى » هى تعليم الفرد أن يطيع بغير سؤال وبلا مناقشة ، كلما طلبت منه السلطة المستبدة أمراً ! ثم تتطور خاصية الطاعة هذه ، التى تتميز بها المجتمعات المائية ، إلى خاصية السجود أو الركوع أمام الطاغية ! ، فالسجود ، فى الحضارات المائية ، يحدث تقريباً ، فى كل مكان . لقد مارس الصينيون السجود فى فترة مبكرةمن حكم أسرة « تشو Chou »(*) ثم انتشر فى جميع المراحل التالية من تاريخ الصين . والخبرة التى مر بها بعض المبعوثين الأوروبيين حين طلب منهم الركوع أمام إمبراطور المانشو Manchu(**) (فى منغوليا) تكشف عن أهمية

(١) انظر فكرة الولاء البنوى فى تعاليم كونفوشيوس كتاب « المعتقدات الدينية » ص ٢٨٨ ، ترجمة د. إمام عبد الفتاح إمام ، ومراجعة د. عبد الغفار مكاوى ـ سلسلة عالم المعرفة بالكويت ـ عدد ١٧٣ ـ مايو ١٩٩٣ .

(٢) K. Wittfogel: Op. Cit. p. 152.

(*) أسرة تشو Chou حكمت الصين من (١٠٢٧ ق. م حتى عام ٧٧١ ق. م) وأطلق على ملوكها اسم « الملوك الكهنة » .

(**) كانت فى الأصل قبائل من الرحل ، ثم تعلمت الزراعة واستقرت ، وتمكنت من بسط سيطرتهاعلى أجزاء من الصين .

هذه العادة عند الشرقيين ، كما تكشف فى الوقت ذاته عن الحرج الذى وقع فيه الزوار الأوروبيون فى آن معاً(١) .

ولقد كان من المألوف فى العهود الكلاسيكية عند هندوسية الهند احتضان قدم الشخص كمظهر من مظاهر الاحترام الكبير والتقدير العظيم . وكان الاقتراب من الملك يتخذ مظهر الشخص الذى يصلى ، كما كان السجود يتم أمام الآلهة ، والمعلم ، وفى الحقبة الأخيرة من الهندوسية كانت إيماءة الخضوع الشامل تؤدى أمام الحاكم(٢) .

ويكشف الكثير من الوثائق عن أهمية السجود فى الشرق الأدنى ، فتصف سجلات مصر الفرعونية ، أن البلاد كلها « كما لو كانت تنبطح على بطنها » عندما يظهر الملك . أما الرعايا المخلصون فقد كانوا يزحفون على بطونهم لكى يقبلوا (أو يتنشقوا) عطر الملك . وتدل شواهد فى المملكة الحديثة على أن أصحاب المقامات الرفيعة كانوايستخدمون إشارات أخرى إظهاراً للاحترام والتوقير . وإن كانت المصادر المعاصرة لم تقل لنا إنهم توقفوا عن السجود تماماً، وإنما هى تشير بوضوح إلى أن الطبقات الدنيا ، والرعية ، قد واصلت السجود . وكان السجودفى بلاد ما بين النهرين ، يؤدى للإله ، وللحاكم ، وللشخصيات المتميزة الأخرى . كما كان يؤدى السجود أيضاً فى فارس الأخمينية ، ثم استمر فى عصر الإمبراطورية الهلنستية ، والسلوقية ، والبطلمية ، وأيضاً فى فارس الساسانية . وأصبح معيار الاحترام فى نهاية الإمبراطورية البيزنطية . ولسنا بحاجة إلى القول إنه كان يتناسب مع المناخ الاجتماعى للبيزنطيين(٣) .

وهكذا نجد أن السجود للطغاة ، فى المجتمع المائى ، أصبح التعبير الصارخ للطاعة والخضوع ، والاستسلام ، والاحترام والتوقير جميعاً .

ومن الطبيعى أن تؤدى الخصائص السابقة بالفرد فى المجمع المائى إلى العزلة

---

(١) Ibid.
(٢) Ibid., P. 154
(٣) Ibid., P. 155

أو الوحدة، وهى عزلة يخلقها الخوف والرعب الذى يعيش فيه . فالفرد لا يجد أمامه سوى الخضوع المطلق كرد حذر ، ووحيد ، على السلطة المطلقة ، وذلك يؤدى إلى كارثة أخلاقية حيث تنتشر مجموعة كبيرة من الرذائل . فعندما يتم استقطاب السلطة فى المجتمع المائى ، فإنه تستقطب كذلك العلاقات الاجتماعية ، فالرعايا الذين لا يملكون أية سيطرة على حكوماتهم ، لابد أن يخافوا من الدخول معها فى أى صراع حتى لا تسحقهم تماماً . بل إن هذه القوة المرعبة لا تستطيع فقط تدمير القوى المعارضة غير الحكومية ، بل فى استطاعتها أيضاً أن تبتلع الأعضاء فى الجماعة الحاكمة ، بما فى ذلك الحاكم نفسه ، وتلقى أمامه بظلال كئيبة من الشك والقلق، بل ربما لا تجد شيئاً يدمر الحياة كما يفعل اللا أمان الذى يخلقه استقطاب السلطة المطلقة . ولهذا فإنك تجد شعار الحاكم هو : « لا تثق فى إنسان قط ! » فهذا الطاغية اللا مسؤول ، يحسده أقرب المقربين إليه ، ولذلك تجد كثيراً منهم يتطلع إلى السلطة ويتحرق شوقاً إلى الاستيلاء عليها ، ولما كان التغير الدستورى الهادئ أمراً لا وجود له ، فإن تغيير السلطة واستبدال حاكم بحاكم لا يعنى سوى شئ واحد فقط هو اغتيال الحاكم الحالى ، ومحوه من الوجود . ومن هنا فإن الطاغية « الحكيم » هو الذى لا يثق فى أحد على الإطلاق ! .

ولهذا كان من الأسباب الواضحة والمفهومة أن يحتفظ الطغاة لأنفسهم بأفكارهم الداخلية العميقة لا يفصحون عنها إلا نادراً ، وسلوكهم الذى نشاهده يؤكد هذه الحقيقة . فقد جاء فى إحدى أوراق البردى المحفوظة رسالة هى عبارة عن نصيحة كتبها أحد الفراعنة لابنه يقول فيها :

> « ابتعد ، واعزل نفسك عن الرعايا الذين يخضعون لك . لا تقترب منهم وأنت وحيد .. ولا تشغل نفسك ، ولا تملأ قلبك بأخ ، ولا تعرف صديقاً .. وحتى إذا نمت عليك أن تراقب بنفسك قلوبهم ، أن الإنسان ليس له أعوان فى وقت الشدة»(١) .

(١) Ibid., P. 155

كما نجد التراث الهندى يحدد الأخطار التى تحيط بالحاكم . ويناقش الوسائل العديدة التى يمكن بوساطتها أن تنقلب عليه الحاشية ، ولهذا لابد أن يحترس فى قصره بحيث تكون إقامته آمنة ، وأن يتخذ الاحتياطات اللازمة حتى لا يدس له أحد السم ، ولابد أن يراقب جميع أفراد الحاشية وأن يسيطر عليهم ، كما لابد للملك أن يتجسس على رئيس وزرائه ، وأن يكون حذراً من أصدقائه المقربين ، ومن زوجاته ومن إخوته ، وبصفة خاصة من وريثه . وتقول عبارة تتردد كثيراً عن طغاة الهنود : « الأمراء كالسرطان ، لديهم ميل سيئ السمعة ، لالتهام نسلهم » . ولكى تمنع ذلك من الحدوث ، فإن هناك قائمة تحصى الطرق التى يستطيع أن يحمى بها الحاكم نفسه من أبنائه(١) .

وهكذا نجد أن الحياة الرسمية ليست آمنة :

> « فالرجل الحكيم هو من يبحث أولاً ، وبصفة مستمرة ، عن حماية نفسه .إذ إن حياة الرجل الذى يكون فى خدمة الملك يمكن مقارنتها بالحياة وسط النيران ، فعلى حين أن النار تحرق جزءاً من البدن ، أو تحرق البدن كله ، فإن لدى الملك القدرة على تدمير الأسرة كلها »(٢) .

وتشير النصوص الفارسية بصفة خاصة إلى الأخطار الكامنة خلف مظاهر الأمان البيروقراطية :

> « هل ادعى لك الملك ذات مرة أنك آمن تماماً وأنت فى معيته ؟! إذن ابدأ منذ تلك اللحظة فى الإحساس بعدم الأمان ! فإذا ما دأب إنسان على تسمينك ، فلابد أن تتوقع أنه سرعان ما يذبحك ! »(٣) .

غير أن الحاجة إلى « الشك والريبة » لا تنحصر فقط فى أولئك الذين يشغلون مناصب رفيعة فى الهرم البيروقراطى ، ففى الصين ، كما هى الحال فى جميع حكومات الطغيان الشرقى ، أو الحضارات المائية ، نجد أن الموظفين الذين يشغلون مناصب رفيعة يحسدون أصحاب الوظائف الدنيا ، وليس أصحاب المناصب الدنيا أقل ريبة من رؤسائهم ، إذ من هذا الجانب يمكن أن يأتى زوالهم

---

(١) Ibid.
(٢) Ibid.,p. 156
(٣) Ibid.

فى أية لحظة (١) ، وهكذا تنتشر جميع الرذائل الأخلاقية من كذب ، وغش ورشوة ونفاق وتملق إلى ألوان من المؤامرات والدسائس ، فيحاول كل فرد ، وكل فريق تحقيق مصالحه الذاتية وأغراضه الشخصية بشتى السبل . ويتهم كل فريق غيره بالتآمر ليقصيه عن مكانه . وهكذا ينتشر الشعور بالعزلة والوحشة بين الناس : فالحاكم فى نظام « الطغيان الشرقى » ، أو المجتمع المائى ، لايثق فى أحد، والموظف يشك فى زميله ، والرجل العادى يخاف الوقوع فى شرك المؤامرات . وإذا كان هناك شعور بالوحشة فى البلاد الديمقراطية ، فإن الأفراد الأحرار يشعرون بها أساساً لإحساسهم بالإهمال ، لا لأن السلطة تتهددهم فى أية لحظة ، أو لأنهم يشعرون بأن الطاغية قادر باستمرار ، كلما شاء ، أن يقضى على كرامتهم . ولهذا يلجأون إلى الانزواء والانسحاب السلبى ، ومما له مغزاه أن تظهر الرواقية قديماً عندما زال المجتمع المتزن فى اليونان الكلاسيكية ، وحل محله النظام الهلنستى الذى أقامه الإسكندر الأكبر على أساس السلطة المطلقة(٢) .

تلك هى السمات العامة لنظرية « فيتفوجل » عن الطغيان الشرقى أو الاستبداد المائى التى ترد الطغيان إلى التحكم فى مياه النهر ، وما يستتبعه ذلك من أعمال جماعية تطلبت وجود السخرة ، التى تطلبت بدورها بث الذعر والرعب بين الناس لإرغامهم على الطاعة ، ومعاقبة العاصى منهم ، وما ينتهى إليه هذا النظام من انتشار الرذائل الأخلاقية .

غير أن السؤال الملح على ذهن المرء ، وهو يقرأ هذه النظرية : لماذا تكون الحكومة المركزية استبدادية بالضرورة ؟! ألا يمكن أن تكون هناك حكومة مركزية ديمقراطية تتحكم فى النهر ، وتقوم بجميع المهام المطلوبة عن طريق التعاون لا السخرة ؟ ، وهل صحيح أن جميع الأنهار فى العالم التى تعتمد عليها زراعة الأرض فى الدول الزراعية أدت إلى ظهور حكومة طغيان ؟ . الواقع أن فيتفوجل كان ماركسيا فى شبابه ، لكنه حاول أن يطور الفكر الماركسى الجامد ،

---

(١) Ibid.

(٢) Ibid.,p. 156

أو أنه أيد ما يقول الماركسيون ، وأراد أن يثبت أن سلطة الدولة هى باستمرار سلطة طاغية على الجماهير ، حتى وإن كانت الدولة اشتراكية، والنتيجة التى ينتهى إليها هى أن الاتحاد السوفييتى ما هو إلا شكل من أشكال « الطغيان الشرقى » ! ، لكن الاتحاد السوفييتى نفسه تفكك وتحول إلى دويلات ديمقراطية، تؤكد من جديد أن الديمقراطية لا وطن لها ، وأنها يمكن أن توجد حيثما وجد الإنسان على الأرض .

رابعا : النظرية السادومازوخية Sadomasochism

يعبر مصطلح « السادومازوخية » عن العلاقة الوثيقة بين السادية التى هى إيقاع الألم بالآخرين ، والمازوخية التى هى - على العكس - تقبُّل إيقاع الألم على الذات والاستمتاع به .

وينسب مصطلح السادية Sadism إلى المركيز دى ساد Marquis de Sade (١٧٤٠ - ١٨١٤) ، الذى اشتهر بمؤلفاته ذات المحتوى العنيف فى الممارسات الجنسية . وأهم هذه المؤلفات روايته الشهيرة (جوستين وجوليت) ، المعروفة أيضاً باسم « لعنة الفضيلة ، ونعمة الرذيلة » . ومع أن « دى ساد » لم يمارس إلا القليل من خياله الخصب الذى كتبه فى مؤلفاته ، فإنه خلق لنا مصطلحاً ارتبط باسمه ، وأصبح من أكثر المصطلحات تداولاً على ألسنة الكتاب فى موضوعات عديدة . كما وجد طريقه إلى التعبيرات المتداولة على ألسنة الناس فى وصف أولئك الذين يجدون لذة فى إنزال الألم والأذى بالآخرين . ويرى بعض الباحثين أن نزعته السادية التى بدت فى سلوكه ، وتجلت بشكل صارم فى كتاباته إنما تعود إلى كراهيته العميقة لأمه ، وهى التى دفعت به إلى محاولة الانتقام من الأنثى بصفة عامة . ومهما تكن خلفية طفولته ، فلا شك أنه كان يتمتع باضطراب وعدم اتزان دفع به فى النهاية إلى دخول مستشفى الأمراض العقلية حيث أمضى بقية حياته(١) .

(١) د. على كمال « الجنس والنفس فى الحياة الإنسانية » ص ٢٢٩ - دار واسط للدراسات والنشر - لندن - الطبعة الأولى عام ١٩٨٥ .

أما مصطلح المازوخية Masochism فهو القطب المضاد للسادية فى علاقة «السادومازوخية » ؛ وهى تعبر عن حالة الفرد فى إقباله ، وتقبله ، لما يمكن أن يقع عليه من ألم أو إيذاء جسمى أو نفسى من شخص آخر واستمتاعه بهذا الألم . وينسب المصطلح إلى الكاتب الروائى النمساوى الذى ارتبطت باسمه هذه الظاهرة وهو « ليبولد زاخر مازوخ Lepold Zacher Masoch » (١٨٣٦ ـ ١٨٩٥) ، الذى ألف الرواية المشهورة « فينوس فى الفراء Venus in Furs » ، وهى تعبر فى بعض أجزائها عن فترات وتجارب من حياة المؤلف نفسه ، وخاصة فى طفولته . والحادثة التى استرعت اهتمام المحللين النفسيين هى أن « مازوخ » كان فى طفولته يعيش مع عمته التى كانت تعاشر عشيقاً لها بين الحين والآخر ، وقد دفعه حب الاستطلاع ذات مرة إلى الاختفاء فى دولاب للملابس ليشاهد مايحدث بالفعل . وبينما كان « مازوخ » يرصد كل ذلك بحماس واهتمام ، بدت منه حركة جلبت الاهتمام إليه ، واكتشف أمره ، وعاقبته عمته بضب مؤلم . وهكذا يفسر المحللون قيام ارتباط وثيق بين الألم الذى وقع عليه ، وبين لذة الإثارة الجنسية التى كان « مازوخ » يستمتع بها ، وبأن هذا الارتباط قد تأصل فى نفسه إلى حد جعل من الممكن قيام اعتماد متبادل بين الشعور بالألم واللذة . ويبدو أن هذه التجربة قد تكررت ، وأن «المازوخى » مهيأ بطبيعته النفسية إلى مثل هذا الانحراف(١) .

وعلينا أن نسوق هنا ثلاث ملاحظات مهمة :

الملاحظة الأولى : هى أنه على الرغم من أن هذين المصطلحين قد ارتبطا فى البداية بالجنس ، واستخدمتهما مدرسة التحليل النفسى فى تفسير الكثير من مظاهر السلوك البشرى ، فإنهما قد انتقلا بعد ذلك إلى علم النفس الاجتماعى ، ثم إلى علم الاجتماع ، وأخيراً إلى ميدان الفلسفة السياسية ، وهى التى تعنينا هنا بالدرجة الأولى .

(١) المرجع السابق ص ٢٣١ ـ ٢٣٢ .

والملاحظة الثانية : هى أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين المصطلحين ، أو بين النزعة السادية المتسلطة التى تفرض سيطرتها على شخص ، أو مجموعة من الأشخاص ، وبين النزعة المازوخية التى تستسلم ، بل وتستعذب الألم الذى يقع عليها ، مما يبرر جمعهما فى مصطلح واحد هو ما نسميه بالعلاقة « السادومازوخية » ، وهى العلاقة التى يكون فيها الطرف الأول قوة مسيطرة متسلطة تفرض إرادتها ، فى حين يكون الطرف الثانى شخصية مستسلمة خاضعة .

والملاحظة الثالثة : هى أنه إذا كان علم النفس قد نظر ، فى البداية ، إلى هذه العلاقة على أنها تمثل انحرافاً عن الطريق السوى ، فإن معظم علماء النفس يعتبرونها الآن نزعات طبيعية عند البشر . رغم أنها قد توجد بصورة منحرفة عند بعضهم . يقول إريك فروم : « إن النزعات السادومازوخية موجودة عند البشر بدرجات مختلفة فى الأشخاص الأسوياء والمنحرفين على حد سواء »(١). والعامل الخفى فى هذه العلاقة هى تبعية كل طرف للآخر واعتماده عليه ، وقد يبدو ذلك واضحاً فى الشخص المازوخى الذى يمثل الجانب الضعيف الخانع المستسلم ، وقد نتوقع أن تكون الشخصية السادية هى ، على العكس ، قوية ومستقلة ويصعب اعتمادها على الشخصية الضعيفة أو تمسكها بها . ومع ذلك فالتحليل الدقيق يكشف عن وجود هذه التبعية بين الطرفين ، فالشخص السادى يحتاج إلى الشخص الذى يتحكم فيه ويسيطر عليه :

> « إنه يحتاج إليه بشدة مادام شعوره بالقوة كامناً فى واقعة أنه سيد لشخص ما . وهو قد لا يعى هذه التبعية على الإطلاق . ومن هنا فقد يعامل الرجل زوجته على نحو سادى تماماً ، وقد يكرر على مسامعها أنها تستطيع أن تترك البيت فى أى وقت ، وأنه سيكون سعيداً للغاية لو أنها فعلت ذلك . وكثيراً ما يعتصرها الألم حتى أنها لا تجرؤ على مغادرة المنزل . وهكذا يستمر كل منهما فى الاعتقاد بأن موقفه هو الموقف الصحيح . غير أن الزوجة لو انتابتها شجاعة مفاجئة جعلتها تجرؤ على القول بأنها ستتركه ، فقد يحدث شئ غير متوقع

---

(١) Erich Fromm: Wscape From Freedom, p. 163.

تماماً بالنسبة لهما معاً: إذ يصبح الزوج بائساً منهاراً يتوسل إلى زوجته ألا تتركه ، وسوف يعلن كم هو يحبها وما إلى ذلك . ولما كانت الزوجة تخشى ، عادة ، أن تفرض حقوقها أو مركزها على أى نحو ، فإنها تميل إلى تصديقه وتغير قرارها وتبقى . وعنده هذه النقطة تبدأ اللعبة من جديد ، فالزوج يستأنف سلوكه القديم ، والزوجة تجد الأمر يزداد صعوبة فى البقاء معه ، فتنفجر مرة أخرى ، وينهار الزوج من جديد ، فتبقى معه، وهكذا يتكرر الموقف مرات عديدة»(١) .

ويعتقد « فروم » أن هذه العلاقة الزوجية تتكرر آلاف المرات ، كما تتكرر بالطريقة نفسها فى علاقات شخصية أخرى ، والزوج لا يكذب عندما يعلن حبه لزوجته ، أو أنه لا يستطيع الحياة من دونها . إذ بغض النظر عن الحب ، فهو فعلاً لا يستطيع أن يحيا من دونها ، أو بتعبير أدق ، من دون شخص آخر يشعر أنه أداة عاجزة فى يده . وفى حالات أخرى كثيرة نجد الشخص السادى يحب بوضوح تام أولئك الذين يشعر معهم بقوته أو يمارس عليهم سيطرته . سواء أكانوا زوجته أم طفله أم مساعده أم شحاذاً فى الطريق ، فهناك شعور « بالحب » ، بل حتى شعور بالعرفان والامتنان نحو الموضوعات التى يسيطر عليها . وقد يعتقد أنه يرغب فى السيطرة على حياتهم لأنه يحبهم كثيراً ، وهو بالفعل يحبهم لأنه يسيطر عليهم . وهو يرشوهم بالأمور المادية ، والمديح أو بتأكيد الحب ، أو التباهى بالذكاء والبراعة أو إثارة الاهتمام . وقد يعطيهم كل شئ ـ كل شئ سوى شئ واحد : الحق فى أن يكونوا أحراراً ومستقلين(٢) .

قد لا تبدو الشخصية السادية محيرة مثل الشخصية المازوخية ، فإيذاء الآخرين ، ومحاولة السيطرة عليهم قد لا يكون شيئاً « طيباً » فى ذاته ، لكنه يبدو أمراً طبيعياً تماماً ، وقديماً ذهب « توماس هوبز » إلى « أن رؤية الشر الذى يلحق بالآخرين تسر الناظرين ، لا لأنها شر ، بل لأنها شر يلحق بالآخرين »(٣) . وهو يقول أيضاً :« إنى لأعتقد أن هناك ميلاً عاماً ، لدى البشر جميعاً ، وهو تعبير عن

(١) Ibid.

(٢) An Avon Library Book, N. Y., 1967

(٣) E. Fromm: Ibid., p. 168

الرغبة الدائمة التى لا تستقر نحو الحصول على القوة بعد القوة ، وهى رغبة لا تهدأ أو لا تتوقف إلا بالموت .. »(١) ومن هوبز إلى هتلر الذى شرح الرغبة فى السيطرة على أنها النتيجة المنطقية لقانون صراع الكائنات الحية من أجل البقاء ، وبقاء الأصلح . أصبحت الرغبة العارمة فى القوة والسيطرة تفسر على أنها جزء من الطبيعة البشرية ، ولا تحتاج إلى أى تفسير آخر غير ما نشاهده .

أما الشخصية المازوخية التى يميل فيها المرء إلى تقبل الألم ، فإنها تبدو لغزاً محيراً . إذ كيف يمكن للمرء أن يفهم أن الناس لا يكتفون بالتقليل من أنفسهم أو إضعافها أو إيذائها ، وإنما يستمتعون بذلك أيضاً ؟ . ألا يتناقض ذلك مع تصورنا لطبيعة النفس البشرية التى تتجه إلى اللذة والمحافظةعلى الذات ؟ هذا كله صحيح، غير أن النفس البشرية يمكن أن تميل كذلك ، فيما يبدو ، إلى البحث عن المعاناة ، والألم ، والضعف ، والعذاب ، بل إلى البحث عن البؤس واليأس والشقاء:

> « وكل المطلوب فى هذه الحالة أن يكون المرء ضعيفاً « أخلاقياً » ، وذلك بأن يعامل معاملة الطفل الصغير ، أو أن يخاطب على هذا النحو ، وأن يوبخ بعنف ، أو أن يذل بطرق مختلفة ، فى حين أنه يتم إشباع النزعة السادية بالوسائل المقابلة أعنى بإيذاء الآخرين بدنيا ، وتوثيقهم بالحبال والأصفاد ، أو بإذلالهم بالأفعال أو الأقوال »(٢) .

ومن هنا فقد ذهب بعض علماء النفس ، وكذلك بعض علماء الاجتماع ، إلى القول إنه إذا كان هناك أناس يسعون إلى الخضوع والاستسلام ، والمعاناة ، فلابد أن تكون هناك « غريزة » تستهدف تحقيق هذا الهدف على وجه التحديد ثم جاء « فرويد » وألقى مزيداً من الضوء ، والتفسير النظرى ، على هذا الميل الذى اعتقد أنه نتيجة لما أسماه « بغريزة الموت » . غيرأن الفرد أدلر A.Adler (١٨٧٠ ـ

---

(١) T. Hobbes: De Homine, p. 51.
وقارن كتابنا « توماس هوبز ، فيلسوف العقلانية » ص ٢٥٩ ـ من طبعة دار التنوير ـ بيروت عام ١٩٨٥ .

(٢) T. Hobbes: Leviathan, p. 173- Fontana Edition وانظر أيضا كتابنا السالف الذكر ص ٣٠٨ .

١٩٣٧) هو الذى وضع هذه الميول فى قلب مذهبه لا على أنها « سادو - مازوخية» ، بل على أنها « الشعور بالدونية » من ناحية ، و « الرغبة فى القوة أو السيطرة » من ناحية أخرى ، وهكذا أخذ التحليل النفسى للعلاقة السادومازوخية ، أبعادا اجتماعية أكثر عمقاً على يد « فلهلم رايخ Wilhelm Reich » (١٩٠٠ - ١٩٥٧) ، و « كارن هورنى Karen Horney » (١٨٨٥ - ١٩٥٢) وإريك فروم Erich Fromm (١٩٠٠ - ١٩٨٠) ، وكانت أهم هذه الدراسات جميعاً تلك التى قام بها هذا الأخير ، والتى عرضها فى كتابه الشهير « فرار من الحرية Escape From Freedom » ، حيث قام بتحليل الشخصية المازوخية التى ترتكز أساساً على « الخوف » وتمتلئ رعباً من الوحدة واللاجدوى « والفرد الخائف أو المذعور يبحث عن شخص ما ، أو شئ ما ، يربط به ذاته . فهو لم يعد يطيق أن يكون ذاتاً فردية فيحاول ، وهو فى حالة هياج شديد ، أن يتخلص منها ، وأن يشعر بالأمان ، من جديد ، بالتخلص من هذا العبء - أعنى من الذات »[١] . والمازوخية هى إحدى الطرق لتحقيق هذا الهدف ، « فالأشكال المختلفة التى تتشكل فيها لا تستهدف إلا شيئاً واحداً هو أن يتخلص الفرد من ذاته أو ضياع هذه الذات ، وبعبارة أخرى : أن يتخلص من عبء الحرية . وهذا الهدف واضح فى تلك النزعات المازوخية التى يسعى فيها الفرد للخضوع لشخص ما ، أو قوة أو سلطة يشعر أنها تغمره بقوتها . (ومسألة القوة الفائقة لشخص آخر ، هى باستمرار مسألة نسبية ، فقد تعتمد على القوة الفعلية لهذا الشخص الآخر ، أو على اقتناع المرء بعجزه الكامل وتفاهته التامة) والمهم أن الشخصية المازوخية تشعر بضآلة ذاتها ويزداد إحساسها بالتفاهة ، ربما لأن الشخص يجعل الخوف يتفاقم ويزداد سوءاً فى محاولة كى يشفى منه، فيقع فى صراع وعذاب بين أن يكون مستقلاً وقوياً وبين شعوره بالعجز والتفاهة ، فإذا استطاع أن يصل إلى تحقير ذاته الفردية بحيث تتحول إلى « لا شئ » ، استطاع ، فى الوقت ذاته ، أن ينقذ نفسه من هذا الصراع ، ويكون الشعور بالضآلة والعجز هو طريق إلى الخلاص . فإذا وجدت الشخصية المازوخية نماذج حضارية أو

(١) E. Fromm: Op. Cit., p. 189.

ظروفاً اجتماعية مناسبة كالخضوع « لزعيم » أو قائد ـ كما هى الحال فى نظم الطغيان ـ يمثل القوة التى تبتلعه ، فإنه يشعر بالأمان ، لاسيما إذا وجد نفسه متحداً مع ملايين غيره من الذين يشاركونه هذه المشاعر نفسها ، ذلك لأن الشعور بالعجز والتفاهة ، واللاجدوى هى عناصر أساسية فى الشخصية المازوخية ، وفى سبيل البحث عن معنى ، والتغلب على الشعور بالدونية تحاول هذه الشخصية أن تصبح جزءاً من كل أكبر وأعظم وأشد قوة خارج ذاتها تنغمس فيه ، وتشارك فيه . وقد تكون هذه القوة الأكبر هى الزعيم القائد ، أو قد تكون إلهاً ، أو مؤسسة أو أمة .. إلخ(١) .

وعندما يصبح جزءاً من هذه القوة أو من هذا الكل ، يشعر هو نفسه بأنه أصبح شخصية قوية ، وخالدة ، وعظيمة ، وصامدة لا تهتز ، ومن ثم يتخلى عن ذاته ، وعن قوته الخاصة ، وعن كبريائه ، وعن حريته ويحظى بكبرياء جديدة ، وأمان جديد من مشاركته فى هذه القوة التى ينغمس فيها ، والتى تنقذه من تحمل المسؤولية واتخاذ أى قرار فى شأن حياته ومعناها ، أو تحديد مصيره . كل ما يعن له من أسئلة يجد له إجابة عن طريق علاقته بالقوة التى ارتبط بها : فسيده هو الذى يحل كل مشكلة ، ويجيب عن أى سؤال . وهكذا يتحدد معنى حياته ، وهويته ، وذاته عن طريق الكل الأكبر الذى يغمره ويضيع بداخله(٢) .

تلك كانت ، بإيجاز شديد الخصائص العامة للشخصية المازوخية الخاضعة المستسلمة ، التى لا تجد لنفسها قيمة ولا لحياتها معنى إلا من خلال شخصية أقوى وطاغية تحيط بها وتشعرها بالأمان وتقوم نيابة عنها بالمسؤولية .. فما خصائص هذه الشخصية الأقوى ، الشخصية السادية المسيطرة ؟ .

« جميع الأشكال السادية التى يمكن أن نلاحظها ترتد ، فى نهاية الأمر ، إلى دافع أساسى واحد هو السيطرة الكاملة على الشخص الآخر ، بأن تجعله موضوعاً عاجزاً تحت إرادتها ، وتصبح هى الحاكم المطلق عليه ، بل أن تصبح إلهه ، وأن تتصرف فيه كما تشاء ، فتذله ، وتستبعده ، ويكون هدفها الأساسى

---

(١) E. Fromm: Ibid., p. 173.

(٢) ولهذا يعتقد أريك فروم» أن تعريف شلير ماخر للتجربة الدينية بأنها تبعية مطلقة هى نفسها تعريف التجربة المازوخية ـ انظر كتابه السابق ص ١٩٣ .

، أن تجعله يعانى فلا توجد سيطرة على شخص آخر أقوى من بث الألم فيه لإرغامه على الإحساس بالمعاناة ، دون أن يكون قادراً على الدفاع عن نفسه . إن متعة السيطرة التامة على شخص آخر (أو أية موضوعات حية أخرى) هى ماهية الدافع السادى »(١)

وهذا الميل للذات البشرية لأن تكون سيداً مطلقاً على شخص آخر هو الضد المباشر للميل المازوخى ، وقد يبدو محيراً أن يرتبط هذان الميلان المتعارضان ارتباطاً وثيقاً : فالرغبة فى الخضوع والتبعية والمعاناة والعذاب هى عكس الرغبة فى السيطرة ، والتسلط ، وجعل الآخرين يعانون . غير أن الحاجة الأساسية الكامنة فى الميلين هى فى الواقع حاجة واحدة تنبع من العجز عن تحمل العزلة والوحدة وضعف الذات . ويقترح إريك فروم تسمية هذه الحاجة المشتركة بين الميلين باسم « التكافل Symbiosis » وهو مصطلح يعنى اشتراك فردين مختلفين فى معيشة واحدة لفائدة كل منهما ، ويقول موضحاً هذا المصلح: « إن التكافل بالمعنى السيكولوجى الذى نقصده هو اتحاد ذات الفرد مع ذات أخرى (أو أية قوة أخرى تقع خارج الذات) بطريقة تجعل كلا منهما يفقد تكامل ذاته (أو استقلالها) ويعتمد على الآخر اعتماداً تاماً . وهكذا يحتاج الشخص السادى إلى موضوعه ، بقدر ما يحتاج إليه الشخص المازوخى تماماً »(٢) والفارق بينهما هو أن أحدهما يبحث عن أمان فى شخص يبتلعه ، والآخر يسعى إليه عن طريق ابتلاع شخص آخر ، لكن فى الحالتين يضيع استقلال الذات ، فى إحداهما تذيب نفسها فى قوة خارجية ، وفى الحالة الأخرى توسع من ذاتها بحيث تجعل الآخر جزءاً منها ، ومن ثم تحصل على القوة التى كانت تنقصها كذات مستقلة ، فالعجز عن تحمل وحدة الذات هو باستمرار الدافع للدخول فى علاقة تكافلية مع شخص آخر ، وهكذا يتضح السبب فى امتزاج الميول السادية والمازوخية بعضها مع البعض الآخر بصفة دائمة ، ورغم أنهما على السطح الظاهرى يبدوان متناقضين ، فإنهما من حيث الجوهر يضربان بجذورهما فى حاجة أساسية واحدة(٣) .

---

(١) E. Fromm: Ibid., p. 177-8.

(٢) Ibid., P. 179

(٣) Ibid., P. 180

أما فى ميدان العلاقات السياسية ، فإننا نجد الشخصية السادية تتحول إلى شخصية استبدادية ، هى شخصية الطاغية المتسلط ، أو القوة الآمرة النشطة التى لا تعترف بالمساواة بين الناس . لأنها تتعارض مع الفلسفة التى تقوم عليها، صحيح أنها تستخدم « كلمة » المساواة ، لكنها لا تستخدمها بمعناها الحقيقى ، بل وفقاً للأعراف والعادات ، أو أنها تخدم مصالح معينة مؤقتة . إن العالم ، عند مثل هذه الشخصية الطاغية ، يتألف من نوعين من البشر : الفئة الأولى هم الأقوياء المتميزون ، والثانية هم الضعاف الذين لا حول لهم ولا قوة ، أو هو يتألف من الأعلى والأدنى . والشخصية الأعلى المتميزة هى شخصية « القائد » أو « الزعيم » ، « مبعوث العناية الإلهية »[١] ، الذى لابد أن تخضع له الشخصيات الأدنى - المازوخية - السلبية العاجزة : « فليس هناك شئ ، يفعلونه ، أو يشعرون به ، أو يفكرون فيه لا يرتبط على نحو ما بهذه الشخصية القوية ، إنهم يتوقعون الحماية منه هو ، ويريدون أن يكونوا تحت رعايته « هو » ، ويجعلونه « هو » مسؤولاً كذلك عن نتائج أفعالهم »[٢] . و هكذا يتحول هذا القائد الملهم إلى « ساحر » يعينهم على الحياة ، ويحقق لهم مطالبهم فى الحماية والأمن ، والنمو والتطور ، ولهذا تراهم يحتجون إذا تركهم وذهب ، أو هدد أن يتركهم ، إنهم يشعرون « بالوحدة » من دونه ، ويعجزون عن الفعل ، ولا يستطيعون اتخاذ أى قرار ! إنها شخصيات هزيلة تريد باستمرار أن تكون تابعة منقادة ، معفاة من المسؤولية ، وذلك هو الفرار من الحرية ! .

وأقوى مثال للعلاقة « السادومازوخية » بين الطاغية وشعبه إنما يوجد فى

---

(١) مما يدعو إلى السخرية أن يدعى هتلر هو الآخر أنه « مبعوث العناية الإلهية » ، وأن أى معارضة لفكرته عن الأجناس البشرية هى « خطأ يرتكب فى حق العناية الإلهية الأزلية » ، أو ضد إرادة الخالق الأزلى . وأن الذى أمر برسالة ألمانيا هو « خالق الكون » والسماء - على حد تعبيره - لا يمكن رشوتها !! انظر كتاب أريك فروم السالف الذكر ص ٢٦٠ - ٢٦١ ، ويبدو أن جميع الطغاة لابد لهم من التمسح فى الدين ما داموا يخلعون على أنفسهم بعض الصفات الإلهية ! .

(٢) E. Fromm: Ibid., p. 195- 6.

ألمانيا النازية ، وإن كان ينطبق على كل الطغاة فى جميع مراحل التاريخ ، فقد كان « هتلر » (١٨٨٩ ـ ١٩٤٥) شخصية سادية متسلطة ـ على نحو ما كان موسولينى فى إيطاليا (١٨٨٣ ـ ١٩٤٥) ـ تهدف إلى السيطرة التى لا حد لها على الآخرين ، ابتداء من المحيطين به ، وامتداداً إلى الشعب الألمانى ، ثم إلى العالم بأسره ! وفى استطاعتنا أن نجد تعبيرات منوعة عن الرغبة السادية العارمة فى الحصول على القوة والسيطرة فى كتاب هتلر المعروف « كفاحى Mein Kampf» الذى يعرض بالتفصيل للعلاقة بين « الزعيم الملهم » الذى يفكر للآخرين ، ويخطط ويوجه ، وبين جميع أفراد المجتمع المستسلمين الخاضعين ، ثم العلاقة بينهما ، وهى علاقة يسودها ازدواج التناقض Ambivallence ، فهو يحب الجماهير الألمانية ويحتقرها فى وقت واحد ، فالشخصية السادية لا تستطيع الحياة من دون الموضوع الذى تمارس عليه سطوتها ، وسيطرتها ، لكنها فى الوقت نفسه لا تحترمه . ولهذا فإننا نجد هتلر يتحدث عن رضا الجماهير بالخضوع لسيطرته يقول

> « ما تريده هذه الجماهير هو انتصار الأقوى ، وسحق الأضعف، واستسلامه بغير شروط » .. ويقول أيضاً « إن الجماهير كالمرأة .. تريد أن تخضع لرجل قوى لا أن يسيطر عليها رجل ضعيف ، ولهذا فإنها تحب الحاكم القوى ، لا الحاكم المتضرع المتوسل ، وهى فى أعماقها تكون أكثر اقتناعاً بالنظرية التى لا تتسامح مع الخصوم ، لا النظرية التى تمنحها حرية ليبرالية ، أنها تشعر بالضياع فى تعاملها مع هذه الحرية ، بل قد تشعر بسهولة بأنها وحيدة مهجورة »(١) .

ويعتقد هتلر أن « الزعيم » قادر على الاستحواذ على إرادة الجماهير ، بل تحطيم هذه الإرادة ، إذا أصاخت السمع بعمق لقوة أعلى تتحدث إليها ، وتلك فى رأيه هى ماهية الدعاية ، لكن الزعيم العبقرى عليه أن يختار أفضل الأوضاع التى يمكن فيها لهذه الجماهير أن تفقد إرادتها وتذوب شخصيتها أمامه ، وهو لا يتردد فى الاعتراف بأنه عندما تكون الجماهير منهكة بدنيا فذلك هو الوضع

---

(١) جميع النصوص مأخوذة من كتاب « إريك فروم » السالف الذكر ص ٢٤٧ .

الأمثل للإيحاء إليهم . ومن هنا فهو يحصى ساعات النهار أو الليل التى تكون مناسبة أكثر لعقد الاجتماعات السياسية للجماهير ، ويرى أن ساعات المساء أفضل ، يقول :

« يبدو أن إرادة الناس تكون فى الصباح ، وطوال اليوم ، قوية قادرة على التمرد على من يحاول إرغامها لقبول إرادة شخص آخر ، أو رأى مختلف . أما فى المساء ، فإنهم يستسلمون بسهولة شديدة لقوة مسيطرة ذات إرادة أقوى ، وكل اجتماع من هذه الاجتماعات يمثل مباراة فى المصارعة بين قوتين متعارضتين ، والخطيب الماهر البارع الذى يتصف بطبيعة الرسل المسيطرة ينجح الآن بسهولة فى أن يضم إلى صفوف الإرادة الشعبية أولئك الذين خبروا بأنفسهم ضعف قوتهم على المقاومة بطريقة طبيعية ، أكثر مما يضم أولئك الذين يتلقون الأوامر من نشاط عقولهم وقوة إرادتهم .. »(١) .

وهكذا كان « هتلر » على وعى كامل بالظروف التى تخلق الرغبة العارمة فى الخضوع والاستسلام ، ولقد وصف هو نفسه ، وصفاً رائعاً ، موقف الفرد أثناء الاجتماع الجماهيرى :

« الاجتماع الجماهيرى ضرورى ، لا لسبب إلا لأن الذى يعتنق حركة جديدة يشعر أنه وحيد ، ويغمره الخوف بسهولة من هذه الوحدة . وهو يتلقى فى هذا الاجتماع للمرة الأولى صورة مجتمع أعظم ، وهى صورة تجعل معظم الناس أكثر شجاعة وأشد قوة .. فإذا ما خطا الفرد لأول مرة خارج « ورشته الصغيرة » أو خارج مشروع كبير يشعر فيه بالضآلة البالغة ـ إلى الاجتماع الجماهيرى ، فإنه يجد نفسه محاطاً بآلاف مؤلفة من البشر يؤمنون بما يؤمن به .. فإنه هو نفسه يستسلم للتأثير السحرى لما نسميه بالإيحاء للجماهير»(٢) .

ويصف جوبلز J. Goebels (١٨٩٧ ـ ١٩٤٥) ـ الزعيم النازى المعروف ووزير الدعاية فى الحكومة النازية ابتداء من عام ١٩٣٣ ـ الجماهير بهذه الخصائص نفسها : «فالجماهير لا تريد شيئاً على الإطلق سوى أن تحكم بطريقة لائقة » ، وعنده أن الجماهير بين يدى الزعيم القائد أشبه بقطعة حجر

---

(١) المرجع السابق ص ٢٤٧ ـ ٢٤٨ .

(٢) إريك فروم . المرجع السابق ص ٢٤٨ .

بين أصابع المثَّال ، وليس ثمة مشكلة بين القائد وجماهيره إلا بقدر ما تكون هناك مشكلة بين الفنان الرسام والألوان التى يرسم بها !(١) .

أما علاقة « السادومازوخية » المتضايفة ، والتى يعتمد فيها كل طرف على الآخر ، فإن جوبلز يكشف لنا عن مدى ضيق القائد عندما يبتعد عن الجماهير

« إن المرء لينتابه أحياناً يأس عميق ، ولا يستطيع أن يتغلب عليه ، اللهم إلا إذا واجه الجماهير مجدداً ، فالشعب هو ينبوع قوتنا .. »(٢)

وهكذا يكشف « جوبلز » ، بوضوح ، عن اعتماد الشخصية السادية ، شخصية القائد المستبد المتسلط ، على الجماهير التى يستمد منها - أو قل من ضعفها - قوته ، حتى إنه ليشعر باليأس والقنوط ، بل بالضعف والفراغ إذا لم يجدها أمامه ! . أما الجماهير نفسها فلابد من ترويضها حتى ننمى لديها الرغبة فى الخضوع والاستسلام لقوة أعلى ، وسلطة أعظم ، وإن كان ذلك لا يعطيها شيئاً من القيمة الذاتية ، إن قيمتها تكمن فحسب فى أنها موضوع يخضع للشخصية السادية لتمارس عليه تسلطها : « فالفرد ليس شيئاً ، ولا قيمة له ولا اعتبار وعليه أن يتقبل هذه التفاهة الشخصية ، وأن يذيب نفسه فى قوة أعلى ، وأن يشعر بالفخر لأنه يشارك فى هذه القوة »(٣) . ويقول هتلر موضحاً هذه الفكرة نفسها وهو يُعرّف المثالية

« المثالية هى وحدها التى تؤدى بالناس إلى الاعتراف طواعية بامتياز القوة والسلطة ، وهكذا يصبحون ذرة من الغبار فى ذلك النظام الذى يشكل الكون بأسره .. »(٤) ،

والرجل الاشتراكى ، فيما يقول جوبلز ، هو الذى يخضع الأنا للأنت ، والاشتراكية هى التضحية بالفرد فى سبيل الكل(٥) . والتضحية بالفرد وجعله ذرة غبار ، تعنى إنكار حقه ، فى رأى هتلر ، وفى أن يكون له رأى خاص به أو مصالح شخصية ، أو أن يبحث عن سعادته الخاصة . فهذه الأفكار هى جوهر

---

(١) المرجع نفسه ص ٢٤٨ - ٢٤٩ .
(٢) المرجع نفسه ص ٢٤٩ .
(٣) إريك فروم . المرجع السابق ص ٢٥٨ .
(٤) اقتبسه إريك فروم فى الصفحة نفسها .
(٥) اقتبسه إريك فروم فى الصفحة ذاتها .

التنظيم السياسى للعلاقة السادومازوخية بين القائد والشعب ، إذ لابد من التنازل عن الذات ، وعن الأنانية ، والمصالح الخاصة ، والسعادة الشخصية ، فليسقط ذلك كله وليذهب إلى الجحيم فيما يرى هتلر ! ولابد من تربية الطفل بحيث نغرس فيه هذه الأفكار :

« فهدف التربية الا يؤكد الفرد ذاته ، وأن الطفل فى المدرسة ينبغى أن يتعلم الصمت . أن يكون صامتاً ، ليس فحسب عندما يوجه إليه اللوم ، بل عليه أن يتعلم أيضاً ، إذا دعت الضرورة ، أن يتحمل الظلم فى صمت »(١)

وإذا كانت التربية النازية تستهدف هنا خلق شخصيات مازوخية ضعيفة مستسلمة ، فإنها لا تنسى الجانب الآخر ، أعنى خلق شخصيات سادية تواصل ما يقوم به « الصفوة » من السيطرة على الآخرين . يقول هتلر أيضاً :

« إن تطور التلميذ وتربيته بأسرها ، لابد أن يتجه إلى أن نغرس فيه الاقتناع بأنه متفوق على غيره تفوقاً مطلقاً .. كما ينبغى على الطفل أن يتعلم من ناحية اخرى كيف يعانى من الظلم دون أن يتمرد » ،

وتلك هى الخاصية التى تتميز بها العلاقة السادومازوخية : علاقة ازدواج التناقض ، القوة والضعف ، السيطرة والاستسلام ، الحب والكراهية ، الامتنان والاحتقار ، الرغبة العارمة فى السيطرة ، والرغبة العارمة فى الخضوع والاستسلام فى أن معاً . وهى العلاقة التى تربط بين قادة النازية والجماهير ، فالرغبة العارمة فى القوة والسيطرة على الجماهير هى صفات « القادة » والزعماء والصفوة ، تقابلها الرغبة العارمة فى الخضوع والاستسلام من جانب الجماهير(٢) .

والحق أن هؤلاء القادة لم يخفوا قط هذه الرغبة فى السيطرة ، بل كانوا يتحدثون عنها فى صراحة مذهلة ، وإن كانوا يضعونها ، فى بعض الأحيان ، فى صورة أقل عدوانية ، عندما يتحدثون عن رغبة الجماهير فى أن تحكم ، وأن يكون لها قائد . و «القادة » و « الزعماء » هم وحدهم الذين يحق لهم الاستمتاع بالسلطة ، والسيطرة والقوة (أو الجانب السادى فى هذه العلاقة) أما الجماهير فإن عليها أن تقنع بالخضوع والاستسلام ، ولكنها إن أرادت ممارسة هذا «الجانب

---

(١) المرجع السابق ص ٢٥٨ .

(٢) المرجع السابق ص ٢٤٩ .

السادى » فلديها الأقليات العرقية ، والأقليات السياسية ، داخل ألمانيا وخارجها ، ذلك أن الأمم الأخرى ، توصف عند النازى ، بأنها ضعيفة عاجزة عديمة الجدوى ، وفى حالة انهيار ، ومن ثمّ فهى موضوعات يمكن أن تتغذى عليها سادية الجماهير : « فعلى حين أن هتلر وبطانته من البيروقراطيين قد استمتعوا بالقوة والسيطرة على الجماهير الألمانية ، فإن هذه الجماهير نفسها قد تعلمت أن تستمتع بالقوة والسيطرة على الأمم الأخرى ، وأن تندفع بانفعال طاغ للسيطرة على العالم »(١) ولا يتورع هتلر عن أن يعلن رغبته ، أو رغبة حزبه ، فى السيطرة على العالم باعتبار ذلك هدفه الرئيسى ، يقول ساخراً من نزعة السلام : « الواقع أن فكرة السلام البشرى ، ربما كانت فكرة طيبة ، كلما كان الإنسان ذا مستوى أعلى ، وبعد أن يكون قد قهر العالم بالفعل ، وأخضعه لسيطرته ، لدرجة تجعله السيد الوحيد على هذه الأرض »(٢) . ويقول مجدداً « فى هذه الحقبة المسمومة بالعنصر العرقى ، فإن الدولة التى تنذر نفسها للمحافظة على أفضل العناصر العرقية ودعمها ، لابد أن تكون يوماً ما سيدة العالم »(٣) وهكذا يفسر نزعته للسيطرة على الشعوب الأخرى على أنها لمصلحة هذه الشعوب ، بل لمصلحة الحضارة والثقافة البشرية بأسرها ، فالرغبة فى السيطرة تضرب بجذورها فى القوانين الأزلية للطبيعة . وكل ما فعله « القائد » هو أنه تعرَّف فحسب على هذه القوانين واتبعها ، فهو نفسه تُسيِّره قوة أعلى يسير تحت إمرتها هى الله أو القدر أو التاريخ أو الطبيعة ، وليست محاولته للسيطرة على العالم إلا دفاعاً ضد محاولات الآخرين للسيطرة عليه ، وعلى الشعب الألمانى إنه فى الحقيقة لا يريد إلا السلام والحرية(٤) ، لكنه لا يريد سلام النائحات الباكيات الممسكات بسعف النخيل ، بل السلام الذى يقوم على السيف المنتصر لشعب من السادة يضع العالم فى خدمة ثقافة أرقى . وهكذا امتد نطاق الرغبة فى السيطرة ، من السيطرة على الشعب الألمانى ، ليشمل السيطرة على كل البشر ! فسيطرة

---

(١) المرجع السابق ص ٢٥٠ .

(٢) المرجع السابق فى الصفحة نفسها .

(٣) المرجع نفسه ص ٢٥١ .

(٤) المرجع السابق فى الصفحة نفسها .

الطاغيـة هى سيطرة مطلقـة لا يحدهـا حد ، ورغبـتـه فى السلطة رغبة نهمـة لا ترتوى أبداً .

تلك كانت مجموعة متنوعة من النظريات التى تفسر ظاهرة الطغيان بصفة عامـة ، والطغيان الشـرقى بصفة خاصة : بعضـها من منظور فلسفى ـ كما هى الحـال فى نظريتى أرسطو وهـيجل وغيـرهمـا ، ومنظـور اقتـصـادى كمـا فـعلت الماركسية فـيمـا أسمـتـه « بالنمط الآسـيوى للإنتـاج » ، وهى النظرية التى طورها كارل فيتـفوجل على وجه الخصوص . وأخيراً كانت نظرية التحليل النفسى التى ردت الطغيـان ، لاسيمـا عند إريك فروم إلى العلاقـة « السـادومازوخـية » ، وهو إن كـان قـد ركـز علـى طغـيـان النازية ، فـإن ذلـك لا يعنى أنه لا يمكن تطبـيـقه على الطغيـان الشرقى ، فـالفكرة واحدة فى طغـيان أى شـخصـيـة اسـتـبدادية متـسلطة تروض الجمـاهـير الخـانعة العاجـزة على الاسـتـسلام وتقـوم بالتفكير والتـخطيط نيابة عنها ، بحيث تصبح هذه الجماهـير مجرد أداة طيعة فى يد « القائد الملهم» ، و « الزعيم الأوحد » ! .

وقد يجوز لنا أن نستبعد نظرية أرسطو التى تقول إن الشرقيين ولدوا عبيداً، فهم بطبيـعتهم يتحـملون الطغيان بغيـر شكوى أو تذمر .. إلخ . فليس من الناس من يولد عبداً ، وليست هـناك شـعوب تعشق الحرية ، وشـعـوب أخرى تسعى إلى العبودية . لكن لابد لنا أن نقول من ناحية أخـرى إن الشـرقيين ألفوا الطغيان من طول مـعـاشـرتهم له ، حـتى أصبح لديهم « الاسـتـعـداد » ـ وهو طبـعاً اسـتـعـداد مكتسب ـ لقبـول هذا اللون من الحكم على أنه أمر طبيعى ! ، أو أنه قـدر مفروض عليـهم ـ لا يسـتطيـعـون التـخلص منه ، وهو وهـم خـلقـه سلوك الطـغـاة طوال التاريخ ! .

أما الـنظرية الثانيـة ـ نظرية فيتفـوجل ـ فقـد تكون هناك اعـتراضـات كثيرة عليهـا ، لكنها فى الواقع ـ وهذا هـو الجـانب المهم ـ تبرز دور العـوامل الاقـتـصادية فى نشأة الطغيان، وإن كان ذلك لا يمنع بالطبع من تضافر العوامل السيكولوجية معـها ، بحيث تتـحـول العلاقـة بين الحاكم والمحكوم إلى علاقـة « سـادومازوخـية »

كما أشار إريك فروم الذى لم يغفل هو نفسه أثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية التى أدت إلى ظهور النازية فى ألمانيا .

خامسا : نتائج

لعلنا فى النهاية نقول كلمة موجزة عن الآثار السيئة التى يخلفها الطاغية فى شعبه ، ثم كيف يمكن أن نتخلص من حكم الطاغية .

١ ـ أما كيف يمكن أن نتخلص من حكم الطاغية ، فلا سبيل أمامنا سوى حل واحد هو أن نفعل ما فعل الغرب ، فنفرَّ منه إلى الحكم الديمقراطى ، ونتمسك به ونحرص عليه ، وعلينا أن نعى جيداً درس « الاتحاد السوفيتى » المنحل الذى لم يجد أمامه ، بعد أكثر من سبعين عاماً من حكم الطغاة ، سوى أن يلجأ إلى الديمقراطية ، ويمارسها فعلاً لا اسماً .

٢ ـ لابد أن نكون على يقين من أن الديمقراطية ممارسة ، وأنها تجربة إنسانية تصحح نفسها بنفسها ـ وبالتالى لابد أن نتوقع ظهور كثير من الأخطاء فى بداية المسيرة ، لكن ذلك لا يصح أن يقلقنا وليكن شعارنا : إن أفضل علاج لأخطاء الديمقراطية هو المزيد من الديمقراطية !

٣ ـ ما يقال أحياناً من أن الشعوب المتخلفة لا تستطيع أن تحكم نفسها بنفسها حكماً ديمقراطياً صحيحاً ، كما فعل « مل » ، أو أن الديمقراطية يستحيل تطبيقها فى شعب أمى كما قال « رسل » ، ذلك كله مردود عليه بسؤال واحد : وما البديل ؟ والجواب هو : البديل هو حكم الطاغية أو المستبد أو الدكتاتور أو ما شئت من أسماء . وإذا كانت الديمقراطية ممارسة ، فإننا سوف نبدأ بعد أن يحكمنا الطاغية عشرات السنين ، من البداية ، من الصفر ! والديمقراطية الناقصة ، أو العرجاء ، خير ألف مرة من حكم الطغيان ، ولقد جربنا نحن فى مصر هذين النظامين وكانت الهوة بينهما شاسعة .

٤ ـ ما يقوله مونتسكيو من « أن الحكومة المعتدلة هى أصلح ما يكون للعالم

المسيحى، والحكومة المستبدة هى أصلح ما يكون للعالم الإسلامى »[1] ، هو قول يكرر بصورة باهتة التعصب الأرسطى القديم ، مع فارق واحد هو أن تعصب أرسطو كان « عرقياً » يفرق بين الأجناس فى حين أن تعصب مونتسكيو تعصب دينى يعمد إلى التفرقة بين الأديان ، فليس فى الدين الإسلامى ما يمنع من تطبيق الديمقراطية التى تعتمد على الحرية والعدالة والمساواة وغيرها من الأفكار التى تجد الدعوة إليها واضحة صريحة فى آيات الكتاب الكريم . فإن احتج أحد بأن التاريخ الإسلامى حكمه طغاة ، أشرنا بالرجوع إلى ما سبق أن ذكرناه بالتفصيل عن « الواقع .. والمثال » فى الفصل الثانى من الباب الأول من هذا البحث[2] .

٥ ـ وسائلنا فى الوصول إلى الحكم الديمقراطى ثلاثة :

أ ـ التربية : (فى المدرسة ، فى المنزل .. إلخ) ، تعويد الطفل احترام الرأي الآخر ، واحترام رأيه هو نفسه ، كرامة الإنسان وقيمته ، التفكير الحر ، رأى الأغلبية .. إلخ .

ب ـ القانون واحترامه مما يتيح ممارسة المبادئ الديمقراطية على مستوى جماعى ، فإن كان هناك من هو فوق القانون اختفت الديمقراطية .

جـ ـ أجهزة الإعلام المختلفة : الإذاعة التليفزيون ، الصحف ، فهى كلها يمكن أن تقوم بدور بالغ الأهمية لبث المبادئ الديمقراطية .

٦ ـ ليس ثمة ضرورة لمحاكاة النموذج الأمريكى ، أو الفرنسى أو الإنجليزى، فى النظام الديمقراطى ، فهذه كلها صور من الديمقراطية تختلف ، فيما بينها اختلافاً ظاهرياً، وفقاً لتاريخ كل بلد وثقافته ، لكنها تتفق جميعاً فى الأسس أو المبادئ العامة وهى :

أ ـ أن يكون الشعب مصدر السلطات جميعاً . (بالفعل ـ أى بالممارسة ، وليس بالاسم أى يكون ذلك نصاً من الدستور وكفى !) .

---

(١) مونتسكيو « روح الشرائع » المجلد الثانى ص ١٧٨ ـ ترجمة عادل زعتر .

(٢) قارن ص ١٣٥ وما بعدها من هذا البحث .

ب ـ أن تكون الحرية (فى الفكر والقول والعمل ، حرية العقيدة وحرية التعبير .. إلخ) مكفولة للجميع (فعلاً ، لا كلاماً ، فقد شبعنا من الكلام !) .

جـ ـ أن تتحقق المساواة بين أفراد اشعب .

د ـ احترام الإنسان : قيمته وكرامته .. إلخ .

٧ ـ هذه وسيلتنا الوحيدة للفرار من الطاغية ، وإلا فإن علينا أن نختار عضواً من العائلة الكريهة ـ عائلة الطغيان ـ التى سبق أن عرضنا لها فى الفصل الثالث من الباب الأول من هذا البحث . وإن كان علينا أن نعلم أن للطغيان صوراً شتى ، لكن أسوأها جميعاً هو الطاغية الذى يرتدى صراحة عباءة الدين . وإن كانت جميع صور الطغيان لابد أن تعطى لنفسها صفة القداسة حتى يتحول الطاغية فى نهاية الأمر إلى « ولى النعم » ! على نحو ما كان لقب الحاكم عندنا إلى عهد قريب . أما العهد البعيد فقد بدأنا فيه بتأليه الحاكم حتى أصبح هو : ملك الناس ، إله الناس ! .

٨ ـ لا جدال فى أن انفصام الشخصية الظاهر جداً فى الشخصية الشرقية جاء نتيجة لحكم الطاغية الذى يعتمد ـ كما رأينا مراراً ـ على مبدأ الخوف وبث الرعب فى قلوب الناس ، فلا يستطيع أحد أن ينتقد أو يناقش ولا أن يفكر بصوت مسموع ، فيلجأ إلى الرياء والنفاق والتملق فى الظاهر ، ولا يفصح عما بداخله إلا إذا اختلى بصحبة يثق فيها ، وهكذا يعتاد أن تكون له شخصية ظاهرة علنية هى التى تقول « نعم » بصفة مستمرة ، وشخصية خفية مستترة يمكن أن تقول : « لا » فى أوقات خاصة !

٩ ـ سوف ينعكس هذا الانقسام فى جميع سلوك الفرد وتصرفاته بحيث يكون نمطاً للشخصية : فتراه أولا يهتم بالشكل دون الجوهر ، فيكون تدينه زائفاً لا يأخذ من الدين سوى جانبه الظاهرى السهل ويترك الجوهر الذى يتجلى فى الصدق ، والإخلاص ، والأمانة ، والتعاون ، والضمير ، والعدل والإحسان .. إلخ . وتراه ثانياً يفصل نفسه عن وطنه : فالحكومة ، والشرطة ، والصحافة شئ،

ومـصـلحتـه هـو الخـاصـة واهتمـامـاته شئ آخر . وهـذه القـسـمة راجـعة إلى أنه لم يشـترك فى حكم بلاده ، ولا فى تشـريع القوانين التى يخـضع لها ، ولا فـى إعداد الخطة التى يسير عليها .. إلخ ـ فذلك كله كان متروكاً « للقائد الملهم » ! .

١٠ ـ أجمع علماء الاقتـصاد من أمثال : عالم الاقتصـاد الإنجليزى آدم سميث Adam Smaith (١٧٢٣ ـ ١٧٩٠) وعـالم الاقـتـصـاد الفـرنسى روسى Rossi (١٧٨٧ ـ ١٨٤٨) والفيلسوف الفرنسى جويو Juyau (١٨٥٤ ـ ١٨٨٨) على وجود علاقة قوية بين الحرية والإنتاج ، فالمواطن الحر ينتج أكثر وبنوعية أفضل . يقول سميث فى كتابه الشهير « ثروات الأمم » :

« إن العامل الحر يفضل العبد فى الإنتاج ، أن القهر يحجب نشاط الإنسان وذكاءه وإبداعه »(١) .

وعبودية الإنسان ـ فيما يقول روسى ـ تعطل مواهبه ، وتقيد إرادته ، ولا يقتصر ضررها على ميدان الأخلاق فحسب ، بل يتعداه إلى الإضرار بالنظام الاقتصادى أيضاً(٢) .

١١ ـ إذا كـان الناس على دين ملوكـهـم ، وإذا كـان هؤلاء الملوك طغـاة ، استطعنا أن ندرك بسهولة أن أى مواطن فى الشرق يتحول إلى طاغية ، فالأب الشرقى طاغية ، والزوج الشرقى طاغية ، والمعلم الشرقى طاغية ، والموسر الشرقى طاغية .. إلخ ومن يتغنى ، فى الشرق ، بالديمقراطية والحرية لا يريدهما إلا لنفسه فقط ، أى أن يعبر هو عن آرائه فى حرية واطمئنان ، لكنه يستبد برأيه عند النقاش ، ويرفض أن يتنازل عن هذا الرأى لصالح الأغلبية ! ، وكثيراً ما يغضب ويهتاج لأنه لم يؤخذ برأيه ! .

١٢ ـ إذا اختفت الحرية ، كما هى الحال فى نظم الطغيان ، اختفى العقل معها ، إذ ما قيمة العقل إذا لم يكن فى استطاعتى أن أسترشد به ؟ ، إذا كان لابد لى من السير فى طريق واحد ، هو الذى يرسمه الحاكم ، فماذا يمكن للعقل أن يفعل ؟. الواقع أن الحرية والعقل وجهان لشئ واحد ، ولهذا فإن الله القادر على

(١) اقتبسه الدكتور عبد السلام الترمانينى فى كتابه « الرق : ماضيه وحاضره » ص ٢٠٩ .
(٢) المرجع نفسه .

كل شئ عندما خلق الإسان العاقل خلقه حراً ، فى اللحظة نفسها ، وللسبب نفسه . ولهذا فإنه يسهل عليك جداً أن تفهم سر العالم اللامعقول الذى نعيش فيه . والسبب فى وجود التيارات اللاعقلية فى حياتنا ، وألوان الخرافة المتنوعة التى تحكم ثقافتنا وتراثنا .. إلخ ؛ السبب واحد : حكم الطاغية !

١٣ ـ عندما يمكن حكم الطاغية لنفسه لا يكون أمام الناس سوى الاستسلام والشكوى والأنين ، ثم الالتجاء إلى سلاح وحيد صاحبه مجهول ، ولهذا يتوارون خلفه ، وهو سلاح النكتة والسخرية ، « فالنكتة السياسية هى تعبير عن قصور فى البناء الديمقراطى .. وهى وسيلة لتوصيل صوت الشعب إلى الحاكم .. ولو وجدت الديمقراطية فسوف تبقى النكتة السياسية الموجهة ضد الحاكم الطاغية ، أو ضد الحاكم الفرعون . لكن ستظل الناس تعبر عن نفسها بالنكتة فى مجالات أخرى .. »(١) فهل عرفت السبب فى انتشار النكتة السياسية بيننا ؟ السبب واحد : حكم الطاغية !

١٤ ـ ليس ثمة ما يدعو ، فى النهاية ، إلى القول بأن حكم الطاغية يقضى على مبادئ الأخلاق ، فهى نتيجة حتمية لحكم يبنى على الخوف ، وبث الرعب فى قلوب الناس ، واستخدام السيف أو التلويح باستخدامه فى كل لحظة ، فمن ذا الذى يستطيع فى مثل هذا الجو الخانق أن يقول الصدق أو يشهد الحق ؟ أو يتمسك بأهداب الفضيلة ؟ أو يرفض أن يرتشى ؟ أو بأبى شهادة الزور ؟! . ثم إذا كان الحاكم نفسه يدعو الأخ ليتجسس على أخيه ، والطالب على معلمه ، والموظف على رئيسه .. إلخ فكيف يمكن أن تكون هناك أخلاق ؟! ، وهل يمكن أن تكون هناك مبادئ أخلاقية من دون فرد يحترم نفسه ، وتحترمه الدولة وتصون كرامته ؟! .

---

(١) د. سعد الدين إبراهيم ـ مجلة الوادى ـ عدد يناير ١٩٨٢ ، ص ٣٤ ـ (نقلا عن كتاب عادل حمودة : « كيف يسخر المصريون من حكامهم ؟ » ص ١٣٤ ـ دار سفنكس للطباعة والنشر والتوزيع ـ القاهرة ١٩٩٢ » .

سادسا : خاتمة في توابع الطغيان

فى استطاعتناأن نقول إن الطاغية أشبه بالزلزال المدمر ، غير أن « توابعه » أشد خطراً ، فى آثارها من الزلزال الأرضى ، إنها تعمل على تحطيم الإنسان ، وتدمير النفس البشرية ، بحيث تختفى إنسانية الإنسان وكرامته ويهبط إلى مستوى الدواب . واذا تساءلنا عن هذه « التوابع » فهى كثيرة نذكر بعضاً منها فيما يلى :ـ

أولاً : غياب العقل

أشرنا فى الفقرة الثانية عشرة من النتائج السابقة إلى أنه إذا اختفت الحرية فى نظام الطغيان ، اختفى العقل معها . لكن ذلك يحتاج إلى قليل من الإيضاح لأهميته القصوى ، ولنبدأ من البداية لنقول : إن الله القادر على كل شئ ، وهب الإنسان الحرية فى نفس اللحظة التى وهبه فيها العقل ولنفس السبب . وقد صورت الديانات المختلفة الإنسان الأول ـ آدم وامرأته وهما يعيشان فى جنة عدن فى انسجام تام مع الطبيعة (وهى الحالة التى أطلق عليها هيجل اسم حالة البراءة الأولى) : فلا عمل ، ولا معرفة ، ولا اختيار ، ولا حرية ، ولا تفكير .. ثم تروى القصة أن الله حرَّم على الإنسان أن يأكل من شجرة المعرفة (معرفة الخير والشر) . ولكنه عصى الأمر الإلهى وأكل منها . ولم يكن ذلك سوى تعبير عن الحرية البشرية التى اختارت فعلاً مخالفاً كان من نتيجته أن استيقظ الإنسان وعرف أنه عريان(١) . ويقول إريك فروم

> « لقد كان ذلك أول فعل من أفعال الحرية ، وأول فعل إنسانى ، وهو فى مضمونه المادى ـ أى الأكل من شجرة المعرفة ـ بداية لاستخدام العقل »

على اعتبار أن المعرفة « إشارة رمزية للعقل ، وهكذا يصبح فعل الحرية هو

---

(١) راجع القصة وتفسيرها الفلسفى فى موسوعة العلوم الفلسفية لهيجل ـ ترجمة د. إمام عبد الفتاح إمام ـ المكتبة الهيجلية ـ مكتبة مدبولى بالقاهرة ـ فقرة ٢٤ .

نفسه فعلاً عقلياً . وبأى معنى شئت أن تفهم به العقل ، سواء قلت إنه ملكة التمييز بين الحق والباطل ، أو الخير والشر ، أو أنه وسيلتنا للمعرفة ، أو أنه ملكة نقدية أو أداة إدراكية .. الخ الخ ـ فلا قيمة له بدون الحرية ، فإذا غابت الحرية اختفى العقل معها فى الحال . ولقد كان أديبنا الكبير نجيب محفوظ بارعاً حقاً فى تشخيص غيبة العقل نتيجة لغياب الحرية ـ الأمر الذى أدى إلى هزيمة يونيو ١٩٦٧ فى روايته الهامة والموحية « ثرثرة فوق النيل » التى صدرت عام ١٩٦٦م ، قبل النكسة بعام واحد ، وكأنها تتنبأ بقرب وقوع الكارثة . عندما صوّر مجموعة من المثقفين وقد انسحبوا من الحياة العامة ، وأدمنوا المخدرات ، وغرقوا فى غيبوبة فكر فَقَد قيمته فتحول إلى عبث لا معنى له . لأنه إذا غاب العقل فقد تحول كل شئ إلى عبث : « والعبث هو فقدان المعنى ، معنى أى شئ . وانهيار الإيمان : الإيمان بأى شئ . والسير فى الحياة بدافع الضرورة وحدها دون اقتناع، وبلا أمل حقيقى . وينعكس عل الشخصية فى صورة انحلال وسلبية . وتُمسى البطولة خرافة وسخرية . ويستوى الخير والشر ..»(١) واذا أصبح الفكر بلا قيمة، وتقطعت الروابط بين المواطن ووطنه ، بحيث يفقد انتماءه وولاءه ويهرب من مسئوليته . فإن النتيجة المؤكدة هى الهزيمة البشعة التى ما زالت آثارها المدمرة تطحننا حتى اليوم : سياسياً ، واقتصاديا ، واجتماعياً ودينياً فيما نسميه مرة بالإرهاب ومرة أخرى بالتطرف الدينى ـ يقول واحد من هؤلاء المثقفين وهو يدافع عن موقفهم :

> « لسنا أنانين لهذه الدرجة ، ولكننا رأينا أن السفينة تسير دون حاجة الى رأينا ومعاونتنا . وأن التفكير بعد ذلك لن يجدى شيئاً ، وربما جرَّ وراءَه الكدر وضغط الدمُ »(٢) .

خلاصة ذلك كله أن الارتباط وثيق جداً بين الحرية ، والعقل والتفكير . والمعرفة فذلك طريق واحد ، فإذا غابت الحرية نتيجة لحكم الطاغية ترتب على

---

(١) قارن مقالنا : « نجيب محفوظ .. والمسطول » فى كتابنا فى « أفكار ومواقف » ص ٥٩٨ ـ الناشر مكتبة مدبولى ـ بالقاهرة .

(٢) نجيب محفوظ : « ثرثرة فوق النيل » ص ٥٦ .

ذلك فى الحال اختـفاء العقل ، ولـم يعد التـفكير يجدى شيئـاً ، وسـقط الإنسان فى هـوة الجهل واللامبالاة !

ثانياً : الحرية هى ماهية الإنسان :

إذا كـان العقل والحـرية وجـهين لعملة واحـدة ، وإذا كـان الإنسـان هـو الموجـود العـاقل المفكر ـ كـان فى نفس اللحظة هو الموجـود الحـر . ومن هنا كـانت مـاهيـة الإنسـان هـى الحـرية بقدر مـا هـى العقـلانية على حـد سـواء . فإذا فـقد حـريته فـقد إنسـانيـته ، وكرامـتـه وقيـمته ، وهـبط إلى مـسـتوى الدواب . ولهـذا فإن أرسطو لـم يخطئ عنـدمـا وصـف العـبـيـد بأنهم أدوات وآلات فى المنزل ، أو حـيـوانات تملكهـا الأسرة فيمـا تملك من متـاع . ونظام الحكم السئ ـ وهو الحكم الاسـتبدادى الذى يسـلب المواطنين حريتهم ، ويفقدهـم فرديتهم ، واستقلالهم وتمايزهـم ـ يؤدى فى الحـال إلى عـجن المواطن مع غـيره من المواطنين فى هـوية واحدة ، ليتحـول الجميع إلى قطيع من الـغنم . ولهـذا السـبب يغـيب الآخـر من أفق الأنا العـربيـة حـتى بين المثـقفين . بل إن كـلاً منهم يتحـول إلى شـخـصية مسـتبـدة تريد أن تفرض رأيـهـا على الغير ، لأن الفكر عندنا يسـير باسـتمرار فى طريق واحد من أعلى إلى أسفل، ولا يرتـد أبداً ليكون حواراً بين شـخصيات متكافئة !

ثالثاً : غياب القيم الأخـلاقية :

من أخطر توابع الـطغـيان اخـتـفـاء القيم الأخـلاقـيـة التى تميّـز الإنسـان عن الحيوان باعتـباره كائنـاً أخلاقيـاً ، فـالأخلاق ، كما يقول هيـجل بحق ـ طبـيعة ثانية للإنسـان : فهو على حد تعبير « هـارتمان » : الموجود الحـامل للقيم . ونحن نقصد هنا على وجه التحـديد « الوعى الذاتى الأخلاقى » الذى يعتمد أسـاسـاً على أخلاق الضـمـير . ذلك لأن القـيم الأخلاقـية التى يبرزهـا نظام الحكم السئ هى التى تنبع من الخوف والرهـبة وهـى « أخلاق خـارجية » أى من الظاهـر فحسب ، تـسعى إلى الجـزاء الخـارجى عـريضـاً ، فى حين تخـتـفى الأخـلاق الداخلية التى تـرتكز على الوعى الداخلـى ـ أى على الضـمـير . وهـكذا يحل الكذب مـحل الـصـدق ، والرياء والنفـاق محل الإخلاص والـوفاء ، والجبن مـحـل الشجاعـة .. إلخ . ويصـوّر نجيب

محفوظ نفاق الكُتّاب فى العهد الناصرى فى هذه العبارة الجميلة :

« كم قلم يكتب عن الاشتراكية على حين تحلم أكثرية الكاذبين بالاقتناء ، والإثراء ، وليالى الأنس فى المعمورة .. ! »[1] .

رابعاً : بلاش فلسفة !

هذه عبارة تتردد كثيراً ، فى مجتمعنا العربى، على ألسنة الناس فى الشارع حتى « أصبحت الفلسفة فى بلادنا سيئة السمعة ، وهذا أمر ليس غريباً فى مجتمع يتخذ موقفاً عدائياً من العقل ويطمئن أقصى غايات الطمأنينة إلى الخرافة .. »[2] . ولقد روّجت أجهزة الاعلام المختلفة لهذه العبارة بتكرارها كثيراً على ألسنة أبطال المسلسلات التليفزيونيةوالأفلام السينمائية ـ الخ » ولا شك أن ترديدها يعد من أخطر الأمور على مجتمعنا ..[3] والواقع أن هذه العبارة بالغة الأهمية لأنها تلخص ، فى رأينا ، موقفاً من العقل ، فضلاً عن النفور من الفلسفة . وهما موقفان مرتبطان تماماً . فما هى دلالة هذه العبارة ؟ وبمعنى آخر : لِمَ ينفر المجتمع العربى من الفلاسفة ـ بدرجات متفاوتة ـ ويهز المواطن كتفيه، ويمط شفتيه استخافا إذا ما طرقت هذه الكلمة مسامعه ؟ الجواب باختصار شديد ، أن الفلسفة فى النهاية « عقل » أو هى ترتكز ، أساساً ، على العقل . ولما لم يعد للعقل قيمة فى بلادنا ـ نظراً لغياب الحرية ـ فلم يعد ثمة أهمية للعقل ولا للفكر ولا لكل ما يرتبط بهما فكأن كل مَنْ يقول لك « بلاش فلسفة » يقول فى الواقع « بلاش عقل » لأننا لم نعد بحاجة إليه ولا قيمة للفكر الذى ربما جرَّ وراءه الكدر وضغط الدم ، كما سبق أن ذكرنا . وهكذا أصبح الفكر بدوره ، فى بلادنا ، مرادفاً للهم ، والغم ، والكرب العظيم .. بحيث لا تجد الأم التى تحنو على أبنائها أجمل من أن تدعو الله أن يجنبهم « الفكر » (الذى يميز

---

(١) نجيب محفوظ « ثرثرة فوق النيل » ص ٥٢ .

(٢) د. حسين على حسن « الفلسفة والتليفزيون » مقال بالأهرام المسائى بتاريخ ١٩٩١/١٢/١

(٣) محمود أمين العالم « معارك فكرية » دار الهلال بالقاهرة عام ١٩٧٠ ط ٢

الانسان عن الحيوان !) ـ وهو دعاء يرتبط أوثق ارتباط بعبارة « بلاش فلسفة» السابقة فمصدرها واحد ألا وهو : غياب العقل نتيجة لغياب الحرية !

ولم يكن من قبيل المصادفات ـ صديقى القارئ ـ أن تظهر الفلسفة فى أثينا المجتمع اليونانى الحر ، لا فى إسبرطة المجتمع العسكرى المستبد ، ففى أثينا تمتع المواطن بدرجة كبيرة من الحرية ، واستطاع أن يُعمل العقل فى شئون الحياة ، وأن يحاول تفسير ظواهر الطبيعة ـ بعيداً عن الأساطير ـ وظواهر المجتمع والتاريخ . بل أن ينقد الأساطير نفسها ، وأن يضع البشرية على طريق الخلاص من الخرافة والتفسيرات اللا معقولة ، وأن يجعل شعاره عبارة سقراط الخالدة : «إنَّ الحياة التى لا تخضع للفحص والنقد ليست جديرة بأن يحياها الإنسان ! » ومن هنا فقد ذهب هيجل إلى أن « ظهور الفلسفة يستلزم الوعى بالحرية . وذلك يعنى أن الفلسفة تتطلب شعباً يقوم وجوده على هذا المبدأ .. » .(١)

خامساً : الشخصية العاجزة :

غياب الحرية نتيجة لحكم الطغيان ، أدى إلى غياب العقل والفكر واختفاء الأخلاق فما هى الشخصية التى تظهر لنا كمحصِّلة لذلك كله ؟ تظهر شخصية المواطن الذى تطحنه مشاعر العجز والدونية على المستوى النفسى(٢) . وعلى المستوى العقلى الشخصية التى تحيا فى عالم اللامعقول ، وتعشعش الخرافة فى ذهنها ، وتحل التفسيرات الغيبية للظواهر الطبيعية والاجتماعية والإنسانية ، عند هذه الشخصية ، محل التفسيرات العلمية والموضوعية . وهكذا تظهر أمامنا أيضاً الشخصية السلبية العاجزة عن اتخاذ قرار أو الإقدام على فعل مسئول . ويصف لنا نجيب محفوظ الأسباب التى أدت إلى تكوين هذه الشخصية بقوله : «كان الحاكم فى العهد الناصرى ، قد طلب من المصريين اعتزال السياسة فتحول المصرى من كائن فعال إلى سلبى متفرج . من موجود مشارك إيجابى إلى

---

(١) Hegel' slectures on The History of Philosophy " Eng. Trams. by T.M. Knox, p. 166

(٢) بل قد يفقد الإحساس بكل شئ حتى الخوف نفسه ! « لأننا نخاف البوليس ، والجيش ، والإنجليز والأمريكان والظاهر والباطن ، فقد انتهى بنا الأمر إلى ألا نخاف من شئ قط » الثرثرة ص ٢٤ .

«هيكل عظمى » يتقبل أى شئ . والأخطر من ذلك أنه سلب من داخل المواطن شجاعته ، وإحساسه بالكرامة ، وإحساسه بالأمان ، وهذا شئ فظيع إلى أقصى حد ..»(١) .

سادساً : التناقض :

وأخيراً إذا غاب العقل غابت قوانينه معه ، ومركزها الاتساق و « عدم التناقض » . ولهذا فقد أصبح من الطبيعى جداً ، ومن المألوف جداً أن نستمع فى أحاديثنا اليومية ، وأن نقرأ فى كل مكان أراء وأفكار وتصريحات وعبارات متناقضة دون أن يتوقف عندها أحد من كثرة الإلف والعادة . أعنى أنه كان من الطبيعى أن يقع المواطن العربى فى التناقض دون أن يدرك ذلك - وليس المواطن العادى فقط ، بل والمثقف أيضاً ! بل حتى الرجل المتدين فأنت لا تجد التناقض فى سلوكه فحسب ، وإنما فى أقواله وأحاديثه ، فهو لا يجد غضاضة فى الحديث عن حرية الرأى والتسامح ، والمسئولية الفردية التى يخضع لها كل مؤمن ، وأن يقول لك فى الوقت ذاته « : اعتنق ما أعتنق وإلا لعنك الله ! » وهى الصيغة التى تحولت الآن الى : « اعتنق ما أعتنقه والا قتلتك ! » .

وليس المواطن العادى ،، ولا المثقف ، ولا المتدين - هو وحده الذى يقع فى تناقضات لا حصر لها دون أن يعى ذلك . بل الحاكم أيضاً . ولما كان من الصعب أن نتحدث عن الحكام الأحياء - لأسباب يعلمها القارئ جيداً ، فليس ذلك من الفطنة ولا من الحكمة ! فلا أقل من أن نترحم على الرئيس السادات الذى كان رحمه الله ، نموذجاً جيداً للحاكم الدائم الوقوع فى التناقض - وإنْ لم يكن بدعاً بين الحكام العرب فى ذلك ! ومن أقواله الشهيرة والكثيرة - التى لا تنسى « سوف أبطش بهم ديمقراطياً » مع أن البطش والديمقراطية نقيضان !

---

(١) قارن مقالنا : « نجيب محفوظ .. والمسطول » فى كتابنا « أفكار .. ومواقف » الناشر مكتبة - مدبولى بالقاهرة ص ٥٩٨ .

مراجع البحث

أولا : المراجع العربية :

١ ـ ابن ابي الربيع : سلوك المالك في تدبير الممالك « تحقيق ناجي التكريتي دار الأندلس ـ بيروت ١٩٨٣ .

٢ ـ ابن كثير : « البداية والنهاية » تحقيق د. أحمد أبو ملحم و د. علي نجيب عطوي وأخرين ـ سبعة مجلدات تشمل أربعة عشر جزءاً . دار الكتب العلمية بيروت ١٩٨٥ .

٣ ـ ابن الأثير : « الكامل في التاريخ » دار إحياء التراث العربى ـ بيروت عام ١٩٨٩ ـ تحقيق علي شيري .

٤ ـ ابن عبد ربه : « العقد الفريد » دا رالكتب العلمية ـ بيروت عام ١٩٨٧ .

٥ ـ د. ابراهيم أيوب : « التاريخ العباسي » الشركة العالمية للكتاب ـ بيروت عام ١٩٨٩ .

٦ ـ إبراهيم عامر « مصر النهرية » ـ مجلة الفكر المعاصر ـ إبريل ١٩٦٩ .

٧ ـ أحمد أمين : « زعماء الإصلاح فى العصر الحديث » ، الطبعة الرابعة ـ مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة عام ١٩٧٩ .

٨ ـ أحمد أمين : « فجر الإسلام » مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة . الطبعة السابعة عام ١٩٥٩ .

٩ ـ أحمد أمين : « ضحي الإسلام » الطبعة السادسة سنة ١٩٥٦م ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة فى ثلاثة أجزاء ، وقد أصدرته دار الكتاب العربي بيروت عام ١٩٦٩ ضمن موسوعة أحمد أمين الإسلامية التى تضم جميع الأجزاء من فجر الإسلام إلي ضحي الإسلام بالإضافة إلي زعماء الإصلاح فى العصر الحديث

١٠ ـ أحمد مختار العبادي : « في التاريخ العباسي والفاطمي » دار النهضة العربية . بيروت .

١١ ـ أحمد صادق سعد : في ضوء النمط الآسيوي للإنتاج : تاريخ مصر الاجتماعي الاقتصادي ، دار ابن خلدون ـ بيروت ، الطبعة الأولي ١٩٧٩ .

١٢ ـ أحمد رائف : « السفاح » دار الزهراء للإعلام العربي بالقاهرة ـ عام ١٩٩٠.

١٣ ـ أحمد فؤاد الأهواني : « أفلاطون » ـ نوابغ الفكر الغربي عدد رقم٥ ـ دار المعارف بالقاهرة .

١٤ ـ أفلاطون : « الجمهورية » دراسة وترجمة د. فؤاد زكريا ، الهيئة المصرية للكتاب عام ١٩٨٥ .

١٥ ـ أفلاطون : « الرسالة السابعة » ترجمها وقدم لها بدراسة طويلة د. عبد الغفار مكاوي ونشرت بعنوان « المنقذ : قراءة لقلب أفلاطون « كتاب الهلال» بالقاهرة عدد ٤٤٠ أغسطس ١٩٨٧ .

١٦ ـ السيوطي : « تاريخ الخلفاء » تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ـ المكتبة الإسلامية ـ بيروت .

١٧ ـ الماوردي (أبو الحسن) : « الأحكام السلطانية » طبعة مصطفي البابي الحلبي بالقاهرة .

١٨ ـ المسعودي : « مروج الذهب » ٤ أجزاء تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ـ المكتبة الإسلامية . بيروت .

١٩ ـ الكواكبي (عبد الرحمن) : « طبائع الاستبداد ، ومصارع الاستعباد » ضمن مجموعة الأعمال الكاملة التي نشرها د. محمد عمارة ـ الهيئة المصرية للتأليف والترجمة والنشر بالقاهرة عام ١٩٧٠ .

٢٠ ـ إمام عبد الفتاح إمام : « توماس هوبز : فيلسوف العقلانية » دار التنوير بيروت ـ الطبعة الثانية عام ١٩٨٥ .

٢١ ـ إمام عبد الفتاح إمام : « أفلاطون .. والمرأة » العدد الأول من سلسلة الفيلسوف والمرأة ، مكتبة مدبولي عام ١٩٩٦ .

٢٢ ـ إمام عبد الفتاح إمام « أسس الليبرالية السياسية » لجون ستيوارت مل ـ مكتبة مدبولي بالقاهرة ـ عام ١٩٩٦ .

٢٣ ـ بارندر (جفري) : « المعتقدات الدينية لدي الشعوب « ترجمة د. إمام عبد الفتاح إمام ـ ومراجعة د. عبد الغفار مكاوي سلسلة عالم المعرفة بالكويت عدد ١٧٣ مايو عام ١٩٩٣ .

٢٤ ـ باركر (أرنست) « النظرية السياسية عند اليونان » جزءان ـ ترجمة لويس اسكندر ـ مراجعة د. محمد سليم سالم ـ مؤسسة سجل العرب . القاهرة ١٩٦٦ .

٢٥ ـ برستد (هنري) : « فجر الضمير » ترجمة د. سليم حسن ـ مراجعة علي أدهم ـ مكتبة مصر بالقاهرة (الألف كتاب رقم ١٠٨) .

٢٦ ـ د. بطرس غالي : « المدخل في علم السياسة » مكتبة الأنجلو المصرية عام ١٩٩٠ .

٢٧ ـ ثارن (و.د) « الإسكندر الأكبر » ترجمة زكي علي ـ مركز كتب الشرق الأوسط عام ١٩٦٣ (سلسلة الألف كتاب رقم ٤١١) .

٢٨ ـ توشار (جان) : « تاريخ الفكر السياسي » ترجمة د. علي مقلد ـ الدار العالمية للطباعة والنشر ـ بيروت عام ١٩٨٣ .

٢٩ ـ د. ثروت بدوي : « النظم السياسية » دا رالنهضة العربية بالقاهرة عام ١٩٨٦ .

٣٠ ـ د. ثروت بدوي : « أصول الفكر السياسي » دار النهضة العربية بالقاهرة ، عام ١٩٧٦ .

٣١ ـ د. جمال حمدان : « شخصية مصر : دراسة في عبقرية المكان » القاهرة عالم الكتب عام ١٩٥٨ .

٣٢ ـ د. حسن إبراهيم حسن : « تاريخ الإسلام » خمسة أجزاء ـ دار الجيل ومكتبة النهضة بالقاهرة الطبعة الثالثة عشرة عام ١٩٩١ .

٣٣ ـ د. حسن حنفي : « الجذور التاريخية لأزمة الحرية والديمقراطية في وجداننا المعاصر » في كتاب : « الديمقراطية ، وحقوق الإنسان في الوطن العربي » مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت عام ١٩٨٦ .

٣٤ ـ د. حسين عطوان : الأمويون والخلافة » دار الجيل عام ١٩٨٦ .

٣٥ ـ د. حسين مؤنس : « باشوات وسوبر باشوات : صورةمصر في عهدين » دار الزهراء للإعلام العربي ـ القاهرة عام ١٩٨٤ .

٣٦ ـ الجاحظ « رسائل الجاحظ ـ الرسائل الكلامية » (الرسالة رقم ١٠ ـ رسالة في النابتة) دار مكتبة الهلال ـ بيروت ـ عام ١٩٨٧ .

٣٧ ـ رسائل الجاحظ تحقيق عبد السلام هارون ـ مكتبة الخانكي بالقاهرة .

٣٨ ـ د. خلدون النقيب : « بناء المجتمع العربي : بعض الفروض البحثية » في الكتاب التذكاري عن الدكتور زكي نجيب محمود ـ الكويت ١٩٨٧ .

٣٩ ـ ديفرجيه (موريس) : « الدكتاتورية » ترجمة د. هشام متولي ـ بيروت ـ دار عويدات عام ١٩٨٩ .

٤٠ ـ ديورانت (ول) : « قصة الحضارة » ـ الترجمة العربية في ٤٢ جزءاً ترجمها د. زكي نجيب محمود والأستاذ محمد بدران وعدد كبير من المترجمين وجمعتها ونشرتها في مجموعة كاملة دار الجيل للطبع والنشر والتوزيع ، بيروت . بالاشتراك مع جامعة الدول العربية .

٤١ ـ رسل (براتراند) : « تاريخ الفلسفة الغربية » ـ الجزء الثاني ترجمة د. زكي نجيب محمود ـ لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة .

٤٢ ـ د. زكي نجيب محمود « في مفترق الطرق » دار الشروق بالقاهرة .

٤٣ ـ د. زكي نجيب محمود : « .. والثورة علي الأبواب » الأنجلو المصرية ، وقد أعاد طباعتها تحت اسم « الكوميديا الأرضية » وأصدرتها دار الشروق بالقاهرة .

٤٤ ـ د. زكي نجيب محمود : « رؤية إسلامية » دا رالشروق بالقاهرة عام ١٩٨٧ .

٤٥ ـ د. زكي نجيب محمود : « تجديد الفكر العربي » دا رالشروق بالقاهرة .

٤٦ ـ سباين (جورج) : « تطور الفكر السياسي » في خمسة أجزاء . ترجمها حسن جلال العروسي وأخرون ـ دا رالمعارف بمصر .

٤٧ سمير الخليل (وأحمد رائف) : « جمهورية الخوف » دار الزهراء للإعلام العربي ـ القاهرة عام ١٩٩١ .

٤٨ ـ شيفاليه (جان ـ جاك) : « تاريخ الفكر السياسي : « من المدينة ـ الدولة ،

إلي الدولة القومية » ترجمة محمد عرب صاصيلا ـ المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت عام ١٩٨٥ .

٤٩ ـ صلاح عيسي : « مثقفون .. وعسكر » القاهرة . مكتبة مدبولي الطبعة الأولي عام ١٩٨٦ .

٥٠ ـ طه حسين : « من تاريخ الأدب العربي » مجلدان ـ دار العلم للملايين ـ بيروت .

٥١ ـ عادل حمودة : « كيف يسخر المصريون من حكامهم ؟ » دار سفنكس للطباعة والنشر ، الطبعة الرابعة ، القاهرة عام ١٩٩٢ .

٥٢ ـ د. عبد الله إبراهيم ناصف : « السلطة السياسية : ضرورتها وطبيعتها » ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٨٣ .

٥٣ ـ د. عبد اللطيف أحمد علي : « التاريخ اليوناني » مجلدان ـ دار النهضة العربية ـ بيروت ١٩٧٦ .

٥٤ ـ د. عبد الحميد متولي : « أزمة الفكر السياسي الإسلامي » الهيئة المصرية العامة للكتاب عام ١٩٨٥ .

٥٥ ـ د. عبد العزيز الدوري : « الديمقراطية في فلسفة الحكم العربي ، في كتاب : « الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي » .

٥٦ ـ د. عبد الغفار مكاوي « جلجامش وجذور الطغيان: قراءة في نص قديم ، وأسئلة تفرضها المحنة » ، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ـ العدد الثاني والأربعون شتاء ١٩٩٣ .

٥٧ ـ د. عبد الرزاق السنهوري : « فقه الخلافة وتطورها لتصبح عصبة أمم شرقية » ترجمة د. نادية عبد الرزاق السنهوري ، ومراجعة د. توفيق محمد الشاوي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب عام ١٩٨٩ .

٥٨ ـ د. عزت قرني : « العدالة ، والحرية ، في فجر النهضة العربية الحديثة » سلسلة عالم المعرفة بالكويت عدد رقم ٣٠ ، يونيو عام ١٩٨٠ .

٥٩ ـ د. علي كمال : « الجنس والنفس في الحياة الإنسانية » دار واسط للدرراسات والنشر ، لندن ـ الطبعة الأولي عام ١٩٨٥ .

٦٠ ـ فرانكفورت (هـ) : « ما قبل الفلسفة » ترجمة جبرا إبراهيم جبرا ، مكتبة الحياة ـ بيروت عام ١٩٦٠

٦١ ـ كروزيه (موريس) : « تاريخ الحضارات العام » ترجمة فريد داخر ، وفؤاد أبو ريحان ، منشورات عويدات ، عام ١٩٨٦ .

٦٢ ـ لامب (هارولد) : « الإسكندر المقدوني » ترجمة عبد الجبار المطلبي ومحمد ناصر الصامع ، ومراجعة د. محمد سليم سالم ، مركز كتب الشرق الأوسط ، القاهرة عام ١٩٦٣ .

٦٣ ـ لوك (جون) : « في الحكم المدني » ترجمة د. ماجد فخري ، اللجنة الدولية لترجمة الروائع ، بيروت عام ١٩٥٩ .

٦٤ ـ ماكيفر (روبرت) : « تكوين الدولة » ترجمة د. حسن صعب ، دار العلم للملايين ـ بيروت عام ١٩٨٤ .

٦٥ ـ ماريتان (جاك) : « الفرد والدولة » ترجمة عبد الله أمين ، ومراجعة صالح الشماع ، مكتبة الحياة ، بيروت عام ١٩٦٢ .

٦٦ ـ د. محمد ضياء الدين الريس : « النظريات السياسية الإسلامية » مكتبة الأنجلو المصرية عام ١٩٥٢ .

٦٧ ـ د. محمود عاطف البنا : « الوسيط في النظم السياسية » دا رالفكر العربي القاهرة عام ١٩٨٨ .

٦٨ ـ د. محسن العبدوي : « رئيس الدولة بين النظم المعاصرة والفكر السياسي الإسلامي » دار النهضة العربية ـ القاهرة عام ١٩٩٠ .

٦٩ ـ محمد عبده (الإمام) : « الإسلام والنصرانية » دا رالحداثة بيروت .

٧٠ ـ محمد مهدي محفوظ : « اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث » المؤسسة الاجتماعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت ، الطبعة الأولي عام ١٩٩٠ .

٧١ ـ د. محمد كامل عياد : « تاريخ اليونان » دار الفكر ، دمشق عام ١٩٨٥ .

٧٢ ـ د. محمد كامل ليلة : « النظم السياسية : الدولة والحكومة » دار الفكر العربي ـ القاهرة .

٧٣ ـ د. محمد يوسف موسي : « نظام الحكم في الإسلام » دا رالكتاب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة

٧٤ ـ مونتسكيو : « روح الشرائع » جزءان . ترجمة عادل زعيتر ـ دار المعارف بمصر عام ١٩٥٣ .

٧٥ ـ نزار قباني : « الأعمال السياسية » بيروت عام ١٩٧٤ .

٧٦ ـ نزار قباني : « لا ... » بيروت .

٧٧ ـ هوك (سدني) : « البطل في التاريخ » ترجمة مروان الجابري ، بيروت ، عام ١٩٥٩ .

٧٨ ـ هيجل (ح . ف . ف) : « فلسفة التاريخ » جـ١ (العقل في التاريخ) ترجمة د. إمام عبد الفتاح إمام ، مراجعة د. فؤاد زكريا ـ دار التنوير ـ العدد رقم ١ من المكتبة الهيجيلية .

٧٩ ـ هيجل (ح. ف. ف) « فلسفة التاريخ » جـ٢ (العالم الشرقي) ـ ترجمة د. إمام عبد الفتاح إمام ، مراجعة د. محمود زقزوق ، دار التنوير ـ العدد رقم ٧ من المكتبة الهيجلية .

٨٠ ـ دائرة معارف البستاني ـ المجلد السادس والمجلد الحادي عشر ، دار المعرفة بيروت .

٨١ ـ موسوعة السياسة بإشراف د. عبد الوهاب الكيالي ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ستة أجزاء .

٨٢ ـ الموسوعة الفلسفية العربية ـ المجلد الثاني ـ القسم الأول بإشراف د. معن زيادة ـ معهد الإنماء العربي ، بيروت .

٨٣ ـ الموسوعة الفلسفية المختصرة . بإشراف الدكتور زكي نجيب محمود ـ مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، عام ١٩٦٣ .

٨٤ ـ موسوعة الفلسفة ، د. عبد الرحمن بدوي ، بيروت ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، عام ١٩٨٤ .

***

ثانيا : المراجع الأجنبية :

1 - Aristotle : The Complete Work, Two Vols. Ed. By Bames, Princeton, N.Y. 1985 .

2 - Anderson, Perry : Lineages of Absolutist State, Verso, London, 1989 .

3 - Andrewes, A. : The Greek Tyrants, Hutchinson's University Library

4 - Bluhm, William T. " Theories of Political System " Prentice-Hall, 1971 .

5 - Cranston (Maurice) : Introduction to the Social Contract, Penguin Books .

6 - Duncan B. Forster : M. Luther & J. Calvin in Leo Strauss : History of Political Philsophy. Universiy of Chicago 1987 .

7 - Ebenstein, William : " Great Political Thinkers, " Oxford 1972 ed by Leo Strauss .

8 - Goldwin A. Robert : John Locke in History of Political Philosophy ed by Leo Strauss .

9 - Graham, William : " English Political from Hobbes to Maine," Burt Franklin. N. Y. 1971 .

10 - Fortin, Arnest L. " St. Augustine " in Leo Strauss, History of Political Philosophy.. Chicago 1987 .

11 - Fromm, Erich : Escape From Freedom " An Avon Library Book, N. Y. 1967 .

12 - Latey, M. " Tyranny : A study in The Abuse of Power." A Pelican Book 1972 .

13 - Laertuis, Diogens : Lives of Eminent Philosophers Eng. Trans. by R.D. Hicks, Loeb Classical Library 1972 .

14 - Lee Cameron McDonald " Western Political Theory From The Origins to the Present " Harcourt, N. Y. 1968 .

15 - Locke, John : Two Treatises of Government Everyman, 1988 .

16 - Machiavelli, N. : The Prince, Trans by W. K. Marriott Everyman's Library .

17 - Mill, J. S Utilitarianism, Liberity, Everyman's Library .

18 - Nisbet, Robert : The Social Philosophers Paladin, 1974 .

19 - Rousseau (J.J) The Social Conract Eng. Trans by Maurice Cranston (Penguin Books) .

20 - Strauss (Leo) Ed. History of Political Philosophy. Chicago 1987 .

21 - Strauss (Leo) : City and Man. University of Chicago 1964 .

22 - Saxe Coma Robert Linscott : Man & State : The Political Philosophers- Pocket Library, 1954 .

23 - Vereker, Charles : The Development of Political Theory Hutchinson University Library,London, 1965 .

24 - Zoll, D. A. : Reason and Rebellion .

25 - Wittfogel, Karl A. : " Oriental Despotism " : A Comparative Study of Total Power " New Haven, Yale University Press .

26 - The Encyclopedia of Philosophy 8 Vols, ed. Paul Edward, Macmillan, 1967 .

27 - Great Books of the Western World, The Great Ideas : 11. Vol. 3 ed Robert Maynard Hutchins Carl : Tyranny) .

28 - The Blackwell, Encyclopedia of Political Thought - Oxford Blackwell .

29 - Dictionary of the History of the Ideas : Studied of Selected Pivotal Ideas, Vol. 11 (Despotism), Ch. Scribner's Sons. N. Y. 1973 .

30 - Scruton, Roger : Dictionary of Political Thought. Mac Millan 1982 .

31 - Dictionary of Modern Thought. ed by A Bullock - Fontana Press 1977 .

32 - Encyclopedia Americana .

33 - Encyclopedia Britannica .

***

هذا الكتاب

هذا كتاب يذهب فيه صاحبه إلي أن تخلف المجتمعات الشرقية بصفة خاصة ، والمجتمعات الإسلامية بصفة عامة يعود أساساً إلي «النظام السياسي الاستبدادي الذي ران علي صدور الناس ردحاً طويلاً من الزمن ! ولا يكمن الحل في السلوك الأخلاقي الجيد ، أو التدين الحق بقدر ما يكمن في ظهور الشخصية الإنسانية المتكاملة التي نالت جميع حقوقها السياسية كاملة غير منقوصة ، واعترف المجتمع بقيمتها وكرامتها الإنسانية ، فالأخلاق الجيدة والتدين الحق نتائج مترتبة علي النظام السياسي الجيد لا العكس !

وهو يستعرض نماذج من صور الطغيان ، مع التركيز علي «الاستبداد الشرقي » الشهير . الذي سرق فيه الحاكم « وعي الناس» عندما أحالهم إلي قطيع من الغنم ليس له سوي وعي ذي اتجاه واحد ، كما يقترح حلاً بسيطاً يكسبنا مناعة ضد الطاغية ، ويمكننا من الإفلات من قبضته الجهنمية ، ويقضي علي الانقلابات العسكرية التي أصبحت من سمات المجتمعات المتخلفة وحدها ـ وهذا الحل هو التطبيق الدقيق للديمقراطية . بحيث تتحول قيمها إلي سلوك يومي يمارسه المواطن علي نحو طبيعي وبغير افتعال !

الناشر